تيارات معاصرة في علم الاجتماع

دكتور
قباري محمد إسماعيل
أستاذ علم الاجتماع المساعد
بجامعة الإسكندرية

- علم الاجتماع الفيزيولوجي
- التحليل الاجتماعي للتاريخ
- الميتاسوسيولوجيا Meta-Sociology
- علم الاجتماع الاقتصادي ومشكلات التنمية



الهيئة المصرية العامة للكتاب
فرع الإسكندرية

تيارات معاصرة في علم الاجتماع

تيارات معاصرة فى علم الاجتماع

دكتور
قبارى محمد اسماعيل
أستاذ علم الاجتماع المساعد
جامعة الاسكندرية

- علم الاجتماع الفيوسيولوجى
- التحليل الاجتماعى للتاريخ
- الميتاسوسيولوجيا Meta-Sociology
- علم الاجتماع الاقتصادى ومشكلات التنمية



الهيئة المصرية العامة للكتاب

تصدير

«والحمد لله الذى به نستعين
وإليه نتجه ،فهو القيوم بذاته ، له
الكبرياء فى السموات والأرض
وهو العزيز الحكيم» وبعد . .

لست أقصد بهذه الدراسة الموجزة الأشارة إلى شتى التيارات والإتجاهات السائدة فى علم الاجتماع المعاصر ، بقدر ما قصدت قدراً ضئيلا منها، وعالجت ـ بصدد مايسوده من «تيارات» ـ بعضا من المسائل التى انشغلت بها فى هذه الأيام .

وكانت المسألة الأولى ، هى « التاريخ الاجتماعى Social history » ، وكيف يمكن الالتفات إليه فى التدريس الجامعى ؟ ومن هو المحرك الحقيقى للتاريخ ؟

أهى حركة الجماهير ودور الشعوب والمجتمعات ؟ أم تمتلىء إطارات التاريخ بحياة « القادة » وسير « الأبطال » و « الزعماء » ؟ وماهى الأبعاد الاجتماعية لوقائع التاريخ وأحداثه ؟ وما هو دور « البطل » وموقفه من التاريخ ؟ !

وتتصل المسألة الثانية بتنظير علم الاجتماع ، أو بالبحث عن جوانب نظرية فيما وراء علم الاجتماع أو ما يسمى بالميتاسوسيولوجيا Meta-Sociology وهو مفهوم جديد من مفهومات علم الاجتماع المعاصر ، يقصد به دراسة ما وراء علم الاجتماع من « أصول وقضايا نظرية » ، حيث يجد الباحث فى أى علم من العلوم أن هناك نظرية أو مجموعة من القضايا النظرية الأولية يستند إليها هذا العلم .

و« النظرية » فى العلم لاتستند إلى مصدر ذاتى، وإنما يدعمها العلم الوضعى ومن ثم فهى فى علم الاجتماع ـ ومن وجهة النظر الميثودولوجية ـ مشكوك فى وجودها إلى حد بعيد حيث لاتتوافر فيها شروط « النظرية العلمية » ، كما أن محاولة التوصل إلى نظرية

امبيريقية أو علمية للمجتمع، هى محاولة « يوتوبية » و « لاعلمية » وهى « شطحة » فى متاهات كالسراب يحسبه الظمآن ماء .

وتتمثل المسألة الثالثة فى محاولة علم الاجتماع الفينومينولوجى المعاصر للعمل على اقامـــة الروابط والعلاقات بين ثلاثة محاور رئيسية وتفرضها « الأنا » و « الآخرون » و « نحن » . كما ويحاول علم الاجتماع الفينومينولوجى، أن يرفع من « الشعور » و « السلوك » و « القصد » الى درجـة موضوعات سوسيولوجية يمكن إتخاذها كأساس لدراسة سيكولوجيا المجتمعات. أما المسألة الرابعة والأخيرة فتعالج « الاقتصاد الاجتماعى والتنمية، وصلة كل منها بالرفاهية الاجتماعية وتحسين « نمط الحياة Mode de la vie » . فلم يظهر علم الاجتماع فى فرنسا إلا لحل الأزمة الاقتصادية التى ظهرت بعد أن أطاحت الثورة الفرنسية بالبناء الاقتصادى الاوربى ، الذى ظل استاتيكياً Statique ، ثم إنقلبت الأوضاع رأساً على عقب ، فنجمت المشكلات والأزمات ، فكان علم الاجتماع الوضعى هو الحل وهو العلاج من أجل الاستقـرار وإعادة التـوازن . وفى أمريكا كانت المشكلات الاقتصادية الملحة التى صدرت عن مخلفات الحرب الأهلية ، حيث عم الكساد وساد الفقر وانتشرت البطالة ، فأصبحت هذه الظروف هى الأرضية التجريبية الصلبة التى عليها استند علم الاجتماع الأمريكى لحل مشكلات المجتمع .

* * *

وختاماً ـ أرجو أن أكون قد حاولت على قدر طاقتى أن أكون قد التزمت الموضوعية والامانة العلمية ، وفقنا الله فى تحقيق الغاية المنشودة .

المندرة البحرية ق.ا

مايو ١٩٧٩

الفصل الأول

التحليل الاجتماعي للتاريخ

- مقـــدمة
- المفهوم الاجتماعى للماضى التاريخى
- الواقعة التاريخية والتفسير السوسيولوجى
- موقف البطل من التاريخ
- التاريخ كاطار اجتماعى
- التحليل السوسيولوجى للثورة الفرنسية
- خاتمة وتعقيب

مقدمة :

نستطيع أن نتساءل : ما التاريخ ؟ وهل يفهم التاريخ كمادة طبيعية natural تجمع بين الكهوف والآثار ، وتبحث في الحفائر وتستقرىء الأحجار ؛ أم ندرسه كمادة سوسيولوجية Sociological فى ضوء النظم الاجتماعية والدينية والاقتصادية ؟ وهل تدخل الوثائق والسجلات والوقائع التاريخية فى أرشيف « الذاكرة memory » ؛ أم أن هناك منطقا سوسيولوجيا يرسم إطار التاريخ ويحدد مساره ؟ وعلى أى نحو يمكن دراسة التاريخ دراسة سوسيولوجية وموضوعيه ؟! .(١)

فى الرد على هذه المسائل نقول : إن التاريخ هو بالتأكيد دراسة الماضى ، ولانقصد الماضى بمعناه الميتافيزيقى الفضفاض كلانهائية زمانية endless past ممتدة منذ الأزل ؛ فهذا الماضى اللانهائى ليس تاريخاً بكل ماتحمله هذه اللفظة من معنى انسانى ومضمون اجتماعى فلايصبح الماضى تاريخاً إلا إذا مافهمناه تاريخاً للانسان ووجوده . فكل ماهو تاريخى هو إنسانى وكل ماهو إنسانى هو تاريخى ، فلم يبدأ التاريخ إلا مع بداية الجهد الإنسانى الجمعى ، بالعمل الدائم الدائب على تغيير الطبيعة للتكيف مع بيئة فيزيقية صارمة .

ولما كان ذلك كذلك - ينبغى أن نؤكد أولا وقبل كل شىء على أن الماضى التاريخى ، إنما يتعلق بالإنسان وأساليبه الاجتماعية فى التكيف الثقافى . وعلى هذا الأساس نستطيع أن نحذف من التاريخ تلك الأجزاء أو الأشكال « اللا إنسانية » للماضى ، كالأزمنة الجيولوجية والفلكية ، وكالأنماط المطلقة للماضى الميتافيزيقى فكلها أشكال زمانية لاتتصل بالتاريخ ، فليس الماضى الجيولوجى geological past تاريخاً ، لأنه يرتبط بعصور جليدية وحقب هائلة تتعلق بتاريخ العالم وعمر

(١) لم ترد الاشارة إلى هذا البحث العلمى ، أو حتى نشر أى جزء منه قبل عام ١٩٧٦ ، حيث وردت مادة هذا البحث العلمى الجديد ، تحت عنوان « سوسيولوجيا التاريخ » فى كتابنا « قضايا علم الاجتماع المعاصر » الذى صدر عام ١٩٧٦ من منشأة المعارف وذلك ابتداء من ص ١١٥ حتى ص ١٦٤ . وقد لزم التنويه .

الأرض وظهور الثلاجات Glaciers ، والأنهار الجليدية ؛ الأمر الذى يبعدنا تماماً عن الانسان وتاريخه وحضارته (١) .

وما يعنينا من كل ذلك ، هو أن هناك أجزاء هائلة من الماضى لاتدخل نطاق التاريخ ؛ لأنها أجزاء خاصة « بماضى لا إنسانى » ومن ثم فهو « لا تاريخى » ، حيث أن الماضى التاريخى إنما هو أحدث كثيراً من الماضى الجيولوجى اللاتاريخى . ولعل السبب الذى من أجله نركز الإنتباه على المفهوم الإنسانى للماضى التاريخى ، هو « أن التاريخ ظاهرة إنسانية وجمعية لحماً ودماً » ، كما أن وقائع التاريخ وأحداثه ، هى بمثابة الشواهد evidences أو البصمات التى تركها الإنسان منذ بدأ يدب بأقدامه وينتشر فى الأرض زمراً .

المفهوم الأجتماعى للماضى التاريخى :

وارتكاناً إلى هذه المقدمة ، فان النظرة التاريخية الحقة هى نظرة سوسيولوجية وثقافية من الدرجة الأولى ، لأن الماضى التاريخى هو ماضى الانسان الاجتماعى ، فلا تاريخ إلا للانسان منذ أن شيد له ثقافة ونظماً ، كما كانت له تجاربه وأعماله وبقاياه ، منذ ظهرت مجتمعاته وحضاراته . وليس هذا بحثاً عن أصول النظم الاجتماعية الأولى ، وإلا وقعنا فى « الظن والتخمين » فليس الماضى الذى نعنيه هو الماضى الفرضى أو النظرى Theoretical history على مايذكر «دوجالد ستيوارت Dugald Stewart » حيث يختلق أصحاب منهج التاريخ الفرضى hypothetical فروضا ظنية conjectural دون الاعتماد على الحقائق التاريخية المؤكدة (٢) . والمنهج التاريخى الحق ، هو الذى يدرس ماضى الانسان

---

(١) Childe, Gordon., Man Makes Himself, Fontana library, Fourth edition, 1966, p. 45.

(2) Radcliffe-Brown, A. R., Methcd in Sotial Anthropology Chicago, 1958.]

المتحضر الذي خلف لنا الوثائق اليقينية والآثار المكتوبة التي تروى «قصة الانسان» في حربه وسلمه ، وتسجل لنا مظاهر حياته الاجتماعية والاقتصادية والدينية ، وبدون هذه العناصر الثقافية و«المخلفات الحضارية و«البقايا الاجتماعية » لايوجد تاريخ . ومن ثم لايمكن فهم التاريخ الا بمعناه الاجتماعي ، فلا تاريخ للانسان الفرد ، حتى يضع المؤرخ في اعتباره أن يبحث دائما عن الانسان الاجتماعي ، وأن يفتش «لاعن الكائن البشرى المنعزل» ،وانما يسعى سعيا حثيثا وراء حضارة «الانسان المنخرط» في ثقافة بانتمائه إلى مجتمع، وارتباطه بوطن أو بطبقة،أو تعلقه بأسرة أو زمرة. فهناك فارق دون شك بين الانسان ككائن فيزيقى أو عضوى،وبين الانسان ككائن اجتماعى أو تاريخى ،وهو نفس الفارق الذى قد نجده بين «إنسان جاوة» و «بكين» و « نياندرتال » إذا ماقمنا بدراسة انثروبولوجية فيزيقية لأنماط الانسان الحفرى ، وبين انسان «سومر» و «بابل» و «آشور » إذا ماقمنا بدراسة « سوسيو تاريخية Socio—Historical »،لأشكال الحضارات الأولى .

وفى ضوء هذه المقدمات والقضايا الضرورية التى نفتتح بها هذا المقال،نستطيع أن نؤكد على ضرورة توجيــه الأذهان نحو دراسة المفهوم الاجتماعى للماضى التـاريخى ، حيث لم يسجل لنا التاريخ الا خلاصة تجربة « الماضى الحضارى » كله ، كما يتمثل فى أعمال الانسان وجهوده الجمعية ، ومن ثم كان التاريخ هو الزمان الممتلىء بالتجارب الانسانية والاجتماعية ، وهو « الذاكرة الجمعية La mémoire Collective » - على حد قول هالفاكس Halbwachs - التى تحفظ حضارة الانسان الفكرية والدينية والخلقية (١) .

---

(1) Halbwachs, 'Maurice., Les Cadres Sociaux de la mémoire, F. Alcan., Paris. 1935 p. 377·

وفي عبارة مشهورة يؤكد « دوركايم Durkheim » تلك الصلة الوثيقة التي تربط الانسان بالمجتمع وبالتاريخ فتجعل منه كائنا متحضراً ، فيقول « إننا نتكلم لغة لم نصطنعها ، ونستخدم أدوات وآلات لم نخترعها ، ونقنن ونفرض حقوقا لم ننظمها . إنه هو المجتمع الذى ندين له بمختلف خيرات الحضارة ، تلك الخيرات التى منحت الانسان سماته العامة التى تميزه عن سائر الكائنات والمخلوقات ، إذ أن الانسان انما هو انسان ، من حيث أنه فقط كائن متحضر » (١) .

من هذه العبارة الدوركايمية الرائعة ، يتضح لنا تلك الصلة التى تصل الانسان بالمجتمع والتاريخ ، حيث تضفى الحضارة والثقافة على الانسان انسانيته ، فيكتسب « كينونته » الاجتماعية. إذ أننا لو جردنا الانسان من لغته ودينه ومعتقداته وأزيائه فسوف لانراه انساناً ، وإنما نتصوره وحشـــاً من وحوش الغـاب . حيث أن المجتمع والتاريخ هما علة تحـويل الانسان من كائن بيولوجى أو كائن عضوى ، إلى الانسان ككائن مثقف أو ككائن متدين ومتكلم ومتحضر . فالمجتمع هو علة الثقافة ، ومصدر الدين ومهبط اللغة ومبعث الحضارة (٢) . فليس الانسان كائنا مجرداً يعيش فى فراغ in Vacuo وليس كائنا وحيـدا منعزلا وكأنمـا « ألقى فى هذا العالم » فلا تعيش الذات الانسانية فى جزيرة نائية مثل « روبنسون كروزو »

---

(1) Durkheim, Emile,. Les Formes Elèmentaires de la vie Religieuse, Fèlix Alcan, Paris 1912.

(2) Stark, Werner, The Sociology of knowledge, London, 1960. P. 27

وانما صدر الأفراد عن مجتمعات ونشأوا فى أحضان الثقافات ، فنحن « أبناء الماضى » ، ماضى المجتمع والحضارة والتاريخ .

الواقعة التاريخية والتفسير السوسيولوجى :

من الأخطاء الشائعة فى طرق تدريس التاريخ على النحو التقليدى المتبع فى سائر جامعاتنا ، محاولة استعراض الأحداث « والوقائع التاريخية Historical Facts » من زاوية ربطها فى نطاق العلية والمعلولية ، وفى الاطار الزمنى والمكانى ، بعد تجريدها وترتيبها بحيث تبدو « الوقائع » فى سلسلة مترابطة ومحكمة ، تربط بين « السابق واللاحق » وتصل « المقدم بالتالى » ، ومن ثم تنجلى الوقائع فى سياقها التاريخى « كعلل » لوقائع لاحقة ، أو « كنتائج » لوقائع سابقة .

والاتجاه السائد الآن فى المناهج التعليمية والتربوية المعاصرة ، هو الاتجاه التكاملى الذى يفسر الواقعة التاريخية بما يسود المجتمع نفسه من نظم اقتصادية واجتماعية . وهذا هو الاتجاه السوسيولوجى فى دراسة « روح العصر Spirit of age » دون الاقتصار على مجرد جمع الوقائع وتكديسها . وفى هذا الاتجاه نفسه ينبغى أن يدرس طلاب أقسام « علم آثار ماقبل التاريخ prehistoric Archaeology » كل ما يتعلق بمسائل الحضارة أو الثقافة ، وكلها مسائل سوسيولوجية وأنثروبولوجية من الدرجة الأولى ، حيث لا ينبغى أن تنحصر دراسات « الأثريين » على مجرد تسجيل أو وصف الأماكن الأثرية .

فلاشك أن الانسان كما يقول « جورج كوبلر George kupler » كالحيوان القشرى اللافقارى يعتمد فى بقائه على هيكل خارجى ، أو بالأحرى على غلاف ظاهرى ، ويتمثل هذا « الغطاء الحضارى » فى كهوف أو « أكواخ » أو حتى « خيام أو سراديب » ، وقد ينتشر الإنسان فى القرى أو يهبط المدن التاريخية ، لكى يقطن المنازل

ويخلف وراءه هذه « القشرة الحضارية » (١) ولاشك أن المخلفات المادية التى تركها الانسان كالآلات والأدوات الحجرية والبرونزية هى بمثابة « بقايا Survivals » أو « رموز Symbols » على المؤرخ الاجتماعى أن يفضها ، وأن يتعلم كيف يدرسها ويقرأها ويحللها سوسيولوجيا . فعن طريق « هــذه البقايا الاجتماعية والرموز الثقافية » يستطيع المؤرخ أن ينفذ إلى وقائع التاريخ .

وليست هذه البقايا « موجودات صامته أو رموز جامدة لاحياة فيها» ، وإنما هى وأشياء اجتماعية Choses Sociales » ممتلئة بالمحتويات الثقافية ، لأنها رموز تحكى التاريخ الاجتماعى لتطور الثقافة الانسانية ، وهى رسائل رمزية صدرت إلينا بلغة الماضى ، وعلى المؤرخ أن يعرف كيف يفضها ، وإذا ما عجز عن فهم هذه « اللغة الرمزية لبقايا الماضى التاريخى» بوثائقه وآثاره، فسيبقى التاريخ كتابا مغلقا ، ورمزاً جامداً « لا معنى له » . والمؤرخ الاجتماعى الحق هو الذى يحيل كل حجر أصم إلى « حجر رشيد » كى ينطق بعدة لغات ، ويكشف عن حضارة كاملة . ولا يجمــع المؤرخ وقائع التاريخ كما نجمع طوابع البريد ، وإنما ينبغى أن يبحث فيما وراء الوقائع عن « روح العصــر » ، كما يبحث البيولوجى عن « الحيـاة » فيما وراء الأصداف المتحجرة ، بمعنى أن مهمة « المؤرخ الاجتماعى » هى البحث الجاد المدقق عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والدينيـة التى تعبر عنهـا مخلفات الانسان وبقاياه ، وبالالتفات إلى التفسير السوسيولوجى لوقائع التاريخ ، لا بالنظر إلى الوقائع ومشاهدتها كما هى فى ذاتها ، وفى حالاتها الفردية المستقلة ، بل حين يكتشف «المؤرخ» ماوراء هذه الوقائع من «نظم» و«أنساق» كانت قائمة فى الماضى ، ولم يبق لنا سوى «بقاياها» فنتابعها بين أطلال التاريخ .

ولقد كان المؤرخ الاجتماعى «فوستل دى كولانج Fustel de Coulanges»

(١) جورج كولر ، «نشأة الفنون الانسانية» ترجمة عبد الملك الناشف ، بيروت ١٩٦٥ ص ١٦ .

مغرماً بالتفسير الاجتماعى للتاريخ ، ويفترض أن علم الاجتماع إنما يستند أساساً إلى التاريخ ، كما ويعمل التاريخ فى رأيه بطريقة سوسيولوجية (١) وفى ضوء هذا الفهم، أرّخ « فوستل دى كولانج » ودرس النظم الاجتماعية فى المجتمعات الرومانية واليونانية القديمة وأكد على أن النظام الدينى فى المجتمع الرمانى القديم ، كان مرتبطاً أساساً بالأسرة ، وبقوانين الميراث والخلافة ، وبنظم الزواج والملكية والسلطة الأبوية paternal authority .وفى هذا الصدد يقول فوستل دى كولانج فى كتابه الممتع «المدينة العتيقة la cité antique » أن الدراسة المقارنة للمعتقدات والقوانين إنما تظهر أن الدين البدائى ، إنما يؤسس الأسرة اليونانية والرومانية حيث أن الدين هو أساس الزواج والسلطة الأبوية ، كما يثبت نظم العلاقات ويؤكد قداسة حق الملكية وحق الميراث (٢) .

وفى ضوء التحليل التاريخى للوثائق والسجلات والوقائع ، يؤكد « فوستل دى كولانج » على أن الدين فى المجتمع الرومانى القديم ، كان حجر الزاوية الذى يستند إليه المؤرخ فى دراسة البناء الاجتماعى الرومانى ، إلى الدرجة التى معها تنطبق صورة الدين تماماً على الصورة الواقعية أو التاريخية للبناء الإجتماعى الرومانى القديم. فلا يمكننا «أن نؤرخ» لطبيعة النظم السياسية والقضائية للمجتمعات القديمة ، إلا إذا أخذنا فى إعتبارنا «الدين» كركيزة أساسية ترتكز عليها أبنيتها الاجتماعية .

---

(1) *Lowie*, Robert., *The History of Ethnological Theory*., V *French Sociology*. *London* 1937

(2) Radcliffe — Brown., A. R., Structure And Function in primitive Society., London 1969 pp.161-162

بمعنى أن الدراسة الموضوعية الحقة لوقائع التاريخ ، إنما تتمثل فى تحليل هذه الوقائع فى ضوء الظروف الحضارية والمواقف الإجتماعية التى أحاطت بأحداث التاريخ . وبالتالى لا يفسر التاريخ إلا بالاستعانة بعـلوم الإجتماع والسياسة والإقتصاد والدين ، على إعتبار أن الواقعة التاريخية ، ليست نتاجاً مباشراً لدوافع فردية سيطرت على « الأبطال » و « القادة » و « الملوك » بقدر ماتفسرها أسبابها الاجتماعية التى هى العلل الحقيقية الكامنة وراء أحداث ووقائع التـــاريخ .

موقف البطل فى التاريخ

ليس البطل هو « محرك التـاريخ » ، وليس التاريخ هو تاريخ الأبطال و « الصفوة المختارة Elite » علـى مايذكر « توماس كارلايل Carlyle » و فردريك نيتشه Nietzsche » فإن أمتع ما يقرأ البـاحث فى التاريخ ، إنما لايتصل بماضى الملوك والعظماء ، وتاريخ الأبطال والزعماء ؛ بقـدر ما يتصل بدراسة « التاريخ الاجتماعى » الذى يحيط بهؤلاء « الأشخاص » وأدوارهم وأحداثهم فينبغى أن لا ندرس الأحداث كأحداث ، والواقع كوقائع ، وإنما علينا أن نلتفت فوراً إلى ما وراء الأحداث ، وما وراء التـاريخ « meta — History » من قوى اجتماعية تعمل على خلق الأبطال والأحداث كما تتتابـع على مسرح التـــاريخ .

بمعنى أن الحـدث التاريخى إنما لا يرجع إلى الانسان الفرد ، بل يتمخض عن حركة الكتلة الجمعية ، فليس التاريخ سجلا للأبطال والفاتحين والغزاه ، وليس قاصراً على الملوك وحدهم ، بقدر ما هـو دراسة للظروف والمواقف التى تمليها العوامل الاقتصادية والعمليات الاجتماعية والمواقف السياسية ، وليس البطل

إلا «الفرصة الاجتماعية المواتية»، لأنه وليد الظروف الاجتماعية والجمعية، والزمان التاريخي ليس قاصراً على الأبطال ، فسجل الانسانية حافل بالأحداث التاريخية الجمعية ، حيث ان التاريخ هو الزمان الجمعي le temps Collective ، على ما يؤكد «دوركايم» (١) ، وهو الزمان الذى يصدر عن طبيعة الحياة الاجتماعية وما يتخللها من تتابع لمختلف الوقائع والأحداث ، بمعنى أن الزمان الجمعي لايتحقق وجوده إلا فى حياة المجتمعات ، إذ أن التاريخ ليس إلا تاريخاً للمجتمعات حين يعبر عن حركة الديمومة الكلية لمجرى الحياة الجمعية (٢) .

فلم يوضع التاريخ للابطال ، وإنما التاريخ هو تاريخ البشر ، وصراع الكتل الجمعية وماضى الطبقات، بآمالها وأحلامها ومخاوفها وامكانياتها الموضوعية ، تلك الآمال والمخاوف التى تنبثق عن ظروف وضعية يحددها السياق السوسيوتاريخي (٣).

وليس معنى ذلك أننا نقلل من عظمة الأبطال وننكر وظائفهم التاريخية وأدوارهم الاجتماعية وإنما قصدت القول بأن الأبطال هم «منتجات» أو «مصطنعات إجتماعية» صدرت عن جماعات وبيئات وثقافات ، ومن هنا ينبغى أن ندرس هؤلاء الأبطال باعتبارهم «ظواهر» أو عناصر اجتماعية ، وأن وجودهم التاريخي

---

(1) Davy , Georges , Emile Durkheim, Collection Louis - Michaud, Paris. 1927 . P. 182 ,

(2) Durkheim, Emile., Les Formes Elementaires de la vie Religieuse, Paris 1912. P. 631.

(3) Merton Robert, Sociology of knowledge , the Twentieth Century Sociology, New york 1945 . p 374.

إنما يعبر عن « روح العصر » كمرآة تنعكس عليها ملامح الحياة ومواقفها الكلية ، باعتبارهم التعبير الواقعى عن شعور الجماعة نتيجة لانتماء هؤلاء الأبطال لمواقف اجتماعية وتاريخية ، وصدورهم عما يسمى بالوجدان أو الشعور الجمعى الذى هو «شعور المجتمع أو وجد أنه Consciousness of Society » ، ولا يصدر هذا الشعور إلا عن روح الجماعات وسيكولوجية الكتل والزمر الاجتماعية ، بمعنى أنه يصدر عن ذلك التركيب الاجتماعى بتصوراته ومشاعره ومكوناته الجمعية(١) .

ويحدثنا « هيجل Hegel » عن البطل ودوره أو « وظيفته » التاريخية ، حيث يحقق الإبطال من أمثال « الاسكندر » و « يوليوس قيصر » و « نابليون » إرادة العالم ، وينفذوا حكم التاريخ ، ويفسروا حركة المطلق ، فالأبطال عند هيجل هم « الادوات » التى تحقق إرادة العالم ، وهم « الآلات » فى يد المطلق ، حين تحقق هذه الوسائل المشخصة مطالب المطلق ومنطق التاريخ ، وبعد تحقيق هذه المطالب سرعان ما تتساقط تلك الأبطال وتتهاوى ، مثل تهافت أوراق الخريف.

هذه هى خلاصة الفكرة الهيجلية عن مفهوم البطل وإرادته التى تحقق إرادة حركة التاريخ وروح العالم . وما أقرب هذه الفكرة التى يقول بها هيجل بنظرية « ماكس فبر Weber » عن مقولة « الكاريزما Charisma » حين يغلفها إجتماعياً ببعض القيم الدينية والروحية ، فتتحقق السلطة فى « الزعيم الروحى » أو تتجسد « القوة » فى الرائد السياسى ، أو قد تكمن فى كيان المحارب البطل ، فالقائد

---

(1) Tiryakian, Edward., Sociologism and existentialism, Printice — Hall, 1962

الكاريزى Charismatic leader عند فبر، هو مبعوث العناية الإلهية، ومحقق الخيرات لشعبه ومجتمعه (١) .

وهنا نجد فى كتابات « فبر » طعماً هيجلياً ، حين كتب أن « إرادة العالم » أو «روح التاريخ» و «حركة المطلق» إنما تكمن جميعا فى روح البطل وإرادته وحركته. وتتحقق قوى الثورية التغيرية الكاريزما فى هؤلاء القادة والأبطال،وهذه القوى الكاريزمية هى«قوى خارقة غير طبيعية extra-ordinary Power »،تذكرنا بفكرة « المانا Mana » والأورندا Orenda عند دوركايم وتلميذه « مارسيل موس» . وهذه القوى الكاريزمية هى قوى غيبية أو فوق طبيعية ، وقد تتحقق فى روح الساحر الذى يتميز باكتسابه للكثير من طاقة المانا السحرية ، أو « الماجا maga» الإيرانية ، وهى كلمة فارسية صدرت عنها الكلمة الإنجليزية« magic » أى « السحر » (٢) .

التاريخ كاطار اجتماعى :

من الدلائل الاجتماعية التى تكشف عن المعنى الاجتماعى التاريخ،أن المجموعات الزمنية والتقاويم المستعملة فى قياس الزمان التاريخى، قد صدرت جميعها بصدور حضارات نبتت فى مجتمعات قديمة ، كما هو الحال فى مصر واليونان وفلسطين والهند ، ومن ثم فقد أصبح لدينا تلك التقاويم الهامة كالتقويم المصرى والتقويم

(1) Weber, Max, The Theory of social and Economic Organization, trans by Henderson and Parsons Glencoe, 1967 p. 358.

(2) Weber, Max, The Sociology of Religion., trans, by Ephraim Fischoff, paperbacks London. 1966. pp. 2 – 3.

الفلسطيني والتقويم الهندى ، وكلها تقاويم حضارية وثقافيه ، بمعنى أنها إجتماعية الأصل سوسيولوجية المضمون .

كما أن هناك أحداثاً تاريخية هامة ، قد تعتبر مبدأ حضاياً لحساب السنين ، مثل « الأولمبياد الأولى » أو «تأسيس روما» (١) ، واعتقد المؤرخون أن سقوط روما أمام غزوات البرابرة ، هو الحد الفاصل بين التاريخ القـــديم والعصور الوسطى ، على الرغم من أن العصور القديمة قد استمرت رغم سقوط روما فى أخلاق الناس وعاداتهم وحياتهم الاجتماعية ونظمهم الاقتصادية ، حتى جاء الفتح العربى فغير وبدل. ويقال إن التقاليد القديمة فى أوربا قد تفككت وانهارت لأن الإسلام بحضارته الجديدة ، قد حطم الوحدة الحضارية القديمة لحوض البحر الأبيض المتوسط . تلك حقيقة تاريخية واجتماعية يؤكدها « هنرى برن Henri Pirenne » فى كتابه محمد وشرلمان Mohammed et Charlemagne (٢).

ومن ثم كان من الواضح أن الزمان التاريخى هو إطار إجتماعى ممتلىء بالتجارب الجمعية والأحداث الدينية الكبرى التى قبلتها الحضارات البشرية كبدايات للتقويم الميلادى أو الهجرى ؛ تلك التى بدأت بميلاد المسيح عليه السلام ، أو « بهجرة » الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهى أحداث تاريخية مقدسة للحضارتين المسيحية والإسلامية ، مما يجعلها مراكز تثبيت أو نقاط إرتكاز هامة فى التـــاريخ

---

(1) Blondél, Charles, Introduction a la psychologie collective A. Colin paris 1946, p. 123.

(٢) الدكتور محمد ثابت الفندى ، التعليل فى التاريخ . فصلة من مجلة كلية الآداب . جامعة الاسكندرية . المجلد التاسع . ديسمبر ١٩٥٥ ، مطبعة جامعة الاسكندرية ١٩٥٦ .

الاجتماعى (١) .

وظيفة المؤرخ الاجتماعى :

وبصدد المقارنة بين وظيفة « المؤرخ » وموقف « عالم الاجتماع » فى تحليل الظواهر ، يحدد « نادل Nadel » فى كتابه « أسس الأنثروبولوجيا الاجتماعية Foundations of Social Anthropology » - فى عبارة علمية دقيقة - موقف الأنثروبولوجيا الاجتماعية من التاريخ بقوله : « حين ننظر إلى العلاقة بين الأنثروبولوجيا والتاريخ ، فإننا نرى أن العالم الأنثروبولوجى الاجتماعى ليس مؤرخا ، حيث يدرس المؤرخون الأحداث والوقائع التى مضت وانقضت ، ولكن الأنثروبولوجى إنما يدرس ويصنف مايحـــدث ومايوجد « هنا والآن Here and Now » . فيرجع التمايز إذاً فى موقف كل من المؤرخـــين والأنثروبولوجيين إزاء الوقائع ، حيث يعالج المؤرخ وقائعه فى ضوء الماضى ، بينما يدرس الأنثروبولوجى الوقائع فى ضوء الحاضر ، من حيث تحققها وثباتها ووقوعها هنا والآن » (٢) .

ونستطيع أن نتبين من تلك الكلمات الدقيقة التى وردت فى هذا النص ، إلى أى حد يختلف موقف المؤرخ عن الانثروبولوجى فى دراسة الظاهرات والوقائع الانسانية ، حيث يسجل الانثروبولوجى كل ماعنّ له من أحداث وتفصيلات فهو « مؤرخ حاضر » لوقائع تجرى « هنا والآن » . أما التاريخى أو « المؤرخ » فلا

---

(1) Blondel. Charles. Introduction á la psychologie Collective Armand Colin, paris, 1946. p. 137

(2) Nadel. S. F, Foundations of Social Anthropology London. 1951

دخل له بالحاضر ، وإنما يعالج ويدرس ماضى الأحداث والوقائع والظاهرات السابقة ، والتى تتميز بالانقضاء وعدم العودة .

وعلى هذا الأساس يستخدم المؤرخ الاجتماعى المنهج التاريخى لتفسير ماضى الظواهر والنظم الاجتماعية ، كيف جاءت ؟ وكيف وصلت إلى ماهى عليه كنتيجة لعملية التطور التاريخى ؟ . فإذا طبق المنهج التاريخى على مجتمعات قديمة دون الاستناد إلى وثائق يقينية مؤكدة ، فيكون الناتج حتما بعض الافتراضات الظنية غير القابلة للتحقيق . ولكن المنهج التاريخى ، الحق هو الذى يعتمد أصلا على الحقائق المؤكدة والثابتة ، استنادا إلى الوثائق والرموز والسجلات التى تستخدم لاستجلاء الوقائع فى التاريخ ، حتى يمكن وصل الحاضر بالماضى ، وربط الأحداث التاريخية بعضها بعضا برابطة العلية Causality ، وباستخدام المنهج الوظيفى Functional method الذى يعتمد على فرضية وضعية، بالنظر إلى الثقافة وسماتها ، كنسق متكامل integrated System، فكل عنصر من عناصر الثقافه انما يلعب دوره فى هذا النسق ، كما أن له وظيفته النوعية ، وبهذا يمكن التوصل عن طريق ، منهج التحليل السوسيولوجى ، للظواهر الثقافية والحضارية الى بعض التعميمات التى تفسر تطور الثقافة خلال التاريخ .

وينبغى ألا نخلط بين مناهج العلوم السوسيولوجية ، ومناهج البحث فى دراسة التاريخ . حيث يتميز مجال البحث التاريخى بأنه بالضرورة دراسة وصفية Descriptive ، بينما تتميز مناهج البحث السوسيولوجى بأنها بالضرورة دراسة تفسيرية explanatory . وليس معنى ذلك أن النزعة السوسيولوجية هى « نزعة مضادة للتاريخ Anti-Historical حيث لاينبغى أن يتهم عالم الاجتماع بأنه « لا تاريخى ، أو بأنه يهمل سياق التاريخ ، أو يرفض المادة التاريخية

فى تحليلاته السوسيولوجية ، فلم يضع أصحاب الاتجاه الســـوسيولوجى العلمى حدا فاصلا بين التحليل الاجتماعى والتحليل التاريخى ، بل ان « اميل دوركايم Durkheim شيخ المدرسة الفرنسية فى علم الاجتماع ، كان من علماء الاجتماع أتصالا بالتاريخ ، وأكثرهم عناية بالتحليلات التاريخية .

فلقد استند المنهج الدوركايمى فى البحث إلى أن الدراسة الشاملة ، والمعرفة الكلية للمجتمع بأنساقه وظواهره وعلاقاته ، انما تتطلب معرفة دقيقة لسائر الأجزاء القائمة فى البناء الاجتماعى ، مع دراسة وثيقة لأبعاده التاريخيـــة Historical dimensions . بمعنى أن منهج التحليل السوسيولوجى ، انما يستند أولا وقبل كل شىء الى التاريخ ، ويتسم بالسمة التاريخية Historicity ، اذا مااستعرنا لغة « كارل جاسبرز Karl Jaspers »[1] . ولكن لما كان المنهج التاريخى مكملا ومتمما للمنهج السوسيولوجى فى بعـــض جوانبه ، الا أن هناك اختلافات ميثودولوجية عميقة Profound Methodological differences ، على حد قول « ادوارد تيرياكيان Tiryakian » فى كتابه الرائع الممتع « الوجودية والنزعة السوسيولوجية Sociologism and existentialism » .

فيجد الدارس فى كل موقف من مواقف التاريخ وبخاصة أثناء التحليلات السوسيولوجية ، تمايزا واضحا بين أن « نصف to describe » تطور فكرة أو أن نعالج تاريخ ظاهرة ، أو أن نتبع ماضى نظام ، وبين أن « نفسر to explain » هذه الفكرة ، وأن نكشف عن مضامين هذا النظام ، وأن نعرف وظيفة أو معنى الظواهر والوقائع » .

---

(1) Tiryakian, Edward.. Sociologism and existentialism, printice Hall. 1962

ويؤكد دوركايم ، أن منهج التحليل التاريخى ، انما لايكشف عن وظائف Functions النظام الاجتماعى ، ولايميط اللثام عن الأسباب الباطنة لقيام الظواهر والأفكار ، وإنما يقـــوم منهج التاريخ باحصاء مراحل تطور النظام ، ويصف أو يتتبع ماضى هذه الأفكار خلال السياق التاريخى للاحداث والوقائع. ولقد وضعنا المؤرخ المعاصر « أرنولد توينبى Toynbee » إزاء القضية القائلة : «إن التاريخ إما وليد الصدفة العمياء ، وإما أنه خاضع لقوانين حديدية» والحقيقة أن التاريخ ليس وليد الصدفة العمياء، وإنما هو وليد العمليات التاريخية كما أن التاريخ ليس خاضعا لقوانين حديدية، فليست فى التاريخ أية تعميمات . وليست تعليلات المؤرخين ، على مايقول «كارل بوبر Karl popper » هى قوانين عامة ، كما هو الحال فى علوم الطبيعيات ، حيث يتسم الحادث فى التاريخ بعدم التواتر والتكرار ، ومن ثم كانت الواقعة التاريخية من وجهة النظر الميثودولوجية واقعة فردة unique ، حيث أن وقائع التاريخ إنما تقع وتمضى وتنقضى ولاتعود، كما أن الحادث التاريخى ، هو بالضرورة حادث وحيد ، حيث أنه « لايتكرر » بشحمه ولحمه خلال السياق التاريخى (١) .

ومن ثم لايستطيع المؤرخ ، أن يدرس أحداثه « الفردة » التى « لاتتكرر » دراسة وضعية يتوصل منها إلى «القانون Law» الذى يضبط لنا نسقا مرتبا ينظم ويحكم السياق التاريخى الاحداث والوقائع . ولذلك نجد أن مناهج الدراسة فى التاريخ إنما تحتم على المؤرخ عدم الالتفات إلى ماهو «عام» أو «مشترك Common» بين سائر الوقائع والأحداث التاريخية ، نظرا «لانفرادها وفرديتها وعدم تكرارها»،

---

(١) كارل بوبر «عقم المذهب التاريخى» ترجمة عبد الحميد صبرة ، منشأة المعارف الاسكندرية ١٩٥٩ ص ١٢٣

حيث لانجد اطلاقا فى أحداث التاريخ ماهو «عام» ، نظراً لتعذر قيام «التعميمات generalizations » التى تصدق على الأحداث والوقائع كما تجرى فى سياق التاريخ. الأمر الذى يجعل من المستحيل استخدام مناهج المقارنة Comparison فى التحليل التاريخى . « فقد يعيد التاريخ نفسه» فى الفترات والعصور التاريخية المتشابهة، وقد تتكرر المواقف التاريخية المتشابهة ، ولكن أحداث التاريخ على الرغم من عودتها الظاهرية ، إلا أنها تتمايز تماما طبقا لتمايز «روح العصر» وطبقا لاختلاف السياق التاريخى ، ومن ثم كانت الحـــادثة التاريخية حادثة « فريدة Single » تتميز بروح عصرها ،وتتسم بأنها حادثة وحيدة تقوم بشحمها ولحمها، فلا تتواتر بذاتها ، ولا تتكرر هى هى خلال نسيج التاريخ .

ومثالنا الواضح على ذلك ، أن التطـــور الذى طرأ على الظاهرة الدينية فى الثقافة الغربية ، لم يرتبط أصلا ومباشرة بنفس الشروط والظروف الإجتماعية لأشكال « التنظيم الاجتماعى Social organization» التى صدرت عنها الديانات اليونانية القديمة ، على الرغم من أن المؤرخ السوسيولوجى ، قد يجد مختلف الوشائج والصلات التى تربط بين الديانة الهلينية من جهة ، وبين النظم القائمة فى المجتمع اليونانى من جهة أخرى ،إلا أنه فى نفس الوقت يجد أيضا أن المعتقدات اليونانية الدينية ـ باعتبارها ظواهر إجتماعية قديمة ـ قد أفسحت الطريق لظهور الديانة المسيحية بطقوسها ومعتقداتها وشعائرها ، باعتبارها ثورة كبرى للاطاحة بالبناء الاجتماعى القديم وتغييره .

وفى المجتمع الفرعونى القديم ، كانت القيمة الاجتماعية والدينية الأولى هى الاقتراب من الآلهة و « الكائنات المقدسة Sacred Beings » فقامت الشعائر ونظمت الطقوس لاسترضائها والتقرب منها . وكان الفرعـــون هو الإله ، أما

الكهنة فهم يمثلون الطبقة الثانية التى تقدم القرابين وتحتكر القيام بتنظيم الطقوس والشعائر الدينية، وكان لها امتيازاتها الاجتماعية والاقتصادية، ولها حق الدفن فى مقابر تشبه مقابر الملوك للتمتع بالحياة الأخرى وخيراتها ، بينما حرمت طبقة الشعب من هذه الحقوق والامتيازات ، فقامت أول ثورة إجتماعية واشتراكية فى التاريخ القديم ، حين ثارت الطبقة الثالثة إبان « الأسرة العاشرة » وخلال الأسرتين التاليتين كى تنادى بالمساواة الدينية ولكى تطالب بالحقوق والامتيازات الخاصة بالطبقتين الأرستقراطيتين وأدت هذه الثورة إلى مساواة جميع أفراد الشعب فى بناء مقابر كمقابر الكهنة والملوك ، وبالتمتع بالخلود فى الحياة الأخرى (١) .

وهكذا يلقى « التاريخ الاجتماعى » ضوءاً على ماضى « الثورات » بتحليل ايديولوجية الطبقات وأشكال التنظيم الاجتماعى ومظاهر الحياة الدينية والسياسية التى تبرز ملامح التركيب الاجتماعى لفئات وطوائف وطبقات المجتمع موضوع الدراسة . ولذلك يؤكد عالم الاجتماع البريطانى « بوتومور Bottomore » على ضرورة المزاوجة بين عمل « المؤرخ الاجتماعى Social historian » وميدان البحث فى علم الاجتماع التاريخى historical Sociology ، لدراسة البناءات الاجتماعية للحضارات القديمة، والكشف عن التحليلات التاريخية والسوسيولوجية للطبقات والطوائف والثورات (٢) .

---

(١) الدكتور محمد ثابت الفندى ، الطبقات الاجتماعية ، دار الفكر العربى ١٩٤٩ ص ٣٦

(2) Bottomore, T, B., Sociology, A guide to problems and literature, Unwin university Books, London 1963 pp. 45, 68

التحليل السوسيولوجى للثورة الفرنسية :

هناك شروط ينبغى أن تتوافر حين نؤرخ سوسيولوجيا للثورة الفرنسية ، حيث ينبغى أن نحـذف « الذات Self » حتى نسمح للظواهر والأحداث أن تفصح عن نفسها ، فيتحاشى الباحث تلك الأحكام المعيارية ، ولا يتخذ من نفسه كوسيلة لتأييد أو رفض نزعات معينة ، فيستهجن أو يستقبح ، فهو ليس « محاميا » يدافع عن قضية ولا « قاضيا » يحكم بالإدانة ، وإنما هو «قاضى تحقيق» يستند إلى المصـادر الإجتماعية ، والوثائق اليقينية المؤكدة ، وهـذا هو التصور الأخلاقى لواجب المؤرخ الإجتماعى الذى « يلتزم الموضوعية فى التاريخ » . ومن الخطأ أن ينظر عالم الإجتماع التاريخى إلى المـــاضى بمنظار الواقع الراهن ، حيث ينزل حياة المـاضى عبر الزمن إلى حياتنـا الراهنة ، إنمـا عليه أن يلتمس تلك المعايير الاجتماعية التى سادت « روح العصر » فالحقيقة التاريخية ليست قائمة فى « عقل المؤرخ الإجتماعى » ، وإنمـا هى حقيقة موضوعية ، صدرت عن صراع الـكتلة الجمعية ، وحرب الطبقات و « احتكاك الإنسان بالواقع التاريخى » .

والواقعة التاريخية ، هى آخر مايقع ، إذا ما نظرنا إلى « ماوراء الواقعة من موجهات اجتماعية ، ودوافع طبقية تدفع وقائـع التـاريخ دفعا ، بمعنى أن هناك أسبابا ظاهرية للوقائع والأحداث، ولـكن الأسباب الحقيقية هى أسباب اجتماعية « وبنـائية » باطنة ، تختفى وراء هذه الأسبـاب الظـاهرة ، فقد نقول على سبيل المثال فى تعليل إنفجار الثورة فى فرنسـا ، إن الظروف كانت مواتية ، فلم تـكن الحكومه قوية ، وكانت الطبقة العاملة تمر بمرحلة بطالة وحرمان ؛ كما نشـأ جيل من الثوار الأحرار نظراً لإنتشار المظالم وانعـدام الحريات وتفـكك التمـــاسك القائم بين طبقات المجتمع الفرنسى . تلك هى الأسباب الاجتماعية « الباطنة » أو

غير المباشرة ، فليس إطلاق النار فى شوارع باريس ، هو السبب الحقيق لثورة ١٨٤٨ ، وإنما هناك الكثير من الدوافع الاجتماعية والأسباب الجوهرية التى تجعل من إطلاق النار فى شوارع باريس ، هو السبب الظاهرى الأخير ، وهو « القشة التى قصمت ظهر البعير » فلو أن إطلاق النار لم يحدث ، لما حال ذلك دون انفجار الثورة ، وإذا ما حذفنا ذهنياً هذا الحادث الظاهرى ، فإن الأحداث الباطنة والسوابق الاجتماعية « الكامنة » ، إنما تمثل فى مجموعها الأسباب الحقيقية أو غير المباشرة فى انفجار الثورة . أما هذا « السبب الظاهرى المباشر » لإطلاق النار ، فليس سوى « الفرصة المواتية » ، فينبغى أن نميز بين « الأسباب الاجتماعية » والأسباب الظاهرية التى تخلق الفرصة المواتية . فمقتل أرشيدوق النمسا فى « سراجيفو » عام ١٩١٤ ، ليس هو السبب الحقيق لقيام الحرب العالمية الأولى ، وإنما هو « السبب الظاهرى أو الفرصة المواتية » لاشتعال الحرب .

ولقد صدرت الكثير من المدارس السيوسيولوجية التى تفسر حركة التاريخ الاجتماعى ، والتى تفرض الأسباب الحقيقية للوقائع التاريخية ، فلقد أكد « ماركس Marx » مثلا على أثر العامل الاقتصادى ودوره فى نشأة النظم وتفسير الحركة الجدلية للتاريخ(١) . بينما يؤكد « ماكس فبر Weber » على العامل الدينى فى تفسير العلاقة بين ظهور الرأسمالية ونشأة البروتستانتية (٢) وهناك مدارس

---

(1) Marx - Engels., Selected Works, Vol, 1, Fifth impression, Moscow. 1962. p. 34.

(2) Weber, Max., The Theory of Social aul Economic Organiation, trans - by Henderson and Parsons, Glencoe 1967.

أو مذاهب اجتماعية أخرى تفسر انتشار الديموقراطية في القرن الماضي كنتيجة لصدور الحركات الثورية والوطنية، وتربط هذه المذاهب الاجتماعية بين ظهور الرق عند الرومان ونشأة المسيحية؛ أو بين التنافس في الأسواق وقيام الحروب العالمية؛ وكلها مدارس في « التفسير الاجتماعي للتاريخ» ؛ إما من زاوية الاقتصاد أو الدين أو السياسة ؛ وكلها زوايا سوسيولوجية الأصل والمضمون .

وإذا ما حاولنا تفسير «الثورة» نجد أنها ضرورة إجتماعية وظاهرة مشروعة فمن حق الشعوب أن تتمرد وتتذمر ؛ ومن طبيعة المجتمعات أن تتغير وتجدد نفسها . وتعبر « الثورة » عن حالة من التفكك الذي يعترى البناء الاجتماعي ؛ لوجود « ظواهر مرضية » تتسلل إلى نظم المجتمع ، ولازالة هذه الأعراض والعيوب ، تقوم الثورة بعملية تغيير جذرى لاعادة التكامل الاجتماعي واحلال الصحة الاجتماعية ، واستعادة النظم والظاهرات السليمة. بمعنى أننا ينبغي أن نميز بين البناء الاجتماعي في حالة تفككه واضطرابه Social dysphoria ، وبين رجوع المجتمع ثانية إلى حالة الملاءمة والتكامل Social euphoria (1) .

والثورة هي «هزة جماعية» وحركة اجتماعية «بنائية» ترفض الوضع الراهن ، وهي بالنسبة للبناء الاجتماعي تشبه «التشقق الجيولوجي» بالنسبة لباطن الأرض ، حيث ينقطع في الثورات ذلك التتابع المستمر أو الترتيب لتطور الأحداث على مسرح التاريخ ، وتكون « النظم » في مسيس الحاجة إلى التغيير والتجديد نظراً لتمزق الصلة بين طبقات المجتمع . وإذا ما عقدنا المقارنات بين ظواهر الثورات ، وبين العيوب والجيوب الجيولوجية ، لوجدنا أن الظاهرة الجيولوجية

---

(1) Radcliffe - Brown, A. R., Structure and Function in Primitive Society. London. 1956. p 206.

إنما تفسرها أسبابها الفيزيقية والأرضية ، نظراً لتشقق الأسطح والطبقات وتغير الظاهرات الجيومورفولوجية فى باطن الأرض ، أما الثورة فهى نتاج أعمال وجهود البشر نظراً لتمزق الأنسجة والخلايا الاجتماعية . فكما أن الانفجارات البركانية ، هى ظاهرة فيزيقية ولازمة لطبيعة باطن الأرض ، وهى طبيعة جيولوجية بحتة ، فإن الانفجارات الاجتماعية ، هى ظاهرة تاريخية ولازمة للبناء الاجتماعى الانسانى، لزوم الانفجار البركانى للبناء الفيزيقى لطبقات الأرض.

وقبل قيام الثورة الفرنسية ، كان المجتمع الفرنسى فى القرون الوسطى ممثلا إلى حد بعيد لكل ملامح البناء الاجتماعى الإقطاعى فى أوربا ، حيث كانت فرنسا هى مركز الاقطاع منذ عهد النهضة. وتاريخ فرنسا الاجتماعى وهو التاريخ الحقيقى لماضى الصراع الطبقى ، فقد كشف « ماركس Marx » فى ضوء هذا التاريخ عن أيديولوجية الطبقات وعن قانون النضال الطبقى ، حيث صدرت على المسرح الفرنسى طبقات متفاوته الحظوظ والامتيازات كى تتصارع وتصطدم ، وأقام الثوريون حكم البورجوازية الصرف فى نقاء كلاسيكى على حد تعبير ماركس فى مقدمة كتابه « الثامن عشر من برومير لويس بونابرت » .

وظهر أبطال الثورة الفرنسية من أمثال « دانتون Danton » و « روبسبيير Robespierre » و « سانت جوست Saint-Just » و « نابليون Napolion » ، هؤلاء الذين نسفوا بثورتهم العارمة أصول الإقطاع . وحصدوا رؤوسه ، لإنتشار المبادىء الثورية ، وكان شعار « دانتون » الذى هو أكبر معلم عرفه التاريخ فى التاكنيك الثورى . « الجرأة ، الجرأة أيضا ، الجرأة دائما » . (١)

---

(١) لينين : « المختارات » الجزء الأول ، المجلد الثانى ، دار التقدم ، موسكو ١٩٦٠ ، ص ٥٧٩ .

ولقد أتاح نابليون تلك الفرص والظروف التى يتسنى فيها وحدها ظهور « المنافسة الحرة Free Competitian وتوزيع الأرض المستغلة ، واستخدام الطاقه الانتاجيه والصناعيه . ثم انطلق نابليون بعد ذلك إلى هدم النظم الإقطاعية فيما وراء الحدود الفرنسية ، إلى المدى الذى كان فيه ذلك ضرورياً ، وذلك « لتزويد المجتمع البورجوازى الفرنسى الناشىء بالبيئة الملائمة وسط القارة الأوربية »(١)

وإذا ما أرخنا للصراع الاجتماعى الذى ساد المجتمع الفرنسى ، لوجدنا أن العوامل الاقتصادية والدينية والاجتماعية قد إنصهرت بوضوح فى بوتقه الثورة الفرنسية ، فلقد ظهرت الصراعات بين طبقة النبالة وسلطان الحكم الملكى المطلق ، وشهد القرن الثامن عشر كفاح النبلاء ضد الملكية المتداعية . وبينما تمتعت الكنيسة بالسلطة الزمنية ، كانت طبقة النبالة تعبث بالعدالة وتقتل القانون ، وتخنق المنافسة ، وتوزع المناصب توزيعاً ظالماً . بمعنى أن المجتمع الفرنسى كان منقسماً على ذاته ، حيث مزقت الصراعات الداخلية بين فئات النبلاء وجماهير الفلاحين . وكان النبيل يتشدق بعراقة أصله البيولوجى الممتد إلى غزاة الفرنجة ، أما العامة فتفتقر إلى هذا الدم الارستقراطى الذى يتوارثه « نبلاء السيف noblesse d'epee » و « نبلاء الرداء noblesse de robe »

وتقوم طبقة النبالة على العموم بخدمة الملك فى الحرب ، وحفظ النظام فى الريف ، ولذلك تمتعت بالاعفاء من بعض الضرائب ، وخصصت لها مناصب محددة ، مثل قيادات القوات المسلحة ، ومناصب السفراء ، والمناصب العليا فى

---

(1) Marx. Engels., Selected Works, Vol. 1, Filth Impression, Moscow, 1962 p. 247.

الـكنيسة ، ولذلك كان نبــــلاء فرساى يحتكرون أكبر المناصب والمراكز، بينما قنع نبلاء الريف بوظائف فى المرتبة الثانية من الأهمية . وامتيازات النبالة ، هى امتيازات إقطاعية ، منها ما يتصل بالارض ، ومنها ما يتصل بالاشخاص ، حين يحتكر النبيل « الطاحون ومعصرة النبيذ والخبز » كما يفرض سلطانه على دور المحاكم والقضاء فيحصل منها على مورد آخر من الدخل ، وكل هذه امتيازات تتصل بالناس ، أما امتيازات الأرض فتتصل بالتغاضى عن دفع الضرائب ، حيث تمتلك طبقة النبالة خمس أراضى فرنسا .

ومن حيث المنصب والوظيفة ، تنقسم طبقة النبالة إلى من ينتمى إلى الاسر الحربية أو أعضاء البرلمان. فالاسر الحربية تحتقر كبار الموظفين وأعضاء البرلمان ، وهؤلاء يحتقرون نبلاء المدن وسراة البرجوازيين الذين إشتروا مناصبهم والقابهم . ويقول المؤرخ الاجتماعى « نورمان هامبسن Norman Hampson » فى كتابه « التاريخ الاجتماعى للثـــورة الفرنسية A Socil History of the French Revolution » ان شراء وظيفة قائد كتيبة عادية قد تكلف ٤٠٫٠٠٠ ليرة فرنسية ، بينما تكلف قيادة هامة من قيادات الجيش أضعاف هذا المبلغ ، [1] ومن هنا ظهرت فوارق المكانة أو المركز الاجتماعى Prestige. فعراقة الاصل والوظيفة الاجتماعية ودرجة القرابة من البلاط كوّنت جميعها شكلا معقداً من المركز أو المكانة كما تعبر جميعها عن سلسلة من الانقسامات الداخلية تميزها درجة من « الاحتقار و الاستعلاء » . فنبلاء البلاط يبدون الاحتقار لنبلاء الريف والاقاليم ، نتيجة لتلك المركزية التى انتهجها

---

(١) نورمان هامبسن التاريخ الاجتماعى للثورة الفرنسية، ترجمة فؤاد أندراوس ومراجعة الدكتور محمد أنيس وزارة الثقافة دار الكاتب العربى ص ٢١ .

لويس الرابع عشر ، حيث « يختار نبلاء البـــلاط من أسر نبلاء السيف العريقة » .

أما « الكنيسة » فكانت هيئة شبه مستقلة ، تملك معظم أراضى الإقطاع المعفاة من الضرائب ، وتشرف على مظاهر الحياة السياسية والإقتصادية ، وتسيطر على برامج التعليم سيطرة كاملة ، وتراقب الصحافة والمطبوعات حماية للدين والأخلاق. وكان رجال الدين يمثلون الطبقة الأولى التى تشرف على تسجيل المواليد والوفيات وتراقب سجلات الزيجات ، فسيطرت الكنيسة على كل منحى من مناحى النظام الاجتماعى الفرنسى، فكانت مصدر اللعمالة فى المدن، وفى مدارسها يتربى أبناء النبلاء وكبار البورجوازيين ، وفى كنائسها ينظم الصانع والفـــلاح عمله طبقا لمواقيت الصلاة والعبـــادة .

التنبؤ بالثورة :

ا ـ فى هذا الجو الاقطاعى الرهيب، تعقد المجتمع الفرنسى أشد التعقيد، فسادت التمييزات الطبقية واتسعت الفروق الأقتصادية وتوترت الحياة الاجتماعية والدينية منذ منتصف القرن الثامن عشر ، وأصبح مألوفا أن يتنبأ الناس بثورة أجتماعية وشيكة . حيث ازداد وعى الطبقة الوسطى ومكانتها الأقتصادية النامية ، فلقيت الارستقراطية مقاومة عنيفة من « البورجوازية المتطلعة إلى المكانة » ، وشعرت جماهير الفلاحين بوطأة الاتجاهات الاقتصادية المعـاكسة والناجمة عن الرجعيـة الإقطاعية ، ولاح شبح الهزة الاجتماعية الكبرى ، قبل حدوث الزلزال الثورى العنيف الذى كان يخبئه القدر لفرنسا (١) . فلقد زادت حدة التناقض بين نظام

(1) Marx, Karl., The Poverty of Philosophy, Moscow, 1966 p. 152.

المراتب الاجتماعى والبناء الاقتصادى الفرنسى، كما أن مبـادىء التنوير وتقـدم الحضارة والصناعة وازدياد الوعى الطبقى جعل من الثورة العارمة أمراً محتوماً .

ولقد اتسمت حركـة « التنوير enlightenment » بهجوم صاخب على الكنيسة ، فأعلن « كوندورسيه Condorcet » فى صالونات باريس الحرب على رجال الدين ، وكذلك فعـل « فولتير Voltaire » حيث انقلب على اللاهوت الكاثوليكى بسخريته اللاذعة ولهجته العنيفة . وكان العدو الحقيقى لجماهير الفلاحين هو صاحب الأرض الذى يهددهم جشعه بانتزاع أرضهم ، وهذا هو السبب الذى من أجله لم يهجم الفلاحون عام ١٧٨٩ على نفائس النبـلاء ، بل على « عقـود الملـكية الإقطاعية » .

وبدأت النبالة بمعركة دفاعية ضد الطبقة الوسطى وثراءها وطموحها ، حيث أدى بيع الوظائف المدنية والعسكرية إلى دخول وتسلل الطبقـة الوسطى ، حـين عجزت النبالة عن الدفع لترفها ولإسرافها الـكاذب، وبدأ البورجوازيون يجلسون على موائد النبلاء ورجال البلاط. ولكى يقف هذا التيار البورجوازى الداهم، أصبحت جميع الترقيات لوظائف الأساقفة قاصرة على النبلاء فى ظل حكم لويس السادس عشر فامتلأت الكنيسة بالأساقفة النبلاء ، وغرقت الحكومة فى القروض والديون ، فطالب « كالون Calonne » المراقب المالى العام بزيادة الضرائب على طبقتى النبلاء ورجال الدين ، لتعزيز مالية الدولة والوفاء بالقروض والديون .

واتحدت الطبقة الارستقراطية الممثلة فى الكهنة والنبـالة ، وتضافرت جهـودها ضد « كالون » فعزله لويس ، وجاء بعده « بريين Brienne » رئيس الأساقفه ، إلا أن هذا الأخير ، لم يستطع أن يجمع الامـوال المطلوبة ، فقال « بريـين » كلمته المشهورة : « مادام النبلاء ورجال الدين قد تخلوا عن الملك ، حاميهم الطبيعى ،

فلا بد له من الارتماء فى أحضان العـامة » (١) . وهنا سارت الأرستقراطية ضد الملك ، وانتصرت فى جولتها الأولى ، وأحرق الباريسيون دمية تمثل « بريين » الذى قدم استقالته لاختلال الأمن والنظام فى المدينة . فطالب الملك بمضاعفة ممثلى الطبقة الثالثة فى «مجلس طبقات الأمة» ، حتى تلعب «طبقة العامة» دورها ضد إتحاد النبالة والكهانة .

بداية الثورة :

ب ـ لقد شعر الصداع الذى تعبر عنه كلمات «جورج صاند George Sand» فى عبارة ثورية خالدة «الحرب أو الموت» ، الصراع الدموى la lutte Sanguinaire أو العدم le néant» (٢) . ولم يكن الصراع بين الأرستقراطية والعامة سياسياً أو اقتصادياً ، بل كان اجتماعياً ، حيث صمم النبلاء على الاحتفاظ بألقابهم وامتيازات طبقتهم المنفصلة فى كيان مجتمع المراتب ، تلك الامتيازات التى هى دليل «المكانة الاجتماعية» أكثر منها مصدراً للثروة . ولذلك تمسكت النبـالة بحمـل الألقاب واحتكار الوظائف القضائية والمناصب العسكرية والبحرية ، وطالب النبـلاء بالعودة إلى تقاليد الفروسية القديمة وبالغـاء شراء الوظائف التى تخلع ألقاب النبالة على من يشترونها ، مع تحريم شراء الضياع والاقطاعيات على الطبقة الثالثة .

وعلى العكس من ذلك ، صممت « الطبقة الثالثة» على قلب مفهوم المجتمع الذى التزم به النبلاء ، وطالب العامة أن تحل «الكفاءة» محل التاريخ البيولوجى وعراقة الدم وأصالة النسب ، وتمسكت جماهير البروليتاريا بمجتمع الفـــرص

---

(١) نورمان هامبسن ، «التاريخ الاجتماعى للثورة الفرنسية» ترجمة فؤاد اندرواس ومراجعة الدكتور محمد أنيس ، وزارة الثقافة ، القاهرة ص ٤٠

(2) Marx, Karl., The Poverty of Philosophy, Moscow, Fourth Printing, 1966.

المتكافئة فى ميدان التربية والتعليم ، واستبدال النظم العتيقة بأفكار التنوير ، والغاء الامتيازات الطبقية والتطلع إلى نصيب من السلطة السياسية . وكانت هذه المطالب هى نفسها أهداف وتطلعات الطبقة البورجوازية .

وتواترت الأنباء فى ١٣ يوليو ١٧٨٩ عن قيام باريس بالثورة واشعال النار فى جمرك البلدية ، ونهب مخازن السلاح ،ثم نشب القتال بين الجيش وجماهير العامة( ) . فلقد إنتشرت المجاعة ونفدت المؤن وإرتفع ثمن الخبز ،وضاع محصول الغلال الذى أفناه البرد المتساقط ، فنهبت قوافل الطعام، وأحيط كل مخبز بحشود من الناس ، وعملت رداءة المواصـــلات على تصديق الناس لأغرب الشائعات وتهويلها ، وبدأت البورجوازية فى إنتهاز الفرصة ، حتى تقلب الحـــركة من « فتنة » إلى « ثورة » ، فكونت رجال الحرس الوطنى الفرنسى وأمدته بالأموال والسلاح للسيطرة على الموقف ، وتأييد مجلس طبقات الأمة ، فراحت المتاريس ترتفع ، وحفرت الخنادق ، ووصل الثوار إلى مخزن البارود فى حصن الباستيل المشهور ، فحاصروه واستولوا عليه . وانتصرت جماهير البروليتاريا ،حين تهاوى الباستيل رمز الظلم والاقطاع ، وتنازلت الأرستقراطية عن سائر امتيازاتها الطبقية فى ليلة ٤ أغسطس المشهورة .

وإزاء هذه الضربات البروليتارية المظفرة ، حافظ الحرس الوطنى البورجوازى على الأمن والنظام ، وصدر القرار الخاص ببيع أملاك الكنيسة التى قدرها « جارو Garaud » بنحو ثلاثة مليارات من الليرات الفرنسية (١) ،وساهمت كل الطبقات فى شراء ضياع الاقطاع الكنسى ، وكان كثرة المشترين من جمـــاهير

---

(١) المرجع السابق ، التاريخ لاجتماعى للثورة الفرنسية ، ص ٨١ وما بعدها

الفلاحين ، كما لم ينفر النبلاء من تجريد الكنيسة من أراضيها وممتلكاتها (١) .

الكتل والتجمعات السياسية :

حـ - فى هذا الجو الاجتماعى المضطرب، ظهر أبطال الثورة ، من أمثال «دانتون» و «روبسبيير» و « مارا Marat » و « لافاييت Lafayette » . وهم لا يعبرون عن أنفسهم كأفراد ، وإنما يمثلون شراذم من «فرق وجماعات وكتل جمعية» ، صدرت عن طبقات مهنية جمعتها وحدة الآلام والآمال ، فظهر « الجيروند Girondis » و « اليعاقبة Jacobin » وجماعات الجبليين Montagnards » و « الصان كيلوت Sans-Culottes » وكانت «الكومونات» فى أيدى اليسار (٢) ، والقرى فى أيدى أعداء الإقطاع ، والبلديات فى أيدى البورجوازيين وطبقة الأغنياء من أنصار الملكية الدستورية .

ويمثل «دانتون» و « روبسبيير » قادة اليسار من كبار اليعاقبة ، وهم أكثر الطبقات الثورية تطرفاً . أما « الجيروند » فهم جماعة من اقليم الجيروند كما يدل على ذلك اسمها ، وتضم المحامين ورجال الأعمال من الشبان ، وكانت لهم صحافتهم الخاصة التى تهاجم فيها خصوم الثورة ، فكتبت « مدام رولان Mme Roland » تقول : « إن الحرب الأهلية ستكون مدرسة عظمى للفضيلة العامة ، وأن السلام فيه نكسة لنا ، ولا سبيل أمامنا للتجدد إلا سبيل الدم » .

وكان « الجبليون » ثواراً يشبهون الجيروند فى اتجاهات العقيدة والفكر والمزاج ، والأصل الاجتماعى ، فكلاهما متعلق بالثورة وبمبادىء الجمهورية ،

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٢٣

(٢) « الكومون la Commune تعنى مقاطعة ، وهى أدنى وحدة ادارية ، كما أنها مركز للتوطن السكانى ، فقد تتمثل فى « قرية » أو فى « مدينة » مثل باريس نفسها.

وكلاهما يكره الامتيازات ويعادى الاكليروس ، وكلاهما يحلم بالرفاهية الإجتماعية وبناء فرنسا الجديدة وهى أكثر ثراء وإستنارة وإنسانية .

أما « الصان كيلوت » فهم الذين لا يملكون شيئا على الاطلاق، حتى بنطلونات الركوب ، لأنهم بسطاء أو «قوام وسط بين البورجوازية وصغار البروليتاريا » ، وهم طبقة معدمة لا تملك ، وتمثل طبقة الصان كيلوت العنصر الغالب من سكان حواضر فرنسا ، وهم الباعة وأصحاب الدكاكين والحرفيين ، ويمثل أصحاف الحرف اتجاهاً أكثر يسارية وتطرفاً فى جماعة « الصان كيلوت » ، لأنهم رجال ألفو شظف العيش ، وعانوا الكثير من ضراوة معاملة السلطة واستبداد النبالة وقسوة الامتيازات ، فنادوا باعدام وإبادة جميع أعداء الثورة .

ولقد آمن الجيروند بأن «روبسبيير» وأتباعه من زعماء اليعاقبة إنما يتطلعون إلى دكتاتورية إرهابية دموية ، وحدثت اختلافات هائلة بين سائر التجمعات والكتل والطبقات » ، فقبل الجيروند محالفة الملكيين ، وقبل الجبليون محالفة « الصان كيلوت » . ولم يخل النضال الثورى من عنصر الصراع الطبقى ، حيث أن الإنقسامات داخل المدينة لم تفسر إلا بأسبابها الإقتصادية ، فقام «الصان كيلوت» والجبليون « بالتبشير بحرب الفقراء ضد الأغنياء » . (١)

وفى ١٠ أغسطس ١٧٩٢ وهو يوم مشهود فى التاريخ الإجتماعى الفرنسى ، تجمع « الصان كيلوت » ، وجعلوا من أنفسهم « كومونا ثوريا » اشتهر فى التاريخ الفرنسى باسم la Commune du 10 Aout حيث توجه « الصان كيلوت » إلى قصر التويلرى ، ووقع بينهم وبين الحرس الملكى قتال دموى عنيف ، انتهى

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٦٤

باحتلال قصر التويلرى ، واستيلاء «الصان كيلوت» على العربات من شوارع باريس، وطردوا القضاة وضباط البوليس ، وأقاموا المحاكم الشعبية وتعقبوا أعداء الثـــورة .

وفى نفس هذه الفترة التاريخية ، حاول الجيروند أن يجنوا ثمار ما قام به الصان كيلوت ، فتقلدوا كل الوزارات ماعدا وزارة العدل التى تولاها العضو اليعقوبى «دانتون» . وأمر الجيروند بوقف الملك وطرد الكهنة العصاة، وإصدار التشريعات لصالح جماهير الفلاحين . بينما طالب اليعاقبة بخلع الملك ، ومحاكمة من حاربوا فى صفه على يد محكمة ثورية خاصة . إلا أن الجيش البروسى كان قد عبر الحـــدود الفرنسية فى ١٦ أغسطس ، حتى تفشل حركة ١٠ أغسطس الثورية ، وتقدم البروسيون نحو باريس لحماية «سلطان الملك المصلح الطيب» لويس السادس عشر» وللدفاع عن نظـــام حكمه الملكى ، واستولى الجيش الغازى على عدد من القـــلاع الحصينة على الحدود الفرنسية . وبدأت جماعة اليعاقبة فى الاستعداد للدفاع المستميت عن باريس بقيادة مجلس الوزراء تحت زعامة «دانتون» . وهب الباريسيون يحملون السلاح ، وزحفت البروليتاريا دفاعاً عن الثورة ، واتفقت « جماعات الجيروند واليعاقبة والصان كيلوت » على القيام بحركة موحدة للدفاع الوطنى ، وزحفت الأعـــداد الهائلة على تلال « فالمى Valmy » حيث كان اللقاء التاريخ الحاسم مع الجيش البروسى الغازى ، وهناك إنتصرت الثورة ، وانسحب البروسيون بعد فالمى إلى الحدود ، وأعلنت « الجمهورية » .

ولقد أصبح «حكم الجمهورية فى نظر اليعاقبة هو «حكم الفضيلة» ، وأعلن روبسبيير الحرب ضد كل الشرور ، حيث تتوحد كل الجهـــود من أجل قضية الفضيلة ، فيحكم الشعب « بقانون العقل » ، ويحكم أعداؤه « بقانون الإرهاب » . وهكذا

تحققت دكتاتورية البروليتاريا قبل ظهور الماركسية ، فرفعت الثورة الشعارات القائلة « لا عفو ولا شفقة على الخونة » ، الأمر الذى معه ساد العنف والغضب وسفك الدماء ، وطالب اليعاقبة بأن يكون « الإرهاب هو البرنامج » ، باعلان القبض على كل من تلحقه شبهة العداء للثورة .

الصراع بين « الثورة » والكنيسة :

د ـ ارتبط الدفاع الثورى الجمعى بالعداء ضد الكنيسة ، فتقرر ألا يترك لكل أبروشيه سوى جرس كنيسة واحد ، وأن تصهر الأجراس الباقية لصنع المدافع من معدنها ، وأطلقت على المواليد أسمـــاء « غير مسيحية » ، وألغيت الأعياد الدينية ، وظهر التقويم الثورى الجديد على أساس عشرى ، وحلت الأيام العشرة محل الأسبوع ، واختفت أيام الآحاد ، وشجر الصراع بين الثورة والكنيسة ، باصدار الأمر بزواج القساوسة والرهبان ، وأن يتبنى كل منهم طفلا أو يعول شيخا (١) . وهاجمت الثورة السلطة الدينية ونددت بالرهبنة والتبتل وعـــدم الزواج ، لأن الرهبنة خطر على الفضيلة وإهانة للطبيعة ، وإنكار لواجب الانجاب للأبناء المحبين لوطنهم .

وفى عصر الارهاب ، حلت عبادة الجمهـــورية والفضيلة ، محل العبادات الخرافية والأوهام الغيبية ، وجردت الكنائس من النفائس والزخارف والآنية المقدسة ، وأرسلت جميعا إلى الخزانة القومية ، وقامت البروليتاريا بحركة التجريد للضغط على الاكليروس ليستقيلوا أو يتزوجوا ، وقام « الصان كيلوت » بالمواكب الساخرة التى تهزأ بشعائر الكنيسة ، حين يتقدموا كب جيوش الثورة من يرتدى « برنس الأسقف » ، بينما يستخدم قارع الطبل « عصا الأسقف القرمزية » .

---

(١) المرجع السابق : ص ٢٠٥

وفى ظل الارهاب الثورى العنيف ، ظهرت التعاليم الجديدة فى فلسفة الثورة الفرنسية ، وصدرت المبادىء التى تؤكد الحرية وتعلى من قيمة الفكر ، وأصبح «العقل فى الجمهورية هو الإله المنظم للكون» ، فالجمهورى الحق لايؤمن بالخرافة ، ولا يجثو أمام الأصنام ، ولايعبد سوى الحرية ،كماأصبح «الصليب أمام الجمهورى شعارا معاديا للثورة» .

وبانحدار النبالة وتجـــريد الكنيسة ، إزدهرت البورجوازية ، وتحققت البروليتاريا من أنها كانت بمثابة «الأكباش الحديدية» (١) التى استخدمتها البورجوازية لتحقيق أهـدافها فى تلك الحركة الثورية التى فيهـا أصبحت البروليتاريا «ضحية هذا الانتصار المزعوم» ، فشجر الصراع بينها وبين البورجوازية (٢) ، حين ظهرت حركة الشبيبة الذهبية «jeunesse dorée» ، وهم جماعة يمينية من أبناء البورجوازية الذين هربوا منالخدمة العسكرية ، وهاجموا مبادىء الارهاب ونظامه ، ونادوا بإلغاء قانون الاشتباه ، وبوقف اضطهـــاد الاشراف والاكليروس ، والتمسك بسيادة القانون الذى يحمى كل الأفراد والطبقات ، وبذلك تتطهر فرنسا نفسهامن الارهاب الثورى العنيف ، بإنتهاء حمامات الدم ، وغلق نادى اليعاقبة مع إعدام قادتهم ، فسيطر اليمين والجيروند والمعتدلون،وبدأعصر أعداء الارهاب ، الذى سمى بعصر «الارهاب الأبيض» .

التجديد فى بناء القيم :

ه ـ فى نهاية المطاف تألفت «جمهـورية اجتماعية» يتزعمها البورجوازيون

---

(١) هوروبتز : «أصول فلسفة الطبقة الوسطى» تعريب الدكتور عبـد الجليل الطاهر ، مطبعة الرابطة ، بغداد ١٩٦٠ ص ٣٥

(2) Marx, Karl., The Poverty of Philosophy, Fourth printing. Moscow 1966 pp. 105 - 107

وسقطت قلاع البروليتاريا فى كل مكان ، وتركوا مناصب السلطة كى يشغلها المعتدلون . وبذلك كان الأساس النظرى للثورة الفرنسية ، يختلف تماماً بل ويناقض ذلك الأساس المادى الماركسى ، حيث نظرت الثورة إلى «القيم الخلقية» كأساس للبناء الاجتماعى، ولم تنظر إلى «البنية المادية أو البناء الأسفل كأساس يعكس القيم الخلقية» كما يدعى الماركسيون (١) . ولم تقلب الثورة شكل الملكية ونظامها رأسا على عقب ، لأن الأمر لم يكن سوى تعديلا لنظام الملكية ، أو تعجيلا لاتجاهات وجدت فعلا فى ظل النظام القديم ، فلقد قل عدد ضياع النبلاء ، وإزدادت ملكية الفلاحين ، وسادت الأفكار المعتدلة والوسيطة ، لا الآراء الإشتراكية المتطرفة . ولم تشرع الثورة أية تشريعات طبقية ، وإنما حاولت إيجاد البناء الإجتماعى المنسجم الذى يضحى فيه كل فرد بمصالحه الإقتصادية الخاصة فى سبيل رفاهية الجماعة ، بالعمل على تخفيف شقاء الإنسان الكادح ، وحماية رأس المال الوطنى ؛ وتوزيع الأرض ، بحيث تشيع العدالة الإجتماعية وتصبح الحالة الراهنة « حالة فاضلة » . فلقد جردت الكنيسة وخسرت أملاكها كلها ، وسقط المجتمع الطبقى ، واختفت المشانق الاقطاعية التى كانت الرموز الخارجية للقضاء الإقطاعى ، واختفاؤها هو التعبير المادى عن التغيير الذى طرأ على شكل العلاقات الإجتماعية ، مع ظهور الأنماط الإقتصادية الجديدة .

وختاما ، فلقد كانت الثورة العاتية ، كالقطة التى أكلت بنيها ، فحصدت المقصلة الثورية رؤوس أبطالها . ولم يتابع المسار ويجنى الثمار سوى « نابليون » البطل المتطلع الذى كان بمثابة حركة التقدم الضرورية فى « جدل التاريخ » . فكان

(1) Marx Engels., Selected Works., Fifth Printing Vol : II Moscow 1962. p. 98.

ظهور نابليون هو نقطة التحول الحاسمة والحتمية في تغيير التاريخ الإجتماعى لأوربا بأسرها .

ولقد كان « هيجل » معجبا بالثورة البورجوازية التي انتصرت في فرنسا ، فقلبت النظم الإقطاعية القديمة، وهدم مدفع نابليون البناء الإجتماعى القديم، بعد أن كان يظن فيما مضى من العصور الوسطى، أن الإقطاع هو النظام الأزلى الثابت».

تعقيب ومناقشة :

إن كل ما يعنينا فيما يتعلق « بسوسيولوجيا التاريخ » هو أن كل العمليات والمواقف في التاريخ إنما تقوم على أساس الفكرة النسبية **Relativity** نظراً لتباين المتغيرات واختلاف العصور والثقافات (١) . كما تلتزم فلسفة الموقف في التاريخ بالمنهج الوظيفي **Functional Method** في تفسير الظاهرات والأحداث التاريخية والإجتماعية. وتلك هي «محاولة عالم الإجتماع التاريخى» في دراسته للاتجاه السوسيو تاريخى ، وتلك هي «وجهة نظره البنائية» في تحليل الوقائع الجزئية بالنظر إلى سياقها العام ، ودون عزلها أو فصلها عن ذلك البناء الكلى التي هي جزء فيه ، حيث يضفى البناء الإجتماعى والسياق التاريخى على مختلف التفصيلات والأحداث الجزئية مغزاها ومبناها (٢) .

بمعنى إننا لا يمكن أن نفصل فصلا تاما بين وقائع التاريخ، فإن واقعه إبحار نابليون بحملته من طولون، لا تنفصل إطلاقا عن عملية غزو مصر، كما أن دعوة محمد على للماليك

---

(1) Merton, Robert., Sccial Theory and Social Structure., Glencoe. New york 1962. p. 503.

(2) Mannheim, Karl., Essays on Sociology of Knowledge, Routledge, London. 1953. p. 9

فى القلعة لا يمكن عزلها عن عملية الغدر بهم. فالوقائع التاريخية ليست «منعزلة» أو منفصلة الواحدة عن الأخرى كوقائع الطبيعة ، وإنما هى «معطاة ككل وظيفى» تتصل فيها الأحداث وتترابط بحيث يضىء بعضها بعضاً ويفسر السابق اللاحق ، ويكشف المقدم عن التالى . فلا يمكن أن نتصور الأحداث والوقائع فى « عزلتها» بانتزاعها من « بنائها الكلى » ، وإنما نفهمها فقط بالتحامها فى سياقها التاريخى وإطارها الإجتماعى .

وإرتكاناً إلى هذا الأساس ، سيطرت وجهة النظر البنائية على الاتجاه السوسيوتاريخى ، فلا تفهم أية فكرة جزئية إلا من خلال سياقها العقلى الكامن فى بنية « الحقيقة السوسيوتاريخية » ، تلك التى لا تتسم بالثبات الاستاتيكى على ما تصور الفلاسفة ، ولكنها حافلة بشتى «القوى» و «الصراعات» و «المتناقضات» المنبثقة أصلا من دينامية العمليات والمواقف ، وما تحوى من دافعيات محركة لمسار التاريخ .

وختاما — فإن أحداث التاريخ وعملياته ومواقفه لا يمكن فصلها عن سياقها الإجتماعى ، أو تفسيرها بعيداً عن «مواقف الحياة **life—Situations** ». فالماضى التاريخى هو جزء لا يتجزأ من الماضى الإجتماعى والتراث الثقافى ، كما أن «موقف الأبطال » فى التاريخ انما يتكامل مع طبيعـــة المواقف السوسيوتاريخية . لأن التاريخ نفسه هو حركة جدلية لا يمكن نزعها عن الإطار الإجتماعى التى هى جزء فيه ، حيث تسيطر تلك « الحركة الجدلية » تماماً على مسار التاريخ الإجتماعى ، وبذلك لا يمكن عـــزلها عن مضمونها الذى يضفى على مسـار التاريخ منطقه ومعقوليته ، كما قد يعطيه أيضا « المعنى والسياق » و « الفهم والفحوى » فيتبين لنا فوراً مغزاه ومبناه .

الفصل الثانى

الميتاسوسيولوجيا Meta-sociology

- ماذا نقصد بالميتاسوسيولوجيا؟
- تنظير علم الإجتماع
- البناء النظرى لعلم الإجتماع
- نظرية النسق عند بارسونز Parsons
- تقييم مسلمة الأنماط المفروضة
- الصعوبات التى تواجهنافى تنظير علم الاجتماع

ماذا نقصد بالميتاسوسيولوجيا ؟

(ا) « الميتاسوسيولوجيا Meta-sociology » مفهوم جديد من مفهومات علم الاجتماع المعاصر[١] يقصد به دراسة « ما وراء علم الاجتماع» من أصول وقضايا نظرية ، حيث يجد الباحث فى كل علم من العلوم ، أن هناك « نظرية » أو مجموعة من « القضايا النظرية الاولية » يستند إليها هذا العلم . بمعنى أن « نظرية العلم » أو قضاياه الاولية Primitive Propositions ، أو ما يسمى أيضا « بالأصول الموضوعة Axioms » انما ترتكز جميعها وتستند أصلا الى قواعد وأصول تقوم ، فيما وراء العلم Meta-Science [٢].

ومن ثم صدرت وتعددت مجموعة من الصور لمختلف أشكال نظريات العلوم الإنسانية وغير الانسانية .فالنظرية المعيارية normative تتعلق بعلوم وقضايا الأخلاق ، كما تتصل المعايير بعالم « القيم » حين يقتحم ميادين الفن والجمال . وإذا ما نظرنا فيما وراء علوم المنطق والرياضيات ، لوجدناها تستند جميعها إلى النظرية التحليلية analytic تلك التى تعالج قضايا تحليلية كالبديهيات والمسلمات Postulates .

(ب) وقد تختلف «أصول القضايا» ومصادر الأفكار والأنظار فى ميدان الفلسفة، ولذلك سادت النظرية الميتافيزيقية metaphysical وظلت خصبة متجددة طوال

---

(١) لم ترد الاشارة الى هذا البحث العلمى ؟ أو حتى نشر أى جزء منه قبل عام ١٩٧٦ حيث وردت مادة هذا البحث العامى الجديد ؟ تحت عنوان « الميتاسوسيولوجيا Meta-Sociology» فى كتابنا« قضايا علم الاجتماع المعاصر » الذى صدر عام ١٩٧٦ من منشأة المعارف ، وذلك إبتداء من ص ١٧ حتى ص ٤٨ وقد لزم التنويه .

(2) Lundberg, George., Fondations of Sociology, New york, Macmillan, Third Printing 1956.

تاريخ الفكر الفلسفى . وفى ميدان العلم والتجربة ، صدرت ، النظرية العلمية ، التى هى بمثابة مجموعة من القضايا الامبيريقية empirical propositions التى تستخلص منها أحكاماً عامة تقرر وجود علاقة علية Causal Relation بين ظاهرتين أو أكثر .

(ج) وتمتاز « النظرية العلمية » بالعمومية ، بمعنى أن قضاياها استاتيكية Static ثابتة ، كما أنها إحصائية Statistical تستند إلى مجموع المشاهدات observations والوقائع الإمبيريقية ، بمعنى أن النظرية العلمية برمتها هى « نتاج امبيريقى » .

ولاتتأكد النظرية العلمية وتصبح ، علمية Scientific بمعنى الكلمة إلا إذا خضعت لعمليات التحقيق والتفنيد والإختبار Testing ، فإذا لم تدحضها المشاهدات وتفندها الوقائع الامبيريقية ، تصبح النظريه حقيقه ثابته تتطرق إلى جمهورية الحقائق العلمية ، كما تتحول « الفروض كقضايا أولية » مسبقة إلى مجموعة من القوانين الامبيريقية .

وإذا ماعقدنا المقارنات بين « النظرية الميتافيزيقية » و « النظرية العلمية » لوجدنا أن الأولى لاتخضع لعوامل التحقيق والاختبار والتفنيد Refutation لأنها تلتزم بمعيار العقل فحسب ، كما وتصدر عن «أحكام ذاتية ومطلقة» .

(د) وعلى الرغم من أن النظريات الميتافيزيقية لاتتصل أو لاتتعلق إلا على نحو ضئيل بالعلم والتجربة ، فإن هناك جوانب أصيلة من «قضايا النظرية الميتافيزيقية»

---

(١) كثيراً ما استخدمت خلال هذه الدراسة كلمة «امبيريقى» لكى تقابل فى المعنى كلمة « تجريبى » . ولكن التجربة قد تحمل معنى « الخبرة experience » ، وقد تحمل أيضاً معنى الدراسة العملية أو التجريب experimentation وكلمة امبيريقى هى الى المعنى الثانى أقرب .

ما زالت مستغرقة فى أصول العلم الامبيريقى ومصادره ، ووظيفتها هى تنظيم البحث العلمى وتوجيه التجربة فى كل دراسة معملية أو ميدانيه . بمعنى أن الميتافيزيقا هى مصدر الفروض الموجهة hypothèses directrices وهى مبحث القضايا النظرية الأولية التى توجه الأبحاث والدراسات الحقلية ، والتى بفضلها تنظم التجربة الميدانية منذ البداية (١) . وبهذا تستعين النظرة العلمية بأنظار الميتافيزيقا وقضاياها فى تفسير الشواهد evidences أو إختبارها .

فالنظرية الميتافيزيقية تتميز بالخصوبة حيث تحتـــوى دائما على مجموعة من الافتراضات المفيدة للعلم والبحث العلمى . والنمـــوذج المثالى لهذا الشكل من الأفكار والأنظار الميتافيزيقية التى تلعب دورها الضرورى فى ميـــدان العلم ، هو « نظرية الانتخاب الطبيعى Theory of natural selection » فى علوم الوراثة والبيولوجيا النباتية والحيوانية ، « ومثل «نظرية الليبدو » فى ميدان العلوم السلوكيه والسيكولوجية . ومن أمثلة الفـــروض الميتافيزيقية الخالصة « فرض الأثير L'hypothèse d'un éther » فى علم الطبيعة ، لتفسير الظاهرات الضوئية والكهربية (٢) . ومثل فرض المبدأ الحيوى L'hypothèse d'un Principe Vital فى علم الفيزيولوجيا ، « وفرض الروح L'hypothèse d'un âme فى علم النفس (٣) ، وكلها امثلة نموذجية لفروض نظرية وقضايا فلسفيه منهجية قد يستفيد منها العلم ، كما تستضىء بها النظرية العلمية .

---

(1) Comte, Auguste., Cours de Philosophie Positive, Tome. quatrième, Paris - 1908. p. 103.

(2) Comte, Auguste, Cours de Philosophie Positive vol. 1. paris — 1907

(3) Lévy - Brahl, Lucien., La Philosophie D'Auguste Comte, Paris 1921.

تنظير علم الاجتماع :

لم أقصد بتنظير علم الاجتماع ، أن أقوم بعملية سرد تاريخى لمختلف النظريات الاجتماعية ، كما صدرت فى ماضى الفكر السوسيولوجى ، وإنما قصدت بالتنظير أن ألتزم بالتحليل المنهجى لمختلف القضايا السائدة الآن فى النظرية الاجتماعية .

فلا يعنينا مجرد الالتفات إلى تاريخ الفكر الاجتماعى فى ذاته ، بقدر مايعنينا مشكلاته المعاصرة وقضاياه النظرية القائمة . وقد نعود إلى تاريخ علم الاجتماع إذا ماكان فى هذه العــــودة « ضرورة منهجية ونظريه » فى زيادة إلقاء الضوء على عملية التحليل المنهجى للموقف النظرى فى علم الاجتماع المعاصر برمته .

ولايفوتنا فى هذا الصدد ـ أن نؤكد على ذلك الأساس النظــــرى فى علم الاجتماع وفى الأنثروبولوجيا الاجتماعيه ، حــــين لا يمكن فهم « نظريه علم الاجتماع » ، أو تنظير مايظهر فى الحقل الاجتماعى ، ومايطرأ على « المجتمــع » أو « الثقافه » من ظواهر وسمات ، ونظم وعلاقات ، دون الرجوع إلى المفهومات النظرية والفروض السوسيولوجية التى وردت أصلا عن قضايا الفكر الاجتماعى المعاصر ، والتى صدرت عن « حقل غير امبيريقى » ، يمتاز بالتجدد والخصوبة والحيوية ، ذلك هو حقل « النظرية القائمة فيما وراء العلم » .

ولامشاحة فى أن المرحلة الامبيريقية الراهـــنة ، التى ، تمر بها النظرية الاجتماعية وفحواها الخصب المملىء بالتجربة والدراسات الحقليــة والميدانية ، إنما تعتمد أولا وقبل كل شىء على تلك القضايا النظرية الاولية ، وتستنـد الى تلك الفروض الموجهة hypothèses directrices التى توجه البحث السوسيولوجى الميدانى منذ البدايه ، بمعنى أن الجوانب العمليه والدراسات التطبيقيه إنما تصبح

ناقصة وفارغة حين لاتستند أو ترتكز الى قضايا وفروض صدرت عن « النظرية الاجتماعية »[1] .

البناء النظرى لعلم الاجتماع :

(أ) نستطيع أن نتساءل : ماذا نقصد بالنظرية الاجتماعية ؟ وكيف تكون ؟. ولسوف لاأنتهج فى هذا الصدد ماانتهجه « تيماشيف Timasheff » فى كتابه «النظرية الاجتماعية، طبيعتها وتطورها» حيث توهم للاسف أن النظرية الاجتماعية، هى مجرد حشو أو حشد لسائر النظريات السوسيولوجية المتعاقبة ، كما صدرت فى تاريخ علم الاجتماع [٢] . ولكن الأمر عندى يستوجب ، ضرورة الالتفات وتركيز الانتباه نحو النظرية الاجتماعية فى ذاتها ، مع توجيه الأذهـــان نحو اتجاهاتها الراهنة والمعاصرة ، الأمر الذى معه نقلل كثيرا من الاهتمام بالسرد التاريخى ، حين نؤكد فقط على ابراز القضايا والمشـــكلات السوسيولوجية الملحة ، فى الكتابات المعاصرة ، مما يذكرنا بكتابات « جورفتش « Gurvitch » و « بارسونز Parsons وبرسى كوهن Percy Cohen .

ولقـــد أعلن « دوروثى Dorothy » و « الاسدير Alasdair » فى كتابهما « النظرية السوسيولوجية والتحليل الفلسفى Sociological Theory and philosophical Analysis أن « النظرية الاجتماعية » انما تعالج بعض القضايا والمشكلات التى طرحتها الفلسفة ، وهى قضايا ومشكلات نظرية تحتاج إلى حلول،

---

(1) Comte, Auguste, Cours de philosophie positive, Tome pr., 5e édition, Schlieicher, Press. Paris 1907.

(2) Timasheff, Nicholas., Sociological Theory, Its Nature and Growth, New York. 1965. Fordham university.

مثل «مشكلة المنهج» ودراسة الظواهر إما على نحو « امبيريقى empirical » ، أو على نحو « فينو مينولوجى phenomenological » ، وهناك مسائل وقضايا إبستمولوجية تدور رحاها حول طبيعة العلوم الاجتماعية ومناهجها وأدواتها وطرق البحث فيها .

ولم تكن مقدمات النظرية الاجتماعية وحدها هى التى طرقت أبواب الفلسفة، فلقد اتصلت « النظرية الأنثروبولوجية » أيضا ببعض الاتجاهات النظرية فى الفلسفة فلقد تابع الأنثروبولوجيون البريطانيون وجهات النظر التكاملية والبنائية Structural بدراسة المجتمع على أنه نسق متساند النظم والوظائف Function ويطلق « البروفسور جلنر Gelner » على هذه النزعة اسم « الوظيفية الصلبة Strong Functionalism » ، استنادا إلى أن كل نظام فى المجتمع انما يتكامل ويتماسك فى النسق أو البناء كله ، ولذلك ربط البنائيون بين « الوظيفة » من جهة، وبين « السبب » أو العله Cause » من جهة اخرى .

وفيما يتعلق بمساهمات الفلسفة فى توجية « النظرية الاجتماعية » ، فلقد تابع « دوركايم Durkheim » الاتجاه الوضعى فى فلسفة كونت « Comte » ، ومزج « ماكس فبر Max Weber » بين الاتجاه الماركسى والمثالية الكانطية ، بينما شايع « الفرد شوتز Alfred Shutz فينو مينولوجيا « هوسرل » (١) .

(ب) ولامشاحة فى أن القضايا النظرية الاجتماعية، هى خصبة ممتلئة وليست جوفاء أو قاصرة على منظور أو بعد وحيد . وفيما يتعلق مثلا بدراسة الظاهرة

---

(1) Emmet, Dorothy, Alasdair Macintyre., Sociological Theory and Philosophical Analysis, Macmillan, 1970 pp. xix xx

الاجتماعية ، هناك بعض المواقف المتعددة تتصارع جميعها داخل اطار « البناء النظرى لعلم الاجتماع » .

ويتصل الموقف الأول بالناحية الكلية holistic ، أما الموقف الثانى فيأخذ بوجهة النظر الذرية atomistic . ويعالج الموقف الأول ســـائر المجتمعات والثقافات من زاوية « البناء Structure » أو « الكل الإجتماعى » ، كما ويدرسها أيضا من ناحية التركيب العضوى للمجتمع . حين يأخذ الباحث فى اعتباره دراسة « الخصائص النسقية Sestemic properties » للبناء أو الكل الاجتماعى .

ويميل هذا الموقف الأول لدراسة الظواهر الاجتماعية ، نحو فـــكرة الوظيفة Function ، كما ويتجه نحو دراسة العلاقات البنائية Structural Relations كما يقول أصحاب الاتجاه البنائى الوظيفى Structural Functionalism الذى سنشير إليه فى بعض ماتتطرق إليه من مواضع خلال الفصول القادمة .

أما « الموقف الذرى » فيعالج الظواهر الاجتماعية ، على أنها موضوعات ميكانيـــكية mechanical objects ، بالإضافة إلى دراسة وفهم الأجزاء والوحدات الأساسية التى يتألف منها الكل الإجتماعى ، وذلك بهدف فهم طبيعة الأفراد ومواقفهم ، والمطلوب هو الاقتصار على دراسة أنمـــاط وموجهات السلوك ، ويسمى هذا الموقف الثـــانى « بنظرية الفعل Action Theory » كطريقة مثالية لدراسة المجتمع .

وتستند نظرية الفعل الاجتماعى إلى عدد من الافتراضات التى تتعلق بتفسير السلوك الاجتماعى ، على اعتبار أن كل سلوك فهو سلوك هادف، ويختار « الفاعل الإجتماعى Social actor » عدداً من الوسائل أو أنماط السلوك المفـــروضة اجتماعياً ، التى تحقق تلك الأهداف أو الغايات . بمعنى أن هناك مجموعة مـــن

النماذج الاجتماعية Social Types ، تفرض وتصاغ على نحو مسبق A priori فى قوالب سلوكية معدة لبلوغ أهداف خاصة فى مجال أو موقف Situation .

وبادخال نظرية المجال والموقف والتوازن وغيرها من مسلمات الفيزيولوجيا وعلم النفس العام والمعاصر ، ساهمت « النظرية السيكولوجية » إلى جانب مساهمات الميتافيزيقا والأنثرويولوجيا، فى اثراء وانماء القضايا النظرية والاجتماعية. حيث حاول أصحاب الاتجاه السلوكى التأكيد على الوظيفة السيكولوجيه «للمجال والموقف » حيث أن السلوك القلق المتوتر إنما يؤدى إلى حالة من « عدم التوازن Imbalance » تنجم أصلا عن « عدم التكيف maladjustment » مع مختلف المواقف والمجالات الجديدة .

ولا يتحقق التكيف الاجتماعى فى أى موقف ، إلا إذا بلغت مناشط الكائن العضوى إلى درجة تتحقق معها حالة من «التوازن equilibrium » .

وأعنى بالتوازن هنا ، هو استناد كل علم من العلوم إلى تلك المسلمة القائلة بأن كل موقف Situation من مواقف المجتمع ، وكل نسق System من أنساق الطبيعة ، انما يحتاج بالضرورة فى وجوده إلى حالة من التوازن ، سواء أتحقق ذلك فى بناء « الذرة Atom » ، أو فى بناء الكائن العضوى Organism ، أو فى المجال المغناطيسى ، أو الضغط الجوى ، حيث تنحو كل الظواهر الطبيعية نحو التوازن ، سواء أكان استاتيكياً Static ثابتاً ، أم ديناميكياً dynamic متغيراً . وفى ميدان علم الاجتماع يتحقق التوازن ، فى ذلك التكيف القائم بين الكائن العضوى وحاجاته البيوفيزيقية Biophysical ، ومن هنا يتحقق التوازن بين « الفرد ونفسه » من جهة ، وبين « الفرد والبيئة » من جهة

أخرى (١) .

(ج) وما يعنينا من كل ذلك، هو أن هناك مساهمات ومواقف متعددة من علوم متمايزة ومختلفة فى درجة الموضوعية أو العلميه البحتة ، تداخلت وتغلغلت كى تتجمع فى أحشاء النظرية الاجتماعية . الأمر الذى معه نبه «جورفتش Gurvitch» الأذهان فى كتابه , اتجاه علم الاجتماع المعاصر La Vocation Actuelle de la Sociologie نحو الالتفات إلى تلك الصراعات القائمة فى باطن البناء السوسيولوجى النظرى ، وأشار «جورفتش» فى هذا الصدد إلى مواقف بيولوجية ، ومدارس أنثروبولوجية ، ومدارس أخرى «صورية Formaliste» وديموجرافية Démographique ، (٢) .

وهذا هو السبب الذى من أجله غزرت المادة السوسيولوجية داخل إطار البناء النظرى لعلم الاجتماع نظراً لتعدد المداخل إليها من مختلف العلوم الانسانية. فقد نتطرق إليها عن طريق « التاريخ » أو الاتجاه البنائى الوظيفى ، وقد ننتهج المنهج الوضعى تارة أو « الصورى » تارة أخرى ، وقد نشايع التيار الماركسى ، الثورى طوراً ، أو نواكب « التيارات اليمينية المحافظة » طوراً آخر .

ولكننا نتساءل بصدد هذه الكثرة الواضحة فى داخل البناء النظرى لعلم الاجتماع فهل يمكننا إزاء هذا التعـــدد والصراع أن ندعى أن علم الاجتماع قد يعثر

---

(1) Lundberg, George, Foundations of Sociology, New York, Macmillan 1956. pp. 207—34

(2) Gurvitch, Georges., La Vocation Actuelle de la Sociologie, Press Universitaires de France Paris. 1963.

يوما ما على ضالته المنشودة ، حين يستند إلى أرضية نظرية تثبت أقدامه وتدعم قضاياه .

ماذا نقصد بالنظرية ؟

والنظرية كما أقصد ، هى نسق من القضايا المنطقية المشتقة اشتقاقاً برهانياً أو إمبيريقياً، بحيث تستند كل قضية فى هذا النسق النظرى الاستنباطى، إلى قضية مسبقة ، وبحيث إذا لم تشتق كل قضية لاحقة من قضية علمية سابقة ، فلسوف تصبح تلك القضية من قبيل « اللغو tautology » أو التكرار الفارغ الذى لا يستند إلى أى سند من علم ، ولا يدعمه أى أساس نظرى ، هكذا يؤكد لنا بارسونز Parsons ، فى كتابه الضخم « بناء الفعل الاجتماعى Structure of Social Action »(١) .

وعلم الاجتماع فى محاولته الجادة لاقامة بناء نظرى ، اصطدم بوجود صعوبات فى عملية التنظير ، رغم الحاجه الماسة إلى « نظريه سوسيولوجيه» تنظم الدراسات الميدانيه ، وتوجه البحوث الحقليه والتطبيقيه . ونظراً لتعدد الصعوبات التى تواجه « القانون السوسيولوجى Socoiological law » أصبح إمكان التوصل إلى نظريه إمبيريقيه للمجتمع ، هو إمكان عسير المنال .

ولسوف نشير إلى بعض الصعوبات التى تعترض «نظرية علم الاجتماع» فى ذاتها ، حين يحاول علماء الاجتماع والسياسه والاقتصاد دون جدوى التوصل إلى نظريه إمبيريقية للمجتمع إلا أننا ينبغى أن نتوقف قليلا عند صعوبات أخرى قد تقلل إلى حد بعيد ،

---

(1) Parsons, Talcott, Structure of Social Action Free press. 1949 p. 10.

وتضعف من تفاؤلنا فى التوصل حتى إلى « نظريه واحدة » متماسكه ونهائيه لضبط السلوك الانسانى ، ومثالنا الذى نسوقه على ذلك هو نظريه النسق عنـد بارسونز Parsons ، ومثال آخر نسوقه من دنيا « المسلمات Postulates » فى عـلم الاجتماع « مثل مسلمة الانماط المفروضة » فى كل نسق أو « نظام » أو « تنظيم » .

نظرية النسق عند بارسونز Parsons :

ا ـ لقد أعلن علماء الإجتماع الامريكان وعلى رأسهم « تالكوت بارسونز Talcott Parsons » أن الجهود الرئيسية التى يقوم بها علماء الإجتماع الآن ، إنما تتمركز حـول تحليل المجتمع بالنظر إليه على أنه « نسق مـن المتغيرات System of Variable التى تتساند وتتوظف فى معيشه .

بمعنى أن تحليل كل نسق أو عملية إجتماعية ، إنما يستند إلى دراسة حدود هذا النسق التى تحفظه وتصونه ، ولقد تأثـر « بارسونز » فى كتاباته الوظيفية ، بدراسات « مالينوفسكى Malinowski » و « دوركايم » و « باريتو Pareto » .

وحاول بارسونز من خـلال تلك الدراسات الوظيفية المتباينة ، أن يقيم نظرية خاصة للتحليل الوظيفى ، حين ينظر إلى النسق System كمجموعة من الأفعال الإجتماعية Social action المتداخلة والمتكررة ، والتى تبرز فى نفس الوقت مجموعة « الضرورات الوظيفية Functional prerequisites التى تحكم كل الانساق الاجتماعية ، والتى تعبر فى نفس الوقت ، عمـا يسمى بالشروط الضرورية necessary Conditions لبقاء الأنساق ولوجـود المجتمع واستمراره .

ولاشك أن السلوك أو الفعل الاجتماعى ، لايصبح اجتماعياً إلا إذا توافرت بعض الشروط الجوهرية ، ومنها ضرورة أن يتضمن الموقف الاجتماعى تواجد عدد من الأشخاص المشتركين فى إنجازه والقيام به . والشرط الثانى ، أن الموقف قد يصبح إجتماعيا إذا ما توافرت ردود الأفعال المباشرة لسلوك الفاعل الاجتماعى . أما الشرط الثالث والأخير فيتعلق بضرورة مشاركة الفاعل الاجتماعى مع الآخرين ، وفى ضوء أنساق التوقعات المنتظرة expectations إستناداً إلى سيادة نسق من الرموز والمعتقدات والقيم Values .

وإرتكاناً إلى هذا الفهم - فإن أفعال الأشخاص المشتركين فى موقف اجتماعى محدد ، سوف تصبح متشابهة إذا ما تشابهت الظروف والأشخاص ،وقد تتكرر أيضاً نفس الأفعال والأشخاص فى مختلف المواقف والظروف ، إذا ما تكررت وتماثلت نفس الأهداف والتوقعات .

تلك سمات أساسية للمواقف والأفعال والأشخاص ، فى ضوء دراسة « البناء الإجتماعى » ومن خلال نظرية « الاطار » أو « المجال » التى تعتبر المواقف والافعال والاشخاص هى أجزاء داخلة فيه ، وذلك من خلال النظر إلى مدى تماثل الأهداف والتوقعات (١) .

ويستند « البناء الاجتماعى » إلى عناصر « التفاعل uteraction » التى تدور بين سائر الأفراد والأشخاص ، فالبناء الاجتماعى هو مبعث التصورات والمعايير المنظمة للسلوك ، كما أنه مصدر « عملية التنميط » التى تحدد السلوك الاجتماعى طبقا لقوالب معينة يفرضها النسق الاجتماعى . والفارق بين « النسق » و « البناء »

---

(1) Cohen, Percy., Modern Social Theory. London, 1968, p. 95

هو فارق فى الدرجة ، حيث أن السلوك داخل النسق الاجتماعى ، هو جزء لا يتجزأ من نطاق أو مدار أوسع وأشمل هو إطار أو مدار «البناء الاجتماعى» .

والسلوك البنائى عند بارسونز ، هو ذلك السلوك الذى يخضع لنزعة كلية وجمعية ، وفقاً لأنساق التفاعل وطبقا «لقواعد التوقع» والنتائج المنتظرة ويشترك فى هذه النظرة الكثير من علماء الاجتماع من أمثال « فبر Weber » و « باريتو Pareto » و « زيمل Simmel » و « جورج هربرت ميد George Herbert Meade » ؛ حيث حاول كل هؤلاء « تنظير علم الاجتماع » أو تأسيس النظرة العلمية للمجتمع ، إلا أن « جورج هربرت ميد » يتميز عنهم جميعا ، بأنه كان يميل إلى دراسة التفاعل والسلوك ، من زاوية « علم النفس الإجتماعى Social Psychology » .

ولقد حاول « تالكوت بارسونز Talcott Parsons » أن يتخذ موقفاً خاصاً مغايراً لموقف هؤلاء العلماء القدامى ، فقام بعملية توفيق أو تركيب بين سائر الأنظار دون أن يخضع على نحو قبلى لافتراضات معينة بالذات ؛ ودون أن ينزلق إلى اتخاذ موقف مسبق ، على ما فعل « باريتو Pareto » حين حاول إخضاع التفسير السوسيولوجى لافتراضات وقوالب علم النفس ، إلا أن « بارسونز » قد اشتهر رغم كل ذلك ، باستخدامه هو الاخر لمصطلحات وتفاسير « التحليل النفسى Psycho - analysis » [1] .

مناقشة موقف بارسونز :

ب ـ لقد اتجهت «النظرية الاجتماعية» خلال السنوات العشر الماضية إتجاهاً نقدياً

---

(1) Ibid; p. 96

وإنشغلت الأذهان بسائر وجهات النظر بتحليل المواقف السوسيولوجية ، ومعالجة مصادر الفكر الاجتماعى بالنقد والتجريح . وكان «الاتجاه البنائى الوظيفى» من أهم الاتجاهات التى إنشغلت بها والتفتت إليها الأذهان ، كما وجهت اليها الانتقادات العنيفة ، للكشف عن مختلف نقاط الضعف السائدة فى بناء النظرية الوظيفية ومنهجها .

وفى هذا الصدد ، هناك انتقادات منطقية Logical وأخرى أيديولوجية ideological . والنقد المنطقى الحاسم ، هو القائل بأن الاتجاه الوظيفى ، انما يعبر فى الواقع عن « نزعة غائية teleological » تنزع دائما نحو التفسير الغائى ، حين تفترض الفروض غير القابلة للاختبار untestable ، لأنها تتطلب مستويات من البحث العلمى ، قد لا تتوافر على الاطلاق فى ميدان علم الاجتماع .

والاعتراض الرئيسى للتفسير الغائى هو أنه يعالج الظواهر الاجتماعية ، على نفس النحو الذى يعالج به عالم الفلك الظواهر الفلكية . فالفلكى يفسر حركة الاجرام والسيارات بعلاقتها بعضها بعضاً ، بافتراض الحاجة الى التوافق فى المدار الفلكى ، الذى يحفظ الحركة والتناسق والنظام ، كما ويجنب الاصطدام بين سائر الاجرام .

واستناداً الى هذا الفهم - يحاول «علم الاجتماع الدينى» ، أن يؤكد على وظيفة « النسق الدينى » ، فيأخذ بالتفسير الغائى الذى ينظر الى الدين ، على أنه ظاهرة ضرورية تدعم الاسس الخلقية للمجتمع . كما يفترض «علم الاجتماع السياسى» أن الدولة هى الوسيلة الضرورية التى تربط بين مختلف المناشط الاجتماعية التى تطرأ على سائر المجتمعات الانسانية .

ويبرر علماء الاجتماع الدينى والسياسى ؛ وجود الدين ووجود الدولة للقيام بوظائف اجتماعية ضرورية ومحددة . وتلك تبريرات غائية وتفاسير

منطقية تبعدنا تماما عن مصادرها السوسيولوجية . حيث أننا نجد أن علم الاجتماع انما يحاول جاهدا أن يجد تفسيراً لوجود الدين ، أو تبريرا لوجود الدولة ،فانتهج منهجاً وظيفيا ، وتلك نزعة غائية .

ومن الانتقادات المنطقية المشهورة للنزعة الوظيفية والاتجاهات البنائية أنها محاولات « غير علمية » ويائسة لتحقيق فروض غير قابلة للتحقيق ، مثل الفرض الذى يحدد وظيفة الدولة . ثم ان محاولة تطبيق المنهج الوظيفى انما تمنع المقارنة ، وتعوق تطبيق المنهج المقارن حيث يتعذر معها عقد المقارنات بين سائر النظم والانساق ، لأنها لاتفسر الا فى ضوء البناءات الاجتماعية التى هى أجزاء منها ، فكيف يمكن تطبيق المنهج المقارن ؟ . وكيف ندرس ذلك الإختلاف والتباين بين سائر الثقافات والمجتمعات ؟ لاشك أن الاتجاه الوظيفى البنائى انما يقف عقبه كأداء ازاء تفسير النظم والعادات الاجتماعية فى مختلف البناءات السوسيولوجية ، الامر الذى لايمكن معه اطلاق التعميمات Generalizations ويمكننا الآن أن نشير الى تلك المسلمة الخاصة بالأنماط المفروضة فى علوم الاجتماع السياسى والدينى والثقافى .

تقويم مسلمة الأنماط المفروضة :

حـ ـ هناك مسلمة أساسية من مسلمات علم الاجتماع، تتقبلها قهراً شعوب وجماعات، ويخضع لها بشكل تحكمى سائر الافراد فى كل المجتمعات والثقافات ، لأنها مفروضة فرضاً تعسفياً، وموضوعة وضعاً فيه الكثير من القسر والضغط والقهر، تلك هى المسلمة القائلة بأن كل «نظام» أو «نسق» أو «ظاهرة» إنما تمارس فى المجتمع «ضغطاً» على الأفراد إذا ما خرجوا على القواعد المفروضة قسراً . ولعل السبب فى وجود عنصر «الضغط»

أو «القهر» هو «سلطة» الدولة، أو قوة القانون ، أو الزام الدين ، وكلها تؤدى إلى ضبط الحياة الاجتماعية Control of Social life عن طريق الردع أو القمع Restraint.

ومن خواص الأنماط المفروضة ، وجود عنصر التبادل mutuality ويتعلق بالأخذ والعطاء والمشاركة الكاملة فى الحياة الجمعية . بمعنى أن سلوك كل فرد من أفراد الجماعة إنما يتساند ويتكامل مع الأنماط السائدة ، بحيث يتوافق مع سلوك الآخرين دون خلل أو تعارض .

ومن الوظائف الأساسية لأنماط السلوك والنظم الاجتماعية المفروضة وجود عنصر « التنبؤ Prediction » أو الاستعداد التلقائى للتكهن مقدماً بأنماط معينة من السلوك حين يتلقاها ويتقبلها الفرد من الآخرين فى مواقف معينة بالذات . وتمتاز هذه « التوقعات المنتظرة » فى السلوك بأنها « ثابتة » ، و « غير متغيرة » ، بالإضافة الى أنها تمتاز بالانتظام والاستمرار والرتابة والديمومة Duration (1)

هذه هى بعض الخصائص المنطقية والإمبيريقية للأنماط الاجتماعية المفروضة والتى تنتقل وتنتشر ثقافياً عن طريق « التنشئة الاجتماعية Socialization فبواسطة التنمية الثقافية والتربية الاجتماعية ، يستطيع الإنسان الفرد أن يتفهم مجموع القواعد الملزمة والحقوق المرعية .

فالتربية هى عملية « توريث ثقافى Cultural Heritage » بفضلها تنتقل إلى الإنسان الفرد كل المورثات الثقافية التى بدونها لا يستطيع أن يمارس مناشطه ومعاملاته فى حياته الاجتماعية ، كما تجعل التربية من الإنسان الفرد كائناً واعياً بحقوقه وواجباته . فإذا ما عرف الإنسان « ما يفرض » أو « ما يجب » التزم

(1) Parsons, Talcott., Structure of Social Action, Free press 1949 .

بالقيام به ، وفهم فى نفس الوقت ما يطلبه من الآخرين عن طريق « التوقع » .

ومن وظائف عمليـــة التربية أيضا ، التأ كيد على وجود القواعد Rules والمعايير norms والقيم . وكلها مصادر أساسية للضبط الإجتماعى تتسم بالموضوعية والعمومية Gen rality وتتضمن هذه العمومية فكرة القابلية لتوقعات منتظرة فى السلوك فإذا اعتمد سلوك « زيد » على سلوك « عمرو » من الناس فإن « زيداً » يجب أن تكون لديه بعض التوقعات التى ينتظرها من سلوك « عمرو » حين يتصور ويختار ما سيفعله . بمعنى أنه يوجد لدى كل منهما بصفة مسبقة A priori بعض التوقعات المشتركة والمنتظرة ؛ وهى التى تحكم سلوك كل منهما فى موقف ثابت ، أو فى مواقف متغيرة .

اسقاطية الضوابط والأنماط :

د ـ لقد تعـددت النظريات التى تفسر لنـا ضرورة وجود الأنماط المفروضة والضوابط السائدة فى البناء الاجتماعى ، تلك التى تكشف عـن قيمة النظم والظواهر والأنساق فى طبيعتها ووظائفها ، مع القاء الضوء بحثاً عن العلل الكامنة وراء أصولها ووجودها .

ويتعلق التفسير الاول ، بفكرة القسر والقهر والاجبار ، وصلتها بالمصلحة الجمعية أو الفائدة الكلية والمنفعة العامة التى تعود على المجتمع ككل . وذلك كنتيجة لتعاقد جمعى يحقق المصالح المشتركة ، حيث لا يمكن للافراد أن يحققوا رغائبهم وأهدافهم دون تعاون مسبق ، أو إعتماد متبادل بمقتضى العقد الإجتماعى المبرم ، والذى ينظم الحقوق والواجبات المرعية ، طبقا لمجموعة من القواعد والضوابط المفروضة وبمقتضى بعض الأنماط والقيم الملزمة .

أما التفسير الثانى فيتعلق بالمشاركة فى القيم Values ، التى هى بمثابة « قوة

الدفع ، لحالة الاستمرار فى بقاء المجتمع وحفظ البناء الإجتماعى . وتفترض نظرية القسر أو القهر والإجبار ، صدور النظم وظهور الأنساق ، كنتيجة لضبط السلوك وفرض القوة للامتثال والإذعان والطاعة . فيسلك الناس طبقاً لقيم مفروضة ، وأنماط سلوكية خاصة ، ووفقاً لما ينتظر منهم من توقعات لها صفة الالزام ، فيتحتم القيام بهذا الفعل الاجتماعى المفروض (١) .

وفى حالة عدم إذعان الفرد لهذه الحتمية الجماعية المفروضة ، يجد الإنسان فوراً ما يهدده من ألوان العقوبات والجزاءات الاجتماعية Social Sanctions ، كالاعدام والنفى والسجن والعقاب البدنى ، ونزع الملكية ، والتنزيل والتقريع والسخرية والاستهجان (٢) .

وإذا ما فسرت لنا « نظرية الأنماط المفروضة » مصادر النظام والتضامن والتكامل والتعاون ، فإنها تفسر لنا فى الوقت عينة ، أسباب التغير والتفكك والصراع نظراً لنشأة القوى المضادة التى تتمرد على النظام وترفض النمط المفروض وتخرج على القواعد الملزمة ، فينشأ الصراع بين الفرد والمجتمع ، وينشب الخلاف بين طبقة الحكام وطبقة المحكومين أى أنه صراع بين « الثبات والتغير » بين الحركة والسكون بين الاستاتيكا والديناميكا الأمر الذى معه يتسرب التفكك داخل إطار البناء أو النظام ، ويتفشى الانحلال فى مضامين الأنساق كلما تطرأ عوامل التغير وظواهره وتتدخل فى سائر « التنظيمات الاجتماعيه » .

---

(1) Ibid : p. 21

(2) Radcliffe — Brown, A. R, Structure and Function in Primitive Society, Cohen and West, Second imp. London. 1956.

ديناميكية البناءات والتنظيمات :

وينجم عن كل ذلك أن تتسلل عوامل التغير الاجتماعى Social change إما بالتطور البطىء أو المفاجىء ، وإما بالعنف الفـــورى أو الحركة الثورية اللاستيلاء على السلطة ، لإنهاء حالة التفاضل والإنقسام والتفكك ، بقصد إعادة النظام والتوافق والتوازن .

ومعنى ذلك أن القسر أو القهر أو ضغط الظروف الخارجيه إنما يفضى الى حركتين عكسيتين ، حركه تكامليه متساندة ومتوازنه من جهه ، وحركه تغيريه ديناميكية ومضادة من جهه أخرى. فإذا ضعفت وتوقفت الحركه التكامليه الاستاتيكيه تسلل التحلل وعدم التوازن الى النسق ، وظهرت علامات التفكك والتمايز والتفاضل ، تلك التى تؤدى إلى «تغيرات تنظيميه»(١) فى ضوء صراع القوى والانقسام على السلطه ، والصراع بين الرؤساء أنفسهم من أصحاب الحكم والسلطان وإذا إنتهت وتوقفت حالة التفكك والتفاضل ، ضعفت الحركه التغيريه المضادة ، وبدأت حركه التكامل والتوافق وعادت حالة التوازن .

إلا أن نقطة الضعف الشديدة التى تعانى منها نظريه الالزام تتمثل فى النظر الى القسر أو الاجبار على أنه شرط من الشروط الضروريه Necessary Conditions لبقاء المجتمع ، والحفاظ على استمرار الحياة الاجتماعيه فيه . ولكن كيف نفسر وجود مجتمعات تعيش بلا سلطات مركزيه ، مثل المجتمعات القبليه Tribal Societies ؟! ، وهى مجتمعات بلا رؤساء أو زعماء أو قادة ، لأنها قبائل بلا دولة Stateless ، وتعيش بلا رؤساء أو حكام ، على ما يذكر « جون

---

(1) Firth, Raymond., Social Organization, Walls., London, 1951.

ميدلتون John Middleton و « دافيدتيت Davidtait في دراستهما المنشورة تحت عنوان « قبائل بلا رؤساء Tribes without Rulers » .

فني هذه المجتمعات القبليه ، نجد نوعاً من السلطه داخل الجماعات القرابيه ، كالقبائل والبدنات Lineages والعشائر clans والعائلات والأسر . وفى ضوء الدراسات الاثنوجرافيه ثبت أن عمليه القسر أو القهر والكبت هى بمثابه شرط من الشروط الضروريه لوجود النظام الاجتماعى وظهور الانساق فى سائـــر المجتمعات المتحضرة وفى أغلب المجتمعات « شبه المتحضرة » .

ويختلف الحال بالنسبه للثقافات البدائيه والمجتمعات التقليديه، حيث نجد أن المجتمع يحاول الحفاظ على بقائه ودوام نظمه وتقاليده ، استناداً الى بعض الشروط أو الضغوط ، منها فرض القوة، واستخدام السلطه لفض الخصومات وتسويه الصراعات والعداوات التى تنشب بين سائر العشائر والبدنات . ويتمثل الشرط الثانى فى وجود الروابط المختلفة التى تربط بين أفراد المجتمع عن طريق الزواج والمصاهرة أو من خلال العلاقات القرابيه التى تتجلى فى روابط النسب وصلات الرحم ، فتتحكم هذه الروابط الزواجيه ، كما تتسلط تلك العـــلاقات القرابيه Kinship Relations .

ومعنى ذلك ، أن علاقات الدم والجوار المكانى ونظم الزواج وعلاقات القرابه او ما ينشأ عنها من ضغط الجزاءات ، وقواعد القمع Repression (١) ونظم التعويض ، إنما تتوظف جميعها فى فرض « القوة » وفى فـــض الخصومات ، وإزاله الصراعات بين مختلف العشائر والبدنات .

---

(1) Tonnies, Ferdinand., Community and Society, trans, by ch. Loom's Harper, New York 1963

وهناك شرط ثالث ينبغى توافره من أجل عمليه فرض النظام والتسر فى المجتمعات القبليه ، ويتصل هذا الشرط بوجود عدد من الشخصيات أو مجموعه من الوسطاء لمحاوله التوسط بين القبائل المتنازعه ، لفض الخلافات بين العشائر ، ولازاله ما بينهما من عداوات .

ولقد أثبتت الدراسات الانثروبولوجيه أهميه وساطه « الزعيم » ذى جلد الفهد ، فى مجتمع النوير للقيام بدوره الشعائرى ؛ وذلك لانهاء « عداوة الدم » وتسويه النزاع وإزاله الصراع بين الجماعات المتقاتلة . (١)

التنظير بنية الفعل الاجتماعى :

هناك فرضيات خاصة بنظرية الفعل الإجتماعى ، وهى عبارة عن مجموعة من القضايا التى تربط الفاعل الإجتماعى بالهدف والموقف . حيث يتضمن « الفعل action » بالضرورة عملية إختيار « الفاعل actor » لعدد من الوسائل التى تحقق أهدافه (٢) .

ومن هنا يقوم التمايز بين « الوسائل » و « الغايات » ، حيث يكون للفاعل الإجتماعى مجموعة من الأهداف ، وعليه أن يختار عـــدداً من الوسائل المقررة إجتماعياً ، والتى تتحقق فى مواقف بعينهـا ، طبقا لطبيعة الأهداف ، ومـــدى إمكان تحقيقها فى المجال الإجتماعى. ولا يتأثر الفعل الإجتماعى بالموقف والهدف

---

(١) د . محمد عبده محجوب . الضبط الاجتماعى فى المجتمعات القبلية . الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ٢٤٤ ١٩٧٣

(2) Cohen, Percy., Modern Social Theory., Heinemann, London 1968. p. 69

فحسب ، وإنما يدخل فى الإعتبار ، مدى فهم « الفاعل الإجتماعى » للموقف ومعرفته للهدف ودرايته بالوسائل والغايات .

وللفاعل الإجتماعى طريقته الخاصة فى معرفة أساليب السلوك ومختلف الأفكار الخاصة بدرايته للمجال ، وإدراكه الإنتقائى Selective Perception أو الإختيارى لسائر المواقف والمجالات .

ولا شك أن للفاعل الإجتماعى أيضا مجموعة من المشاعر والاستعدادات التى تؤثر بطريقة فعالة فى إدراكه للمواقف وإختياره للأهداف . كما أن له أيضا « بعض المعايير والقيم » التى تتدخل فى إختياراته ، والتى يقيس بها أبعاد الأهداف ومداها ، كما تفرض هذه القيم والمعايير نفسها على أنماط سلوك الانسان على نحو قبلى A Priori ».

سوسيولوجيه الوسائل والغايات :

ا — يدور مجال السلوك الاجتماعى حول محورى « الوسائل Means » والغايات أو الأهداف Goals . فمن المسلم به أن كل الأفعال الإنسانية إنما توجه لبلوغ أهداف معينة . على إعتبار أن الأهداف الموجهة إنما تحدد لنا نوعية الفعل الانسانى ، حيث يكون لكل فعل أهدافه ودافعياته Mativations. ويظل الفعل خامدا خاملا إذا لم يستثر ويتحرك بدافع معين بالذات ، وتعنى الدافعية وجود العوامل أو الظروف المحددة ، والتى تحقق أهدافاً مرغوباً فيها عن طريق القيام بأفعال خاصة بعينها .

وقد تكون بعض أنماط الأفعال بلا هدف ، مثل سلوك الانسان فى مواقف محددة ، كتدخين التبغ ، أو السير والتجوال بلا هدف ، ودون « نيّة» أو قصد

أو إتجاه . فمثل هذه المواقف التي تبدو دون دافع لبلوغ غاية ، إنما تكون نتيجة لدافعيات سيكولوجية كامنة أو حتى « لا شعورية » ، كالقلق والتوتر ، فقد يكون التدخين أو التجوال من وسائل تخفيف حدة التوتر وإزالة القلق . بمعنى أن الدوافع الشعورية الظاهرة ، قد لا تكون موجودة بالنسبة لأفعال معينة ، وهنا يمكن الرجوع إلى دافعيات أخرى « لا شعورية » .

ومعنى ذلك أن الأهداف بطبيعتها نوعية ، وليست جميعها على طراز واحد أو نمط بعينه . فالتفسير السوسيولوجي للاهداف والأفعال الإجتماعية ، هو بالضرورة قاصر أو مبتسر ، حيث لا يمكن أن يفسر لنا وحده كل أنماط أفعال البشر ومقاصدهم ومطالبهم ورغائبهم ، لأنها ببساطة متغيرة ، وفي نفس الوقت متناقضة ، ولا تسير جميعها على وتيرة واحدة . فقد تكون غاية الانسان ، هي العمل الدائب المستمر لزيادة الدخل وجمع الثروة ، بينما تتحقق غايات أخرى عن طريق حسن التوجه إلى الله سبحانه ، لتحقيق الخلاص الروحي ، بالقربة والمحبه ، وتلك هي غاية « السالك الصوفي » وأهدافه .

ولا شك أن الوسائل والغايات ، هي أمور متمايزة إمبيريقيا ، كما أنها متباينة من حيث تحليل نوعياتها ، ويفترض هذا القول أن الوسائل لا تحددها الغايات ، ولا تعرف في حدود الأهداف . فكما أن الأهداف لها طبيعتها النوعية ، فإن الوسائل تتمايز هي الأخرى طبقاً لتمايز تلك النوعيات ، ومن ثم لا يوجد أي تمايز محدد بين الوسائل والغايات ، ومن السهل أن نقارن فيما بينها ، حين تتعدد الطرق المتباينة لتحقيق غاية بعينها .

سوسيولوجيه دور الفاعل ومجاله :

ب — إنشغل بارسونز Parsons ، ببنية الفعل الإجتماعي ، وبموقف

الفـاعل The actor's Situation ، وذهب الى أنه لـكى نفسر طبيعة « الفعـل الإجتماعى » ينبغى أن نحدد « دور الفـاعل » ومجال الفعل ، لـكى نلقى ضوءاً على الموقف برمته . حيث يساعد هذا « الموقف الإجتماعى » على الكشف عن دفعيات الفاعل ، وطبيعة الفعل الإجتماعى نفسه .

ولا شك أن نماذج الأفعال إنما تحتاج لتحققها وظهورها إلى أن تصدر طبقاً لوجود « شروط » أو « ظروف المواقف » تلك التى تنبثق أصلا عن « نمط الثقافة Pattern of Culture »وشكل العلاقات الإجتماعية .

وقدتتجلى الأهداف وتظهر أو تصـدر عن تلك الظروف التى تحيط بالموقف الإجتماعى للانسان حيث لا يدخله الإنسان الفرد إلا لتحقيق غـــاية بعينها . ومعنى ذلك أن الأفعـــال الانسانية هى محكومة بالضرورة بظروف الموقف وهى شروط خارجية ، إلا أن هنـــاك أيضا إلى جانب ذلك بعض الشروط الذاتية التى تفرض نفســـها على الموقف ، ومن هـذه العناصر الذاتية « إتجاهات الفاعل الإجتماعى»وأفكاره ومشاعره ، وكلهـا عناصر أساسية تصـدر عن طبيعة الثقافة التى تفرض أنماط سلوك الإنسان وتضع أساليب حياته وأعماله وطرائق فكره وتصوراته، بمعنى أن الثقافة بأنماطها وسماتها، إنما تلقى ضوءا على العناصر الذاتية التى تكشف عن الجوانب الداخلية للموقف الإجتماعى ، بالإضـــافة إلى « الظروف الإجتماعية » التى تعبر عن الجوانب الخارجية للموقف .

سوسيولوجية الموقف ورد الفعل الثقافى :

حـ — بالإضافة إلى كل ذلك ، فإن إدراك ومعرفة الفاعل الإجتماعى بطبيعة الموقف وفهمه لكل جوانبه الواضحة المتميزة ، يعتبر من أهم العوامل التى تتحكم - إلى جانب سيكولوجية الموقف ودور الفـــاعل وظروفه وثقافته - فى ردود الأفعال التى يقوم بها الفاعل إزاء الموقف .

وبالاضافه إلى عوامل الثقافة والموقف بظـــروفه الداخلى والخارجى ، فإن « الوجود الاجتماعى » بقيمـه ومعاييره ، وأفكاره وتصوراته إنما يكون له صداه فى تحديد نوع السلوك ورد الفعل ، وفى إلقـاء الضوء على طبيعة الموقف ككل. فالقيم Values عند بارسونز ، هى عناصر موجّهة للسلوك الثقـــافى ، والمعـــايير Norms هى أحكام إجتماعية مشتركة ، بين الناس لتنظيم الأفكار وتحديد ردود الأفعال وفرض أنماط السلوك فى كل موقف إجتماعى .

فإذا كان « نيوتن Newton » قد نظر إلى الفعل نظرة ميكانيكية أو « آلية » مجردة ، فإن « فبر » قد أضفى على « آلية » نيوتن طعماً سيكولوجياً وحركياً حين ميز بين « ردود الفعل الآلية والإجتماعية » ، إلا أن «بارسونز» فى نهـــاية المطاف قد التفت الى جوانب أخرى لم يشتغل بها « فبر » مثل « الثقـافة والقيم والمعايير » كما فرض على بناء الفعل الاجتماعى شروطاً خارجية وأخرى ذاتية . وكلهـــا عوامل جوهرية وعناصر أساسية تكشف عن أنماط أو نماذج الفعـــل الاجتماعى Types of social actions .

وقد نشهد على سبيل المثال لا الحصر ، « نمطاً ماركسياً » للفعل الاجتماعى ، وهو نمط « عقلى وآلى » يفـترض أن النـاس إنمـــا يتطلعون لتحقيق بعض الأهداف ، بالرجوع إلى أسس مادية وحاجات نفعية .

وعلى هذا الأساس يصدر « الفعل الاجتماعى » عند ماركس عن قطبى « الغاية والوسيلة » حيث يكون أسلوب التحليل للموقف الاجتماعى هو أسلوب إقتصادى ، على إعتبار أن أهداف الناس وغاياتهم هى أهـداف وغايات مادية ، كما تفرض عليهم الالتزام بردود أفعال معينة ، ومشتقة أيضاً من طبيعة المواقف والأهداف .

وتلح هذه العملية السيكولوجية عند « ماركس » على ضرورة الإلتفات إلى فهم العلاقات الإجتماعية Social Relations ، ولكن هذه العلاقات والحاجات إنما تؤدى بالطبع الى دراسة عمليات الانتاج production فصدرت فى علم الاجتماع الماركسى مقولة علاقات الانتاج « Relations of production ».

وإستناداً الى هذا الفهم ، فلقد افترض الماركسيون وجود القوى الاجتماعية المادية ، ونظروا اليها على أنهـا عناصر أساسية لتفسير السلوك وتحليل منطق المواقف الاجتماعية التى يواجهها الانسان ، وحل مشكلاته التى تفرض نفسها على حياته العملية . وبذلك تتغير أنماط السلوك الماركسى ، مع تغير المواقف وعلاقات الانتاج ، ومع تطور الانساق الاجتماعية . وهذه صورة مبسطة لمنطق المواقف الاقتصادية logic of economic situations الذى يفرض نفسه فرضاً على كل فكرة ، أو تصرف أو سلوك فى المجال السياسى أو الأخلاقى ، وفى ميادين أخرى تشريعية وفنية وقيمية ، وتلك هى الحتمية السوسيولوجية Sociological determination التى تنظم وتفسر كل سلوك أو رد فعل يقوم به الانسان الفرد فى كل موقف من المواقف السيكولوجية أو السوسيو اقتصادية .

الدافعية والاهداف والتوقعات :

د - ومايعنينـا من كل ذلك هو أن تالكوت بارسونز ، يحاول أن يبرز أهمية العوامل التى تحيط ببناء الفعل الاجتماعى ، فوجد أن كل الأفعال غرضية وموجهة للحصول على رغبات أو لبلوغ أهداف معينة ، بمعنى أن نظرية الفعل عند « بارسونز » انما تستند الى فكرة الدوافع Motivations .

ولقد وضع « بارسونز » شروطاً تحدد طبيعة ودافعيات عملية الفعل الاجتماعى ، منها شرط الدراية أو المعرفة Cognition وشرط التقييم

evaluation . بمعنى أن الفاعل الاجتماعى الذى ينزع أو يحاول التوصل لبلوغ أهداف معينة ، وانما يكون بالضرورة على علم تام ودراية مسبقة بالموقف وبطبيعة الحاجات والمشاعر ، كما ينبغى أن يوازن « الفاعل الاجتماعى » ويقارن ويختار ويقيم ، ثم ينزع أو يسلك فى ضوء هذه المقارنات ، ونتيجة لتقييمه واختياره ، وطبقاً لطبيعة المواقف وشدة الحاجة ووضوح الهدف .

وتقتضى عملية « التقييم » أن يقوم الفاعل بعملية اختبار ثم اختيار وفقاً لعوامل ادراكية وأخلاقية وطبقاً لجوانب سيكولوجية كالتقدير والاعجاب . وفى كل هذه الحالات تخضع عملية السلوك ودافعياته لعناصر مشتقة من مواقف مصطنعة اجتماعياً خلال « عملية التفاعل Process of interaction » .

ويتجلى التفاعل الاجتماعى ، حين تأخذ « الذات Ego » فى اعتبارها شدة الحاجة أو الرغبة ، فى ضوء أو من خلال مجال خاص يتضمن موقف الآخرين ، ومن هنا يكون التفاعل ثابتاً ومنتظما اذا اتضحت الأهداف ، وتحددت التوقعات المنتظرة فى سلوك الآخرين .

ويكون التفاعل إجتماعياً ، إذا ماكانت التوقعات منتظمة ومشتركة بين طرفى التفاعل ، بحيث تتنبأ الذات بما سيقوم به الآخرون ، ثم تعدل من السلوك طبقاً لتوقعات الآخرين . وحين يتجلى « نمط التوقعات المشتركة Pattern of mutual expectation » على نحو تدريجى وثابت ، تظهر المعايير Norms باعتبارها روابط وأحكام متفق عليها ، ومقبولة اجتماعياً ، كما أنها عناصر منظمة لقواعد التفاعل الإجتماعى واشروطه المرعية . فالامتيازات النوعية ، والواجبات ، والحقوق ، والالتزامات انما تخضع جميعها لأنساق التفاعل وهى مفروضة اجتماعياً .

طبقاً لاتفاق الروابط والأحكام والمعايير، تلك التي تحدد وتنظم قواعد السلوك وتربط علاقة الناس بعضهم بعضاً .

تقويم موقف الفاعل الاجتماعي :

هـ — عرفنا أن لكل سلوك معناه ومغزاه ، ولكي نعرف أو نفهم سلوك الناس ، علينا أن نلحظ فحسب ما يصدر عنهم من أفعال ، بل وأن ندرس أيضاً ما يفهمونه من تصرفاتهم ، وما يعنونه من القيام بأنماط سلوكهم . وكذلك يرتبط كل سلوك بالنسق العقلي والفكري ، على افتراض أن السلوك قد صدر أصلا كنتاج لهدف مرغوب فيه desired goal .

واذا ما التفتنا الى موقف « فلفريدو باريتو Pareto » لوجدناه يقترب الى حد كبير من موقف « فيبر Weber» . وبخاصة حين يقسم أنماط السلوك الى نوعين ، نمط منطقي معقول من جهة، ونمط غير منطقي non - logical من جهة أخرى . الا أن « باريتو » رغم إقترابه من موقف « فيبر » الا أنه يمزج ويخلط الى حد بعيد بين « فيبر » و « ماركس Marx » . حيث ربط «باريتو» بين الجوانب المادية والآلية من ناحية ، وبين الجوانب العقلية والروحية من ناحية أخرى .

والسلوك المنطقي المعقول عند « باريتو » هو ذلك السلوك الذي يتفق مع المنهج التجريبي Eexperimental Method ، كما ويستند في الوقت نفسه إلى معرفة واضحة لنسق الوسائل والغايات على أساس الخبرة والدراية أو الممارسة التجريبية .

هذا عن السلوك المنطقي المعقول، أما عن السلوك غير المنطقي ، فهو السلوك الذي يستند الى المعرفة « الزائفة False » والإفتراضات الغيبية الخاطئة دون الإعتماد على معارف « إمبيريقية Empirical » .

وهذا النوع من السلوك غير المنطقى ، لا يمكن التنبؤ به وبنتائجه ، كما تصبح دافعياته وأهدافه غير واضحة ، وغير متميزة ، ومن ثم فهو سلوك «غير متوقع» . لأن السلوك المنطقى المتوقع ، إنما يتميز بأنه سلوك واضح واضح الهدف ، مؤكد النتائج ، له دوافعه المشروعة ، ومقدماته الضرورية المتميزة ، وتنبؤاته المسبقة التى يمكن التنبؤ بها مقدماً .

وهناك بعض الإنتقادات التى تكشف عن كثير من نقاط الضعف التى تعانى منها « نظرية الفعل الإجتماعى » ، الأمر الذى معه لا تستطيع هذه النظرية أن تستقيم أو أن تقف على قدميها كنظرية علمية . فلقد إنساقت نظرية الفعل الإجتماعى الى تفسير الظواهر الاجتماعية من خلال قوالب سيكولوجية ، مع تحليل أنماط السلوك من زاوية « الدافعيات Motivations » والأهداف والتوقعات ، وإرتكاناً الى دراسة البناءات الاجتماعية ، وفهم المواقف المحيطة بمجالات السلوك وأغراضه .

الأمر الذى معه إنزلقت هذه النظرية المغلوطة ، فوقعت فى « دور منطقى مغلق » ، حين تفسر السلوك بالموقف ، ثم ترد السلوك فى نفس الحين الى الموقف . وهذا « لغو فارغ » يحصرنا بين أنماط السلوك ومجالات المواقف ، فيتردد الباحث بين قطبين يتجمد فيهما التفسير السوسيولوجى ، فتارة يكون « الموقف هو نتاج السلوك » ، وتارة أخرى يكون « السلوك هو نتاج للموقف » ، حين تتحكم فيه عناصر سيكولوجية واجتماعية صدرت عن طبيعة المجال أو الموقف « السيكوسوسيولوجى » .

وهذا التفسير القاصر ، يذكرنا بمحاولات التردد الميتافيزيقى التى لا تستند الى شواهد التجربة ، أو منطق العلم ، الأمر الذى يجعلنا بعيدين تماماً عن طمأنينة

العلم الموضوعى الخالص ، بما يؤكد أن الأصل النظرى لمصادر الفعل الاجتماعى هو أصل مشكوك فيه ويتعذر علينا قبوله .

ثم إن هنـاك تمييزات وفروق جوهرية بـين « السلوك Conduct » وبـين « الفعل Action » ، وهذا ما يؤكده « جورج جورفتش Gurvitch »ويتابعـه فى هذا الاتجاه « ألان تورين Alain Touraine ». فالسلوك بمعنى Behaviour أو « Conduct » ، هو ما يطابق المعايير المقررة Established norms ، أما « الفعل الاجتماعى فليس مقرراً على نحو مسبق ، وإنما هو فعل إبتكارى لا يخضع للقواعد ، ففى الأول آلية وتـكرار ، وفى الثانى « خلق Creation » وإبتكار . فى الأول يتوافر النمط المتطابق ، وفى الثانى نجـــد التجديد Innovation والابداع .

ومعنى ذلك أن السلوك بالمعنى السيكولوجى ، هو نزوع يتطابق مع معيـار مسبق ، أما الفعل الاجتماعى فهو إجراء ابتكارى واختيارى ، يقوم به الفـاعل الاجتماعى باختيار عدد من الممكنات لمواجهة موقف جديد ، بمعنى أن الفـاعل الاجتماعى هو «سيّدالموقف» ، وهو مصدر الفعل الحر الذى لا يخضع للضرورة ، فهو خالق ومبتكر ومختار ، وليس عبداً خاضعاً لمـايير سيكولوجية ، أو أنمـاط سلوكية مسبقة .

وارتكاناً الى هذا الفهم - يؤكد « تورين » و « جورفتش » على أن السلوك المتطابق والمتوافق طبقـاً للمعايير المقررة على نحـو قبلى ، هو شرط ضرورى فى نظرية الفعل الاجتماعى ، الأمر الذى معـه لا تستطيع هـذه النظرية المغلوطة أن تفسر لنا طبيعة « التغير الاجتماعى Social change » ، وهذه هى نقطة الضعف

الشديدة التى تتهافت معها أضاليل النزعة السيكولوجية فى علم الاجتماع وفى تحليل « بنية الفعل الإجتماعى » ، وتجعل منها من الناحية الميثودولوجية ، لغواً كاذباً أو « سفسطة فارغة » و ذلك للأسباب الآتية :

( ) تعتبر نظرية الفعل الاجتماعى قاصرة ومبتسرة ، لأنها ليست نظرية تفسيرية Explanatory على الاطلاق .

(٢) ومن وجهة النظر السيكولوجية نفسها ، تعتبر هذه النظرية من قبيل الأنظار « اللاعلمية » لأنها تخضع لتأثير « النزعةالسيكولوجية Psychologism» ولا تستند الى علم النفس ومقاييسه الموضوعية .

(٣) هناك « دور منطق مغلق » وواضح فى سياق هذه النظرية ، فهى مغلوطة ، كما أنها ليست كافية بذاتها .

وختاماً ـ لقد عبرت « نظرية الفعل الاجتماعى » عن سيادة التيار السيكولوجى فى علم الاجتماع أصدق تعبير ، حين حددت لنا بعض المقولات السلوكية ، وإنشغل أصحاب هذا الاتجاه بدراسة مناشط الانسان ونزوعه، وشرحوا أهم القضايا المطروحة فى ميدان السلوك الاجتماعى والثقافى. ولقد ذهب « بارسونز » الى أن « ماكس فبر » مؤسس مدرسة الفعل الاجتماعى ، كان فيلسوفاً أكثر منه عالم إجتماع ، كما إنتقده « بارسونز» واتهمه بأنه كان « نظرياً Theorist » يحاول أن يخضع الوقائع لنظرياته ، كما يحاول أيضا أن يختار منها ما يؤيدها (١) .

الصعوبات التى تواجهنا فى تنظيم علم الاجتماع :

(١) لقد أعلن « بيرسى كوهين Percy Cohen » فى كتابه Modern Social Theory أن أسباباً متعددة إنما تتوافر لكى تبين لنا فى تأكيد واضح ، الى أى حد لاتتفق

---

(1) Parsons, Talcott., The Structure of Social Action, Free Press. 1949.

النظرية السوسيولوجية مع محكات العلم ومعاييره(١). منها أن «النظريه الاجتماعيه ، لاتختلف عن سائر النظريات التحليليه بقضاياها الضروريه وغـــير الواقعيــه وأنظارها المفروضه وغير الخصبه ، حين لاتؤدى الى الجديد من جهة، ولا تخضع للإختبار Testing من جهة أخرى .

فالنظريه السوسيولوجيه القائله ، بأن مختلف اجـزاء النسق الاجتماعى هى بالضرورة متعامدة Interdependent . هذه التصوريه ينبغى أن تكون صحيحة ، ولـكننا نتساءل : الى أى حد تتأثر أجزاء النسق الواحد، وتتفاعل فيما بينها ؟ وكيف تتعامد سائر الأجزاء بالتأثير والتأثر ؟ .

كل هذه مسائل وقضايا مطروحه يعالجها الباحث المدقق فى «النظرية الاجتماعية، بمعنى أن أى جزء من أجزاء النسق لايؤثر أو يتأثر بجزء أو بسائر الأجزاء الأخرى ، لا يمكن دخوله فى النسق أو اعتباره من «مكوناته الأساسيه » .

ولاشك أن هذه القضايا النظريه على العموم لا سند لها من عـلم ، كما أنها « غير ذات موضوع » ، فهى من قبيل « اللغو tautology » . ولـكن الأمر يختلف تماماً اذا قلنا إن هنـــاك اختلافات فى « درجه التعامد degree of interdependence » بين سائر أجزاء النسق ، أو « أن هنـاك عدة شروط Conditions » ينبغى أن تتوافر لـكى تحدد درجة التعامد أو التساند المتبادلة بين الأجزاء الداخلة فى البناء أو النسق » . فإن هذه الأحـكام تتفق إلى حد بعيد مع إتجاهات البحث العلمى الدقيق ، كما تؤيده النظرة العلمية .

(ب) والصعوبة الثانية : فى عملية التنظير تتصل بعدم قابلية النظريات السوسيولوجية

(1) Cohen, Percy., Modern Social Theory, Heinemann, London, 1968.

للتفنيد والاختبار Testing ، حيث أن قضاياها وأحـــكامها ليست من قبيل « القضايا الكلية والعامة » ، كما أنها أيضا ليست من « أحكام الواقع » .

وعلى سبيل المثال لا الحصر ، فإن النظرية السوسيولوجية تفسر « النظـام الاجتماعى » برده إلى المشاركة فى قبول أنماط من السلوك أو القيم الشائعة .. فليس هنـاك أى نظام اجتماعى لايستند إلى المشاركة أو القبول لعدد من القيم الشائعة ، وهذه هى الصورة العامة للنظام الاجتماعى .

ولـكن هذه النظرة يمكن رفضها ودحضها، حيث أن ميزة النظام الاجتماعى أيضا هى « القسر والجبرية » حين يفرض نفسه « بالقـوة By Force » بمعنى أن اكتشاف الحالات التى لايشارك النظام الإجتماعى فيما هو شائع وعام من أنماط السلوك والتصورات القيمية ، إنما لايؤدى إلى رفض النظـــرية ، كما لايوصلنا إلى عدم قبولها . ومن ثم ينبغى أن نحـدد مختلف الشروط التى بفضلها تتأكد عمومية النظام وشيوعه ، بمعنى أن النظـــام الاجتماعى يكون عاماً وشائعا إذا توافرت بعض الشروط ، ولا تكون له صفه الشيوع أم العموم إذا لم تتوافر تلك الشروط (١) .

(ج) والصعوبة الثالثة : إزاء النظرية السوسيولوجيه ،هى صعوبة خاصه باللغة فهناك فارق كبير بين قولنا : « هناك صراعات محليه حول توزيع الدخل فى كل المجتمعات الصناعيه » ، وبين قولنا : « هناك صراعات محليه حول توزيـع الدخل فى المجتمعات الرأسماليه الصناعيه » . ولعـل السبب فى هذا التمايز اللغوى ، هو

---

(1) Ibid , pp. 6 -7

اطلاق عبارة « المجتمعات الصناعيه » واستبدالها بعبارة « المجتمعات الرأسماليه الصناعيه » .

فليست كل المجتمعات الصناعيه رأسمالية ، الأمر الذى معه تتدخل اللغة إلى حد كبير فى تحديد صيغة النظريه ورموزها وقوالبها اللفظيه . ومن هنا تختلف المفهومات وتتصارع وجهات النظر حول التعريفات والماصدقات . فالمشكله اللغويه ، هى مشكله تضعف من تحقيق الموضوعيه التامه فى علم الإجتماع ، حيث نجد أن النظرية السوسيولوجيه هى فى مسيس الحاجه إلى توحيد المصطلحات والمفهومات ، حيث يفتقر علم الاجتماع إلى لغه علميه ، حتى يستقيم علماً كسائر العلوم الرياضية والطبيعية .

ومازالت لغة علم الاجتماع كيفية Qualitative وتقترب كثيرا من لغة « الفنان » و « الفيلسوف » وتبتعد تماما عن لغة العلم الكمية Quantitative والتى تهدف إلى تكميم الظواهر وقياسها وضبطها .

ولما كان العلم واحدا فى منهجه وموضوعه ، عالميا فى لغته ، حيث « لامدارس فى العلم » كما هو الحال فى الفلسفة فقد أصبحت الحاجة ملحة وضرورية كما يقول « رادكليف براون Radcliffe-Brown » للاتفاق بين علماء الاجتماع لاستخدام مصطلحات سوسيو اوجية لا يختلفون حولها ، تماما كما يستخدم علماء الطبيعة ، لغة العلم ومصطلحات العلم ، نظرا لدقتها ووضوحها ، أما لغة علم الاجتماع فما زالت كما تقول لوسى مير Lucy Mair » غامضة ومضطربة .

---

(1) Radcliffe - Brown, A.R., Structure and Function in Primitive Society, Cohen & West, London. 1956 p. 188

وبالاضافة إلى ذلك، فهناك الكثير من الصعوبات التي تواجهنا في عملية «التجريب» في ميدان علم الاجتماع، حيث لا يتوافر له «المعمل» لعدم امكان اجراء التجربة على المجتمع ككل، إلا إذا مادرسنا هذا المجتمع نفسه، وهو في حالة «حرب» أو «ثورة» أو عند وقوع «وباء»، تلك هي حالات «التجربة الكلية» في المجتمع.

وقد يمكن إجراء التجربة الجزئية المحدودة، على «جماعات» أو «مجتمعات صغيرة نسبيا» كمجتمع مدرسي، أو أفراد سجن، أو عمال مصنع، أو كتيبه من كتائب الجيش. وكلها أنساق إجتماعيه منعزله نسبيا وتعيش كمجتمعات محدودة ومن نوع خاص.

(د) والصعوبة الرابعة التي تعاني منها النظرية السوسيولوجية ؛ هي صعوبة تتعلق بأجزاء النسق الإجتماعي ؛ وبخاصة في ضوء عقد المقارنات بين «الواقع الفيزيقي والواقع الاجتماعي Social Reality» ففي العالم الطبيعي نجد تركيبات فيزيقية ؛ هي بمثابة تأليفات بين أجـــزاء أو جزئيات. ولا شك أن للأجزاء خصائصها التي لا تتوافر في خصائص المركبات الكلية ؛ فالكائن العضـــوي organism ؛ يتكون أصلا من ملايين الخلايا Cells ؛ وإذا ما قسمنا الخلية لوجدنا عدداً من الجزئيات molecules ؛ ولهـــذه الجزئيات خصائصها التي تختلف وتتمايز عن خصائص الخلايا. وتنقسم جزئيات الخلايا إلى عدد لا حصر له من «الذرات atoms» ؛ وللخصائص الذرية البسيطة صفاتها التي تختلف عن الخلايا وجزئياتها.

هـذا عن الواقع الفيزيقي، أما عن الواقع الاجـــتماعي، كما يتمثل في «التنظيم» و «الإقتصاد»، أو كما يتحقق في «الدولة» أو «القبيلة» أو حتى «الأسرة» فكل هذه أجزاء منتزعة من الواقع أو «البناء الاجتماعي» كما أنها بمثابة

مجموعة من «العلاقات البنائية Structural Relations» ، التي تربط بين سائر الأجزاء والأنساق الداخلة في البناء الاجتماعي برمته . ولكن هذه الأجزاء البنائية لا يمكن أن تفهم خصائصها بعيداً عن مشاركتها في الكل الإجتماعي . حيث أن خصائص الكل الاجتماعي إنما تفسر لنا في تكاملها وتساندها، طبيعة الأجزاء ووظائفها وأدوارها ، تلك التي تعمل وتتوظف داخل نطاق الانساق Systems .

فالأسرة مثلا تتألف من الزوجين والأبنـــاء والأقارب ، ولا يمكن دراسة هذه الأجزاء الرئيسية للأسرة بانفصالها عن الكل أو بعزلتها عن العائلة. والاقتصاد يشتمل في حركته على عمليات الإنتاج والاستهـــلاك ، والأسعار والأجور والاضرابات ، ولا يمكن فصل الانتاج عن الاستهلاك، أو تفسيره خارج نطاق النظام الإقتصادي . (١)

ومعنى ذلك أن كل الأجزاء في الوقع الاجتماعي ، إنما تتداخل وتتفاعل في تركيب البناء الاجتماعي ، ولا تفسر إلا من زاوية هذا الكل الاجتماعي . حيث يتألف هـــذا الكل الاجتماعي في الواقع ، من مجموعة من « المواقف » و « الموجهـــات » و « الأدوار Roles » التي تؤثر على الأفراد ، كما ويكون لها صداها ورد فعلها في حركة الجماعات والزمر الاجتماعية .

ولا يدرك « الكل الإجتماعي » ويتجلى على أرضيه الواقع ، إلا عن طريق الظواهر « Phenomena » . والظواهر في ذاتها هي مجمـوعة من التأليفات أو التصورات أو « المنتجـات العقلية mental products » ، لأن هـــذا « الكل الإجتماعي » لا يوجد الا في خيال الأفراد وتصوراتهم ، وداخل إطار عقلياتهم.

---

(1) Cohen, Percy., Modern Social Theory, Heinemann, London. 1963 pp. 12—13.

ومن هنا يهتم عالم الإجتماع بدراسة الخصائص العقلية للأفراد حتى يتوصل إلى طبيعة ملامح وخصائص التصورات الجمعية ، تلك التى تعبر عن خصائص هذا الكل الإجتماعى المعقد ، الذى يرتد أصلا إلى تساند وتضامن الأجزاء الداخلة فيه . حين تكون « العلاقات الإجتماعية » هى بمثابة مجموع « التوقعات المنتظرة » من ردود الأفعال الإجتماعية Social reactions المتبادلة .

فالظواهر الاجتماعية ، هى « مجموعة توقعات » أو « أنماط للسلوك » أو « قوالب للفكر » أوجدها المجتمع ، قبل أن يولد الإنسان ، ثم تقبلها «جاهزة» أو كما هى ، حيث فرضت على الانسان فرضا. هكذا تكونت الظواهر وصدرت إلى الناس على نحو قبلى A priori لأنها وجدت قبل أن يوجدوا. ونحن فى المجتمع لانجد فى أيدينا أجهزة علمية أو أدوات تكنولوجية ، نستخدمها فى ضبط وتكميم الظواهر الاجتماعية ، فنحن فى علم الإجتماع لانقيس « كثرة كمية » وإنما نقيس كيفيات مجردة Adstract qualities مثل مفهوم « الطبقة » و « أسلوب الحياة » و « نمط الفكر » . ونحن فى العلم الطبيعى نستطيع قياس « درجة الحرارة » أو « ضغط الدم » ، ولكننا لا نستطيع قياس درجة « أخلاقيات » الانسان ووزن قيمه وثقافته . كما لانستطيع أن نحدد فى ثقة ودقة درجة «الضغط الاجتماعى» ، أو أن نقيس فى ثبات وفى سهولة مدى «الانفعال الثورى» ، أو «النمو الحضارى» فى بناء من «أبنية الثقافة» . فهناك إذن مشكلات وصعوبات ميثودولوجية تنشأ أثناء عملية تكميم الظواهر الإجتماعية وقياسها قياساً موضوعياً .

وهناك مشكلة طبيعة الظاهرة الإجتماعية نفسها ، والفروق القائمة بينها وبين الظواهر الطبيعية . فالظاهرة الطبيعية تتميز بالبساطة ، أما الظاهرة الإجتماعية فتمتاز بالتعقيد ، حيث أن الأولى يمكن ضبطها وقياسها وعزلها عزلا تجريبياً ،

أما الظاهرة الإجتماعية فمن الخطأ منهجياً عـــزلها عن سائر الظاهرات الاجتماعية الأخرى التي تفسرها وتضفي عليها مبناها ومغزاها .

كل هذه صعوبات واجهت « النظرية الامبيريقية في علم الإجتماع الوضعي »، فقامت حركة مضادة ، هي حــــركة « علم الاجتماع الفينومينولوجي » لكي تؤكد لنا أن الشعور الإنساني ليس فارغاً أو خالياً من الموضـــوعات ، حيث يحتوي الوعي بالضرورة عـلى مضامين اجتماعية ، ورواسب تاريخية . فوضعت فينومينولوجيا عـلم الاجتماع حداً لادعاءات الحـــركة الوضعية كما رفض علم الاجتماع الفينومينولوجي تلك الأسس المادية والآلية القائمة في الاتجاهات الماركسية، كما أنكر في نفس الوقت ، نتائج أدوات وأجهزة المدرسة الفرويدية ، وبخاصة الاتجاهات العملية والآلية في معامل علم النفس التجريبي والتطبيق . تلك التي تنظر الى الانسان من الناحية الشعورية كمجموعة من الأجهـــزة والدافعيات الواعية واللاواعية، وكأنه «أداة» أو «آلة» تحركها أو تدفعها محركات أو دوافع . أما من الناحية السلوكية، فترصد الفرويدية سلوكه، من أسفله دون أعلاه، وكأنه «حيــوان » يهيم، مكباً على وجـــهه «سعيا» وراء شهواته ولذاته .

واستنادا إلى هذه الحـركة الفينومينولوجية المضادة ، يعتبر علم الاجتماع الفينومينولوجي ، من أحدث فروع علم الإجتماع المعاصر ،وهو «منهج خاص» يطبق على « مادة » تتعارض تماماً بل وتتناقض مع منهج علم الإجتماع الوضعي وسطحية ظواهره ، وضحالة مادته التي «فقدت الحياة باسم الموضوعية» . فليس علم الاجتماع علماً كسائر العلوم الطبيعية، وليس الإنسان «شيئاً» كالجمادات وإنما هو جوهر أصيل يتضمن في ذاته وفحواه ظواهر من نوع خاص **Sui - generis** صدرت من العالم الإنساني واللاموضوعي، وتتعلق كلها بمضامين «فكر وضمير ومشاعر »، وهي « موضوعات تحتاج إلى منهج آخر غير المنهج الوضعي، وأعني به ذلك المنهج

الفينومينولوجى، وهو منهج حدسى وقصدى يما لج كل ما يتصل بالإنسان من «قيم» وظواهر الفكر العليا، وما فيها من جوانب إنسانية تحتاج إلى التعمق والدراسة المتأنية والغوص فيما «وراء السطح الفينومينولوجى»، والنفاذ بحـــدس جوهرى ولكل ما تتقبله اجتماعياً، عن طريق الفهم العميق، وعزل الظاهرة عن غيرها، لتركيز الانتباه بالتعمق والقصد، وهذا هو الغرض الحقيقى من «عزل أو تعطيل» كل الظواهر من حـولها.

وسنحاول فى الفصل القادم، الاشارة إلى حقيقة ذلك الموقف عن طريق استعراض أهم قضـايا علم الاجتماع الفينومينولوجى، بالكشف عن منهجه وموضـوعه، وإمكان تطبيقه على الظواهر الإجتماعية والانسانية ونجـــاحه فى دراسة «الإنسانيات Humanities» حين يتطرق علم الاجتماع الفينومينولوجى إلى ميادين «الفن والأدب» ويتعمق فى دراسة «الدين والفلسفة» ويرصـــد ظواهر «الثقافـة والأيديولوجيا».

الفصل الثالث

علم الاجتماع الفينومينولوجي

« إن الشعور الإنسانى ليس خالياً من الموضوعات،
وإنما يحتوى على مضامين اجتماعية ، ورواسب
تاريخية »

- طبيعة الموقف الفينومينولوجى
- الفينومينولوجيا كحركة مضادة لعلم الاجتماع الوضعى
- فينومينولوجيا الأنماط السلوكية المثالية
- بين الفينومينولوجيا والسيكولوجيا
- فينومينولوجيا «جورفتش»
- القصد الفينومينولوجى

تمهيد :

لقد قيل لنا ، إن الفلسفة الحديثة قد بدأت منذ أن إنغلق « ديكارت Descartes » على ذاته ، ووضع العالم بين قوسين، ثم أطلق « الكوجيتو Cogito المشهور . فأعلن «هوسرل Husserl » مؤسس علم الظاهريات Phenomenology في كتابه الضخم « تأملات ديكارتية » أن الكوجيتو الديكارتي هو القاعدة الجوهرية الأولى في « المنهج الفينو مينولوجي » .

إلا أن ديكارت في إنغلاقه على نفسه لم يعترف بوجود شيء آخر سوى « الأنا المقفلة » ، بمعنى أنه قد أنكر « وجود المجتمع » كوجود مواجه « لوجود الأنا » ومن ثم كانت العزلة والصورية .

الأمر الذي يجعل الشعور الديكارتي خاليا إلا من الأنا وحدها ، فلا يتضمن هذا التيار الشعوري وجود الاخرين ، مما يضعف من إمكان قيام علم يدرس ظواهر الشعور الجمعي كمحتوى أو كتيار يحمل في مجراه محاور ثلاثة هي «الأنا» و « نحن » و « الآخرين » في نفس الوقت، وهذا هو ما يحقق في رأى «جورفتش» إمكان مشروعية قيام أو « ظهور علم الإجتماع الفينومينولوجي » .

ولقد كانت آفة ديكارت ، أنه خلق ثنائية مشهورة في الفلسفة ، حين فصل فصلا تاما بين النفس والبدن ، فاصطرعت المدارس وحميت المناقشات على مسرح الفكر الفلسفي .

---

(١) لم ترد الاشارة إلى هذا البحث العلمي ، أوحتى نشر أي جزء منه قبل عام ١٩٧٨ ، حيث وردت مادة هذا البحث العلمي الجديد، تحت عنوان « الفينو مينولوجيا وعلم الاجتماع » في كتابنا « أصول علم الاجتماع ومصادره » الذي صدر عام ١٩٧٨ من الهيئة المصرية العامة للكتاب ، وذلك ابتداء من ص ٢٣٢ حتى ص ٢٦١ . وقد لزم التنويه

ثم اصطنع كانط فلسفة ترانسندنتالية Transcendental رفض فيها تلك الثنائية الديكارتية فلم يقم وزنا للواقع والمثال، ورفض موقف المثاليين فى إنكارهم للاحساسات، كما رفض موقف الماديين الذين شككوا فى وجود العقل، وحسم الموقف فى عبارة قاطعة وقال « إن التصورات دون إحساسات فارغة كما أن الإحساسات دون تصورات عمياء » . وأكد كانط أن معطيات الحس هى وليدة التقبل السلبى لمعروضات العالم الخارجى، وميز فى الوقت عينه بين الإشياء الظاهرة phenomenal وبين « الإشياء كما هى فى ذاتها nomenal » وبين عالم نعرفه وندركه، وعالم آخر لاتصل اليه معارفنا فلاندركه .

هيجل وفينومينولوجيا العقل :

وعلى العكس من كانط ، فلقد أكد تلميذه النجيب « هيجل » أنه من العبث أن نضع حداً فاصلا بين عالم الظواهر، وعالم الاشياء كما هى ذاتها، فحاول هيجل أن يقيم قنطرة بين « العقل » و « الوجود » ،وأصبح كل « ما هو واقعى هو معقول، وكل ما هو معقول هو واقعى » كما أصبح « الواقع » و « المعقول » « شيئا » واحداً عند هيجل حين شاهد بعينى رأسه جيوش نابليون وهى تقترب من مدينة يينا Jena كى تقرر مصير الدولة البروسية فتتهاوى وتسقط، ولذلك يرفض هيجل(١) فى كتابه وفينومينولوجيا العقل phenomenology of Mind » صورية الفكر الكانطى، فالصورى منفصل عن الواقع، فيبقى خاليا وبلامضمون، ولذلك يرفض هيجل ذلك النوع من المنطق الذى يضحى بالخصوبة والحركة والتاريخ، من أجل التزام الضيق الصورى، فأكد هيجل على المضمون التاريخى للفكر، وربط العقل بعجلة التاريخ(٢) فيرتبط الماضى بالحاضر بالمستقبل فى تيار شعورى

---

(1) Hegel. G. W. F, The Phenomenology of Mind, Trans. by J. Beillie London. New york. 1931. pp. 329—330

تاريخى ، وبين منطق الصورة ومنطق الفحوى نستطيع حصر «الشعور الحضارى أو التاريخى» وسبر غوره ، وضبط حركته واتجاهه .

فتصبح الفينومينولوجيا على ما يقول «دلتى» فلسفة من فلسفات التاريخ، بمعنى أن تاريخ الفينومينولوجيا يصبح هو بالضرورة تاريخ الشعور الانسانى الجمعى ، ولا نقصد هنا قصداً دوركايمياً فى فهم أو تفسير الشعـــور الجماعى ، ولكن الفينومينولوجيا (١) تدرس الشعور الجمعى ، على أنه شعور مثالى ينبض بالحياة ، بل إنه «فلسفة الحياة ذاتها» حين تجرى فى تيار الشعور الذى يواجه حضارة، ويعيش تجربة حيّة ، كما وقد يعانى أزمة من أزمات العصر .

---

(١) تهتم جامعات الولايات المتحدة الأمريكية ، وجامعات فرنسا وبخاصة فى السوربون، حيث إنشغل «جورفتش Gurvitch» و«جان كازنيف Jean Cazeneuve»، بموضوع «الفينومينولوجيا» وإمكان تطبيقه كمنهج فى ميدان علم الاجتماع لدراسة أنماط الثقافة والفن ، وقيم الدين والأخلاق ، وسائر أنساق المجتمع والايديولوجيات ولقد وفد إلينا عالم جليل من الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن أساتذة علم الاجتماع بجامعة تمبل بأمريكا، وأعنى به الدكتور اسماعيل راجى الفاروق. فلقد حضر إلينا كأستاذ زائر بقسم الاجتماع، فى الفترة ما بين ١٦/١٢/٧٨ حتى ٢٥/١٢/٧٨ . وألقى عدداً من المحاضرات القيمة الممتعة عن «العرب ومشكلات العصر الحديث» ، و«ماهية القيم وكيفية التعرف عليها» ، و«تاريخ الأديان» ، «والحضارة الاسلامية» ، و«نحن والغرب» و«المنظمة الاسلامية للعلوم الاجتماعية» ، و«أزمة العلوم الاجتماعية فى العالم العربى» ، «والقيم الاسلامية وكيفية تحديثها» ، «والاسلام وتاريخ الأديان» ، «والفن الاسلامى» وفى كل هذه المحاضرات رغم تنوعها وتباينها. تطرق الدكتور اسماعيل الفاروقى إلى «المنهج الفينومينولوجى» مشيراً إلى ضرورة إستخدامه ، وأهمية تطبيقاته . ولقد إنشغلت بالطريقة الفينومينولوجية منذ سنوات نظراً لجدتها وعمقها ، ويرضينى أن يشغل بها أيضاً علماء أجلاء . والحمد لله ، فنحن فى جامعاتنا المصرية إنما نحاول أن نسعى أبداً ونتطلع دائماً نحو المزيد وإضافة الجديد «فليس للانسان إلا ما سعى وأن سعيه سوف يرى» .

ويذهب « ولهلم دلتى Wilhelm Dilthey إلى أن الفينومينولوجيا ، هى منهج يقوم أصلا على أنقاض « أزمة العلوم الانسانية » ، تلك التى صدرت مع كتابات « هوسرل » فى الفلسفة ، ودراسات « جورفتش » فى ميدان علم الاجتماع . فقد إتفقت الأنظار فى الوقوف أمام التيار الدوركيمى الوضعى الذى يؤكد على ضرورة دراسة الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء Comme des choses وهى فى الواقع لا تتصف بالشيئية ، فهى ليست كالظواهر الطبيعية ، لأنها « كيف بحت » على ما يقول برجسون Bergson لا تخضع للكم والمقدار ، كما لا يمكن التنبؤ به مقدما .

ولا شك أن الموضوعية التى إبتغاها « دوركايم » « كونت » وغيرهما من سائر الوضعيين ، هى السلبية بعينها ، فهى تحيل علماء الاجتماع أنفسهم أن يتخذوا موقفاً خاصاً ، حين يقف عالم الإجتماع من ظواهر الإنسان والمجتمع والتاريخ ، موقف « المشاهد السلبى » لكل ما يقع أو يحدث أو يظهر .

وأغلب الظن أن « دوركايم » بنزعته الشيئية ، قد وقف فقط عند « سطح الظواهر » دون أن يتعمقها أو يسبر غورها . وهنا ينبغى أن نميز بوضوح وجلاء بين « مبدأ التفسير » و « مبدأ الفهم » . فمن المعلوم لدينا أن التفسير يتصل بتحليل الوقائع والظواهر فى سياق محدد ، بمعنى أن التفسير أنما يبحث من الخارج عن العلاقة بين تتابع الظواهر أو تواترها داخل أنساق إجتماعية . على حين أن « الفهم » يتصل بإدراك « معنى الظواهر من الداخل » ، ولا يستطيع الإنسان أن يتخذ موقفاً حيادياً بالنسبة للظواهر الاجتماعية ، فإنها ليست بالأشياء الخارجية أو المستقلة ، كما توهم دوركايم ، وإنما هى مرتبطة بعقل الانسان وإرادته ، متعلقة بروحه ونفسه .

ومن هنا بدأت أزمة المناهج فى علوم الانسان والمجتمع والتاريخ، فصدرت الفينومينولوجيا كمنهج جديد أو طريقة لحل أزمة مناهج العلوم الطبيعية كما تطبق على الظواهر الخاصة ببنى البشر .

طبيعة الموقف الفينومينولوجى :

الموقف الفينومينولوجى هو الموقف الذى يحلل الظواهر التى تطرأ على صفحة الوجدان أو الشعور .

ولذلك يمكننا أن ننظر إلى الموقف الفينومينولوجى على أنه موقف قديم ، وقفه « دافيد هيوم Hume » ، كما اقترب منه « كانط Kant » . فالأول هو الممثل الحقيقى للأيديولوجيا التجريبية ، التى تنظر إلى العقـــل على أنه ، لوح مصقول ، أو صفحة بيضاء Tabula Rasa ، وهو يماثل الشعور البدائى الأولى الفطرى ، حين يكون خالياً من المعطيات والمعارف ، كقالب لم يلقف شيئاً ، أو كضورة لم تمتلىء بمعطى أو خبرة .

وليس من شك فى أن المقولات التجريبية التى حدثنا عنها هيوم ، كالإنطباعات Impressions (١) ، والمشاعر Feelings ، والآثار والاحساسات ، إنما تذكرنا جميعها بمقولات الفينومينولوجيا ، بخاصة حين يشير هيوم إلى الاحساسات والانطباعات والحالات الشعورية كما تجرى على صفحة الوجدان . وفى جانب آخر يحدثنا هيوم عن « تداعى المعانى Association of ideas » وعن التواتر الذى تشهـــد به التجربة الشعورية ، ويرفض كل ما ليس فى متناول مشاعرنا ، تكون كل أفكارنا هى إنطباعات تصـــدر عن مشاعرنا . ونحن لا نتوصل إلى

---

(1) Hume, David., A Tireatise of Human Nature, Vol : I everyman,S Library, London. 1939. pp. 153-154.

المعرفة إلا على نحـــو « بعدى A Posterio i » أى بعد التجربة الانطباعية الشعورية ، وبتواتر العادة ، وبضمان تكرارها . حيث يرتبط السابق باللاحق ، والمقدم بالتالى ، فالاحساسات والمشاعر والانطباعات ، هى مقولات تجريبية تعطينا طعماً فينومينولوجياً واضحاً.

ولقد أيقظ « هيوم » « إيمانويل كانط » من نومه الدجماطيقى وسباته الاعتقادى ، وبخاصة بالاشارة الى مبدأ تواتر العادة. وأخذ كانط بفكرة الحدس الحسى L'intuition Sensible ، وبالمعطيات données الآتية من الحساسية ، ولا تتحقق المعرفة الترنسندنتالية إلا عن طريق إقتحام معطيات الحساسية داخل إطار صور الفهم L'entendement ويحاول كانط بهـــذه التصورية أن يؤسس إمكان المعرفة ، وأن يدعم « العلم » حيث بهره « نيوتن Newton » وإنشغل بمجهودات « ليبنز Leibniz » . ونظر كانط إلى « العلم » على أنه « النوع الوحيد الممكن للمعرفة The only possible Kind of Knowledge »

وهذا هو السبب الذى من أجله ، ربط « كانط » بين صور الفهم من جهة ، وبما تحويه من إمدادات ومعطيات آتية من الخارج ، من جهة أخرى . ولا تصدر المعرفة أو تتجلى إزاء « الذات الترنسندنتالية » ، إلا بتوافر الصورة أو القالب ، وإقتحام الحساسية والامدادات[1] . وهذا موقف قريب كل القرب ، من موقف « هوسرل » الترنسندنتـــالى أو المتعالى ، ومنهجــــه فى دراسة « فينومينولوجيا الشعور » ، حيث نظر إليه على أنه « صورة » أو « قالب » من جهة ، و « مادة وفحوى » من جهة أخرى .

---

(1) Kant, Immanuel., Critique de la Raison Pure traduc. Press. univers. de France Paris. 1950.p.54.

فينومينولوجيا الأنماط السلوكية المثالية :

ولقد وقف « ماكس فبر Max Weber » موقفاً فينومينولوجياً حين قدم لنا فى كتابه « نظرية التنظيم الاقتصادى » تحليلا ضافياً لطبيعة المواقف والدافعيات (١) Motivations ، حين وضع حداً فاصلا بين « الفعل الآلى » أو الميكانيكى ، وبين الفعل الاجتماعى Social action » . فالأول « غير اجتماعى non - social » لأنه غير معقول ، أما الثانى فهو سلوك إنسانى له معناه لأنه معقول ، أو هو سلوك قصدى Intentional ويمكن فهمه ، حين يضع الانسان نفسه عقلياً ووجدانياً فى نفس الموقف . والفعل الأول ، لايقابله إستجابة أو رد فعل ، والثانى سلوك إنسانى متوقع . وهنا يميز « فبر » على نحو فينومينولوجى، بين«الانسانى»و«غير الانسانى»من الأفعال المعقولة وغير المعقولة، حيث يتم السلوك الانسانى وفقاً لنماذج مثالية Ideal Types . وهذه النماذج المثالية ، هى فى حقيقة أمرها « تركيبات عقلية » ، ولا توجد الا فى خيال أفراد المجتمع ، حيث يتحدد موقف كل فرد بالنسبة لأنماط سلوكية مثالية لا تشاهد فى « عالم الأعيان » ، وانما هى تترسب على نحو مثالى فى «عالم الأذهان» ، فنحن لا نجد هذه الأنماط السلوكية والنماذج المثالية الا فى أعماق المشاعر الاجتماعية.ويمارس الأفراد مختلف أنماط السلوك، بمحاولة تحقيق الافعال الاجتماعية، طبقاً لما يدور فى خيالهم الاجتماعى من نماذج أو أنماط سلوكيه مثالية Typical ideal behavior patterns . ويذهب ماكس فبر ، إلى أنه يمكن « القبض » على مضمون الظواهر ، التى هى موضوع التفسير ، حيث أن الكشف

(1) Weber, Max, The Theory of Social and Economic Organization, trans. by Henderson. Glencoe. 1947.p 27.

عن الظواهر وسبر غورها ، انما يحتاج الى ذلك « الجهد الدائب » الذى يبذله المرء فى سبيل الوصول الى فهم الافعال الاجتماعية . وتعبر عملية « الفهم Verstehen » عن تلك الجهود والافعال القصدية (١) Intentional acts التى تقوم بها الذات طبقاً للمنهج الفينومينولوجى.

وهذا هو بالضبط ما يقصده عالم الفينومينولوجيا حين يحاول عن طريق الفهم ، وبسلوك قصدى أن يفض المعانى ، وأن يكشف بجهد فينومينولوجى عن حقيقة « القيم » و « الماهيات » بالقبض عليها والتقاطها بتوجيه « الانتباه » فى سياق تيار الشعور الانسانى .

فى تيار الشعور نجد الذات الشاعرة أو العارفة ، وفى نفس الوقت يصبح « الشعور » نفسه موضوعا للمعرفة . ومعنى ذلك أن الموقف الفينومينولوجى يتضمن فى ذاته « الأنا الشاعرة » أو الذات ، كما يحوى تيار الشعور « الوجود » كموضوع من موضوعات الأنا ، بمعنى أن الموقف الفينومينولوجى إنما يجمع بين « الأنا » و « الوجود » أو الذات والموضوع كطرفين فى حركة واحدة . هى حركة الشعور الذى يجمع بين الإنسان الذى يحمل الشعور ، وهو الذى يعبر عن الذات أو « القالب » من جهة ، وبحركة إرتداد من موضـــوع الشعور أو فحواه من جهة أخرى . وليس « هوسرل » مثالياً يحاول أن يُعلى من الذات على حساب الموضوع كما هو الحال فى النزعة المثالية ، كما أنه ليس واقعيا يحاول أن يُعلى من الموضوع على حساب الذات أو القالب كما هو الحال فى الواقعية . وإنما يقوم بتحليل الوحدة بين « القالب والفحوى » بين « الصورة والمادة » بين « العقل والوجود الاجتماعى » .

---

(1) Weber, Max., Basic Concepts in Sociology., trans. by H.P. Secher, Peter Owen, London 1962.

كيف يتحقق الادراك الفينومينولوجي ؟

ولاشك أن هذا هو تحليل الشعور نفسه، الذى هو أساس التحليل فى كل معرفه، حين يلتفت هوسرل إلى تحليل ظواهر الوحدة بين القالب والمضمون، بين « الأنا أفكر » من جهة ، وبين الحركة والامتداد من جهة أخرى ، بين الشعور المتعالى فى « الذات الترانسندنتاليه »، وبين محتوى هذا الشعور الذى نشب إليه فى « قصد » وفى « حدس حسى » يتعمق كل الماهيات السائدة فى تيار هذا الشعور. بمعنى أن الموقف الفينومينولوجى إنما يتبلور فى تصور الشعور على أنه قصد متبادل « يربط ما بين العقل والتجربة حين يلتقيان ، « فى وحدة الذات والموضوع » .

ولكى نشرح طبيعه القصد الفينومينولوجى ؛ نقول على سبيل المثال: إذا كانت كل لؤلؤة تختفى وراء صدفه متحجرة ، كان علينا أن نبذل الجهد، وأن نعانى حتى نزيل تلك الصدفه المتحجرة، ولكى نفض « الحقيقه » علينا ان نزيل ماحولها من حجب ، وهنا نستطيع ان نشاهد مضمون الحقيقه فى جماله وبهائه .

وهذه هى ثمرة القصد، أو الجهد المبذول، عن طريق المعاناة، بالتعمق الفينومينولوجى بمعنى ان تيار الشعور إنما يتجه أو ينطلق نحو مضمونه ، فهناك قصد فى الشعور حين يمتد نحو موضوعه فيدركه .والادراك الفينومينولوجى هو الحدس كادراك مباشر يعتمد على حركتين عكسيتين ، حركة أولى توجه من الذات إلى الموضوع بينما تتجه الحركة الثانية من موضوع الشعور الذى هو مضمونه ، إلى الذات الشاعرة . أى أن الحدس الفينومينولوجى هو حركة تبادلية تنتقل من القالب إلى المضمون ، ثم تتحول ثانية لكى يتجه القصد من المضمون والمحتوى إلى الذات والقالب . وبدون هذه « الحركة العكسية التبادلية » لايصبح الإدراك ممكنا ، ويستطيع « الإدراك الحيوانى » « الساذج » « حدس الماهيات » ، حين تميز الأغنام والأبقار بين ماهو أخضر يانع فتلتقفه، بينما تترك الأعواد الجافة اليابسه .

وهناك شرط ضرورى وجوهرى لابد وأن يتوافر فى كل إدراك أو حدس وهذا هو شرط « الانتباه attention » فلا يتحقق الإدراك بدونه ، بمعنى أن كل عملية إدراك تخلو من شرط الانتباه تهبط إلى درجة إنطباع فقط ، ولكننا إذا وجهنا الإنتباه (١) ، بجهد ذاتى وبقصد شعورى نحو أى « إنطباع » فلسوف يتحول الإنطباع بفضل الإنتباه إلى قيام الادراك الفينومينولوجى . وهذا ما يمكن التعبير عنه كوسيلة إيضاحية ، وليس كحقيقة واقعية ، حين نعبر مجازا بلغة الرياضة بالمعادلة الآتية :

كل إنطباع + إنتباه = إدراك فينومينولوجى

ويكون الادراك حقيقياً أو صادقاً عند « هوسرل » حينما يشترك فيه الآخرون ، وعندما يتطابق الادراك ويتفق الجميع على نفس الرؤية (٢) ، وهنا يكون الآخر هو « الضامن لصحة الادراك » وهكذا يطابق هوسرل وفهماً جديداً للموضوعية فى الادراك الفينومينولوجى ، حين يتطابق إدراك الذات مع إدراك الآخر ، وهو ليس مجرد قيام تطابق بين الحكم والواقع ، وفق مزاعم النظرية التطابقية الأرسطية ، أو كما كانت تتوهم الموضوعية التقليدية التى تدعيها الفلسفات المادية والنفسية والبيولوجية وكما تدعيها أيضا وضعية علم الاجتماع ومناهج الانثروبولوجيا الاجتماعية ، وكلها مناهج صدرت عن الحركة الآلية والميكانيكية التى نجمت عن روح العصر .

(١) الانتباه الكامل للظاهرة أو الشئ ، هو بمعنى الفينومينولوجى « الالتفات السكانى نحو فحوى المعنى » والانشغال بمضمونه بالتعاطف معه . عن طريق حذف أو عزل كل ما يحيط بهذا المعنى من جوانب تعطله أو تحجبه وبذلك يمكننا بفضل الانتباه أن نغوص فى باطن المعانى و« أن نتقبلها فى فهم جوهرى عميق » .

(٢) الدكتور حسن حنفى ، قضايا معاصرة « فى الفكر الغربى المعاصر » دار الفكر العربى ، الجزء الثانى ص ٢٠٧ .

الفينومينولوجيا كمنهج :

وبذلك أصبح المنهج الفينومينولوجى منهجاً جديداً يخلق أرضية أو موضوعية جديدة، ويعالج على نحو إنسانى، موضوعاً خاصاً، عن طريق منهج رفع العالم المادى من كل موقف إنسانى، نظراً لعدم إمكان تطبيق مناهج العلوم الطبيعية فى ميدان الظواهر الفنية والابداعية، تلك التى تعالجها علوم إنسانية ترصد ظواهر التجربة الحية، تلك التى تنتمى فقط إلى عالم روحى وخالد يتميز عن عــالم الطبيعة المادية الزائل.

ويميز الفينومينولوجى بين «عالم الماهيات» و«عالم الوقائع» ويأخذ الأول بظواهر العلم بالماهيات موضوعاً له، ومحاولة وضع العالم المادى « بين قوسين » بنزعه وطرحه بعيداً خارج إطار دراسة علم الفينومينولوجيا. أما الثانى الذى هو « عالم الوقائع » فيأخذ بالواقعة أو الحادث الذى يتكرر ويتواتر فى الطبيعة كظاهرة تتصل بالعالم المادى، مثل الزلازل والضغط الجوى وحركة الرياح . اما الحادث الإنسانى كما يقع ويحدث فى التاريخ ، فهو الذى يقع ويحــدث هنا والآن Here and now ، ولا يتكرر أو يعود فهو حادث تاريخى إنسانى، ومن ثم لا يخضع عالم الوقائع فى التــاريخ والأحــداث الانسانية لدراسة مناهج العلوم الطبيعية .

ومايعنينا من كل ذلك، هو أن المنهج الفينومينولوجى إنما يؤكد لنا خطأ تطبيق منهج العلوم الطبيعية على ظواهر الفكر وسلوك الانسان . . . إذ أن هذه الظواهر ليست مادية ولا تحدث وتقع كما تحدث الأحداث وتقع الوقائع، وإنما هى فى الحقيقة «ماهية خالصة» تخضع لعلم الماهيات الذى هو علم الفينومينولوجيا. كما أنها تقع خارج نطاق علم الوقائع وميدانه، فلا ينبغى تطبيق مناهج العلوم الطبيعية على « تجارب حيّة » وظواهر إنسانية.

ولذلك يذهب «دلتى» إلى أن الفينومينولوجيا كعلم للظواهر، يرفض «النظرة الوضعية الضيقة» التى لا يمكنها أن تفسر تقـدم المجتمع وتطـور الإنسان وحركة التاريخ ولقد صدرت وضعية علم الاجتماع عن « نزعة » التعالم Scientism تلك التى أصدرت مبادىء « الموضوعية » و « الجمعية Collectivism » و«الشيئية Chosisme » على ما يؤكد « هايك Hayek » فى مقاله عن«التعالم ودراســة المجتمع » (1) .

ومن هنـا كان علم الاجتماع الوضعى بمادته ومنهجـه ، ومن وجهـه نظر الفينومينولوجيا ، هو علم أحادى النظرة مطلق الهدف ، مما يتنافى مع النظرة العلمية فى ذاتها ، فليس من الوضعية فى شىء أن نبحث عن هدف مسيطر فوق البشر ، أو أن نأخذ بمبدأ واحد يفسر الظواهر . فليست هناك أية أهداف مطلقة، ولا يوجد سوى هدف واحد الذى هو الواقع التاريخى . فمن الخطـأ أن يتطلع علم الإجتماع الوضعى إلى قوة دافعة تفسر تقدم المجتمع وحركته ، أو ما يسمى بعلم الديناميكا الإجتماعية ، ومن هنا ذهب « دلتى » إلى عدم إمكان قيام علم «الاجتماع الديناميكى» كما رفض نتائج علم الاجتماع الوضعى .

ولعل السبب فى ذلك هو أن «دلتى» إنما ينكر فـكرة «الروح العالمية» لأنها فـكرة مطلقة ، ويأخذ فقط بفـكرة التاريخ الواقعى ، حيث لا يوجد ذلك «الهدف الشامل» الذى يستوعب «معنى الحياة The meaning of life» بكل ما يدور فيها ، حيث لا تتابع الحياة بكليتها هدفاً واحداً بعينه ، كما أنها لا تعنى برمتها ـ ولا تتضمن بذاتها ـ أى معنى من المعانى المحددة بالذات فلا يوجد « فى تيار الحياة » سوى التاريخ ووقائعه

(1) Hayek F., A. Von., Scientism and the study of Society, Economica Vol, X 1943 pp. 34-63.

وتجاربه الحيّة، بمعنى أن حركة التاريخ وحدها هى مبعث الفكر، وأن الحدس التاريخى الواقعى هو المصدر الوحيد لكل حقيقة ولكل معرفة .

ولكننا نتساءل ماذا نقصد بالفينومينولوجيا كعلم ، وكيف صدرت بداياتة الأولى ؟

فى الرد على هذين السؤالين ، نقول إذا نظرنا إلى الفلسفة اليونانية كتيار فكرى أو كموقف حضارى يعبر عن « فلسفة الحيـاة » ، لا ستطعنا القول بأن الفينومينولوجيا، هى محاولة للكشف عن المضمون الذى يحمله تيار الحياة أو فحوى التجربة الحية ومعطيات الشعور ، عن طريق سبر غور الشعور وحدس الماهيات القائمة فى فحواه . فأفلاطون مثلا حاول إنتزاع « الماهيات » و « المثل » كصور قائمة فى عالم التصورات والمعقولات ، فتحول الجدل الأفلاطونى إلى « حدس للماهيات » . كما كشف المنهج السقراطى عن الوضوح الفينومينولوجى القائم على التوليد وبداهة العقل . وخرجت الفلسفة اليونانية بحقيقة فينومينولوجية هامة وهى أن « الذات » لا يمكن أن تتحول إلى « شىء » . فلا يمكن تطبيق منهج العلم الطبيعى على ظواهر الذات ومعطيات الفكر والشعور ، لأنها ظواهر تتعذر معها لغة الكم والمقدار ، على ما يقول برجسون Bergson .
وهذا هو السبب الذى من أجله إنطلقت فكرة الديمومة La durée البرجسونية ، فهى ليست إلا « ديمومة » تحدسها « الذات العميقة » Le moi Profond ، فهى ديمومة فينومينولوجية ، لأنها أولا شعورية ، ولأنها تنسكب فيها أيضا سائر المعارف والحقائق عن طريق معطيات الشعور المباشرة Les Donnés immédiates de la conscience ، كما وصف برجسون الديمومة بالسيلان وباللاتجانس Hètérogéneitè . ثم بالكثرة الكيفية

Multiplicité qualitative ، بمعنى أنها لا تقبل الكم والمقدار (١) . وهذا موقف برجسونى يرفض الآلية والموضوعية فى « الموقف العلمى » الذى تحاول أن تتخذه العلوم الانسانية ، ويأخذ فى نفس الوقت بوجهة النظر الفينومينولوجية التى تحترم الانسان ، وما يصدر عنه من ظواهر كيفية بحتة ، لا يمكن تكميمها أو قياسها أو حتى ضبطها . هذا هو « الموقف البرجسونى » . وهذه هى النتيجة النهائية التى توصلت اليها الفينومينولوجيا حين قامت أصلا على أنقاض « أزمة العلوم الإنسانية والإجتماعية المعاصرة » .

ولقد صدرت البدايات الأولى للفينومينولوجيا « على نحو أونطولوجى » حين كانت مشكلة الوجود ملحة على التفكير اليونانى ، بل وعلى كل الفلسفات القديمة ، وحين كان الفيلسوف القديم ينظر إلى الوجود « نظرة عالمية » من ناحية العالم ، ومن ناحية الموضوع ، فغلبت الأنطولوجيا على الفكر اليونانى ، ولذلك كان عقل الفيلسوف القديم عبارة عن « مرآة للوجود وللعالم » فلقد كانت قضية أفلاطون وأرسطو ، قضية وجودية وأنطولوجية من الدرجة الأولى .

وعلى العكس تماما من هذا الموقف اليونانى القديم ، فلقد نظر الفيلسوف المعاصر إلى العالم من ناحية « الذات » ومن ناحية « الأنا » كقالب يمتلىء بتجارب شعورية حية . فإذا كان موضوع المعرفة فى الفلسفات القديمة هو « الكون والوجود والعالم » فقد إتجهت الفلسفة الحديثة والمعاصرة نحو الالتفاف إلى العالم من ناحيه العقل ، والنظر إلى الوجود من زاوية « معطيات وقائع وظواهر النفس ومحتويات تجارب الشعور » .

وقد تكون تلك الحكمة اليونانية القديمة « إعرف نفسك بنفسك » التى قرأها

(1) Bergson, Henri., Essai Sur les Donnés immédiates de la Conscience, Alcan. Paris. 1911 p. 174

سقراط على معبد دلف « Delphes » ، فأيقظت فيه روح المحاورة والجدل في التوليد ، وهي قضية فينومينولوجية من الدرجة الأولى .

وعلم الفينومينولوجيا ، هو علم الظواهر الذي اصطنعه « إدموند هوسرل Edmund Husserl » حين وضع العالم « بين قوسين » ورفعه بعيداً عن ميدان البحث الفينومينولوجي . ويكون ذلك بمحاولة « حدس الماهيات » والانتباه لكل ما هو في قالب الشعور ، مع القيام بجهد أو قصد نحو سبر غور باطن الشعور ومضمونه ، حيث يسكب الزمان الاجتماعي التاريخي ، في قوالب الشعور بعضاً من تجاربه الحية ، فيمتلىء بمحتوى ثقافي وحضاري ، حين يحمل الشعور في طياته معطيات وردت من عالم المجتمع والثقافة والتاريخ . وتتحول هذه المعطيات بفضل المنهج الفينومينولوجي إلى « موضوعات » يمكن سبر غورها عن طريق الإدراك الحدسي . وإذا ما أرخنا للفينومينولوجيا كمنهج ، لوجدنا أنها هي موقف أو « اتجاه » فلسفي شاع عند أتباع هوسرل من أمثال « جاسبرز Jaspers » (١) و « هيدجر Heidegger » و « ماكس شيلر Max Scheler » ، وكان هذا الأخير هو الممثل الحقيقي للتيار الفينومينولوجي في علم الاجتماع المعاصر ، حين حاول « شيلر » أن يطبق المنهج الفينومينولوجي في دراسة القيم الموضوعية « Objective Values » بقصد الكشف عن مكنونها الجوهري العميق (٢) .

ولقد تابع مانهايم أستاذه ماكس شيلر ، واستمد من الاتجاه الفينومينولوجي

---

(1) Merton, Robert. Social Theory and Social *Structure*, Glencoe, 1962 p. 491.

(2) Mannheim Karl., Essays on Sociology of Knowledge Routledge, London 1942 p. 8

الذى يمثله ، عنصرا هاما يتعلق بتأكيد الاهتمامات على الوصف الدقيق لمعطيات الوقائع فى تجاربنا المباشرة (١) . ولذلك أكد علم الاجتماع المانهايمى على ربط الفلسفات والايديولوجيات وسائر حركات الفكر ، بمجموعة من الأهداف والمصالح المتصارعة التى تسيطر على إتجـاه الجماعات بين مختلف الزمر الاجتماعية (٢).

الفينومينولوجيا كحركة مضادة للوضعية :

ولقد يتساءل الباحث عن طبيعة فينومينولوجيا « هوسرل » ، وعن مدى صلتها بعلم الإجتماع الوضعى ؟!

إذا كانت الفينومينولوجيا عند « هوسرل » هى علم الظواهر وحدس الماهيات، إلا أنه يحاول أولا وقبل كل شيء أن يميز بين « الموقف الفينومينولوجى » من ناحية ، وبين « النزعة الظاهرية Phenomenalism » التى كانت سائدة فى الفلسفة ، من ناحية أخرى . فلقد رأى أصحاب النزعة الظاهرية ، أنه ما من شيء يمكن أن يتبدى إلى العيان الإنسانى غير « الظواهر » وأن الإدعاء بوجود « شيء فى ذاته » يكمن وراء تلك الظواهر ، ليس غير بدعة لا أساس لها ، فنحن لا نعرف سوى « الظواهر » ، وتلك هى النزعة الظواهرية ، كما جاءت فى فلسفات « كانط » و « هيجل » .

أما « هوسرل » ، فيريد بالموقف الفينومينولوجى ، دراسة الظاهرات دراسة

(1) Merton, Robert, Op cit. P. 491

(2) Mannheim, Karl., Ideology and utopia, Kegan Paul. London 1941.

وصفية ، فتصبح الفينومينولوجيا عنده عبارة عن « منهج من مناهج البحث ، يهدف إلى دراسة الظواهر وإدراكها إدراكاً حدسياً مباشراً ، بفضل ذلك الجهد الدائب الذى يبذله المرء فى سبيل الوصول إلى فهم « الماهيات » .

وبفضل الوعى ، عند « هوسرل » يلتقط الإنسان من الخارج وعلى نحو جشطالتى كل ما يقع أو يحدث أو يظهر ، ثم يسكبه فى قالب الذات الشاعرة ، تلك التى تستطيع أن تدرك فوراً مضمون أو فحوى الشعور ، عن طريق توجيه القصد نحو الموضوع الذى يجرى فى تيار الشعور . وبفضل « الانتباه attention » يمكن إستحضار ما يقع وما يحدث ، إذا ما قمنا بحدس جوهرى ينطلق كالسهم من « الأنا » نحو الموضوع أو محتوى الشعور فيدركه . ثم بعملية رد Réduction ، يقوم الكوجيتو المنعكس ، ويبدأ من الفحوى والمضمون ، حين ينطلق كالسهم ويعود ثانية قاصداً « الأنا » المدركه أو « الذات الشاعرة » .

وعلى هذا النحو نستطيع القيام بعملية التفسير فى علم الاجتماع الفينومينولوجى ، حين يرصد عالم الاجتماع ما عنّ له من ظواهر ، وحين يلتقط الوعى ما يقع ، ويتجه الشعور فوراً نحو ما يحدث ، ثم يحاول عالم الاجتماع الفينومينولوجى بقصد أو بجهد أو إنتباه ، أن يتفهم ما يظهر وما يقع أو يحدث ، إستنادا إلى قيام الوعى أصلا برصد الموقف ككل ، والتقاط المجال برمته ، وحدس التجارب « السيكولوجية الحية . الأمر الذى معه يرفض هذا المنهج الفينومينولوجى إدعاءات المذاهب المادية فى ميادين علم الاجتماع وعلم النفس ، كما يرفض النتائج العملية والتجريبية والاكلينيكية ، التى يتشدق بها علماء النفس والاجتماع حين أحالوا الناس إلى « أشياء » أو « موضوعات » تجرى عليها التجارب فى المعامل ، وفى ميدان الدراسات الإكلينيكية والحقلية .

ويعترض علم الاجتماع الفينومينولوجي الجديد على مناهج ونتائج علم الاجتماع الوضعي ونماذجه في ميدانه التجريبي من وصف وتكميم للظواهر الاجتماعية وإحالتها إلى ظواهر طبيعية، على الرغم من أن ما يظهر في المجتمع، ليس مجرد وقائع فيزيقية منتزعة من عالم الطبيعة المادي، وإنما هي ظواهر أو «وقائع» إنسانية، حية وخاصة يمكن وضعها بين قوسين، ولا ندركها ونحدسها إلا كماهيات، لأنها وقائع وتجارب من نوع خاص، لا يسمح أبدا بتطبيق مناهج وضعية قاصرة، تتعلق بالعينات والإحصائيات والمعادلات والصيغ الرياضية، التي لا تجوز إلا على مجموعة ظواهر الطبيعة فحسب، ومن ثم يرفض الفينومينولوجي، كل نتائج علم الاجتماع بأشكاله الماركسية والصورية والسيكولوجية، وبمناهجه الوضعية والإحصائية، تلك التي تستند إلى الموضوعية كمبدأ يواجـــه الكثير من الصعوبات والمشكلات الميثودولوجية. وأغلب الظن، أن «هوسرل» قد إتجـــه ذلك الاتجاه الفينومينولوجي، لكي يعلن به احتجاجه على الموقف الكانطي الذي افترض سيادة الذات على الموضوع، والذي نظر إلى موضوعات المعرفة، على أنهـا انعكاسات العنصر الذاتي، وحاول «هوسرل» الإطاحة بتلك الثورة الكوبرنيكية التي قام بها كانط، وأن يقلب ما جاءت به رأساً على عقب، بموقفـــه الحدسي ومنهجه الفينومينولوجي في «التوصل المباشر إلى إدراك الماهيات» و «القبض على جوهر الأشياء»(١).

المنهج الفينومينولوجي والإنسانيات:

لا يطبق المنهج الفينومينولوجي، على ظواهر العلم الوضعي مثل، تحليلنا لطبقة

---

(1) Mannheim, Karl., Essays on Sociology of Knowledge. Routledge, London, 1952.

جيولوجية أو دراسة عناصرها الكيميائية وما تحويه من صخور ومعادن ، ولكن المنهج الفينومينولوجي ينصب أصلاً على دراسة الإنسانيات Humanities ، فلا يشغل علم الاجتماع الفينومينولوجي بطبقات الأرض ، وإنما نجده يلتفت فوراً إلى طبقات المجتمع ، وما يدور فيها من أنساق للقيم والفن والثقافة .

وعلى سبيل المثال لا الحصر ، نجـد الرابطة أصيلة بين المنهج الفينومينولوجي ودراسة القيم وأنساق الفن وظواهر الأدب ومواقف الشعراء ومعاناة الكتاب والأدباء ، بحيث يستطيع الأديب أن يلتقط من تيـار الشعور ، ما يلقفه « الوعى » من المعانى والخواطر التى يفيض بها وجدانه ، تماماً كما يلقف الصياد سمكة من بحر .

وفى هذا المعنى يقول أديب ملهم ، ويردد بكلمات صادقة عبقرية ، وفى حدس فينومينولوجي عميق (٢) : « فى طريقى ، وأنا سابح فى أعماق البحر ، كنت أجد بين كل مائة ألف صدفة جوهرة واحدة ، وأحياناً كنت لا أجد شيئاً !! » ، وهذا تعبير واضح وبليغ عن الشفافية والمعاناة ، حين يعرفها الخبير وصاحب التجربة ، كما ويعانيها يدركها ، كل من عركته ومارس فنون البلاغة والأدب ، فقد يغوص الشاعر فى باطن الوعى ، كالغواص الذى قد يصادف اللؤلؤ ، وقد لا يصادف شيئاً على الإطلاق ، حيث يدور عالم المعانى فى « باطن الوعى وفحوى الشعور » ، وهذا الباطن الخصب والمتنوع ، هو المصدر الحقيقى لكل نتاج شعرى أو أدبى .

ولا يبصر الأديب أو الشاعر بعينيه ، وإنما يرى ما لا نراه ، وبكيفية خارقة

---

(٢) د. محمد زكى العشماوى ، الأدب وقيم الحياة المعاصرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الثانية ص ٢٩٢

« فوق إنسانية Superhuman » فإن عبقرية الأديب هي عـلة ما يضيفه إلى عصره من قيم ، وإلا كان تكراراً مملا لسابقيه. وتتمثل عبقرية الأديب وبصيرته الفنية حين يغمض الجفون وتنام العيون، حتى يبصر، كي يرى ما يجرى ويدور، فيما وراء العيون ، فهـو لا يبصر بعين إنسان ، بل بآلاف العيون ، يبصر بـكيفيـة أخرى وكأنه يرى بعين الله (١). فهو يحرك الإمكانيات الكامنة ويحيلهـا إلى فاعليات ديناميكية ، فلا شك أن رواد الأدب وقادة الفـكر والثقافة هم أصحاب الصفوة الخلاقة والمبدعة، التي تفتح الإمكانيات المغلقة حتى تنطلق القوى الحبيسة من عقالها ، ويحال عالم الامكان والقوة الى عالم الفعل والتحقق .

ولقد كان « ميخائيل نعيمة » عبقرياً من فحول شعـراء الشام، وبدون أن يدرى، طبَّق المنهج الفينومينولوجي في الشعر وحققه ، وكان يرى بحـدسه الجوهرى العميق « ما فوق الغيوم من نجوم » ، ويحدس « ما تحت الثلوج من مروج » (٢). فالشاعر الملهم ، يرى في يقظته ما يراه الناس في أحلامهم. وبذلك يمكن تطبيق المنهج الفينومينولوجي

(1) Mannheim, Karl, Essays On Sociology of Knowledge, Rouledge and Kegan, London. 1952. p 178

(٢) يقول « ميخائيل نعيمة » في كلمات فينومينولوجية خالدة :

إذا سماؤك يومـا ... تحجبت بالغيـوم
أغمض جفونك تبصر ... فوق الغيـوم نجوم

* * *

والأرض حولك إما ... توشحت بالثـلوج
أغمض جفونك تبصر ... تحت الثلوج مروج

* * *

وإن بليت بـداء ... وقيل داء عيـاء
أغمض جفونك تبصر ... في الداء كل الدواء

* * *

وعندما الموت يدنو ... واللحـد يفغـر فاه
أغمض جفونك تبصر ... في اللحد مهد الحياة

على ظواهر «الأدب» ، حين يستبطن عالم الاجتماع سائر « القيم » ويستكشف ما وراء السطح الظاهرى ، ويغوص فى جوهر الأشياء ويكشف عن وجه الحقيقة حين تحتاج إلى ما يفضها ويسبر غورها بحدس فينومينولوجى .

بين الفينومينولوجيا والسيكولوجيا :

يرفض علم النفس الفينومينولوجى تلك المناهج والأدوات المستخدمة فى ميادين علم النفس التجريبى والاكلينيكى ، تلك التى تحيل الشخصية Personality ، الى مجموعة من «السمات» التى يمكن اجراء التجربة عليها ، ثم تحاول أن تحللها أكثر فأكثر ، فتقضى على «السمات» وتقتل «الملكات» . ولذلك قصد علم النفس الفينومينولوجى نحو الكشف عن « الشخصية » وفهم الانسان وسبر غوره عن طريق تعرية حياته الداخلية ، على إعتبار أن هناك « مماثلة analogy » باطنية وجوهرية ، تجمع بين أنساق شعورية ووجدانية خاصة بسائر البشر ، وتشبه تلك الحياه الداخلية الباطنة تماما كل السمات والخصائص التى يتسم بها وجداننا بمعنى أن هناك مجموعة من أوجه الشبه الجوهرية تربط بين الأنساق الداخلية لحياة الآخرين ، والتى تشبه جوهريا ظواهر حياتنا الباطنة كما تجرى فى مجرى تيار الشعور . الأمر الذى معه استطيع بفضل تطبيق منهج علم النفس الفينومينولوجى « أن أعيد كشف نفسى فى الشخص الآخر » .

ومن هنا يكون للمنهج الفينومينولوجى خواصه السيكولوجية التى تتمثل فى التوصل الى « المعرفة » والى « الحقيقة » عن طريق المشاركة الوجدانية . مما يسمح برفع بعض المقولات الشعورية الخالصة « كالفرح » و « الحزن » و « الانبساط » و « والاحباط » و « السعادة » و « الإنقباض » و « الإكتئاب » و « الخوف » و « الرجاء » الى درجة موضوعات يمكن تطبيق المنهج الفينومينولوجى عليها .

ونحن لا يمكننا أن نعرف شيئاً عن طبيعة « الكآبة » أو مضمون « حالات الضجر » الا اذا استشعرناها بصفة مسبقة ، ولا نستطيع أن نصف تيار هذا الشعور الموحش عند الآخرين ، الا بعد توجيه « قصد » أو « جهد » نحو محاولة خلق أو استحضار مثل هذا الشعور الكئيب فى وجدانى شخصياً ووضعه « بين قوسين » ثم الإفصاح عنه بسبر غوره ، والكشف عن مكنونه وفض جوهره ومضمونه .

الفهم الفينومينولوجى :

تذهب فينومينولوجيا « دلتى » الى أن « المعنى meaning » لا يمكن التوصل اليه الا بعد أن نعيد حياة ما ندرسه من أحداث ووقائع ، كما تحدث وتقع وتجرى على صفحة وجداننا . ويعرف « دلتى » المعنى بالفهم Verstehen الذى يعبر عن العلاقة بين « الجزء والكل » فى عملية حية ، وبهذا يكون المنهج الفينومينولوجى هو « منهج الفهم » وهو الصفة المميزة للدراسات الإنسانية ، على النقيض من « المنهج الوضعى » فى الدراسات الفيزيقية .

ومعنى ذلك ، أن منهج الفينومينولوجيا هو أقرب المناهج لدراسة ظواهر الإنسان والمجتمع والتاريخ . وعلى هذا الأساس يذهب « دلتى » الى أن منهج البحث الموضوعى هو أكثر المناهج ذاتية ، على الرغم من كل ما لدينا من الحقائق والمعارف العامة ، فهو منهج مرفوض فى دراسة حقائق الإنسان ، وفهم المجتمع ، وسبر غور التاريخ .

والمعنى عامل هام وجوهرى للتوصل الى الفهم ، الذى هو قنطرة تربط بين « العقل والوجود » و « الإنسان والعالم » ، فإذا ضاع المعنى ، ضاع العالم ، واذا سقط الفهم « سقط الوجود » أمام أعيننا . ومن هنا يصبح الإنسان ضحية

للضياع وعدم الانتماء ، فيكون الانسحاب من الساحة ، بالابتعاد والعزلة ، الأمر الذى يؤدى بنا إلى الإغتراب . ولا شك أن « الاغتراب » ظاهرة تتعارض تماماً مع مبادىء الديموقراطية والحرية والإخاء والمساواة ، تلك المبادىء التى يتشدق بها إنسان العصر (١) .

وعن طريق « الفهم » يستطيع الانسان أن يثب فوراً إلى واقعة النفسى ، كما يستطيع أن يقدم خبراته المباشرة ، حين يترجم حياته الذاتيـــة ، ويعيد لنا سيرته الشخصية Auto - Biography » . ومن هنا يحاول الإنسان أن يستخدم منهج الفينومينولوجيا بالاستعانة بمختلف الرموز والاشارات ، وكل وسائل التعبير اللغوية وغير اللغوية ، التى يمكن للحواس أن تتوصل إليها من عالم الثقافة الخارجى .

ويصبح المنهج الفينومينولوجى ، هو عملية ضرورية ومطلوبة فى حياتنا

---

(١) إن التناقض بين الفكر والواقع ، يولد الصراع ، ويؤدى التعارض بين العقل والوجود الى عالم الضياع والضجر . ولقد اتسعت الهوة بين ما « ندرس » وما يتحقق بالفعل ، وازداد الفراغ بين النظرية والتطبيق ، وهذا هو السبب الذى من أجله شاعت الحركات الطلابية المتذمرة والتى اجتاحت معظم جامعات أوربا حين تعالت الصيحات التى تردد صداها مدوياً ، رغبة فى تغيير المناهج .

ولقد ظهرت أيضاً جماعات « الهيبيز » التى تشعر بالضياع والاغتراب وعدم الانتماء ، وكلها ظواهر سيكولوجية نجمت عن تكنولوجيا العصر ، وتتعارض بالطبع مع تلك المبادىء التى تنادى بها وتطالب ، وتعبر احدى الفتيات من جماعات الهيبيز عن هذه الحالة حين تعرف بنفسها طريقها فى الحياة فتقول « انها تبحث عن الحقيقة خارج المجتمع عن طريق التحدى المستمر » وهذا بالضبط هو شعور « الانسان المتمرد » أو « اللامنتمى » أنظر فى هـذا الصدد : « مجلة عالم الفكر » المجلد الاول ، العدد الاول ابريل يونيو ١٩٧٠ ص ١٠ .

اليومية على نحو مستمر حين يكون « الفهم » هو « العمل الطبيعى الموجه » نحو معرفة الواقع الاجتماعى التاريخى أو إدراك « الواقع السيكولوجى » وسبر غور الآخرين بفضـــل إستخـدام كل وسائل التعبير والرموز والاشارات الحسية والحركية ، تلك التى تتوافر كعناصر أساسية مستمدة من عالم « الثقـافة » التى يعايشها الانسان خـلال حياته وعلاقاته بالآخرين .

ويعتبر « دلتى » من القائلين بالنسبية التاريخية ، حين حاول أن يقبض على « الروح » التى تفصح عن نفسها خلال وجودها وفعاليتهـــا ، وحين حاول أيضاً تجسيد « العقل » وتحقيق الحياة عن طريق منهج الفهم الفينومينولوجى ، وذلك بفضل إعادة ما يقع ، أو إعادة الخبرة ، بحيث تـكون هذه الإعادة مشروطة ضرورة بإعادة عنصر « الحياة » لما يقع ، وإعادة الحياة إلى الماضى وإلى التاريخ فى كل ما يحدث ؛ ولا شك أن إعادة الحياة للخبرة ، إنما يضفى على كل خبرة معناها ومبناها .

واستناداً إلى هذا الأساس ، فإن أى إنسان يستطيع أن يدون تاريخه ، وأن يسجل حياته ، بإعادة الحياة إلى خبراته وإلى ماضيه ، وإذا ما تميز هذا الشخص عن الآخرين بالإحساس الفريد ، والمشاركة الوجدانية الشاملة والعميقة ، وبالفهم الدقيق والمستعرض لروح عصره ، فلا شك أن هذا الشخص إنما يسمو على « فرديته » ويتفوق على عالمه الذاتى المنعزل ، حين يخرج عن حـــدود تاريخه الشخصى لـكى يصبح تاريخه هو تاريخ العصر ، وتصبح روحه هى « روح الشعب » أو « روح الكل » وهى « العدسة اللامة » لكل ما يدور فى بنية مجتمعه من قيم وأساطير ، ومن هنا تأخذ فينومينولوجيا « دلتى » بالنسبية التاريخية .

ولا شك أن هناك وجه شبه بين موقف كل من « دلتى » و « فبر Weber » فيما يتعلق بمنهج الفهم ، حيث أكد « فبر » على أن منهج الفهم ، هو منهج ذاتى

وأنكر القول باستطاعة «منهج العلم»، فى التوصل إلى صورة كاملة وحيدة للظواهر فلا بد وأن يتواجد عنصر النسبية وباستمرار فى سائر العلوم الطبيعية والإنسانية، وقصد «فيبر» بذلك أن يملأ تلك الثغرة الواضحة التى تفصل فصلا تاما بين مناهج العلوم الطبيعية والإنسانية، فقد كان الاتجاه السائد فى عصره هو الاتجاه الوضعى فى علم الاجتماع، الذى ركز الإنتباه ووجه الأذهان نحو تطبيق منهج العلم الطبيعى فى دراسة الظواهر الاجتماعية،حيث تصبح النزعة الموضوعية برمتها وليدة عصر الإيمان بالعلم وتقديس المنهج العلمى.فالنزعة الموضوعية **objectivism** صدرت عن ظواهر الاختراع والآلية والإقتناع بالمنطق التجريبى ونجمت عن الايمان بالبرهان الحسى والعلية الميكانيكية.

الفينومينولوجيا وعلم اجتماع المعرفة :

قلنا إن الوعى الديكارتى «المقفل على ذاته» ظل مغلقاً لاينفتح أمام طرقات «الآخر»، ومن ثم لم تسمح «الأنا الديكارتية» المقفلة بأن تأذن للآخرين بالولوج إليها أو الدخول فيها، الأمر الذى معه يتعذر إحتكاك الوعى المنعزل» أو حتى شعوره «بوعى الآخر» ووجوده ومايتصل به من تجربة وعلاقات. فلا تقوم ثمة علاقة أو علاقات بين أحوال «الوعى الجماعى» مما لا يسمح بشرعية وجود علم الاجتماع الفينومينولوجى من وجهة النظر الديكارتية على الأقل.

الا أن عالم الإجتماع الألمانى «كارل مانهايم **Mannheim**» قد نبه الأذهان نحو تأكيد الصلة بين الفينومينولوجيا وعلم الإجتماع، حين حاول أن يدعم شرعية قيام «علم إجتماع المعرفة **Sociology of Knowledge**» بالرجوع إلى أثر «الوجود الاجتماعى» فى تشكيل الآراء وصياغة الأفكار والتصورات.

ويذهب «كارل مانهايم» إلى أن احتكاك الوعى بغيره وانطلاقه من «الآخر» واتجاهه نحو الشعور، وإدراكه أو وعيه فى علاقته بالآخرين، فيمتلىء الشعور كقالب بعلاقات الآخرين كمضمون أو محتوى للشعور، حين تتسلل العلاقات، ويتسرب الآخرون، نحو تيار الشعور، واحداً تلو الآخر، ومن ثم يحتوى شعور الإنسان الفرد على الآخرين واستغراقهم فيه كمحتوى أو كمضمون.

وعلى هذا الأساس يؤكد مانهايم، على شرعية قيام علم الاجتماع الفينومينولوجى الذى يعنى بالطبع شرعية وجود «الوعى الجماعى» كشعور كلى جارف يحمل فى تياره، كل ما يتصل بمنطق أو معارف وقيم أو تراث، أو آداب وفنون، تتصل جميعاً بوجدان الإنسان، لا كفرد ومنعزل، بل كعضو ينتمى إلى مجتمع وينخرط فى أسره أو زمرة. ويذهب مانهايم إلى أن هذا «الوعى الجماعى» لا يصدر إلا عن تجربة كلية وحيّة تحدث خلال التاريخ، ويكون لها رد فعلها فى وجدان المجتمع ككل، حين يطرأ التغير والتحول على بنيته برمتها.

واستناداً الى شرعية قيام الوعى الجماعى، يؤكد مانهايم على ضرورة دراسة علم النفس الفينومينولوجى، والتاريخ الفينومينولوجى، ومن هذه الزاوية أيضا يمكن دراسة أبعاد الثقافة والدين والفن والقيم، على نحو فينومينولوجى.

وهذا هو السبب الذى من أجله يحذرنا «كارل مانهايم» من أن نغالى، أو أن نهتم بأثر الوضعية الإجتماعية فى الإنتاج الفكرى. على اعتبار أن البحوث التجريبية وحدها هى التى تقرر أو تفرض القرار الحاسم بصدد عقد الصلات بين الفكر والواقع الاجتماعى.

والصلة بين الفكر والواقع عند «مانهايم». ليست صلة آلية تعبر عن علاقة

ميكانيكية بحتة بين « العقل » و « الوجود » ، تلك التى تذكرنا بتلك العلاقة المنطقية الصارمة التى فرضتها الفلسفة القديمه كرابطة بين « العلة » و « المعلول » ولكن مانهايم يعبر بوضوح عن موقفه، فيقول ان الفكر يرتبط بالظروف والأوضاع الاجتماعية ، بمعنى أن حيوية وفاعلية الوضعية الاجتماعية ،انما تثير الفكر حتى لا يتوقف أو يتجمد ، وانما يتعدل ويتبدل مع تغير وتبدل الظروف الثقافية والأوضاع التاريخية . وليس الفكر آلياولا يعمل ميكانيكيا حتى يمكن التنبؤ به مقدما ،ولكن الفكر يتجدد طبقا لتبدل حالات المجتمع وتغير ملابساته الظارفيه الوضعية .

فالصلة بين الفكر والواقع عند مانهايم ، هى صلة « انسجام » أكثر من كونها « آلية » أو « جبرية » ، فليست هناك حتمية . بل حركة تبادلية منسجمة وحين تلتحم التصورات والأفكار بالظروف الإجتماعية ، تحدث المعرفة. وحين يتصل الفكر بالظرفية الوضعية ، تتكون الحقائق وتتألف المعارف ، وبذلك يكون المجتمع هو مصدر المعرفة وخالقها ،ومبعث الحقيقة وواهبها، وعلى هذا الأساس تصدر المعارف والحقائق عن الواقع الاجتماعى وعلى نحو مباشر . وهنا يقترح مانهايم منهجاً فى خطوات ثلاث ، تتعلق الأولى بالانتاج الفكرى المنسجم العناصر وتتصل الثانية بمقارنة هذا الانتاج الفكرى المستقل المنسجم بأنواع أخرى معارضة . وتتمثل الخطوة الثالثة فى عملية الإلتحام أو « الغزو » فترتد التصورات إلى مصادر اجتماعية وأصول ثقافية .

وإستناداً الى هذا المنهج إعتبر كارل مانهايم ، منهج الاستقصاء التجريبى، هو المنهج الوحيد لدراسة الصلة بين وضعية الحياة والإنتاج العقلى. فالعوامل والعناصر الاجتماعية هى المصادر الحقيقية لبلورة الأفكار وظهور التصورات الجديدة

ولا تؤثر العوامل الاجتماعية فقط على أشكال الفكر ونماذجه ، أنما تسمى هذه العوامل الاجتماعية نحو المحتوى والمضمون ، فتدخل فى بنية الفكر ، وبذلك تصبح الفينومينولوجيا عند مانهايم من المناهج المطلوبة فى دراسة ظواهر المجتمع والثقافة والتاريخ .

وجملة القول ، لقد اتجه علم الاجتماع المانهايمى نحو الأخذ بمنهج الفينومينولوجيا ، واتخذ موقفا فلسفيا متأثرا بالنزعة الفينومينولوجية عند « هوسرل Husserl » الذى عكف على دراسته الكثيرون من علماء الاجتماع وخاصة « ماكس شلر Max Scheler » الذى استخدم المنهج الفينومينولوجى فى ميدان علم الاجتماع (١) ، فدرس العلاقات والقوى الاجتماعية من زاوية الاتجاه الفينومينولوجى تماماً كما فعل « فيركاندت Vierkandt » حين أدخل تصنيفاً لمختلف أشكال البنايات والروابط الاجتماعية طبقاً للموقف الفينومينولوجى ، الذى هو « حدس أو إدراك مباشر للقيم » وللظواهر الموضوعية بقصد الكشف عن مكنونها الجوهرى العميق (٢) .

فينومينولوجيا جورفتش :

لقد تأثر « جورفتش » بكتابات علماء الإجتماع الألمان وبخاصة « فرديناند تونز Tonnies » حين ميز الأخير بين نوعين من الإرادة ، عضوية من ناحية، وفكرية من ناحية أخرى .

---

(1) Gurvitch, Georges., The Twentieth Century Sociology., New York 1945. P. 609.

(2) Ibid P. 611.

أما الإرادة العضوية ، فهي مصدر الطاقة ، ومبعث دوافع السلوك الفطرى ، ولكن الإرادة الفكرية هى الإرادة التى تنجم عن العقل والفكر ، وتوجه الدافع وتسيطر على الإنفعال والأفعال وتنظم الطاقة نحو أهداف تحقق التوازن بين حاجات الإنسان ، من أجل مستقبل أفضل . وإذا كانت إرادة الفكر تتجه نحو المستقبل ، فإن الإرادة العضوية تعبر عن الماضى وتتجه نحو الأنا .

ولذلك كانت الارادة العضوية عند « تونز » هى التى تخلق « الحدس » و « الوجدان » و « والعبقرية » . ومن هنا تتعارض إرادة الفكر مع الارادة العضوية . الأولى تريد التوازن بين الغاية والوسيلة ، وتتجه الثانية نحو الحياة بشحمها ولحمها ، الأولى أوجـــدت « المجتمع gesellschaft » والثانية خلقت « الجماعة gemeinschaft » . فى الأولى يسود التنافس والغربة واستغلال الانسان لأخيه الانسان ، وفى الثانية تسود قيم الفضيلة والأخوة وروابط الدم والجوار ، فى الأولى كبت وضغط ، وفى الثانية حرية وخلق .

ومن الجماعة صدرت الأخلاق وروابط الاخوة والصداقة ، كما عبرت عن الانفعال المتفجر من الارادة العضوية ، لأن الجماعة مفهوم رومانتيكى ، وإرادة الجماعة هى إرادة الفضيلة . أما المجتمع فيسوده التنافس والصراع و« الأغتراب alienation » وتقاس العلاقات فيه بالقيم المادية ، مما يضعف من القيمة الخلقية ، ومـــن المدنية تنتشر الشرور وتعم ، كما ويستشرى الفساد فى المدن ، ومن المجتمع الحضرى يصدر الانحلال وتشيع الرذيلة .

وعلى غرار « كونفوشيوس Confucius » وبتأثير الفكر الشرقى القديم ، عالج « تونيز » مسألة الجماعة gemeinschaft فى ضوء العلاقات الاجتماعية الخمس المشهورة فى الفكـــر الصينى العتيق ، وهى علاقة الأب بالابن ، والأخ الا كبر

بالاصغر ، والزوج بزوجته ؛ والصديق بصديقه ، ثم صلة الحاكم برعاياه . ومن هنا كانت صلات الجماعة عند «تونيز» هى صلات الدم والمكان والقرابة، والمشاركة والشعور بالصداقة والولاء .

ويذهب « رودلف هيبرل Rudolf Heberle » إلى أن نظرية « تونيز » فى علم الإجتماع ، إنمـــا ترتكز إلى محاور ارتكاز ثلاثة : أولها ، « التحليل الفينومينولوجى » لسـائر العلاقات الإجتماعية ، كالقرابة Kinship والجوار ، والصداقة ، والمقايضة Barter والعقد Contract . وثانيها ، هو البحث فى طبيعة الارادة الإنسانية ومضامينها الإجتماعية Social implications وثالثها هو ذلك التركيب المتداخل بين مستوى التحليل الفينومينولوجى ، وبين تحليل الإرادة الإنسـانية ، بمعنى أن المحور الثالث إنما يربط بين المستويين الأول والثـــانى (1) .

ويتمايز شـكل العلاقة الإجتماعية فى الجماعة ، عن شكلها فى المجتمع . فالأولى جماعية وتقوم على الدين والعرف والسلطة المطلقة ، كما يسيطر الإقتصـاد على الحياة الإقتصادية . هذه هى طبيعة العلاقه فى الجماعة ، أما عن شكل العلاقة فى المجتمع فتقوم على الفردية والمسـاواة ، استناداً إلى تدخل أنمـاط اقتصادية غير إقطاعية ، مثل الصناعة التى تفرض المسـاواة ، ومثل التجـارة والعلم وخدماته كالطب والمحاماه والصيدلة والتدريس ، وسـائر العلاقات المجتمعية التى تميز المجتمع السياسى القائم على « التعاقد Contract » .

ويلتزم الإنسان باعتباره كائناً اجتماعياً بالتعاقد ، كما يخضع لسيادة القانون

(1) Tonnies, Ferdinand., Community and Society., trans by ch. Loomis Harper, Newyork 1963.

الذى يحل محل العرف الذى كان سائداً فى الجماعة . ومن المميزات الجوهرية التى كانت تميز الجماعه عن المجتمع ، ذلك التغير الواضح فى قواعد التشريع القانونى ، بظهور أشكال جديدة من الجزاءات والنظم القضـــائية طبقاً لتنوع الحقوق وتعدد المسئوليات .

فالجريمة مثلا ما هى إلا « إجراء » أو « فعل » مضاد للمشاعر العامة . تهدد الإنسان الفرد ، وتهدر الحقوق الفردية ، وتدمر روح الجماعة ، وتحطم قيم « الضمير الجمعى » ، بمعنى أن الجريمة هى فعل « غير اجتماعى anti-social » « لا أخلاقى » لأنها « ضد الجماعة » وتتنافى مع تعاليم الدين كما وتخدش المشاعر الأخلاقيه (١) .

لذلك كان للقانون والجزاء والعرف وظائفها فى «ميكانيزم» الضبط الاجتماعى ، كما كان لها ضرورتها لحفظ الحقوق، وسيادة الجماعة، وسطوة الضمير، ودوام المجتمع، حيث أن وسائل الضبط الاجتماعى ، هى بمثابة عناصر أو مراكز قوة ، يستخدمها الضمير الجمعى لمقاومة كل الانحرافات أو « التمرد » أو « العصيان » وهنا يتطور الأمر عند « تونيز » وتتحول العلاقات التلقائية Spontaneous Relations السائدة فى الجماعة ، لكى تصبح علاقات ديناميكية متغيرة ، فتظهر علاقة « التعاقد » ، ويحل القانون محل العرف ، والعقد محل التلقائية ، والمسئولية الفردية محل المسئولية الجمعية .

ويؤكد « جورفتش » مع دور كايم ، على أن الحقائق الاجتماعية هى « أشياء Choses » كما أنها خارجه عن شعور أو ضمير الانسان الفرد ، وأن الوجدان

(1) Darkheim, Emile., De La Division du Travail Social, Fèlix Alcan. Paris. 1926.

الجاعى ، إنما يسمو ويتفوق على الوجدان الفردى ، كما ويتعالى ضمير الجماعة على ضمير الإنسان الفرد .

وبالإضافة إلى ذلك ، تؤكد فينو مينولوجيا جورفتش ، على أن علم الاجتماع الحالى ، إنما يحاول أن يعمل على إقامة الروابط والعلاقات بين ثلاثة محاور رئيسية لا يمكن فصل أحدها عن الآخر وذلك عن طريق الالتفات إلى محاور « الأنا » و « الآخرين » و « نحن » .

والمجتمع عند « جورفتش » عبارة عن « شيء Chose » من جهة ، و « أنا » من جهة أخرى ويمكن دراسة المجتمع من حيث هو « شيء » دراسة علمية وموضوعية ، وذلك لأن حقائق المجتمع هى « أشياء منعزلة » ومستقلة عن مشاعر الأفراد وضمائرهم .

فالمنهج العلمى يطبق عند « جورفتش » على المجتمع من حيث هو « شيء » أو « جهاز » أو « ميكانيزم » يمارس ضغطا أو « قهراً » كما ويلزم الأفراد بطاعته واحترامه ، لما له من دوام و « قسر » وسيطرة وجبرية .

هذا عن حقائق المجتمع من حيث هو « شيء » ، ولكن حقائق المجتمع ووقائعه ، حين تتصل بتصورات الأفراد ، وتتعلق بوجداناتهم ، وتدور فى فحوى ضمائرهم وذكرياتهم ومخيلاتهم ، فإنها تصبح ذات طبيعة أخرى تختلف كل الاختلاف عن طبيعة « الشيئيه » أو « الميكانيزمية » القاهرة أو الضاغطة، ومن خلال اختلاف تصورات الأفراد ، وتباين نماذج الواقع الذى يعايشونه ، يتمايز « الإدراك الفينومينولوجى » ، وتتغير التصورات بحيث تتمايز أشكال الفهم نظراً لتباين أنماط الفكر والوجود . ومن هنا يمكن دراسة المجتمع دراسة فينومينولوجية على اعتبار أن «فهم الواقع الاجتماعى»، هو الأصل الذى يسهم فى تكوين الانسان الفرد والذى يخلق وجوده .

ولما كان الواقع الاجتماعى ، من وجهة النظـــر الفينومينولوجية ، يختلف اختلافاً نوعياً وجوهريا ، إستناداً إلى اختلاف « أنواع » أو « نماذج » الوجود الاجتماعى ، فلقد ظهرت نتيجة هذا التباين فى نمـاذج الواقع ، مختلف الزمر والجمـــاعات كما تعددت وتنوعت سائر الفئات والطبقات ، بشكل يتطابق مـع اختلاف الأرضية الاجتماعية والثقافية ، تلك التى تكشف عن أنواع مختلفة من « الوجود الاجتماعى » .

وهنا يميز « جورفتش » بوضوح بين منهج « علم الاجتماع القانونى » ودراسة أو فهم « فلسفة القـــانون Philosophy of Law » حيث يبحث الأول فى وظيفة الواقع الاجتماعى وأثره وتركيبه ، على حين تدرس « فلسفة القانون » مدى التكامل والاتصال الذى يربط الروح بالمجتمع ، والعقـــل بالوجود ، بمعنى أن « الوجود الاجتماعى » هو الذى يفرض « القيم Values » ويضع التصورات ويصنع الضمائر كما ويخلق الأفكار . ولاشك أن القيم والتصورات والأفـكار ، يمكن رفعهـا إلى مستوى الادراك أو البحث الفينومينولوجى ، بالاضـــافة إلى أن كل ما يدور فى بنية الضمير الإنسانى وفحواه ، هى ظواهر ضرورية توحى بروح القانون وتعبر عن فلسفته .

ولما كان ذلك كذلك ـ فلا يمكن من وجهة نظر « جورفتش » أن نفصل علم الإجتماع القانونى ، عن فلسفة القانون ، استناداً إلى وحدة الأصل والمصدر ، حيث ينشأ كل منهما ويصدر عن الوصل بين الروح والوجـود الإجتماعى ، أو الدمج بين المجتمع وروحـه ، وتلك هى فينومينولوجيا جورفتش التى هى بمثابة التعبير الجوهرى عن « سوسيولوجيا الروح » ، أو « روحية المجتمع » التى لا تفصل بين « ميكانيزم المجتمـع » وتصوراته وقيمه ، تلك التى لايمكن عزلها إطلاقا

عن « الأصول الوجودية » لروح العصر والمبادىء الاجتماعية الكامنة فى « روح القانون .

فالوجود الإجتماعى هو « مبعث روح القانون » ، وهـذا هو ما يقصده « جورفتش » بسوسيولوجيا روح القانون ، الأمر الذى لا يمكن معه فصل «روح القانون » عن الأرضية الإجتماعية » كما ولا يمكن نزع القـوى الميكانيزمية الضاغطة عن مصـادرها الكامنة فى الخلفية التاريخية لروح العصر ، وإلا تحول علم الاجتماع القانونى إلى شكل من «أشكال النزعـة العقائدية العقلية «Rationalisme dogmatique» .

وإنطلاقا من « أرضية الوجود الإجتماعى » ، بدأ « جورفتش » دراساته فى علم الإجتماع الفينومينولوجى ، استناداً إلى تحليل الإنسان الفرد ، ودراسة ماترا كم فى شخصيته من ركامات إجتماعية ، وبقايا ثقافية ، ورواسب سيكولوجية.

ويحاول علم الاجتماع الفينومينولوجى ، اتخاذ السلوك الاجتماعى ، كأساس لدراسة المجتمع كله . ومن هنا يركز « جورفتش » اهتماماته على دراسة العلاقات والروابط الداخلية التى هى «أساس قيام المجتمع» ، وكلها روابط جزئية روحية تتولد وتتوحد تلقائيا كى تعبر عن المحبة والتكامل والتضامن ، تلك الجوانب النمطية والشعورية القائمة فى « روح الكل » والتى صدرت أصلا عن « روح المجتمع » .

ولا يمكن أن تفسر هذه الروابط الداخلية الروحية تفسيراً ميكانيكياً أو آليا ، فليست هناك علاقات «فيزيقية» أو سببية» ، ولا يربط فيما بينها روحيا سوى علاقات «الحب» و « التعاطف » من ناحية ، وعلاقات « الصراع » و « التنافر » من ناحية أخرى . وكل هذه العلاقات إنما تسبق الميول الأساسية كالشعور والحاجات ، ولا يمكن أن

تتجسد تلك الروابط الاجتماعية أو تتحقق تلك الاتجاهات الجمعية سوى فى كائن «متفوق» يتمثل ويتحقق فى «الروح السوسيولوجى» الذى يتعالى ويتسامى على ميول ومشاعر واتجاهات الأفراد .

القصد الفينومينولوجى :

من المبادىء المشهورة فى تطبيق أو دراسة المنهج الفينومينولوجى، عن طريق الاتجاه نحو فهم الموضوعات أو الظواهر ، بمحاولة القيام «بقصد» أو «بجهد». وفى هذا الصدد يجب أن نتجاوز حــــدود الأحكام والمدركات الحسية ، وهو ما يسميه «هوسرل» بعمـــلية «الرد الفينومينولوجى Rédrction Phénoménologique» وذلك بعـد محـاولة فهم الظواهر ووضع العـالم «بين قوسين» .

ويعتبر «القصد» عنصراً ضرورياً وجوهرياً فى كل الأفعـــال القصدية Intentional acts ، كما ينظر «ماكس فبر weber» إلى عنصر القصـد على أنه من أهم عناصر «الفهم Verstehen» حين نحاول تحليل أو تفسير الظواهر . وبذلك نظر «فبر» إلى منهج الفهم على أنه الطريقة المثلى لدراسة التاريخ ووقائعه .

وعلم الاجتماع كما يراه «فبر» هو العلم الذى يحاول تحديد «الفهم التفسيرى explanatory understanding» للكـــشف عن طبيعة مواقف أو مجالات السلوك فى ضوء أنمـاط الفعل الاجتماعى . ولا يصبح الفعل «اجتماعيـا» عند «فبر» ، إلا إذا كان «معناه الذاتى Subjective meaning»[1] مرتبطا

(1) Weber, Max., The Theory of Social and Economic. organization, trans. by Henderson, Glencoe. 1947, pp 88-89.

وانظر أيضاً :

Weber, Max., Basic Concepts in Sociology. trans. by H. P. Secher, peter Owen,, London. 1962. pp..34 - 35.

بالفاعل الاجتماعى . حين يأخذ فى اعتبـــاره ، الأشكال المختلفة للنماذج المثالية ideal Types ، ومدى تطابقها مع أنماط السلوك السائدة والعامة .

ويفهم « المعنى الذاتى » فى علم النفس المعاصر ، بأنه يتضمن اتجاهات و« مقاصد لا شعورية unconscious intentions » كما وقد تتضمن هذا الفعل فى نفس الوقت ، بعض الجوانب والاتجاهات النمطية و شعورية .

وتستخدم الفلسفة الوجودية « مبدأ القصدية » ، وهو إتجـــاه الشعور نحو موضوع ما ، بدونه لا يكون الشعور شيئا على الاطلاق ، فينبغى أن يكون الفصل تاما بين« الشيئية Chosisme » من جهة ، والحركة « الشعورية » من جهة أخرى على اعتبار أن كل شعور إنما هو شعور بشيء ما ، ولا يمكن تصور الشعور خاليا من الأشياء أو الموضوعات ، لأن الشعور هو تيار أو مجرى أو « محتوى » لا يمكن تحليله إذا ماسلبنا منه ماهو « مشعور به » . بمعنى أن « موضوع الشعور » لا يمكن فصله أو نزعه عن الصور والقوالب التى تتضمن محتواه القائم فى التيار الشعورى ، فليس هناك تيار شعورى بلا موضوعات . وحتى الشعور بالعدم ليس شعـوراً فارغا ، لأن « العدم » فى هـذه الحالة ، سوف يصبح هو الموضوع الذى يشغل فحوى التيار الشعورى . فليست هناك على الاطـلاق تيارات شعورية جوفاء لا تحمل شيئا أو لا تشتمل على شيء ، وإنما لابد وأن يصاغ فى فحوى الشعور « شيء » أو تجـرى فى مجراه « أشياء » ، ولا شك أنهـا « أشياء إجتماعيـــة Choses Sociales » تظهر كموضوعات للشعور وتعبر عن محتواه الشعـورى ، وما علينا إلا أن نقـــوم بجهد أو « قصد » نحو فض موضوعات الشعور وتحليلها وسبر غورها ، وهذا هو ما نسميه بالقصـــد الفينومينولوجى . ولا شك فى أن لغة الفلاسفة ومصطلحات الميتـافيزيقا وقوالبها ومقولاتهـــا ،

التى استخدمتها الفلسفة أثناء إلتحـــامها بمعاركها العقلية والايديولوجية ، وبالالتفات إلى « مقاصدها وجهودها » الايجابية المستمرة فى « كثرة كيفية » المتتابعة دوما طوال تاريخها ، الذى يحمل فى طياته وفحواه صراع الفكر وتحدياته وتناقضاته ، بإيجابياته وسلبيـاته ، وبومضـاته المضيئة لكل ما هو مظلم ، هى من زاوية علم الاجتماع الفينومينولوجى ، لغة ومصطلحـات شعورية ، مقتطعة من « ديمومة الوجدان التاريخى ومنتزعة من روح العصر » ، لأنهـا قائمة فى مختلف « البناءات الثقافية السائدة فى الوجود الاجتماعى » ثم صيغت كل هذه الكثرة فى قوالب واجتمعت كل هذه المحتويات فى صور ومقولات فينومينولوجية مستعارة من تجلى الفكـر فى تقدمه وجهوده القصدية ، وصراعه الديناميكى التغيرى نحو حياة أكثر غنى وفاعلية ، وخصوبة ورفاهية .

وفى ضوء هـذه الملاحظات ، تصبح « القصدية » هى المحـــاولة الأساسية ، والعملية الضرورية فى تطبيق المنهج الفينومينولوجى ، كما تصبح القصـــدية هى الشرط الضرورى لامـكان الرد Réduction أو الاختزال الفينومينولوجى ، وحينئذ توصف الموضوعات بأنها « أشياء مقصودة » ويظهر موضوع الشعور بوصفه « مايقصد إليه » ومن هنا يصبح الموضوع مقابلا مباشراً للشعور ، على إعتبار أن الموضوع هو « المحتوى » ، والشعور هو «القالب». وعلى هذا الأساس ينـكر أصحاب المنهج الفينومينولوجى ، ما يسمى بالموضوعية الاجتماعية Social objectivity ، نظراً لوجود العوائق التى تحول دون قيام مثل هـذه الموضوعية الإجتماعية .

ولعل التيار الفينومينولوجى كما نجده سائداً فى الفلسفات والمذاهب الوجودية إنما يتخـــذ موقفا مختلفا ، حيث يؤكد المذهب لفينومينولوجي على وجـود

هوة سحيقة بين « الماهيات» و « الوقائع » . وذلك لوجود أسباب متعددة ، فمن يبدأ بحثه بالوقائع لن يدرك « الماهيات » على الإطلاق .

على هذا الأساس ، أصبح لباب المنهج الفينومينولوجى يدور حول «المعنى» أو « الفهم » الذى نتوصل إليه حين نقصد « الأشياء » ذاتها وننتزع منها «المعنى» لأن أساس أو مبدأ القصد الفينومينولوجى هو « حدس الماهية » .

وينكر المذهب « الفينومينولوجى الوجودى» تلك الفكرة القائلة بأن الحقائق الإجتماعيـة هى « أشياء » ، بمعنى أن الفلسفة الوجودية إنمـــا ترفض النزعـة الدوركايمية الشيئية التى تؤكد على « وجوب أوضرورة معالجة الظواهر الإجتماعية على أنها أشياء Comme des Choses » .

وبالإضافة إلى هذا الموقف، ترفض فينومينولوجيا الوجوديين تصور المجتمع عـلى أنه « كائن مستقل » يوجـد خارج ضمير الفـرد وشعوره ، حـــين يتعـالى الوعى أو الوجدان الجمعى ، ويتفوق على الوعى أو الوجـدان السيكولوجى الفردى .

وإستناداً إلى هذا الفهم، تنكر الفلسفات الوجودية النظرة الدوركايمية الروحية من جهة ، كما تعترض أيضا على النظرة المادية الموضوعية ، من جهة أخرى، حيث يرفض المذهب الفينومينولوجى مبدأ « النسبية R·lativity » ، كما لا يأخـذ أصلا بتلك الموضوعية التى يتشدق بها العلم الوضعى .

ويرتبط الفرد الوجودى بالآخرين إرتباطا جوهريا،وعلى علم الاجتماع بالمعنى الفينومينولوجى أن يكتشف الروابط الوجودية الأساسية القائمـة بين الافراد . على إعتبار أن كل عمل يقوم به الإنسان الفرد إنما يتضمن فى ذاته ، ويحوى فى طياته إشارة إلى الآخرين . بمعنى أن مجهودات وتصورات وأحكام « الأنا » انما

تتضمن في ذاتها أيضا جهود وتصورات وأحكام «الآخرين»، وهنا نستطيع أن نتفهم ونسترشد بما يقوله هذا التصور الوجودي، حين يعبر على نحو فينومينولوجي، وبكلمات مضيئة « وكأنني أسبح في بحـــر متلاطم من الأحكام التي يحملها الاخرون لي » .

ومن ذلك يتبين لنا أن كل ما يحيط بالانسان الفـــرد من حضارة مادية أو معنوية ، إنما يشير في الواقع الاجتماعي الوجودي الى كل ما يربط الانسان الفرد من روابط وعلاقات وجودية ، فأبواب الوعي والوجدان مفتوحة دائما للآخرين ، وقد تنغلق في حالات « الضجر » و « القلق » .

وتبدأ فينومينولوجيا الوجوديين بإحدى الخطوات الأساسية في الفلسفـــة الوجودية ، وهي عملية تحليل « الكوجيتو المنعكس Cogito Pré-Reflexif » وهنا يتجلى الفكر كما ينعكس عن واقعه هو نفسه وأي يتجلى الفكر عن واقع الروح الموضوعي، وهذا هو نفس الكوجيتو الذي قامت عليه فينومينولوجيا «هوسرل» على اعتبار أن الشعور هو دائما الشعور بشيء ما ، ولهذا السبب نفسه ينظر الكوجيتو الهوسرلي الى « الأنا » بوصفها الأساس والمصدر لكل « معنى » أو « فهم » كما أنها مبعث كل « رابطة قصدية » بالموضوع .

ويشب «الوجدان» دائما الى الموضوع والى العالم ، وهو سر وجود الكائن في العالم ، وعلة هذا الوجود فبدون الوجدان لايتحقق وجود هـــذا العالم، وهنا يتحقق الكائن الوجودي من أن الوجدان الحقيقي « هو الوعي » ، وأن الوجدان الوجودي هو « الوجدان بالعالم » ، أو الوجدان الكوني الشامل .ومن هنا يكون « الوجدان الاجتماعي » هو الشعور بوجود المجتمع «وضغطه وضبطه» .

وإذا كان الجسم في علاقته بالأنا ، إنما يشبه إلى حد بعيد علاقة الفرد بالمجتمع لذلك يكون الجسم مرة هو « الأنا Le moi » ومرة أخرى هو « الشيء » ، كما

ويصبح المجتمع نفسه عند « جورفتش» تارة هو « الأنا » وتارة أخرى هو«الشيء chose » القائم كميكانيزم قهرى خارج الأنا الذى هو « المجتمع » .

ويشبه الواقع الإجتماعى « الجسم » من حيث البنية الوجودية ، بمعنى أننى قد أوجد «إجتماعيا» تارة كما أننى قد أوجد «بدنيا» تارة أخرى، ويعتبر هذا الوجدان الوجودى «واقعة أولية» ولكن الجسم وحيد ، أو هو شيء واحد ، أما المجتمع فهو مؤلف من طبقات متمايزة وفئات متعددة وتنظيمات معقدة ، وهذا التعدد والتشابك والتفاضل والتعقد، إنما يفسر لنا أصلا تعدد وتشابك وتفاضل مصادر «الوجود الاجتماعى» المختلفة .

الفصل الرابع

علم الاجتماع الاقتصادي ومشكلات التنمية :

- من هو الإنسان الإقتصادى؟
- أنماط الاقتصاد البدائى المتخلف
- وطأة الصناعة ومحنة التصنيع
- طبيعة النسق الاقتصادى
- كيف صدرت الحاجة الى علم لتنمية المجتمع ؟
- مشكلات التنمية
- ترشيد الإنفاق

تمهيد :

١ ـ لاشك أن الإقتصاد هو الأساس المادى للبناء الاجتماعى ، لأنه دعامة كل مجتمع متطلع نحو التنمية والرفاهية،وهو مدخل كل«ثقافة» تجدد نفسها دوما حين تعدل أو تبدل من«أسلوب الحياة mode de la vie»،بالاضافةإلى أن الاقتصاديات هى لباب الحياة الاجتماعية وهى المقدمة الضرورية فى كل دراسة ميدانية ، وهى أساس كل بحث حقلى كمنطلق أو كبداية لا ينفك عنها فهم المجتمع أو دراسته . بمعنى أن علم الاجتماع حين ننطلع إليه فى ذاته وحين يقتصر على نفسه ، فى غيبة عن الاقتصاد ، قد يصبح بلا قيمة ، كما تصبح دراسة المجتمع غيرذات موضوع ، على حد تعبير المناطقة ، لأن الاقتصاديات هى الدعائم الحقيقية والملامح الجوهرية لسائر الثقافات والمجتمعات عبر التاريخ .

فإذا وصفنا مجتمعا بأنه « متحضر » أو « متأخر » أو « نام » ،فإنما نطلق فى الواقع مجموعة من الخصائص السوسيو إقتصادية،وكذلك الحال حين يحكم الانسان لاول وهلة على إقليم أو « كفر » أو دائرة ثقافية بأنها منطقة «قروية Rural » أو «متخلفة» أو «بدائية Primitive»أو حين يرى ويشاهد أمام عينيه إقليما بدويا أو صناعيا «industrial ». فكلها أحكام ثقافية أو حضارية وهى فى نفس الوقت أحكام إقتصادية من الدرجة الأولى . ولم يصدر علم الاجتماع ، الذى أسماه الرائد السوسيولوجى العربى « إبن خلدون » بعـــلم العمران ، إلا لحـــل مشكلات

---

(١) لم ترد الاشارة إلى هذا البحث العلمى . أو حتى نشر أى جزء منه قبل عام ١٩٧٨ حيث وردت مادة هذا البحث العلمى الجديد . تحت عنوان «التحليل السوسيولوجى الاقتصادى» فى كتابنا « ماوراء علم الاجتماع» الذى صدر عام ١٩٧٨ من الهيئة المصرية العامة للكتاب وذلك إبتداء من ص ٢٩٣ حتى ٤٦٢ . ومن تلك الصفحات حاولت إقتباس هذا البحث . وقد لزم التنويه .

إقتصادية ، ولعلنا نجد فى كلمة « العمران » طعما اقتصاديا واضحا . ثم إن علم الاجتماع الحديث لم يظهر فى أوائل القرن التاسع عشر إلا تحت وطأة مجموعة من الأزمات الاقتصادية والسياسية ، تلك التى نجمت عن الثورة البورجوازية الكبرى التى إجتاحت فرنسا ، فغيرت وبدلت الكثير حين أطاحت بالإقطاع فتطلعت «طبقة الصناع» ، وتضاعف طموحها واكتمل وعيها بعد أن نما ونضج، حين تحرر الاقتصاد من فلسفة العصور الوسطى لكى ينصهر «العقل الأوربى كله» فى «بوتقة التصنيع» .

ب - ومن هنا ظهر علم الاجتماع فى فرنسا لحل أزمات المجتمع الفرنسى ومشكلاته، وتحت محك التجربة الاقتصادية الفرنسية القاسية ، إنبثق علم الاجتماع كنتيجة لهذه الظروف التى كانت سببا فى إطاحة البنـــاء الاقتصادى الأوربى الذى ظل «إستاتيكيا Statique» طوال دهور طويلة حتى بلغت تلك الحالة الديناميكية الثورية ، فنجمت عنها المشكلات والأزمات ، فصدرت الفلسفة الوضعية التى منها إنبلج الفكر السوسيولوجى الوضعى ، حين اقترح «كونت Comte» علما «وضعيا Positive» لدراسة الظواهر الاجتماعية دراسة علمية، ولحل المشكلات والأزمات التى نجمت عن الثورة الكبرى ، وهكذا صدر علم الاجتماع الفرنسى .

وفى أمريكا، نجد نفس الحال بعد أن وضعت «الحرب العالمية الأولى» أوزارها، حيث نجمت عن هذه الحرب الكثير من المشكلات ، وطرأت على البناء الاجتماعى الأمريكى الكثير من التغيرات البنائية الاقتصادية وغير الاقتصادية ، فكان علم الاجتماع الاقتصادى الأمريكى هو المنقذ من هذه الأزمة فاتجهت إليه الاذهان ؛ وظهرت الحاجة إلى هذا العلم «الإجتماعى الإقتصادى» الجديد لفهم ومعرفة طبيعة المشكلات التى نجمت عن مخلفات الحرب ، وبذل المحـــاولات العلميه لحل هذه المشكلات ، وتتعلق كلها بأزمات إقتصادية حادة كالفقر والكساد والبطالة .

ومن هذا المنطلق التجريبى بدأ علم الاجتماع الأمريكى فى الظهور إستنادا الى قواعد عملية واقتصادية صلبة ، حين أكد الأمريكان منذ البداية على النظرة الوضعية بكل حذافيرها (١) ومن هنا أصبح علم الاجتماع الأمريكى «علما تطبيقيا Applied Science» فى أساسه الجوهرى، كما أصبح طبقا لهذه الظروف التاريخية التى أحاطت به منذ ميلاده، علما علاجيا لضروراته الاجتماعية والاقتصادية بقصد التطوير والتغيير والتنمية والرفاهية .

ولقد شاهد « ماكس فبر Weber » بعينى رأسه ، تلك التطورات الاقتصادية الهائلة لنمو الاقتصاد الرأسمالى ، وما صاحبه من ظروف فى الانتاج وفى علاقات العمل ، فكتب عن « البيروقراطية » وعن « ترشيد الانتاج » و« توزيع العمل وتنظيمه» بين سائر البناءات و « الجماعات » التى تتعاون من أجل زيادة الجهود لازدهار التصنيع وتنميته ، وذلك لرفاهية الانسان ورفع مستواه خلال حياته الجمعية ، بتغيير ظروفه اليومية؟.

ولكن إلى أى حد تتمشى الظاهرة الاقتصادية مع روح العصر ؟

لا شك أن التقسيم الاجتماعى فى المجتمع ، هو بمثابة الصدى أو ردا الفعل لمظاهر التقسيم الاقتصادى . فلقد إنقسم المجتمع اليونانى القديم إلى مجتمعين متعارضين ، مجتمع السادة أو « الأحرار » ومجتمع « العبيد » وهم الأرقاء من الخدم والعمال .

ولا شك أيضاً أن هناك بعض الأنماط الفكرية والسلوكية التى تتوائم مع النظم الاقتصادية فى كل عصر من العصور حيث يتلون الفكر ويصطبغ فى كل

---

(1) Hardy, Rollo., Philosophy's Neglect of Social Sciences, article from, Philosophy of Science. April 1958 pp. 117-124.

مرحلة تطورية من مراحل التطور الإقتصادى بصبغة حضارية ويتسم بسمات ثقافية خاصة ، تتوامم مع طبيعة المرحلة ذاتها .

ويتضح ذلك فيما يربط بين أنماط الفكر والسلوك فى حضارة وثقافة عصور الاقطاع، وبين إقتصاديات مجتمعات العصور الوسطى. حيث نجد للجوانب الاقتصادية ردفعلها دون شك فى الجوانب «السوسيو ثقافية Socio - cultural »كما تظهر وتتجلى فى قيم الانسان وتصوراته ومثله العليا . ومن ثم ينبغى أن نفتش دائماً ، وأن نبحث عن تلك الرابطة الضرورية التى تربط بين سائر النظم الاقتصادية والأسس المادية من جهة ، وبين نسق التصورات والبناءات العقلية السائدة فى الحياة الاجتماعية من جهة أخرى .

حـ - وإستناداً إلى تلك الرابطة ، تميزت المراحل الاقتصادية الأولى بالبساطة والملكية المشاعة وعدم وجود الملكية الخاصة نظراً «لسيادة التضامن الآلى» فقد كان الانسان القديم، قبل أن يصل إلى مرحلة « إنتاج الطعام Food Gathering » يلبى ويشبع حاجاته اليومية، دون أن يشعر بضرورة وجود أى « فائض إنتاجى» مباشر لأنواع الطعام أو تخزينه .

ومن الخطأ أن نتمشى مع مروجى تلك الشعارات الخاصة بما يسمى اليوم «بالشيوعية البدائية» فهذا تفسير خاطىء لنمط اقتصادى بسيط يسود فى المجتمعات التى تقوم على «التضامن الآلى » ويعبر عن مدى بساطة النمط الاقتصادى القديم ، فى مجتمعات بدائية منعزلة . ولا يمكن اطلاقا أن يعتبر هذا النمط الاقتصادى البسيط دليلا على صحة أو بطلان «نظام سياسى معقد» سواء أكان شيوعياً أو رأسمالياً .

هذا عن النمط الاقتصادى البسيط ، ولكن ما هى سمات الاقتصاد الرأسمالى المعقد ؟؟

فى الواقع تمتاز تكنولوجيا الدول المتقدمة بميزات اقتصادية وطاقات انتاجية هائلة . نظراً للتوسع الرشيد فى استخدام الآلات ، والعمل على رفع الكفاية الإنتاجية وتوفير الأيدى العاملة المدربة ، مع ارتفاع الأجور ، وتراكم رأس المال ، وندرة العمالة . وقد يستخدم الرأسماليون نتائج العلوم الطبيعية والبيولوجية فى تطوير التكنولوجيا، الا اننا ينبغى أن نضع حدا فاصلا بين «العلم» و«التكنولوجيا» ، فالعلم يمتاز بلغة عالمية ، لأنه واحد فى منهجه وموضوعه ومصطلحاته . أما التكنولوجيا فتمتاز بأنها وليـــدة ثقافة بعينها متقدمة ، فهى ظاهرة محلية ، لأنها إفراز إجتماعى نجم عن تراكم ثقافى له تاريخه وماضيه.

فالتكنولوجيا (١) ليست عالمية كالعلم ، ولا نحصلها كما نحصل العلوم، وإنما تنتشر التكنولوجيا كما تنتشر الثقافة . وليس فى «العلم» مدارس تتنافس وتتصارع، أما التكنولوجيا فتدخل عليها دائما «التحسينات المستمرة» فى أسواق المنافسة والتجارة الحرة

البدايات الأولى لعلم الاجتماع الاقتصادى :

١ ـ إذا ما نظرنا إلى البدايات الأولى لدراسات علم الاجتماع الاقتصادى وتراثه القديم ، لوجدناه يبدأ بتلك الكتابات «السوسيو أنثروبولوجية» القديمة ، وأعنى بها كتابات «مورجان Morgan » «وباخوفن Bachofen » « وماكلينان Mc Lennan» ولبوك Lubbock هؤلاء الذين ظهروا واشتهروا بكتاباتهم الاقتصادية العتيقة التى نشروها فى دراساتهم عن « المجتمع القـــديم Ancient society »

---

(١) د . إسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام إقتصادى عالمى جديد ، دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧

ودراسات عن التاريخ القديم «Studies in Ancient History» ، كما كتبوا أيضا عن أصل الحضارة «The Origin of civilization» . وعلى سبيل المثال لا الحصر حدثنا مورجان فى كتابة عن المجتمع القديم ، عن تطور المجتمعات من الحالة الهمجية «Savage stage» حين بدأ الانسان جامعا للطعام ، فصائدا للأسماك والطيور ، ثم اخترع القوس والسهم فى المراحل العليا من الطور الهمجى .

وفى الحالة البربرية Barbarian Stage بدأ الانسان بصناعة الفخار ، ثم إستأنس الحيوان ، ثم اكتشف الحديد واخترع المحراث . وفى المرحلة الثالثة والأخيرة ، كانت الحضارة Civilization كما ظهرت بين الآريين Aryans والساميين Semites حيث تطورت ونضجت أعمال الإنسان وجهوده ، وتعقدت ظاهرة تقسيم العمل Division of labour . تلك التى أدت فى النهاية إلى تطور عمليات الانتاج Processes of Production (١) .

وفى ضوء هـذا المثال ، نستطيع أن نؤكد على أن الفلسفات الاقتصادية قد سيطرت على سائر الكتابات المبكرة فى علم الاجتماع على العموم ، وفى علم الاجتماع الاقتصادى بوجه خاص . حيث ترددت بين كتابات التجاريين (٢)

---

(1) Marx - Engels , Selected works., Vol . II Moscow 1962 .

(٢) هى أول مدرسة قتصادية ، حيث لا يعتبر « المال المكدس » فى ظل نظام تجارى « ثروة » الا فى حالة استخدامه كأداة للتبادل . فاذا عمد الأثرياء الى اكتناز الذهب والفضة تحولت الثروة الى «عبء ثقيل» أو «رأسمال خامل» راكد لا يعمل . أما الثروة الحقيقية فتتمثل فى كل رؤوس الاموال الجارية العاملة . كما تتحقق فى السلع والخدمات الفعلية التى يجرى انتاجها واستهلاكها .

ولقد اعتمدت «إقتصاديات القرون الوسطى» على التجارة ، وتكوين الثروة =

=عن طريق التبادل والبحث عن المعادن النفيسة . ولقد إتجه « التجاريون Merchantalist» نحو حل مشكلات التجارة وكيفية استثمار الأموال ، والانتفاع بها كأداة للتبادل فى ميدان التجارة .

ولقد شجع ملوك العصور الوسطى وخاصة «التاج الاسبانى» اكتشاف طرق التجارة البرية والبحرية، والغاء الرسوم الخاصة بالمرور . وكسر القيود الاقطاعية التى فرضت على مرور التجارة . وهكذا هيأت الدولة القومية الفرصة لنمو الرأسمالية وقضت على النظام الاقطاعى القديم بامتيازاته وطبقاته

وعلى أنقاض مدرسة التجاريين ظهرت «المدرسة الطبيعية » أو « الفيزيوقراط Physiocrate» بعد صدور تعاليم « آدم سميث» وكيزناى Quesnay وتورجو Turgot وأعلنت مبادىء الفيزيوقراط أن التجارة ليست هى المصدر الحقيقى للثروة . وكتب آدم سميث عن « ثروة الأمم » بأنها تتحقق فيما ينجم فقط عن « العمل » وليست فى « زيادة إجمالى الصادرات عن مجموع الواردات » كما يدعى التجاريون . وترجع شهرة الطبيعيين الى أمرين : أولهما أنهم أصحاب فكرة « الحرية فى العمل » . أما الأمر الثانى ، فلقد قام الطبيعيون بعملية «تحليل لتداول الثروة » حتى توصلوا إلى ما نسميه اليوم «بالدخل القومى » وحاولوا الاهتداء إلى الأسلوب العادل فى إنفاقه وتوزيعه على الأفراد .

وكانت الأرض والزراعة عندهم هى المصدر الحقيقى للثروة بمعناها الاقتصادى فبدون الغذاء، وألياف الكساء ، ومواد البناء كالخشب والحجارة والمعادن لايستطيع الانسان البقاء أو أن يحقق المأوى، فالزارع هو المنتج الحقيقى الوحيد أما أرباب الحرف والصناع والتجار ، فهم عند الطبيعيين «طوائف عقيمة » و « غير منتجة » لأن الأرض وحدها هى التى «تغل باكثر مما أنفق عليها» فالمحاصيل لها قيمتها الاقتصادية التى قد «تصل الى أضعاف مضاعفة من ثمن البذور» وبهذا المحصول الفائض عن الحاجة حقق الفلاح ووفر لنفسه حياة اقتصادية تشبع حاجاته فى الغذاء والكساء . بمعنى أن ملاك الأرض هم الذين يوجهون عملية استنباط الثروة من الأرض ويحددون أوجه استعمالها .

فالزراعة وليست التجارة . هى المصدر الوحيد للثروة ، ولذلك اتجه الطبيعيون الى الريف أو الى القرى لتحقيق حياة أفضل لبنى البشر . الأمر الذى معه إهتم الفيزيوقراط بدراسة حالة الحبوب ، وفحص طبقة الزراع ومحاولة جعل هذه الطبقة الفلاحية التى تقوم بالزراعة هى «المركز الرئيسى لتبادل الثروة » وهى «بؤرة تكوين الطبقة الاجتماعية الأولى » التى تتوج البناء الاقتصادى كله ، لأنها تقوم بأم النتاج وأشرف عمل .

الذين حاولوا إبراز قيمة المال واهتموا بالثروة ، وبين كتابات « آدم سميث Adam Smith » الذى التفت إلى ثروة الأمم وتوجيهها الى إزدياد الانتاج من أجل رفاهية المجتمع برمته ، على أعتبار أن الأنتاج الناجم عن العمل هو المصدر الوحيد للثروة. ولقد كان « سبنسر Spencer » تطوريا واقتصاديا فى الوقت عينه، حين أكد على تطور المجتمعات والاقتصاد من مرحلة التجانس Homogeneity إلى مرحلة اللاتجانس Heterogeneity إلى أن بلغت مرحلة الصناعة (١). ولقد وجدنا طعما إقتصاديا فى كتابات أكثر حداثة وجدة عند أمثال تونيز Tonnies وفيبر Weber و دوركايم Durkheim . فلا شك أن نظرية التضامن Solidarité بنوعيه « الآلى » «والعضوى» عند الأخير ، كانت متأثرة الى حد بعيد بكتابات الأول الذى فصل فصلا تاما بين الجماعة gemeinschaft والمجتمع gesellschaft وفى ضوء هذا الفهم ، يفسر « تونيز » حركة التاريخ والتطور الاجتماعى تفسيرا إقتصاديا .

تطور ميادين البحث فى الاقتصاد الاجتماعى :

ا ـ يحاول عالم الاجتماع الاقتصادى المعاصر ، أن ينظر الى لكليات نظرة موضوعية، فيدرس «كل ما يتصل» «بالتنمية» أو «الإنتاج» أو «الرأسمالية Capitalism» خلال مرحلة من مراحل تاريخها . أو أنه قد يدرس « الصناعة » أو « الطبقة » ، كموضوعات يمكن أن ندرسها، وأن نكتشف قوانينها ، وأن نلحظ مسارها ومسلكها ككل ، حتى نتوصل إلى مايهدف إليه «عالم الاجتماع الصناعى» من دراسة مختلف « الأنماط »أو « الايقاعات الإمبيريقية Empirical Regulation » ، بالنسبة لما تشابك من «بناءات» و «علاقات» أو ماتعقد من «تنظيمات» فيسجل ما عن له من « ظواهر وأحداث » تخضع للملاحظة أو المشاهدة .

وإستناداً الى هذا الفهم يضع عالم الإجتماع الإقتصادى «المجتمع النامى» أو «النقابة»

(1) Spencer Herbert., Principles of Sociology, Third Edition. Vol : I London. 1885. p. 495.

أو «سيكولوجية الطبقة» أو «التنظيمات الصناعية والصراع» وينظر اليها جميعها كموضوعات تخضع للملاحظة والتجربة. ولعل وجه الخطأ، الذى انزلق إليه أصحاب الإتجاه «الوضعى أنهم جعلوا من الموضوعات والعناصر الذاتية، موضوعات وعناصر «غير ذات موضوع»، فألقوا بهــا خارج ميدان الدراسة، وأنكروا موقف الذات الفينومينولوجى، حين تفسر وتشاهد، حيث ينظر «الجميون Collectivists» و «الوضعيون Positivists» الى الظــواهر الإجتماعية على أنها «أشياء» أو «وقائع موضوعية» (١) ».

ب ـ ولقد صدرت أخيراً عن الدراسات السوسيولوجية والانثروبولوجية، بعض العلوم المتخصصة، مثل علم إجتماع التنمية، وعـــلم الإجتماع الإدارى والتنظيمى والصناعى، إلى جانب الأنثروبولوجيا الإدارية والسيكولوجية.

ولقد تطورت دراسات علم الإجتماع التطبيقى وأبحاث «علم إجتماع التنمية» وهو عـلم حديث لا يزيد عمره عن سنوات عشر أو أكثر قليلا، لشدة الحاجة إليه فى مجتمعات تتطلب التطوير والتغيير فى جنوب أفريقيا وإستراليا آسيا»، كما وترتبط تلك العلوم الحقلية والتطبيقية بحل المشكلات الإدارية الخاصة بالمستعمرات(٢). ولقد ظهرت كفاءة علوم الإدارة والتنظيم والعلاقات الإنسانية، بظهور دراسات مشهورة أشرف عليهـا فى جامعـة هارفارد البروفـور «إلتون مايو Elton Mayo». وتتعلق هـذه الدراسات المركزة بميـدان «علم الإجتماع الصناعى» والأنثروبولوجيا الصناعية Industrialant ropology.

---

(1) Hayek , F. A. Von, , Scientism and the study of society, Economica, 1943 Vol : x . pp. 34 - 63

(2) Radcliffe-Brown, A.R., Method in Social Anthropology, Chicago, 1958.

حيث درست بعض المشكلات التي تتعلق بالانتاج وقياس مدى كفاءة المصانع ، من الجوانب الإنتاجية والفنية والإدارية والتنظيمية . على إعتبار أن المصنع إنما يؤلف في ذاته نسقاً تنظيمياً ضيقاً ، أو بناء محدوداً ومغلقاً ، يمكننا أن نقوم إزاءه ببعض الدراسات الامبيريقية التي قد تكشف عن طبيعة النظم والعلاقات الانسانية Human Relations السائدة في أبنية المصانع والمؤسسات ، الأمر الذي يؤدي بنا الى إقتراح الحلول للمشكلات السيكولوجية والانتاجية، وهي من أهم مشكلات عصرنا الصناعي الراهن . حيث يهتم علم الإجتماع الإقتصادي بحل مشكلات « الصناعة والتصنيع » حين ينشغل بمعدلات الاستهلاك والإنتاج من جهة ، وبدراسة ظروف « الانسان الإقتصادي » من جهة أخرى .

ولكن من هو الإنسان الأقتصادي ؟

إذا حاولنا أن نتساءل : من هو « الانسان الاقتصادي «Homo-Economicus ؟ وما هي مشكلاته ؟ وكيف يشبع حاجاته الحيوية ؟ وماذا نقصد بمفهوم النمط الاقتصادي ؟ وهل الظاهرة الاقتصادية « فردية وخاصة » أم جمعية Collective وكلية وعامة ؟

في الرد على هذه المسائل ؛ نقول ان مباحث علوم الاقتصاد و « الإيكولوجيا Ecology والمورفولوجيا والسياسة » انما تدور جميعها حول مناشط البشر، ودراسة أنماط السلوك الاقتصادي أو تطورها في « مناطق الزراعة والرعي والتعدين والصناعة »، بقصد أشباع الحاجات البيوفيزيقية للانسان الفرد . ولا يمكن أن نرى مجتمعا يعيش « في فراغ In Vacu » ولا يستند الى قاعدة أو أرضية إقتصادية صلبة ، لأن غاية كل مجتمع إنما تتمثل في اشباع حاجات أفراده البيولوجية والسيكولوجية والثقافية ، تلك الحاجات التي تتميز بالحيويه والضرورة والعموم .

ولقد اصطدم الانسان الحفري المنقرض، منذ بدأ يدب بأقدامه على الإرض ، بمشكلتين رئيسيتين ، المشكلة الاقتصادية من جهة ، ومواجهة البيئة الفيزيقية الصارمة ، من

جهة أخرى . فمضى وهو الكائن الأعزل الا من بعض أحجار مشطوفة ، وقضى شطراً هائلاً يفوق ويزيد على ٩٩٪ من عمره الحفرى جامعاً للطعام ، بمعنى أنه ظل طوال حياته ـ التى بدأت منذ حوالى نصف مليون سنة ـ يجمع خلالها من قوته وطعامه مايشبع من جوعه ، وعلى قدر حاجته ، منذ كان يفتش فى الأرض ، وبين أغصان الشجر بحثاً عما فيها من جذور وبذور . ولذلك واجه الانسان الحفرى الصعوبات القاسية منذ بدأ فى استئناس الحيوان واستنبات النبات، وحين حاول أن يترقى حضاريا واقتصادياً ، فترك ـ ثقافة الصيد والقنص ـ ثم قام بأول ثورة ، منذ بدأ يستقر فى الأرض كى يشيد أول حضارة للزراعة، وكى يبقى مقدمات وطلائع « ثقافة القرية » .

التحدى والاستجابة :

ا ـ لما كان موضوع علم الاجتماع الاقتصادى ، هو دراسة الانتاج فى علاقته بالاستهلاك ، والسلع بالتبادل والموارد الانتاجية ، فيمكننا أن نقسم التاريخ تقسيما اقتصادياً ، حين يدور مجال العصر التاريخى ، حول مناشط اقتصاديه وانتاجيه بعينها . ومن هنا ترتبط أشكال المناشط الاقتصاديه ارتباطاً وثيقاً بطبيعة العصر ، فتضفى على حركة التاريخ طابعاً خاصاً (١) .

---

(١) وعلى سبيل المثال ، بدأ « الانسان الاقتصادى » طوال عصور الحجر والنحاس والبرونز والحديد ، يصنع الآلات والأدوات منذ آلاف السنين . وظهر أول انسان منتج للطعام مع بداية الثورة الصناعية الأولى أى « باكتشافه للزراعة » بعد محاولاته المريرة لاستغلال موارد الطبيعة . وتعديل هذه الموارد لاشباع حاجاته الضرورية . ومن هنا جاهد الانسان العاقل Homo - Sapiens وعمل على اكتساب وتوافر السلع الضرورية لحاجة التداول أو الاستهلاك أو الانتاج . ولقد أعلن « علماء الحضارة » أن الانسان العاقل قد بدأ جامعا للطعام « منذ نصف مليون سنة » وظل هكذا حتى ٨٠٠٠ سنة قبل الميلاد .

ولا شك أن العقل هو ميزة الانسان عن سائر الحيوان، ولهذا السبب نفسه كثيرا ما يوصف الانسان وينعت بأنه «حيوان صانع للالات» بمعنى أن الانسان الاقتصادى هو كائن من نوع خاص، يتميز بالذكاء والابتكار وسرعة التعلم، كما أنه يتكيف ويتأقلم ويتعلم خلال تاريخه الطويل .بالاضافه الى صراعه الرهيب وكفاحه المستبسل بفضل استعداداته المبكرة للعمل، فكان صانعاً صبورا . بدأ أولا بصناعة الأدوات البسيطة للصيد، والآلات غير المعقدة للقنص وجمع الطعـام .

ثم تطورت جهود الانسان الاقتصادى ؛ فأصبحت بمثابة نتاج تاريخى Historical Product ، صدر عن عمليات الانتاج والتراكم ،وزيادة القدرة على التحكم والضبط فى استخدام الأدوات والأشياء وتطويرها وتصنيعها .ومن هنا تتحقق الظاهرة الاقتصادية وتتجسد فى ذلك العنصر المادى من الثقافه .ولقد درج علماء الآثار فى الماضى ، على أن يتكلموا عن « فترات » أو « أدوار » العصر الحجرى القديم الأعلى كما يتحقق فى الدور الأوريجناسى Aurignacian والسوليتيرى Solutrean والدور الجدلينى Magdalenean حيث انتشرت بانتهاء « العصر الجليدى Ice age » تلك الشعوب التى كانت تعيش على صيد الحيوان . فظهرت مرحلة اقتصاديه جديدة ، إمتازت باستخدام الفؤوس الحجرية المشطوفه .

ب ـ وهناك نظرية إقتصادية وحضارية مشهورة ، يقول بها « أرنولد توينبى Arnold Toynbee » ، حين ينظر الى البيئه وظروفها ، بأنها خلقت الدوافع التى دفعت الانسان دفعاً نحو الاستقرار فى الأرض، ونتيجة للتحدى المستمر « لقسوة الطبيعة التى تواجه بلا رحمة ، فلجأ الى أودية الأنهار ، واحتمى بالكهوف ،

وهبط الواحات ، وتسلل الى المنخفضات، حيث وجد صيده الوفير ،، واستطاع أن يحصل على ما يشفى غليله ويسد رمقه بين الينابيع والوديان (١) .

ومن خلال الإستقرار ، إكتشف الإنسان عن طريق الصدفه (٢) ، وبعد كثير من الصراع والكفاح فى المحاولة والخطأ ، أن النباتات يمكن أن تزرع ، وأن الحيوان يمكن أن يستأنس . ولقد بدأت هـــذه المحاولات قبل إكتشاف الانسان لكيفية إستنبات النبات وإستئناسه ، حين لاحظ الانسان الأول ، مجموعة من الظواهر النباتيه التى تتكرر ، مثل نمو القمح البرى الذى يتكرر فى صورة رتيبة ومنتظمة ، فأدرك الأهمية الاقتصادية لهذه النباتات البرية فى محاولاتها الطبيعية التى تتواتر وتتكرر لكى تنمو كل عام . فحاول الانسان ان يكتشف العلة وراء هذا التكرار المنظم ، وأن يكشف الغطاء عن سر هـذه الصدفة الرتيبة . فإستزرع الأرض وقلد الطبيعة ، واستنبت الحبوب ، وتوصل الى أعظم إكتشاف إقتصادى ، حين أصبحت الزراعة هى أول ثورة صناعية ، فى تاريخ الاقتصاد الاجتماعي .

---

(١) تكونت هذه الوديان وانتشرت فى العصر المطير، فازدادت كمية المياه الجوفية فظهرت الواحات التى لجأ إليها الانسان ، لكى يبنى مساكنه ومدافنه ، ويشيد قرى ، لكى يستقر فى وديان الأنهار ثم حاول الانسان بعد أن إكتفى بما قدمته له الطبيعة من غذاء وكساء ، أن يبدأ مرحلة جديدة ، فشيد « الصوامع » لتخزين الحبوب ، ودخل مرحلة « إنتاج الطعام » حين بدأ يعرف طريقة القوت وفير طعامه وزيادة إنتاجه .

(2) Mannheim , Karl . , Man And Society in An age of Reconstruction., trans—from German by Edw rd Shils. , Kegan Paul, London. 1942 p. 163

وبعدأن توصل الانسان عن طريق «التحدي والاستجابة» أو الاكتشاف عن طريق المصادفة Chance discovery (١)؟ إلى زراعة الغذاء وتربيته، لم يكتف الإنسان بجمع الطعام، وإنما صار منتجا للغذاء، الذى كان ينمو وحشيا أو بريا، ثم أصبح أليفا مستأنسا.

حـ - ومع اكتشاف «صناعة الزراعة»، ظهرت صناعات أولية بدائية، وتمثل أول «إنتاج صناعى» فى تصنيع «الأوانى» والأدوات القروية، كالأسبته والأقفاص والفؤوس، وكلها أدوات خشبية أو صدفية ظهرت كمصنوعات أولية، وصدرت مع ظهور القرى واستقرار الانسان، فبدأت الظواهر الاقتصادية الاولى مع بداية التحضر الانسانى، بوقف الانسان الى جانب أرضه ومجهوده وإنتاجه.

ومع تطور المجتمعات تطورت النظم الاقتصادية، حين بدأت بمرحلة «جمع الطعام Food gathering» وصيد الحيوان، فبدأت معها المراحل الأولى لإستخدام الادوات والآلات، كما كان التبادل الاقتصادى يتم على أساس الهدايا لا النقود. وباكتشاف الزراعة دخل الانسان مرحلة استئناس الحيوان، كما بلغ مرحلة التحكم فى الانتاج الاقتصادى والحيوانى، حين تكونت القرى وظهرت مجتمعات الزراعة البدائية.

وهنا قام الانسان الأول، بتخزين الطعام، وتهجين البذور، واستئناس الحيوان وتدجينه، خلال العصر الحجرى الحديث، مما أدى إلى انتشار القرى فى الشرق الأدنى القديم، وخاصة فى مصر والعراق وإيران. حيث عاش الانسان الاقتصادى فى هذه الفترة، فى بيت من اللبن، بناه بعد أن إستعان بفروع الشجر وأغصانها. وكان الانسان يزرع القمح والشعير، واستخدم المنجل فى الحصاد ثم أقام الصوامع فى باطن

(1) Mannheim, Karl., Man and Society in an Age of Reconstru-ction, trans. From German by Edward Shils, Kegan Paul, London - 1942 - P. 163

الأرض حيث تحفر وتبطن بالسعف ، وذلك لتخزين القمح والحبوب . ولقد دار النشاط الاقتصادى فى قرى الشرق القديم حول الزراعة وتربية الابقار والماعز والخنازير ، كما استخدم الانسان الكلاب لصيد الطيور والحيوان البرى وعرف صناعة الأوانى والأوعية الفخارية ، كما نسج ملابسه من الكتان .

وحين «فاض الإنتاج الاقتصادى الزراعى »،وزاد عن الحاجة الضرورية ، ظهرت أهمية الملكية ، وتحكم الإقطاع ، وانقسم المجتمع إلى طبقتين «سادة وعبيد » فاستعان الغنى بالفقير من أجل الزراعة وزيادة الإنتاج الاقتصادى ، ثم ظهر الرق ومنح الملوك والولاة المساحات الشاسعة بين الاقاليم والأمصار، كعطايا للفرسان وهبات لرجال الدين ، كما ظهرت طبقة أهل اليسار من التجار بقصد محاولة « شراء المحاصيل » والعمل على تسويق فائض الانتاج الزراعى .

وعن طريق المحاصيل الزائدة ، ومع تبادل الانتاج الزراعى ، إزدادت طبقة التجار ثراء فوق ثراء ، فظهرت «الرأسمالية التجارية » بأسواقها وعرباتها وخيولها المطهمة .وحين تقدمت المناشط التجارية المختلفة ، إزدادت قيمة النقد بسيولته وسهولته كطريقة للتبادل ، بدلا من « طريقة المقايضة » التى كانت هى الطريقة الوحيدة للتبادل الاقتصادى .

د ـ ومع «ظهور الرأسمالية الصناعية» تعقدت نظم التبادل وتطورت، ففى انجلترا إزدهرت صناعة النسيج ، ومع قيام الثورة الصناعية ،ظهرت الآلة التى حلت محل العمل اليدوى، فتوسع الإنتاج الآلى .وعلى هذا الأساس تتصل النظرية الاقتصادية، بالواقع التاريخى إتصالا وثيقاً ، فيعتريها التغير مع تغير شكل الانتاج (١).

---

(١) ويذهب «ريمون آرون » الى أن كل المجتمعات الانسانية ، لا تخضع لنظرية اقتصادية واحدة بعينها، وانما ترتبط اقتصاديات المجتمع، أصول ثقافية . ومصادر تاريخية وجذور قيمية وفكرية. أنظر فى هذا الصدد:

آرون ريمون : المجتمع الصناعى . منشورات عويدات . بيروت ١٩٦٦ ص ١١

وبصدد ظاهرة الاختراع أو الابتكار عند الانسان الاقتصادى تقول «روث بندكت Ruth Benedict (١)»: إن الحاجة الاقتصادية ليست بالضرورة كما يشاع عنها بأنها «أم الاختراع»، فلقد اكتشف الانسان الاقتصادى «البرونز» خلال صراعه الطويل فى ماضيه التاريخى، ثم اكتشف «الحديد» بعد ذلك بفترة طويلة، وعلى الرغم من ذلك الاكتشاف الجديد، ظل البرونز هو المعدن المفضل رغم وجود وتوافر «الحديد». وقد يقال إن الإنسان هو «وليد تجربته» و«سجين خبراته وثقافته» ومع ذلك نجده يعمل دائما على تغيير تجربته، وتبديل ثقافته وتعديل خبراته، بالثورة على ظروفه الوضعية، وبالتمرد على أوضاعه وأحواله الراهنة، فوجدناه يخرق الجبال، ويحيل الصحراء إلى جنات خضراء، تنتج بعد طول جدب، كما يتحكم فى مياه الأمطار والأنهار، ويقيم الجسور والسدود والأنفاق.

وعلى العكس من ذلك، فقد يشبع الانسان حاجاته، حتى يتكيف مع بيئته تكيفا خاصا، الأمر الذى معه تتعدد تلك الاختلافات الواضحة فى الأنماط الاقتصادية المتباينة، فقد يستخدم الانسان البدائى «مغارة» أو كهفا غائرا فى صخور الجبال، أو كوخاً يصنعه من أغصان الشجر، أو سردابا من جليد، أو خياما من جلود الحيوان ووبر الجمال، وكلها أشكال متمايزة لإشباع حاجات الانسان الاقتصادى البدائى للأمن والتجمع والإستقرار.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، تعتمد قبائل شرق سيبيريا إقتصاديا على «رعى الرنة» وتربيتها وإستخدامها فى جر العجلات التى تنتقل من مكان إلى آخر، مما أدى الى عقد الصلات التجارية مع جماعات الاسكيمو. وبالرغم من وجود

---

(١) ولدت روث بندكت فى نيويورك فى ٥ يونيو سنة ١٨٨٧، من أب جراح توفى خلال طفولتها المبكرة، ومن أشهر مالها من كتب «أنماط الثقافة Patterns of Culture» وهى باحثة جادة وكاتبة معاصرة من تلامذة فرانز بواس Franz Boas ومن زميلاتها الباحثة الأنثروبولوجية «مارجريت ميد».

هذا التبادل التجارى الدائم والمستمر ، إلا أننا نجد اختلافا ثقافيا واضحا ، إذا ما قارنا بين النمط الاقتصادى عند جماعات الاسكيمو من جهة ، وقبائل شرق سيبيريا من جهة أخرى . حيث تتمسك قبائل شرق سيبيريا بنمط ثقافى يتعلق بوجود مجموعة من الخيام المصنوعة من الجلود ، والتى يشدونها يوميا وينفضون عنها ما علق عليها من الجليد والصقيع المتجمد ، طلبا للحركة اليوميـــة . والسعى الدائب والتنقل الدائم . بينما يشيد الاسكيمو بيوتهم من سراديب الجليد، ويجلبون اليها الدفء من «زيت الحيتان » يوقدونه ، كما ويبطّن السرداب بجلود وفراء الحيوان .

وعلى الرغم من وجود الاتصال الثقافى ، والتبادل التجارى الدائم ، بين جماعات الاسكيمو وقبائل شرق سيبيريا ، يلتزم الاسكيمو بنمط إقتصادى محـدد ، يختلف عن ذلك الذى نجده بين قبائل سيبيريا ، على الرغم من الصعوبات التى يواجهونها فى حياتهم الخاصة بسبب الخيام وصعوبة استخدامها فى المناطق القطبية ، بينما يلتزم الاسكيمو بالاستقرار وينفرون من «حياة الرعى » والتنقل أو التجوال «لتربية الرنة » رغم ما قد تدرّه عليهم من مكاسب إقتصادية .

المواقف الاجتماعية للانسان الاقتصادى :

١ ـ لاشك أن تاريخ الجنس البشرى ، إنما يؤرخ لنا ويحدد زمان وطبيعة إقتصاديات الانسان القديم فى ضوء فهم أساليب حياته . كما يروى لنا هذا التاريخ قصة تقدم الانسان الاقتصادى، حين يسجل مناشطه ويكشف عن ثقافته، فتتكلم آثاره ، حين يحكى الماضى أعماله ، ويروى كفاحه ، كما يشيد تاريخ الإنسان ويشهد بجهوده خلال نسيج الزمن. ولقد تمكن «الانسان الصانع Homo Faber » من خلق أدواته وأسلحته من عظام وجلود ما يصطاده أو يربيه من حيوان .

ولقد صنع الانسان القديم حضارته الأولى من «الحجر الأصم» ، ولهذا السبب أطلق على الانسان بأنه حيوان صانع للآلات ، لأنه إبتكر تلك الأدوات الأولية البسيطة من الاحجار المشطوفة، التى تحكى لنا كيف بدأ حضارته وثقافته. وفى عصر الحجر بدأت الصناعة الأولى ، باستخدام المهارات اليدوية ، وبفضل الذكاء الانسانى ظهرت مختلف الصيغ والاشكال فى صناعة الأدوات الحجرية .

ويمكننا أن نميز فى هذا الصدد بين ظواهر الطبيعة من جهة، وظواهر الاقتصاد من جهة أخرى . فأذا أخذنا قطعة من الحجر لوجدناها بالطبع قطعة لهـــا مصدرها فى «طبقة جيولوجية» ، كما وتخضع لدراسة علماء التربة والصخور أو طبقات الأرض . إلا أن قطعة الحجر هى إما منحوتة من الجبال ، أو مأخوذة من طبقة أو سطح ، أو منتزعة من بنية من بناءات التربة . ولاشك أن الأحجار كأجزاء منتزعة من العالم الطبيعى ، إنما تتمايز تماماً عن تلك الأحجار التى وردت من عالم التاريخ ، فهى مشطوفة من جهة، وتكشف عن وظائفها وماضيهـــا ، من جهة أخرى ، «هى أحجار تتكلم ، وتحكى تاريخها بل وتحفظه. «فالفأس الحجرية» مثلا هى قطعة من الحجارة المشطوفة بمهارة ، والمهيأة للقيام بوظيفـــة إقتصادية معينة . فهى ظاهرة لايدرسها الجيولوجى ، وإنما ينشغل بهـــا كل من «الأثرى والمؤرخ وعلماء الأنثروبولوجيا والاجتماع والحفريات ».

ب ـ ولاشك أن هناك الكثير من ألوان الجهد البشرى، قام بها الانسان، تلك التى تتجلى فى مهاراته وصناعاته والتى تكشف عنها مخلفاته التى تركها الانسان القديم، خلال عصور الحجر. ولقد بدأت «مهارات الانسان الأول» بصناعة الحجر بشطفه وتشكيله بمختلف الصور والنماذج . كما بدأت الاقتصاديات الحجرية بصناعة النصل Blade الذى هو عبارة عن «شظية» ذات جوانب متوازية ، تستخدم كآلة مأخوذة من

النواة أو «اللب Core» حيث تنزع منها النصال كما تنزع أوراق الخرشوف(١) .

ولاشك أن الظاهرة الاقتصادية هى نتاج التفاعل المستمر والاحتكاك الدائم القائم بين عنصرى «الطبيعة» أو «البيئة Environment» من جهة ، وبين ما يسميه «سبنسر Spencer» بما «فوق العضوى Super organic» . من جهة أخرى .

ولقد شاع هذا الاستعمال عند علماء الاجتماع الألمان ، حيث استخدموا هذا المصطلح ، كى يقصدوا به دراسة كل الظواهر التى تنجم عن احتكاك الانسان والبيئة ، من لغة ودين وتقاليد وقوانين ، وكلها أجزاء ضرورية لما يسمى «بما فوق العضوى» ، بالاضافة إلى أنها بمثابة «أنساق» تدعم البناء الثقافى .

حـ - ويجدر بنا فى هذا الصدد ، أن ننظر إلى الظاهرة الاقتصادية على أنها ظاهرة «مستقلة Independent» استقلالا كاملا عن الأفراد كأفراد ، بالاضافة إلى أنها ظاهرة تراكمية و «جمعية» تتصل إتصالا وثيقا بالمجتمعات والثقافات ، بالنظر اليها على أنها «بناءات» منتجة وخلاقة ، بفضل ذلك الصراع القائم بين «الكتل البشرية» و «البناءات الفيزيقية» ، وتؤدى تلك العملية «الرتيبة المتنوعة» التى أطلقنا عليها إسم «مافوق العضوى» ، إلى مايسمى بالحضارة ، وتصب كل مسارات الجهود البشرية فى هذا «الوعاء الحضارى» . (١)

وإستنادا إلى هذا الفهم ، فما هو «فوق العضوى» هو ظاهرة كلية وعامة ، يتميز بها «بنى البشر» ، كما أنها صفة إنسانية ، ذات أصول تاريخية وجذور إقتصادية ومصادر إجتماعية ، وكلها خصائص يتميز بها جميعها الانسان عن غيره من سائر الحيوان .

(1) Kessing. Felix., Cultural Anthropology, New York. 1960, pp. 88—89.

(1) Ibid : p. 36

فالسلوك الاقتصادى ، هو سلوك إنسانى ، وهو سلوك « مكتسب » ينتقل بالتعليم والتربية والإعداد للحياة ، حيث أن ظواهر الاقتصاد لا تظهر فجأة أو « طفرة » وهى ليست شيئا « فطريا » أو إفرازا طبيعيا أو نتاجا غريزيا .

وإنما ينبغى النظر إلى الظاهرات الاقتصادية على أنهـا « أشياء إجتماعية des choses Sociales » ، يتوصل اليها الانسان بفضل كفاحه الدائم ، وصراعه العنيد مع بيئة فيزيقية صارمة ، وباستخدام طاقاته العقلية وقواه الفكرية .

ولقد تعقدت الظاهرة الأقتصادية ، وتنوعت وتحولات ، ثم تخلت عن بساطتها البدائية المعهودة ، بفضل التطور والتاريخ ، وأصبحت الظواهر الاقتصادية هى « نتاج تاريخى » لعمليات مستمرة صدرت عن ذلك الركام الثقافى الهائل الناجم عن جهود البشر ، والناتج عن صراع الانسان الجمعى وكفاحه الدائم الدائب .
وخاصة حين ننظر إلى الاقتصاد على أنه ذلك الجانب « المادى » من الثقافة ، أو أنه هو نفسه مايسميه علماء الثقافة والاجتماع الثقافى « بالثقافة المادية » تلك التى تغلب على حياة الجماعة ، وتغلف المجتمع من الخارج بغطاء مصطنع ، تفرزه سائر الوحدات والجماعات والزمر « السوسيو إقتصادية » ، بما تقدمه من فنون الصناعة خلال تطور التكنولوجيا .

أنماط من الاقتصاد المتخلف :

وإذا ماعالجنا ملامح « المجتمع البدائى » لوجدنا أنماطا إقتصادية متخلفة ، تسود مجتمعات عديدة ، وتنتشر فى قارات آسيا وإفريقيا واستراليا ، وتدور إقتصادياتها إما بالجمع والالتقاط ، أو سعيا وراء الكلأ بالبداوة والرعى .

١ ـ اقتصاديات الجمع والالتقاط :

إذا ماحاولنا أن نعالج طبيعة الاقتصاد البدائى ، لوجدنا أن هناك الكثير من أوجه الشبه بين إقتصاديات « البوشمن » وأقزام الكونغو وبين الاقتصاد الاسترالى البدائى . حيث وجدنا أنماطا إقتصادية واحدة ، قد نجمت عن ظروف فيزيقية وإهتمامات ومصالح لاتمايز بعضها بعضا . حيث يسود النمط الاقتصادى الخاص بالجمع والالتقاط والانتقال الدائم سعياً وراء القنص والصيد(١).

وتتميز تكنولوجيا الأدوات والآلات بالبساطة، وتشبه فى حالاتها الراهنة بتكنولوجيا العصر الحجرى الوسيط ، حين يقوم الاسترالى أو « البوشمن » باستخدام أبرع الطرق فى الصيد البدائى وحين يتجول بعيداو يجاهد طويلا بحثا عن صيده وجامعا لطعامه ، بينما تجمع النساء والفتيات جذور النباتات وبذورها .

وحين يبدأ الشاب البدائى فى الاعتماد على نفسه ليدخل «طور الرجال» ويشعر بالاستقلال الاقتصادى ، عليه أن يمر بعمليات قاسية يمارس فيها « شعائر المرور Rites de Passage » ويدخل فى طقوس التكريس، وفيها قد يحرم الشاب من الطعام والشراب ، وقد يترك وحيدا يتجول فى الغابه ولفترة طويلة . وهناك عمليات أخرى صارمة كنزع الأسنان وتشويه الأنف أو الجبهة ،وهى عمليات ضرورية وتربوية القصد منها « قياس درجة إحتمال الشاب» ، ومدى إستعداده للبطولة والرجولة،لمواجهة نمط الحياة الاقتصادية ،الحافلة بتجارب الصيد ،وعمليات القنص الصعبة ، فقد يطلب من الشاب مثلاأن يقتل ثورا قويا هائجا بطعنة رمح واحدة .

---

(1) Service, Elman R., The Hunters, Printice-Hall, 1966. dp. 9 12.

فالتكريس initiation هو عملية بدائية وضرورية فى إقتصاديات الجمع والقنص ، حتى يترقى الشاب ويشعر بالاستقلال بدخوله مجتمع الرجال، فتتحدد وظائفه وتتغير أدواره الاقتصادية والعسكرية والجنسية .(١) وهناك من يتصور أن البدائى يمتاز بالشراسة والشهوة والفظاظة ، وهذا أمر بعيد عن الصواب . إذ أن البدائى إنسان هادىء ، طيب القلب ، ليس قاتلا أو مجرما بطبيعته . ففى إقتصاديات «البوشمن» رغم شدة الحاجة وقسوة الظروف فى صحراء قاحلة وحارقة مثل «كلهارى» ، فإن «البوشمن» لا يأكلون القردة رغم وفرتها ، نظرا لشدة الشبه بينها وبين الانسان .

ب ـ نمط البداوة والرعى :

تنتشر أنماط البداوة فى ثقافة الصحراء ، وبخاصة فى الواحات وحول العيون والآبار فقد يعتمد البدوى على تربية الجمال مثل عشائر الجمالة والإبالة ، وهم رعاة الجمال والإبل ، مثل قبائل الطوارق أو الملثمين فى صحراء شمال أفريقيا ومثل العشائر والقبائل المتنقلة فى الصحراء الكبرى ، تلك التى لا تثبت فى أرض ولا تستقر على حال سعيا وراء الكلأ ، وهذا هو نمط « البداوة الخالصة » .

وهناك عشائر من البدو أكثر إستقرارا من الجمالة ، وهم « الغنامة » ويقومون برعى الأغنام والماعز . ومن أنماط البداوة الرعوية « الشاوية » وهم رعاة الشياه بين التلال وسفوح الجبال . وهناك نمط البداوة الهامشية Marginal ، وهم عشائر نصف رحل ينتشرون بالقرب من الحواضر ويعيشون كجماعات متنقلة تتجول فى الهضاب والمرتفعات والجبال المتاخمة للمدن . وإلى جانب الجمالة والغنامة ، هناك أنماط أخرى من البداوة ، مثل « بداوة الخيل » و « بداوة الأبقار » فى المجتمعات البدائية الأفريقية .

وهناك أيضا فى الصحارى « بداوة النخيل » و « بداوة الطير » ففى مواسم

(1) Firth, Raymond., Human Types, Thomas Nelson, New York, 1943.

الحصاد ، يتجمع البدو حول النخيل ،وفى هذه الفترة تبدأ الطيـور المهـاجرة من أوروبا فى فصل الخريف ،ويجتهد البدو فى هذه الفترة فى نصب الشباك لصيد السمان الذى يتوافد فى أعداد كبيرة هرباً من برد أوروبا القارس .

وتدور إقتصاديات البداوة والرعى ، حول «الكلأ والتمروالطيروالماء» ، كما يعتمد البدو على منتجات الحيوان ،مثل صوف الأغنام ووبر الجمال، وشعر الماعز،ومنها يصنع خيامه وملابسه ، وقد تستخدم حيوانات الرعى كوسيلة من وسائل التبادل الإقتصـــادى ،بالإضافة إلى إستخدامها فى عمليات البيع والشراء والتجارة وقد يحصل البدو على منتجات حيوان الرعى كالشحم واللحم واللبن .

وعلى هذا الأساس كانت المصادر الحقيقية للثروة التقليدية فى ثقافات البدو ، هى ملكية «الحيوان» والآبار . كما تعتبر السيول والأمطار من المصادر الطبيعية للاقتصاد البدوى . وتحاول الحكومات والدول الاهتمام «بتنمية المجتمعات البدوية» فى المجالات الاقتصادية، بقصدزيادة وتطوير الأجهزة المتخصصة، وإتاحة وترشيد ظروف الانتاج ،وزيادة الثروة وهجرة رؤوس الأمـــوال، مع إعـداد الأيدى العاملة الماهرة.ومن هنا تصبح «عملية التنمية» عملية متـــكاملة تضم كافة القوى الاجتماعية والمادية للمجتمع .

وإذا ما عقدنا المقارنات بين بداوةالصحراء «ورعاة شرق إفريقيا» لوجدنا أن الثقافة الأولى تعتمد على «الخيام» أما الثقافة الإفريقية النيلية ، فهى ثقـافة «الأكواخ» .الأولى عشائر رحالة أو «نصف رحالة» ،لاتستقر على حال ، والثانية «عشائر مستقرة» تهتم بالماشية وبملكية الثروة .

ويمتاز البدو بالشجاعة والعصبية والصدق والتكافل الاجتماعى ، وتقديس القوة والعفة والكرم ،واحترام الشيوخ وكبار السن ، وهذه هى جمـــاع القـيم

البدوية . والبداوة إقتصاديا هى أول نمط من « أنماط الحضارة » وهى مرحلة حضارية بسيطة تقوم على السعى فى طلب الرزق ، بإستخدام أدوات ووسائل تكنولوجية بدائية ، فقد يتخذ البدو بيوتهم من الخيام أو الطين أو الحجارة، وقد يأوى البدوى إلى الكهوف والمغارات .

حـ - والقبيلة البدوية هى « وحدة إقتصادية وسياسية » بالإضافة إلى أنها تنظيم اجتماعى وبرلمانى وتشريعى وقضائى . وتعتمد القبيلة على توافر عنصر « الأمن » إستنادا إلى « القانون البدوى » أو العرف الناجم عن مجموع القيم والعادات والتقاليد التى فرضتها ظروف الحياة الإقتصادية فى الصحـــراء . وأهم ماتمتاز به القبيلة سيكولوجيا هو مدى سيطرة « الأيديولوجيات البدويه » التى تتجلى فى قوة تأثير الرأى العام فيها على أفرادها ، وخشية البدوى من الخروج عليها ، ويرأس القبيلة شيخ له سلطته العليا ، التى تنتقل وراثيا طبقا للنظم الارستقراطية البطريركية .

ومسئولية شيخ القبيلة مسئولية إقتصادية ، لأنه يحدد ويبين أماكن الرعى ، ويضع قواعد الانتفاع بأماكن الرعى ، ويحدد مواعيد العمليات الرعوية . ولما كانت الأرض عادة ملكية مشاعة للقبيلة ، فيقوم شيخ القبيلة بتوزيع « أماكن الرعى » التى يتوافر فيها الكلأ وتكثر الآبار ، مع توفير أسباب المعيشة لسائر عشائر القبيلة .

ولقد شهدت بعض المجتمعات الصحراوية والبدوية مثل ليبيا والكويت الكثير من « التغيرات البنائية السريعة » ، نتيجة لظهور البترول وإستخراجه وعمليات تصنيعه وتكريره ، ولذلك تغيرت الكثير من أنماط البداوة ، نظرا لإنجذاب البدو نحو هذه المناطق الجديدة ، حيث الأجور العالية . كما وظهرت وسائل المواصلات والطرق الفسيحة التى تربط بين أطراف المكان .

وبالرغم من إقامة غالبية هؤلاء البدو ، بالقرب من مراكز ضخ البترول ، فى مساكن حديثة ، إلا أنهم مازالوا يتمسكون بقيم البدوى ، رغم دخول الراديو

والتلفزيون . وحين إزدحمت الحواضر فى مجتمعات الصحراء ، نقصت الأيدى العاملة فى ميادين الزراعة والرعى ،والخدمات ، فتدهورت «الثروة الحيوانية »التى كانت ركيزة الاقتصاد البدوى وعماده ، كما إرتفعت الأجور وإزدادت أسعار اللحوم ، ونتيجة للامتداد العمرانى نقصت الرقعة الزراعية .

ويمكن لحل هذه المشكلات الاقتصادية ، الاهتمام بعملية «التنمية الاجتماعية» ، وتعبئة وتنظيم الأفراد ، وتهيئة عوامل التقدم الاجتماعى ، مع محاولة خلق الأهداف والأنماط الجديدة ، لكى تحصل بطريقة تدريجية ، على بدائل أخرى للأهداف والأنماط القديمة .

د ـ وينتشر «نمط الرعى» فى كل من أوربا وإفريقيا وآسيا ، حيث نجد فى شرق إفريقيا مثلا ، رعاة الثقافة النيلية «كالدنكا والنوير والشلوك» بينما يعيش «الماساى» على قنص الأسود ورعى الماشية .فالرجل صائد قناص ، يعرف كيف يستخدم القوس والحربة والسهم والرمح ، كما يعرف فى نفس الوقت كيف يربى الماشية ويرعاها ، لأنها مركز الإهتمام الاقتصادى ، ودليل المكانة الإجتماعية . والماشية عندهم ليست مجموعة من الأغنام والأبقار ،وإنما هى حيوانات «مدللة لا تعمل» ولكل منها إسمها الخاص ،وهى مصدر الثروة ووسيلة التبادل التجارى .ويزداد المركز الاقتصادى بإزدياد ملكية عدد الماشية لأن قيمتها تعادل قيمة النقود فى المجتمعات الحديثة ، فهى الغاية التى يتدافع فى بلوغها مجتمع النوير كله ، وهى «القيمة الاقتصادية» العليا التى يتصارع الناس من أجلها وفى الحصول عليها .(١)

وغالبا ما يعيش رعاة ثقافة شرق أفريقيا على اللبن ، ونادراً ما يأكلون لحم الأبقار،لأنهم يحصلون على حاجتهم من اللحوم عن طريق الصيد والقنص . أما الماشية والأبقار فتلعب فى الاقتصاد الرعوى دورا هاما فى تدعيم الروابط الاجتماعية وبخاصة «رابطة الزواج» فى حالات الخطوبة وتقديم «المهر» «Lobola» .

(1) Evans-Pritchard, E.E., The Nuer, Clarendon Press, Oxford 1950

و« اللوبولا » أو المهر عبارة عن محددعدد من«الأبقار»يقدمها العريس وأقاربه إلى أسرة العروس . وقد تطلب العروس «مهراً كبيراً » لا يستطيع العريس أن يقدمه لهاإلا بعد أعوام طويلة، وقد يستمر العريس فى تقديم ودفع المهر حتى بعد القيام بالزواج ، بل وحتى بعد الإنجاب ولهذا السبب الاقتصادى ،أصبح الزواج فى ثقافات شرق إفريقيا هو الفرصة المواتية لتوطيد العلاقات الإجتماعية بين «بدنتين» أو «عشيرتين»من سائر البدنات والعشائر، فصار الزواج «قنطرة إجتماعية وإقتصادية» وهو السبيل الذى يساعد على انتقال «الثروة والماشية » بين العائلات والعشائر .

و من الطريف فى ثقـــافة الشيلوك ،أن المرأة لا تستطيع أن تنفصل عن عن زوجها بطلب الطلاق ،إلا إذا قدمت عشيرتها عدداً من الأبقار والماشية يعادل ما دفعه زوجها مهراً . وإلا يحق للزوج أن يسترد ويحتفظ بأولاده الذين أنجبهم نتيجة لإقترانه بزوجته .وإذا ماتزوجت الزوجـــة بعد وفاة زوجها ، فإن أبناءها من الزوج الجديد يصيرون أبناء«الزوج السابق الذى دفع المهر»ثم مات فالأبناء هم أبناء الزوج الذى يدفع « اللوبولا » (١) .

وفى حالة وفاة الزوجة التى لم تنجب ، أو التى تركت عـدداً من الأبناء ، وجب على أسرتها أن ترسل «أختها »إلى الزوج لأنه صاحب «اللوبولا » فله الحق فى الزواج من شقيقة الزوجة المتوفاة ، دون أن يدفع مهراً .

وإذا ترملت المرأة وهى طاعنة فى السن،وأرادت أن تحظى بمكانة إجتماعية مرموقة بتدعيم سلالتها ،كان عليها أن تطلب الزواج من فتاة صغيرة السن وتدفع لها « اللوبولا » وتختار ما ينوب عنها من الرجال من أجل إنجاب الأطفال الذين ينتسبون بالطبع إلى «الأرملة» التى دفعت المهر .

---

(1) Radcliffe- Brown, A R., Structure and Function in primitive Society.. London, 1956.

ومعنى ذلك أن الأب الحقيق أو البيولوجى يتمايز تماماً عن «الأب الإجتماعى» Social Father، فالأب الفيزيق هـو الذى ينجب الطفل حقيقة ، سواء انتسب الطفـــل إلى ابيه أو لم ينتسب . وعلى العـكس من ذلك فإن الأب الاجتماعى pater ، هو الأب الذى يضفى الأبوة ويهب الإسم الذى ينتسب إليه الطفـــل ، وهو الذى يعطى الطفل طبقته ومكانته الاقتصادية .

نماذج من الدراسات الخاصة بالاقتصاديات البدائية والقروية :

ا ـ لقد تعددت فى علم الاجتماع الاقتصادى الدراســات الخاصة بالاقتصاديات البدائية المتخلفة ، وأشهرها دراسة حقلية قام بهـا « برونسلاف مالينوفسكى Bronislaw Malinowski» لدراسة الاقتصاد الميلانيزى Melanesian economics ونظام الـكولا Le Kula الذى ينظم التبادل التجارى فى جزر التروبرياند . ولقد أثيرت بصددها فـكرة الشيوعيـــة البدائية Primitive Communism ، وهى فـكرة خاطئة، حيث لاينبغى أن نقارن نظاماً اقتصادياً بدائياً بسيطاً ، بنظم أخرى معقدة كالشيوعية أو حتى الرأسمالية . فالأنمـــاط الشيوعية والصناعية المعاصرة ، تبعدنا تماماً عن تلك الأنماط البدائية للاقتصاد المتخلف . ولا يصح أن نقارن بين نظم منتزعة من ثقـافات بدائية ، بنظم أخرى صنـاعية معقدة ، والمبدأ السائد فى الاقتصاد الميلانيزى هو مبدأ « الأخذ والعطاء » وليس مشاركة فى الملـكية المشاعة أو العامة (١) .

ب ـ وفى دراسة سابقة على ماليوفسكى، حاول «مارسيل موس Marcel Mauss » أن يكشف عن معنى نظم التهادى والتبادل، فوجد أن كلمة « بوتلاتش Potlatch »

---

(1) Riley, Matilda White., Sociological Researeh, A case Approach, New York - 1961, p. 35

تعنى « يستهلك » أو « يلتهم » ، ولذلك يقام البوتلاتش فى احتفال دينى مقدس حيث تتوافد القبائل وتحتشد طبقاً للمكانة السياسية Political Rank ، ويتم «تبادل الثروة» فى شبكة معقدة من الطقوس الدينية والسياسية ، حيث تبدأ حفلات التكريس ، وتقام الذبائح والقرابين ، وتطلق العطور وتدق الطبول وتوقد المشاعل ، ويمارس السحرة أمشاج من سحر ودين .

ولقد درس « موس » أيضا « تقسيم العمل عند الإسكيمو Eskimo » ووجد أن المناشط الإجتماعية، إنما تتغير طبقا لتغير الظواهر الخاصة بتتابع الفصول، وبطبيعة البيئة الايكولوجية ، إلى الدرجة التى معها توجد لدى الإسكيمو ، ديانة للشتاء ، وديانة أخرى للصيف ، الأولى جماعية تتخللهـــا الترانيم والصلوات ، والثانية فردية حيث تبدأ عملية الإنتشار فى خيـــام منعزلة صيفاً ، وتبدأ معها الهجرة والحركة والترحال (١) .

حـ ـ وهناك دراسة قام بها « فردريك لوبلاى Frédéric Leplay لعمال أوربا The European Workers . حين وجد أن الصراعات فى مجتمعات أوربا قد أدت إلى الاضطراب والفوضى ، فاصطنع لوبلاى منهجاً لحل المشكلات والأزمات التى تفشت فى ربوع فرنسا ،واختار عينات ممثلة من أسر العمال فى العالم، فى دراسة مركزة جمعت ٣٠٠ أسرة ، اجتمع فيها مزارع كاليفورنيا ، وفلاح الصين ، وعامل المطبعة فى باريس ، ليسجل الأحوال الاقتصادية لأسرة كل عامل، ويحلل هبوط المستوى الاقتصادى وطبيعته وأسبابه، وطرق علاجه، وذلك فى ضوء منهجه وتحليله لبؤس العمال فى سائر الدول والشعوب (٢) .

د ـ ولقد استخدم كل من « فلوريان زنانيكى Florian Znaniecki » و « وليام

(1) Halbwachs, Maurice., Morphologie Sociale, Collec. A. Colin, Paris 1946. pp 15—16

(2) Riley, Matildawhite. Sociological Research, p. 42.

توماس William Thomas ، بصدد دراستهما عن « الفلاح البولندى The Polish Peasant » ، منهجاً يكشف عن كل ما يتصل بنظم القرابة فى دراسة سوسيولوجية مركزة لنسق الوظائف والأدوار فى تنظيم اجتماعى قروى ، يمتاز بأنه ثابت وموروث ، عن طريق استخدام المنهج الاستقرائى ، وتصنيف أشكال القيم Values وحدود الاتجاهات Attitudes ، التى تحدد ملامح التنظيم الاجتماعى للقرية البولندية . وذلك فى ضوء دراسة شكل ووظيفة الخطابات الريفية Peasant letters ، التى يغلب عليها « مسحة دينية محافظة » تتمسك بقيم المحبة فى نقاء وإخلاص . حيث يغرم الفلاح البولندى بتسجيل الخطابات المطولة ، وخاصة حين يكون بعيداً عن أسرته ، وتعبر خطاباته عن حالة الاتصال والالتحام ، نظراً لتمسكه بقواعد الأخلاق وقيم الدين وتقاليد القرية ، التى تقدس الوفاء والولاء واحترام الأسرة .

هـ ـ وعلى العموم يتسم « نمط الاقتصاد البدائى المتخلف » بسمات عامة ، أهمها بساطة التنظيم واستاتيكية النسق الاقتصادى ، وتشابه الأدوار والمراكز فى نسق صغير الحجم قليل الموارد ، يأخذ بنظام التبادل والتهادى قبل ظهور فكرة السوق ، وما يدور حولها الآن من نظم معقدة فى بورصات التجارة والمال ، والعقود والنقود . ويماثل نظام التبادل التجارى تماماً نظام الاقتصاد الطبيعى L'économie Naturelle الذى يسود فى كل المجتمعات المتخلفة . فظهرت فكرة المقايضة الجزئية التى اكتشفها الانسان الاقتصادى البدائى ، قبل ظهور أهم اختراع تجارى ، وأعنى به اختراع النقود . وكوسيلة للمقايضة استخدمت مجتمعات « الصيد والقنص » السهام والجلود ، واستعان الرعاة بالماشية والأبقار ، ويستعين القرويون حتى الآن بالحبوب والغلال .

ولا شك أن نظام النقود هو من الناحية الاقتصادية البحتة ، هو أكثر تقدماً .

من نظام المقايضة . فالنقود «مقياس اقتصادى دقيق وحديث» يحدد قيمة السلع ، كما تمتاز النقود بأنها مقياس موضوعى وثابت . كما وقد أصبحت النقود أداة لحفظ الثروة ، لما امتازت به من «سهولة وسيولة » فى الاخذ والعطاء ، ولما تتسم به من التجانس والقابلية للعد وللتقسيم ، والتمييز فيما بينها .

النمو الاقتصادى فى التاريخ :

١ ـ إذا ما إلتفتنا إلى كتابات مؤرخ إثنولوجى مثل «جوردون تشيلد » Gordon Childe ، حين يعرض ويسجل لنا كل ما يتصل بماضى الشعوب والحضارات القديمة ، لوجدناه يحاول تقسيم تطور الثقافات والمجتمعات خلال مسار تاريخ التحضر البشرى ، فيقسم هذا المسار التاريخى تقسيما إقتصادياً ، إستناداً إلى قياس «درجة التطور الحضارى » مع بداية ظهور التغيرات الاقتصادية الحاسمة التى تطرأ على حياة المجتمعات (١) .

وفى كتابه «الإنسان الذى صنع نفسه Man Makee Himself » أشار «جوردون تشيلد» إلى ما أسماه بالثورات الإقتصادية Econmic Revolutions ، تلك التى كان لها رد فعلها فى محيط الإنتاج والعمل ، فتؤدى بالتالى إلى التغيرات الإقتصادية والسياسية الهائلة . ولقد كانت الثورة الصناعية الأولى ، تتمثل فى محاولة الإنسان «لإنتاج الطعام Food Production » وبداية الاستقرار ، باكتشاف الإنسان لكيفية إستزراع الأرض وإستنبات النبات بطريقة صناعية . وبذلك تحولت المحاصيل والمنتجات الزراعية بفضل تدخل العامل البشرى ، من «منتجات برية » ، إلى محصولات و«منتجات إنسانية» نظراً لتدخل فكر الانسان والاستخدام المستمر لذكائه وتعديل سلوكه ، وتبديل أنماطه المسبقة .

وبدأت الثورة الاقتصادية الثانية مع هجرة الفلاح من القرية إلى المدينة ، ويسميها « تشيلد » بالثورة الحضرية « Urban Revolution » فانتقل النمو

(1) Childe, Gordon., Man Makes Himself, Fontana, 1966.

الحضرى للانسان من حالة البداوة ، وترقى الى الحالة الحضرية « Urbanism »
ومن هنا نشأت المدن فى عصور الحجر والبرونز والنحاس، وكلها عصور « ذات طابع ومضمون إقتصادى » .

ويتجه هذا التقسيم ويعتمد عند « تشيلد » على أساس الطاقة الاقتصادية التى تمكن الانسان من إكتشافها وضبطها والاستفادة منها ، نتيجة لكفاحه المستمر مع البيئة ومحاولته الدائمة والدائبة للسيطرة عليها وعلى كنوزها .

أما « الثورة الاقتصادية الثالثة » ، فقد إندلعت مع تباشير الثـــورة الصناعية الحديثة فى إنجلترا منذ أواخر القرن الثامن عشر حين توصل الانسان إلى « كيفية إستخدام البخار كقوة محركة للآلة » ومنظمة للحياة الاقتصادية المنتجة .

وكان إكتشاف الذرة Atom ، هو بمثابة الثورة الاقتصادية الرابعة التى نجمت عن القوة النووية ، بتفتيت الذرة وتفجير اليورانيوم ، وتحويل « المادة » إلى « طاقة » تتمثل فى « أضواء وحرارات وإشعاعات » وتفاعلات أخرى يمكن إستخدامها فى ميادين الصناعة والزراعة والطب والهندسة .

ب ـ ولقد رفض الأنثروبولوجى الأمريكى « ردفيلد Redfield » نظرية الأركيولوجى « جوردون تشيلد » تلك التى تأخذ بفكرة المراحل ، أو الثورات الاقتصادية الأربع . وذهب ردفيلد إلى أن الحياة فى المجتمع هى إما « مدنيـــة civilized » وإما « غير مدنية uncivilized » وإما سابقة على الحالة المدنية Precivilized . ومع ظهور المدن أو نشأتها ظهرت المدنية ، وهى بمثابة مرحلة الانتقال الكامل نحو الاستقرار الاقتصادى والتنظيم الاجتماعى والسياسى (١) .

---

(١) ليست الفوارق الحقيقية بين الناس ، كما يذهب « ردفيلد » ، هى فوارق بيولوجية عرقية وإنما تتمثل فى ذلك التمايز القائم بين تصورات ومعتقدات الناس ، وأوهامهم ، وما يستحوذ على اهتماماتهم ، ويستلفت انتباههم ، ويؤثر فى تصرفاتهم ، ويحدد اختياراتهم وتفضيلاتهم الشخصية . انظر فى هذا الصدد :

لنتون ، رالف : الأنثروبولوجيا وأزمة العالم الحديث ، ترجمة عبد الملك الناشف المكتبة العصرية ، بيروت ١٩٦٧ ص ١١١

والمرحلة السابقة على المدنية ، هى حالة بدائية ، لم تصل بعـد إلى درجة الكتابة ، حيث كان المجتمع أمياً لا يعرف الكتابة preliteral ، وتلك المرحلة التى تسمى بمرحلة العشائر Folksociety حيث لا يبدأ التسجيل والتدوين ، وهى حالة إجتماعية لم تصل بعد إلى مرحلة المدن والتنظيم المدنى .

ويميز « ردفيلد » بين مفهوم « الثورة Revolution » وبين مرحلة الانتقال Transformation ، فالثورة تتضمن عنصر المفاجأة ، أو هى تغير فجائى جذرى وعميق ، على العكس من حالة التمهيد ، أو مرحلة الانتقال . فثورة إنتاج الطعام Food production ليست ثورة لأنها لم تكن حالة فجائية ، أو تغير جذرى عنيف ، وإنما مهدت لها بالضرورة بعض المراحل الاقتصادية المسبقة ، تلك التى ساعدت على التوصل الى إكتشاف أو ابتكار الطرق الجديدة لتخزين أو انتاج الطعام .

واستناداً الى هذا الفهم يقول « ردفيلد » يستطيع الفيلسوف أن يبدأ فلسفته بالكتابة عن أرسطو ، كما يبدأ البيولوجى بالاميبا ، أما الأنثروبولوجى فينطلق من الأندمان Andaman (١) .

حـ - ولا شك أن الظواهر الاقتصادية انما تدور أصلا حول حاجة الانسان وقيمه وظروفه ونظرته الى الحياة ، بالاضافة الى معرفة كيفية اشباعه لحاجاته عضوية كانت أم سيكولوجية . الأمر الذى معـه يهتم الاقتصاديون بظواهر الاستهلاك ؛ وعمليات الانتـاج Production ، وذلك مع دراسة النفقة

---

(1) Issa, Aly., Social Anthropology, Theory and Practice, Cairo, 1964, p. 234.

الاقتصادية (١) الخاصة والعامة ، ومن أجل تحقيق الرفاهية «بأقل قدر ممكن» من الانفاق والتضحية المادية .

ومن أجل حل هذه المشكلة ظهرت المذاهب الرأسمالية والماركسية والتعاونية والفــــابية . ومع ظهور الرأسمالية تعقدت «الآلة» وتطورت التكنولوجيا وازدادت حركة التسويق ، وظهر «التاجر المخاطر» الجــــرىء» ، و «الوسيط» الذى يشترى من المنتج كى يبيع الى المستهلك ، وانتقلت الأهميـة الاقتصادية ، والمكانة الاجتماعية، من مجرد ملكية الأرض الى أهمية ووظيفة راس المال .

ومع بداية الثورة الصناعية فى انجلترا ، تطور الفكر الاقتصادى بشكل ملحوظ بعد انتهاء القرن التاسع عشر ، فلقـد ساهمت حركة التصنيع الآلى التى صاحبتها ونجمت عنها ظهور مختلف الأزمات التى اجتاحت أوربا، حيث تراكمت وازدادت البطالة الظاهرة والمقنعة بين جماهير العمال، وظهر الفراغ Vacuum الهائل الذى فصل فصلا كاملا بين صاحب العمل ومساعديه وغلمانه ، وازدادت بل وتعقدت المسافة الاقتصادية ، كما تنوعت وتمايزت العلاقات بين سائر الطبقات .

د ـ ونظراً لوجود هذه الأزمات، شجرت الصراعات ونجمت الكراهية وتعقدت العلاقة بين مختلف الفئات المنتجة. وحين تضخمت وانتشرت المنتجات وتعددت مصادر الانتاج عبر الأسواق ، خضعت جماهير العمال لصرامة قانون العرض والطلب . وأصبحت العمالة مهددة فى رزقها ، فظهرت مشكلات الاجور Wages ، وضاعت

---

(١) يعرف الاقتصاديون «الانتاج» بالمعنى العلمى ، بأنه محاولة «خلق السلعة» أو زيادة منفعتها . عن طريق الاضافة أو «تحويل مادة أولية» غير قابلة للاستعمال . إلى مادة قابلة للاستهلاك أو الاشباع ، وقد يكون العمل المنتج عبارة «عن مجهود عقلى أو ذكائى أو فنى» كانتاج الفيلسوف والاديب ، ومجهودات الفنان والطبيب .

قيمة الانسان .. وتحت وطأة التصنيع، نجمت الطاقات الجديدة ، وظهـــرت والتكنولوجيا المتقدمة، والموارد المتعددة ، كما ازدادت قيمة العلم، وتعقدت المعرفة التجريبية مع الاهتمام بالمنهج العلمي وتطبيقاته . كما ازدادت معدلات المواليد وقلت أو خفت حدة معدلات الوفيات: حين تقدمت علوم الطب العلاجي والوقائي، مما أدى الى التضخم في أعداد السكان .

النسق الاقتصادى فى العصور الوسطى :

١ ـ الاقطاع هو النسق الاقتصادى الذى ظل سائدا طوال القرون الوسطى، كما ارتبطت الأنساق الاقطاعية بسيادة السلطات المركزية وبالحقوق والامتيازات التى تمسك بها كل اقطاعى، وهى سلطات وحقوق سياسية، ظهرت وانتشرت وتعددت فى اقطاعيات الاقاليم، كما انفرد كل اقطاعى بسلطاته فى كل اقليم محدد تحديدا مكانياً مضبوطاً .

وكانت الحروب هى السبب المباشر فى ظهور الانساق الاقطاعية ونظم الرق وتجارة العبيد، واستغلال الانسان لاخيه الانسان ، كما يسجل التاريخ الاجتماعى للاقتصاد السياسى ، حين يكشف عن نتائج حروب القرون الوسطى ، فلقد ازدادت أهمية « الابطال » ورجال الحـــرب وضعفت شوكة الملوك فنحوا هؤلاء الأبطال مختلف الإقطاعيات الضخمة تقديرا وتكريما لما قاموا به فى الحرب من شجاعة واقدام .

ولقد بدأت الحقوق الاقطاعية، بمنح المقاطعات والامتيازات ، والانفراد بالاشراف والتمتع بكافة سلطات حقوق الإقطاع ، تلك التى تطورت بعد ذلك الى « حقوق مشروعة للملكية التامة » للأرض ومن عليها .

ومن هنا سيطر رجال الكنيسة على مساحات شاسعة من الأراضى المعفاة من الضرائب، ولذلك كانت طبقة اللاهوت والكهنوت القديمة كما تتمثل فى الكرادلة وكبار رجال الدين، تعبر عن أهم سمات عناصر الطبقة الإجتماعية. ومن هنا صدرت ارستقراطية

الإقطاع تلك التى تحترم مبادىء الشرف والصدق ، وترتفع عن الدنايا ، وتمجد البطولة والنبالة والبسالة .

ويحرص الاقطاع على الاحتفاظ بتراثه وتقاليده، ونمط الحياة وأسلوبها الثابت الذى يمتاز بالبساطة . بمعنى أن النسق الاقتصادى الاقطاعى هو نسق « ثابت نسبياً » لا يتجدد أو يتبدل، ولا يشجع على تغيير أساوب الحياة، وانما يتقوقع الاقطاعى وينعزل فى عالم ضيق لا ينفتح على العالم الخارجى الوسيع، الأمر الذى معه تتجمد القيم الاقطاعية فى قوالب بعينها، فلا يخرج الاقطاعى عن قيمه الاخلاقية المتوارثة ولا يشجع على «تبادل الخبرة والعلم» وازدياد الافق والمعارف عن طريق الاحتكاك بالآخرين .

ب ـ وفى سائر المجتمعات التقليدية والقروية ، وفى كل المجتمعات ذات الثقافة البدائية، نجد ظاهرة محددة بالذات، هى «إضفاء هالة من القداسة» على تراث الماضى بأمجاده، وذلك على حساب الواقع الاجتماعى الراهن، وتوقعات المستقبل القريب.

ولذلك نجد فى المجتمعات ذات الاقتصاد الاقطاعى تلك الجوانب التى تقدس الثابت الذى مضى ، مع رفض الجديد والتجديد ، محافظة على التراث القـــديم ولضمان مكاسب نظم الاقطاع الخاصة بالتوريث وتوزيع الثروة « وانتقـــال الألقاب من الأسلاف والاجداد ، فتمسك الاقطاعى بعبادة الماضى » وتقديس الاسلاف والابطال . ومن هنا يتسم الفكر الاقطاعى بالتزمت وضيق الافق ، وعدم المرونة مما يكون له رد فعله فى مجال الفكر وجموح الخيال ، حيث لا يسمح الاقطاعى بالتعارض والتناقض ، وإنما يأخذ فقط بيقـين العقيـــدة الثابت ، ففى منطق الاقطاع، لم ينضج الوعى بعد، ولم تترق القدرة على التصور والجدل، أما «التعارض والتضاد والتناقض » فهى مبادىء غريبة ينهار معها النسق الإقتصادى الاقطاع . ولذلك كانت مبادىء الشك والجدل الديكارتية والهيجلية، هى أول

الأفكار التقدمية فى الفلسفة الحديثة ، التى أدت فيما بعد إلى دك حصون الإقطاع ونسف قلاعه .

وطأة الصناعة وحنة التصنيع :

١ - ليس النشاط الإنسانى ، ســواء أكان زراعياً أم صناعياً، ظاهرة فردية ، وإنما نجده ظاهرة إجتماعية وجماعية . ولا تعمل « الآلة » وحدها فى ميدان الصناعة فهى فى حاجة إلى ما يحركها من جهود وطاقات بشرية منتجة ومحركة للالات ، فالصناعة ظاهرة إجتماعية . والطاقة البشرية ليست كما هى « كما عدديا عشوائيا » ، وإنما هى قوة جمعية موجهة عن طريق تضافر الجهود والحماس والمنافسة من أجل زيادة الإنتاج .

وتعتمد الصناعة على تقدم التكنولوجيا ، فإذا كانت الآلات اليدوية والخشبية كالطنبور والشادوف قد خلقت المجتمع الإقطاعى ، فقد خلق ظهور « الآلة البخارية » نمطاً تكنولوجيا جديدا فى الإنتاج ، ومع إنتشار التصنيع وتطويره وظهور عصر الصناعة الثقيلة حدثت التغيرات الهائلة التى طرأت على البناءات والتنظيمات الإجتماعية . فقد بدأ « رأس المال الصناعى » فى تدمير بيوت العمال بإنتشار الاستغلال والإحتكار والبطالة . ويتلون « رأس المال » بلون « الطبقة » و « شكل الانتاج » ونوع الاقتصاد الموجّه وغير الموجّه . فهناك رؤوس أموال « إقطاعية » و « بورجوازية » وأخرى « صناعية » شيوعيه كانت أم رأسمالية .

(١) ان الأدوات الخشبية التى تدار باليد تخلق معنى الثبات الاستاتيكى ولكن حين اخترع « جون كاى » آلة النسيج عام ١٧٣٣ ثم اخترع « ادكرايت » عام ١٧٧١ آلة الغزل المستمر دخلت الآلة كعنصر تكنولوجى فى تطوير الصناعة . ونحت وطأة الصناعة طرأ على سطح البناء الاجتماعى الكثير من التغيرات . حيث تعقدت النظم ، وتعددت « وظائف تقسيم العمل division of labour » لأن الآلة قد قامت باختصار الوقت واقتصاد الجهد وتوفير الأعداد الهائلة من العمال .

ب ـ ومع تراكم رأس المال ، يتراكم شقاء الإنسان ، فكلما إزداد الإستغلال وإستفاضت الثروة، وتراكمت فى جيوب الرأسماليين ، كلما إزداد الفقر والفاقه بين صفوف العمال ، لزيادة عرضهم على طلبهم ، فتقل الأجور ، وتنهار القيم الخلقية ، وتتغير أنماط الفكر وتتفكك سمات الثقافة ، كما يهتز ويتحلل البناء الاجتماعى مع هذه التطوير الصناعى التكنولوجى. واستنادا إلى ماطرأ على سطح المجتمع من ظواهر التحلل والتفكك « ضاعت قيمة الإنسان » . وإذا ماعقدنا المقارنات بين هذه الظروف والمشكلات المعقدة ، وبين المقدمات الأولى للصناعة ، لوجدنا أنه فى بداية التصنيع ، ظهر شكل العمل الصناعى أولا فى « الورشة » حيث ظهرت فئات العمال والصناع وتطورت مهاراتهم الفنية وصناعاتهم اليدوية والآلية التى يقوم بها العامل الماهر المتخصص ، وكان « الأسطى Artisan » فى مبدأ أمره « سيداً » و« رئيساً» على أعوانه من صغار الصناع من طلاب المهنة. وكان هؤلاء الصغار ينظرون إلى رئاسة « الأسطى » نظرة روحية كنظرة الطالب إلى أستاذه ، ومثل نظرة المتدين إلى « آباء الكنيسة » ، حيث يتلقى الصغار من كبار العمال المهرة ، أسرار المهنة وفنونها ، ويسترشدون بإرشاداتهم . ونظراً لوجود علاقات المحبة والمودة التى تربط « الأسطى » بصغار العمال ، ونظـــراً لصغر حجم الورشة ، وقلة حجم القوة العاملة ، وبساطة التنظيم الصناعى ، لعدم تعدد الادوار والمراكز ، نشأ ما يسمى « بالغشاء الأيديولوجى Vétement idéologique » كرابطة روحية بين الأسطى وعماله .

هـــذه هى سمات الصناعة كما صدرت فى العصور الوسطى ، حيث كان صنع «عربة الركاب للإقطاعى» يحتاج إلى عدد من المهن والصناعات اليدوية حين تتضافر جهود « الحداد» و « عامل الزجاج » وصانع العجلات و « النقاش » ، ومع تطور الطاقة الانتاجية بظهور تكنولوجيا الصناعة ، إنتقل المجتمع الفرنسى من نطاق

(١) د. محمد ثابت الفندى ، الطبقات الاجتماعية ، دار الفكر العربى ـ القاهرة ١٩٤٨

« الورشة الصغيرة » ، حيث قفز قفزة صناعية هائلة ، فظهر « المصنع الكبير » وما فيه من بناء وتنظيم وتقسيم للعمل ، إستناداً إلى توزيع المهن والتخصصات ، حين يساهم مختلف العمال فى عملية الانتاج الكبير .

حـ ـ وبظهور العصر الآلى الميكانيكى ، ضعفت المهارات اليدوية الفنيه ، وخرجت « الأداة » التى كان يستخدمها العامل الماهر القديم ، لكى تنتقل من يد العامل ، وتستقر وتلتحم فى جسم « الآلة » التى تعمل ذاتيا وتنتج إنتاجا هائلا فى وقت قصير . فكان للآلة آثارها المباشرة على سيكولوجية العامل ، ونتائجها السوسيولوجية على مختلف فئات العمال . حيث إختصرت الآلة الكثير من حركات العامل ، كما أدت الآلة إلى إعفاء الكثير من العمال . وقاوم عصر التكنولوجيا تلك المهارات الذكائية ، وتحدت الآلة الخبرات اليدوية ، التى كان يتميز بها العامل القديم . ولقد إرتبط التقدم التكنولوجى وتطوير التصنيع وإنتشاره ، بتغيير الأنماط القروية ، وظهور الأنماط الحضرية .

فلقد ظهرت « المدن » و « الحواضر » ، حول المصانع ، وإرتفعت الاجور وزادت دخول الافراد ، وأصبحت « المدينة » مركزا من مراكز « الجذب » للأعداد الهائلة من القرويين ، الذين يندفعون نحوها هربا من ظلم الاقطاع . فبدأت الهجرة من القرية إلى المدينة ، وقامت بإنتشار التصنيع المشروعات الصناعية ، نظرا لتراكم رأس المال ورخص الايدى العاملة .

ولا شك أن ظهور العلم الحديث بمكتشفاته فى ميادين الطبيعة والميكانيكا ، قد أدى إلى تقدم البحث التكنولوجى ، والاهتمام بالصناعة والتصنيع . الامر الذى جعل « سان سيمون Saint Simon » يعلن نهاية طبقة النبالة ، ويؤكد على حتمية التطور ، حين ينتقل المجتمع من « نظام حكم الانسان

إلى نظام السيادة أو التسلط على الاشياء Gouvernement des Personnes
.. L'Administration des Choses

د ـ وفى عصر التكنولوجيا ، إزداد الاهتمام بتكثيف الانتاج ، الى درجة استخدام رجال الصناعة وأصحاب المصانع ، لجهود العلماء والخبراء فى علم النفس الصناعى Industrial Psychology، من أجل إبتكار مختلف الطـــرق والأساليب التى تزداد معها نسبة الانتاج . وعلى سبيل المثال إبتكر « تايلور » طريقة إنتاجية ، تقلل إلى حد كبير من عـدد الحركات التى يقوم بها العامل أثنـاء قيامه بالعملية الانتاجية . واذا ماقلت عدد الحركات التى يتطلبها العمل ، قلت معها قيمة الجهد المبذول فى العمل (١) .

والحقيقة أن خـــبراء النفوس فى مجـال الصناعة ، من أمثال « تايلور » و « جابرت » لم يقللوا الحركة ولم يخفضوا نسبة التعب أوالمجهود ، حبـــا فى العامل . ورغبة فى تخفيف أعبائه ، بقدرما كانوا يرغبون فى استخدام علوم النفس والاجتماع والفسيولوجيا Physiology فى ميدان الصناعة ، لخدمة رأس المـال وأصحاب مشروعات التصنيع فى الشركات الـكبرى .

ولقد قلّ فعلا عدد الحركات المطلوبة ، ونجحت التجارب ، ولـكن كان على العامل أن يقوم بإنتاج أكبر قدر ممـكن ، بمعنى أن الهـدف كان يقتصر فقط

---

(١) اهتمت حركة الادارة العلمية التى قام بها فردريك تايلور » وتلميذه « فرانك جابرت » بدراسة عنصر الزمن وصلته بالانتاج . وبتحليل حركات العمال لزيادة انتاجيتهم عن طريق دراسة « فسيولوجية العمل Physiology of Work » وتقليل نسبة أو عدد حركات العمال لتخفيض نسبة التعب أو الجهد الى أقل حد ممكن . انظر فى هذا الصدد :

Gillbreth, F.B., Motion Study., A methcd for increasing the efficiency of workmen 1911,

على ازدياد ناتج العمل ، أو «تكثيف كم العمل» الذى يفرض على العامل فرضا .
وعلى الرغم من تلك المحاولة السيكولوجية فى تقليل حركات العمال ، الا أن صاحب المشروع الصناعى ، هو « انسان نفعى جشع » ، ولا يرتاح له بال ، ولا يهدأ له حال ، الا بإزدياد «كم العمل» الذى ينبغى على العامل إنجازه فى اقل وقت ممكن . وهذه هى مصلحة رجال الصناعة التى تنادى بشعار «تكثيف العمل وزيادة الأرباح» .

وما يعنينا من كل ذلك ، هو التركيز على تطور التصنيع والميكنة Automation، وما نجم عنها من تحولات جوهرية فى البناء الاجتماعى نتيجة لاستخدام الآلة وتحول رقيق الأرض الى صناع ، فاختفت الحرف وضعفت الفنون ، مع ظهور الأجراء والصناع ومختلف طبقات وفئات العمال .

ولا يفوتنا فى هذا الصدد ، أن نؤكد ردود الأفعال الخاصة بفاعلية «التنظيم الاقتصادى »وصداها فى عالم الفن والادب والابداع ، ففى عصور الاقطاع راجت الفنون والاداب ، فقد عكست أشعار وقصائد فيكتور هوجو Hugo فكشف عن شقاء الانسان ، وكتب عن آلام البؤساء ، وما يعانونه من فقر ، وانخفاض مستوى المعيشة وهبوط الأجور فى النسق الاقتصادى الإقطاعى كما وسجل لنا صورة عن «البؤس» فى أشعاره وكلماته، بحيث صور وروى فى أدبه كل مايدور حول « قيم الاقطاع » كالشجاعة والمروءة والفروسية ، حيث تجدت أخلاقيات النبالة والبطولة ، والوفاء والرجولة .

ومعنى ذلك أن اقتصاديات القرون الوسطى كان لها صداها فى تشكيل روح العصر التى تميزت بالخصوبة والخيال ، فكان الاقطاعى يشجع الفنانين والرسامين فظهر عباقرة النحت والتصوير والعمارة وسائر الفنون التشكيلية التى اتجهت نحو الانتصار الكامل لقيمة العقل .

وسرعان ما تغيرت فنون وآداب ما بعد الاقطاع ، فبرزت على السطح «قضايا جديدة» تستكشف أعماق الانسان وتكتشف ضميره وأناه، كما تهتم باحساساته

وسيكولوجيته وابراز قضاياه الوجودية. فنى الاقتصاد الاقطاعى إتجه الفكر نحو الايمان بقواعد الدين والتزاماته ، مع تقديس النظام واحترام الملكية وتبجيل ما هو عام ، مما أدى الى سيادة «النمط السياسى المستقر» .

وعلى العكس من ذلك نجد أن الفكر الرأسمالى قد أخذ يتجه نحو ما هو خاص ، مع ابراز الجوانب الشعورية والأبعاد السيكولوجية والاهتمام بالعنصر الذاتى أو الفردى .

طبيعة الانساق والتنظيمات الصناعية :

ا ـ يمكننا أن نتساءل : ما هى طبيعة النسق الاقتصادى ؟ هل هو حقيقة إستاتيكية ثابتة ؟ وهل هناك «تماسك عضوى متكامل» يعمل داخل الأنساق الصناعية والإقتصادية ؟ . أم أن هناك حالة من «عدم التوازن» الديناميكى تعمل فى قلب البناءات الصناعية ؟ !

فى الرد على هذه المسائل ، حار علم الإجتماع الصناعى ، كما إنشغل علماء الإجتماع الإقتصادى ، وإنقسموا فيما بينهم الى «مدارس» أو «مذاهب» ، تذكرنا بمدارس ومذاهب الفلسفة . حيث يرى فريق ، أن الأنساق والتنظيمات فى البناءات الصناعية والاقتصادية ، هى أنساق ثابتة نسبياً ، كما أنها متماسكة ومتكاملة ، وهذا هو فريق المحافظين التقليديين» . بينما ذهب فريق آخر ، إلى أن الصراع قائم فى باطن النسق الصناعى ، حيث يعمل ولا يهدأ ، فى حركة تغيرية دائبة ، وهذا هو السبب السوسيولوجى فى عملية التقدم الديناميكى للأنساق ، ذلك التقدم الذى لا يتم الا بعد أن يعترى «بناء النسق التنظيمى» شيئاً من التفكك والانحلال . الذى يعقبه بعد ذلك حالة من إعادة التوازن فى التنظيم . ويذهب

هــــذا المذهب فى طبيعة التنظيمات الإجتماعية ، أصحاب التيارات الماركسية الثــــورية .

فلقــــد ذهب المحافظون من أمثال « دوركايم » و « رادكليف براون » Radcliffe -Brown » ، إلى أن «البناء الاجتماعى الصناعى» إنما يمتاز بالتضامن Solidarity ، والمشاركة Participation من جهة، وبالتماسك والاطراد ، من جهـة أخرى .

ولقد أعلن المحافظون التقليديون ، أن هناك الكثير من العوامل التى تضبط البنـاء ، والتى تبقى فى نفس الوقت على تماسكه وإستمراره ودوامه . وكان أول هذه العوامل ، هو « عامل تماسك » التنظيم الإجتماعى Social organization نظـراً لوجود عنصر المشاركة الفعلية بين سائر أعضـاء التنظيم الاقتصادى أو السياسى ، سواء داخــــل البناءات الاجتماعية فى المصانع ، أو من خلال بناءات القوة والسلطة ، التى تعمل فى قمــــة الأشكال الهرمية لسائر التنظيمات السياسية والاجتماعية .

وبالإضافة الى وجود عامل تماسك التنظيم ، أو ثبات الوحدات الجمعيــــة Collective units ، نظـراً لثبات اللغـة والتقاليـد والمصالح المشتركة ، من جهة ، وتوافر مبدأ التضامن والتعاون Cooperation من جهه أخـرى . وكل هـذه عوامـل جوهـرية تؤدى الى تكامل النسق System integration واستمراره ، نظرا لوجود الاعتماد الوظيفى Functional interdependence بين سائر المكونات الداخلة فى التنظيم أو المركبات العاملة فى البناء، بمعنى أن ثبات الحياة الاجتماعية واستمرارها وتكاملها، انما يعتمد بالضرورة على وجود السلطـة والمشاركة فى

المصالح والقيم ، تلك التى تدعم لنا كل البناءات والتنظيمات، كماوتؤدى الى تماسك سائر الأنساق الاجتماعية القائمة فى هذه البناءات الكلية .

ب ـ هذاعن مزاعم المحافظين التقليديين ، ولكن القائلين بالتغير الثورى الكلى أو الفاجىء ، والقائلين أيضا بالتطور الجزئى أو المرحلى ، فقد انشغلوا جميعاً بعوامل التغير وبدوافع التمرد والثورة ، وفسروا وجود الصراع Conflict وعدم التكامل Malintegration ، بأسباب تتعلق بالتكيف والتفاعل الثقافى من جهة ، وبعوامل أخـــرى تكنولوجية Technological واقتصادية كالبناء الأسفل وقوى وعلاقات الأنتاج من جهة أخرى . بالاضافة إلى عوامل فكرية Ideational ، تؤدى إلى تجديد التنمية، نظراً لوجود التخلف الثقافى Cultural lag ، القائم بين تقدم التكنولوجيات وتأخر الايديولوجيات ، كما ويؤثر هذا التخلف بالطبع على صور البناءات الاجتماعية ، ومكوناتها وأنساقها من جهة ، وعلى سماتها وعناصرها ومركباتها الثقافية من جهة أخرى .

ويستطيع أى فرد فى المجتمع عن طريق تصوره أو خياله السوسيولوجى ، أن يدرك طبيعة البناء الاجتماعى ومكوناته ، ومدى تماسك أو تفكك هـــذه المكونات والأجزاء . ولسوف يدرك فوراً أن البناء الاجتماعى رغم ما يعتريه من تغير وما يطرأ عليه من تفكك ، له وظائفه الضرورية ، التى تتصل بالتكامل وتدعيم النمط ، من جهة ، وبالتكيف وتحقيق الأهداف من جهة أخرى . وعلى هذا الأساس حاول «تالكوت بارسونز» أن يؤكد فى نظريتـه البنائية الوظيفية ، على الجوانب السلوكية والسيكولوجية ، وذلك بالتركيز على «بناء الفعل الاجتماعى» .

وفى تلك النظرية البارسونية ، تنقسم أنماط السلوك الاقتصادى والسياسى والدينى ، طبقاً لتقسيم البناء الاجتماعى أصلا إلى « مجموعات أو أنساق» اقتصادية وسياسية ودينية وخلقية وتشريعية ، تقوم فيما بينها «علاقات بنائية » . وحين

يطرأ التغير على بنية أى نسق من تلك الأنساق المتكاملة، فإن ذلك يسبب بالضرورة تغيراً مصاحباً ومماثلا فى سائر الأنساق الأخرى . بمعنى أننا نجد نوعاً من الترابط الوظيفى والاعتماد المتساند بين مجموعات الأنساق ، وتلك هى فكرة الوظيفة البنائية ، كما تتجلى فى كل نسق إستاتيكى ثابت ، بحيث يتكامل فى حالة « التعاصر Coexistence » ودوامه مع سائر الأنساق الأخرى فى علاقاتها الكلية، ومن هنا يمكن دراسة أنماط السلوك ، من خلال فهم المواقف والعناصر الاجتماعية ، بانتزاعها من ذلك الكل التى هى جزء فيه ، والذى يعطيها أيضاً معناها ومبناها .

وفى هذا الاتجاه البنائى الوظيفى نفسه ، أكد روبرت ميرتون Merton على أن الأفراد إنما يستجيبون لمواقف معينة ، تسود النسق كله ، ثم يقومون بتعميم هذه الاستجابة نفسها بالنسبة لكل المواقف والظروف المتشابهة ، كما يعلن « ميرتون» أن التغير الذى يطرأ على سمات الشخصية إنما يتأثر بما يطرأ على النسق أو البناء الاجتماعى من تغيرات .(١)

فالشخصية ، مثلا تعبر فى الواقع عن علاقة ثابتة بين منبهات من جهة ، واستجابات من جهة أخرى ولقد اهتم « ميرتون » أيضاً بفكرة الضبط فى النسق الاجتماعى ، كما اهتم أيضاً بهذا التيار الجديد ، أحد الذين تتلمذوا على « ميرتون » ، فتأثر به فى كتاباته تأثراً واضحاً ، وأعنى به « ألفن جولدنر Gouldner » (٢)، حيث أكد الأخير على أن وظائف الضبط إنما تحدث التوازن

---

(1) Cohen, Percy., Modern Social Theory, London- 1968.

(2) Gouldner, Alvin., Modern Sociology., An Introduction to the study of Human Interaction, U.S.A. 1963. pp. 107-122.

equilibrium بين سائر أجزاء النسق أو البناء الاجتماعى . ولا يرجع ذلك التوازن إلا لتحقيق التكامل بين « ميكانزمات الضبط » القائمة فى النسق الاجتماعى ، الأمر الذى معه يؤدى النسق وظائفه بطريقة ديناميكية فعالة .

ووفقاً لأى تصور أو خيال سوسيولوجى لأى فرد من أفراد المجتمع ، يكون «العنصر السيكولوجى» هو العامل الأساسى والحاسم فى دراسة « الأنماط والأنساق الإجتماعية » تلك التى تستند إلى وظائف « المجال » و « الموقف » و « ميكانيزمات القوى الدافعة » ، بالاضافة إلى فهم البناء والنظم وماضى الثقافة، بسماتها المختلفة التى تضم التراث والتقاليد والمعايير والقيم .

حـ - والنقد الهادم الذى يوجه لنظرية بارسونز الوظيفية ، إنما يتمثل فى أنها نظرية لا تقوم على «فرضيات» ، ولا تقدم لنا أية تنبؤات ، وإنما هى نظرية سردية ووصفية بحته ، وليست بالنظرية التفسيرية المتكاملة .(١)

ومن الانتقادات الموجهة إلى النزعة الوظيفية البارسونية ، أن كل نسق إجتماعى كما يذهب الوظيفيون هو موجه بالضرورة توجيهاً هادفاً ، حين يتجه نحو «إشباع حاجاته» وتدعيم وجوده وتأكيد إستمراره . وهذا يعنى فى نفس الوقت أن كل أجزاء النسق لا تلائم بالضرورة مختلف الحاجات التى يسعى النسق إلى إشباعها .

ومن الخطأ أن نقول مع الوظيفيين ، إن تساند الاجزاء هو أمر مطلق، فالتساند أو التعامد ليس أمرا مطلقا ، حيث أن هناك بالضرورة درجات مختلفة لأنماط التساند الوظيفى .

وحين يوصف أى نمط من الأنماط بأنه « وظيفى » لأنه يسهم بصفة عامة فى تدعيم النسق ككل ، فإن مثل هذا الوصف يعتبر من قبيل « اللغو » Tautology . ذلك لان كل أجزاء النسق متساندة ، وتسهم فى تدعيم الكل ، وهذا

(١) دكتور محمد عاطف غيث : الموقف النظرى فى علم الاجتماع المعاصر ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٧ ص ٢٨

لايقدم لناشيئاً جديداً (١) ، حيث أن هناك إختلافات واضحة فى درجة التعامد «degree of interdependence».

ومن الإنتقادات المشهورة للنزعة الوظيفية هى أنهـــا « نظرة أيديولوجية» تنعكس على منهج البحث فى الدراسة السوسيولوجية ، حين تطبق وجهات النظر المحـــافظة Conservative فحسب ، مع إستبعاد الجوانب الثورية والتغـيرية لأنها « جوانب غـير مرغوب فيها بالنسبة للاتجاه الوظيفى المحافظ ، الذى يؤكد فقط على ذلك الانسجام السائد فى العلاقات ، والتضامن الظاهر بين سائر الأنساق الاجتماعية . ولعل النقد الحاسم للنظرة السوسيولوجية البنـــائية إنما يتمثل فى أنها « إتجاه كلى النزعة Holism » ، وتلك نظرة فلسفية وافتراض «لاعلمى» وإتجاه نظرى لا يستند إلى مصادر تجريبية أو شواهد حقلية .

د ـ وختاماً ، هناك بعض الانتقادات المتعلقة بمسائل الصراع Conflict ، والتغير Change ، وذلك فى مقابل ثبات المعايير norms ، وآلية أو عضوية التضامن Solidarity . حيث تؤكد النظرية الوظيفية على وجود التضامن والثبات ، وتقلل كثيرا من أهمية الصراع والتغير الإجتماعى ، وذلك لأنها نظرية « يمينية محافظة» تعلى من قيمة التساند والإنسجام والتناغم Harmony ، من أجل تحقيق التضامن والتماسك بين سائر الأنساق والنظم والعـلاقات السائدة فى البنـاء الاجتماعى . الأمر الذى أخفقت معه « النظرية الوظيفية » إلى حد كبير فى تفسير ظواهـر التغير والصراع والتفكك ، تلك التى ينظر اليها الوظيفيون (٢) على أنها ظواهر

---

(١) انظر الانتقادات التى سقناها لتبرير النظرية الوظيفية عند بارسونز فى الفصل الثانى من هذا الكتاب .

(2) Cohen Percy., Modern Social Theory., Heinemann, London. 1968, p. 58

مرضيه أو غير سوية abnormal ، لأنها تصيب البناء الإجتماعى بالإنحلال والاعتلال فتصبح من الظواهر المرضية الممتلة المضادة للتضامن والتماسك والإنسجام ، القائم على نحو مسبق ودائم فى البناء الاجتماعى (١) .

ولقد أثبتت الدراسات السوسيولوجية المعاصرة أن كل تنظيم من التنظيمات الاجتماعية ، ليس استاتيكيا ثابتا وإنما هو « تنظيم دينامى » حافل بما يحوية من تغيرات ، كما ينشب الصراع ويسود فى بناء التنظيم من حين الى آخر ، مما يؤكد على مدى حاجة كل تنظيم الى تلك الصراعات والتغيرات التى تعمل فى أحشائه ، فيصبح « الصراع تنظيمياً » ، كما يكون التغير هو الآخر حاجة ضرورية من حاجات التنظيم الداخلى لأى « بناء اجتماعى » يخضع لظروف اقتصادية وعسكرية وثقافية من خارجه . كما يخضع داخلياً لواقع تنظيمى دينامى متغير طبقا لتوزيع « القوه أو السلطة » داخل اطار أى « نسق اقتصادى » أو « تنظيم دينى » أو « بناء ثقافى » أو « تطوير سياسى » فورى أو ثورى (٢) .

واذا ماعدنا ثانيــة الى النظرية الوظيفية وبخـاصة عند « بارسونز » فلسوف نلاحظ فورا مـدى تأثر النزعة البارسونية بمواقف وتفاسير علم النفس ، ولم يضع « بارسونز » فى اعتباره ذلك « الكل المتكامل » الذى يؤلف بين حالات الفرد ومعايير المجتمع ، ولم يلتفت الى ذلك « التركيب الفريد » الذى يجمع بين الإنسان ومجتمعه . فليس الإنسان كائناً منعزلا « وكأنما ألقى فى هـذا العالم » ،

(1) Ibid, p. 56

(2) Weber, Max., The Theory of Social and Economic Organization traus. by Henderson and Parsons, Glencoe. 1967, p. 120

وانما يعيش الإنسان فى أسرة وينخرط فى زمرة، ويتعقل مدركاته ، من خلال احتكاكه بالآخرين .

ولقد خلط « بارسونز » الى حد كبير بين أنظار « ماكس فبر » و « كارل ماركس » فى تركيب متناقض ، يؤلف بين حكم القيمة Value ، ودور الصراع ووظيفته ، حيث جمع « بارسونز » بين حالة القسر والإجبار و والالزام ، وبين حالة التغير والتمرد والثورة . وقد يكون « التغير مرضيا ومعتلا » حين يصيب البناء بالتخلخل ، فتتحلل القيم، وتنهار أنساق الاقتصاد وقواعدالسلوك،وتزحف الانحرافات بانتشار جرائم العنف السياسى ، ويسود التسيب وعدم الإنضباط . أما « التغير التنظيمى » فهو تغير ديناميكى صحى وتقدمى ، يعمل على « تنمية التنظيم » ، وتطوير البناء ، وتطهير جيوب الانحـــراف ، وتغيير عيوب القيم وتسيب الضوابط .

ولقد كشف « رالف دهرندورف Ralf Daherendorf » فى كتابه : « الطبقة والصراع الطبقى فى مجتمع صناعى Class and Class Conflict in an industrial society » عن أوجه القوة والضعف فى نظرية بارسونز ، ومناقشته لطبيعة السلطة والقوة فى ضوء الكتابات الماركسية ومن زاوية دراسته لمواقف « ماكس فبر Weber » . أما « جون ركس John Rex » فى كتابه : المشكلات الرئيسية للنظرية السوسيولوجية ،[1] فقد وجه الكثير من الانتقادات والاعتراضات ازاء النظرية البارسونية ، وأشهرها أنهـا نظرية تصدق فقط على المجتمعات الصناعية دون غيرها من سائر المجتمعات والثقافات المتباينة (٢) .

فلقد التفت « بارسونز » الى دور « الصراع » داخل اطار المجتمع ، وخاصة الصراع الطبقى Class Conflict ولا يتحقق هذا النمط الاجتماعى الا فى المجتمعات الصناعية ، حيث توجد الطبقات الاجتماعية التى تجمع فيما بينها أهداف جمعية Collective goals ، تصدر عن مجموع المشاعر والآمال التى تعبر جميعها عن « ثقافة مشتركة Common Culture » . بمعنى أن السمة الرئيسية للنسق الاجتماعى

---

(١) نشر جون ركس كتابه هذا تحت عنوان : Key problems of Sociological Theory. ولقد نقله إلى اللغة العربية الدكتور محمد الجوهرى وآخرون .

(2) Ibid : pp. 106 – 107

فى المجتمعات الصناعية، هى وجود ظاهرة «الصراع البنّاء Structured Conflict» أو «الصراع التنظيمى» ، فقد يكون النسق فى مسيس الحاجة إلى التغير فى سائر تركيباته وأجزائه ، وهنا يصبح «التغير تنظيمياً» يقوم بوظيفته الضرورية داخل إطار تنظيم النسق الاجتماعى. فقد يكون «الصراع مرضيا ومعتلا»، حين يعمل على تفكك البناء، وتحلل التنظيم ، وتخلخل النسق الاقتصادى . أما «الصراع التنظيمى» فهو «صراع حميد» أو رشيد ، يعمل على تماضل التنظيم ، بتطوير مراكز التنظيم القديم وتغيير أدواره وعلاقاته . بمعنى أن الصراع يكون تنظيميا من أجل «تنمية التنظيمات القديمة» وتطويرها بدخول الأشكال التنظيمية الجديدة.

ومن الناحية التنظيمية ، نجد أن إدارة التنظيم، هى جهاز حيوى وضرورى، حيث يساعد التنظيم الناجح على تطوير الإنتاج وسرعة التنمية ، كما أن تخلف التنظيم وانغلاقه إنما يؤدى بالضرورة إلى تدهور وانخفاض الإنتاجية بضياع الطاقات (١) . ولذلك يجب أن نعمل على تحرير الطاقات وانطلاق القوى من أجل دفع عجلة الإنتاج . عن طريق حل التناقض بين متطلبات التنظيم ، وبين إمكانيات وطاقات الأفراد، فهناك صراع أو تعارض بين «تنظيم حازم» يبغى التوصل إلى «غايات إنتاجية» أو يريد أن يحقق أو يعمق نوعاً من «الخدمات»، وبين أهداف الأفراد ومكوناتهم وطاقاتهم الإنتاجية . فهل يخدم التنظيم تلك الغاية الإنتاجية المنشودة ؟ ، أم أننا نحاول أن نصمم تنظيما يحقق احتياجات الأفراد، بما يتناسب وقدراتهم ، حتى «ولو كانت هزيلة أو هشّة» ، تعرقل الإنتاج وتزعزعه من أساسه . فى الواقع لا بد من التوفيق بين النقيضين ، ورفع التعارض ، وحل الصراع، بين أى «تنظيم إدارى» ومدى «كفاءة أفراده» وفاعليتهم .

ومن أجل هذه المشكلات الاقتصادية الخاصة بالتغير التكنولوجى ، وبما يصيب التنظيمات الصناعية وما يطرأ عليها من صراعات قد تعرقل من الإنتاج ؛ صدرت الحاجة إلى علم سوسيولوجى خاص «بالتنمية» ، ويقوم بحل مشكلاتها

(١) دكتور على السلمى : الادارة المصرية، رؤية جديدة . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ . أنظر أسباب تخلف التنظيم الادارى السليم .

وبتقديم ما يمكن تقديمه من برامج واستراتيجيات ، لدفع عملية التطوير الإقتصادى ، ، وترشيد الإنفاق وعلاج ما قد يطرأ من مشكلات لسد الفجوات الاجتماعية والثغرات الثقافية .

كيف صدرت الحاجة إلى علم لتنمية المجتمع ؟

لقد وقعت الدول الصغيرة والمجتمعات الفقيرة ، فى حيرة ، حين حاولت فى همّة وعزم تطوير أبنيتها الإقتصادية . فظهرت الأزمات ، وتعقدت واستحكمت مع تقدم التكنولوجيا، ووطأة التصنيع، وظهور مشكلات الصناعة، وما نجم عن كل ذلك من محن « خانقة » ، وضغوط « قابضة للنمو » ، بالإضافة إلى تلك الأزمات التى تمنع من إنطلاق الطاقات الذكائية . وقد يعوق « الفقر » وانتشار البطالة وقلة الموارد وضعف الدخول ، حين يحد كل ذلك من قدرات الإنسان على التطور والنمو والفاعلية. ولكل هذه الأسباب الاقتصادية والسوسيولوجية والسيكولوجية، ظهرت «الحاجة إلى علم لتنمية المجتمع » .

فلقد حدثت التغيرات الاجتماعية الهائلة ، التى كشفت عن تناقضات حادة وواضحة لكل ذى عينين ، والتى نجمت أصلا عن تلك النتائج التكنولوجية السريعة ، والتطورات الاقتصادية ذات القفزات الضخمة ، كنتيجة حتمية لذلك التحول الصناعى المذهل ، نظرا لذيوع حضارة التصنيع ، وانتشار الميكنة Automation وتقدم الآليات ، ونشأة المجتمعات المستحدثة التى أخذت بالتخطيط الصناعى ، وصاحبتها فى نفس الوقت تغيرات جوهرية ، طرأت على مختلف الخدمات ، فى ميادين الصحة والتعليم والإسكان .

وكان لاقتحام عناصر صناعية حديثة تغزو ثقافات تقليدية ردفعلها الايديولوجى الحاد ، كما كان لدخول ووطأة تكنولوجيا معقدة وأساليب تقنية لا ترحم ، فى أبنية

إجتماعية بسيطة ، صداها فى خلخلة التنظيمات الصناعية والاقتصادية ، وفى تغيير اتجاهات الرأى بين الناس ، مع تحول أساليب الفكر ، وتبدّل طرق الحياة . الامر الذى معه تهتز أنساق الثقافة ، وتضطرب الجوانب السيكولوجية ، وتتزعزع عادات فكرية ومعارف قديمة ، مما يؤدى فى النهاية إلى تغير شامل للمواقف الاجتماعية برمتها وما يدور فى مختلف مجالاتها من أنماط للسلوك ، كنتيجة مباشرة لما قد ينشأ ويظهر من المشكلات الجديدة التى قد تنجم عن إعادة التنظيم الإجتماعى والصناعى ، بشكل يتناسق ويتكامل مع « غزو العناصر التكنولوجية الجديدة » .

وبدخول التكنولوجيا والتوسع فى التصنيع ، تتغير مظاهر العادات والتقاليد بما يؤدى إلى تبدل وتحضر الإنسان القروى والبدوى ويكون لذلك صداه فى حجم الأسرة ، وارتفاع مستوى الثقافة ودرجة الفهم ، بفضل التعليم ، وقلة الأفكار الغيبية ، وبازدياد الإيمان بالعلم وإستخدام الأجهزة والآلات وظهور التنظيمات الجديدة التى تحدد المراكز والأدوار وتضع المهام والمسئوليات ، وتفرض السلطة وتقسم العمل على نحو رشيد متكامل ، حتى يتخلص المجتمع من هبوط مستوى الحياة ، حين يزداد الإنتاج ، بالقضاء على التخلف الاقتصادى وإنهاء حالة التبعية الاقتصادية .

وفى ضوء هذه المقدمات كانت المجتمعات التقليدية فى مسيس الحاجة إلى « التنمية » development والدراسات التنموية . فمن « أجل إعادة بناء المجتمعات » ، ظهر علم اجتماع التنمية ، حتى يتمكن علماء الاجتماع وخبراء النفوس من أن يدرسوا الآثار الجانبية للتصنيع ، وحتى يعملوا دوما على حل المشكلات الناجمة عن وطأة الصناعة ، ومحنة التصنيع ، عن طريق مشروعات وبرامج التنمية فى كل مجالات التكنولوجيا الحضرية والقروية ، بالإلتفات إلى الكفاية الإنتاجية ،

وتشريعات العمل وإعداد ومراكز التدريب ، لدراسة مختلف التخصصات فى كافة المهن والأعمال .

كل هذا من أجل مواجهة الزيادة السريعة فى النمو الصناعى والسكانى والاجتماعى إلى جانب تعقد مشكلات التنظيم فى البناءات الصناعية والاقتصادية القائمة فى المناطق الحضريه والقروية ، حيث يؤدى التطوير الصناعى أو المشروع الإقتصادى إلى تغييرات مصاحبة داخل بناء القيم واتجاهات الرأى العام ، فتتغير أنماط السلوك ويتبدل النظام العائلى ، وتتفكك العلاقات الاجتماعية . فنحن من أجل رفع مستوى المعيشة فى حاجة إلى « تنمية اقتصادية » ، وللحد من وطأة التكنولوجيا ، ومن أجل حل مشكلات التصنيع فى حاجة إلى « تنمية اجتماعية » .

بمعنى أن « التنميه » على العموم ، هى « برنامج عمل » من أجل التكافل الاجتماعى ، وهى « تخطيط منظم » لحماية المجتمع من اضطرابات التغير الاقتصادى ، ومشكلات التطوير الاجتماعى .

وهنا يتحتم علينا أن نتساءل ، عن الفروق الجوهرية التى تميز التنمية الاقتصادية ، عن التنمية الاجتماعية ، وعن طبيعة العملية التنموية ... ما هى ؟ وكيف تكون ؟!

فى الرد على هذه المسائل نقـــول ، إنه نظرا لوجود مشكلات إقتصادية ، مثل عجز الإنتاج الزراعى ، وهبوط مستوى الحياة ، وتناقص الدخول الفردية ، ومع ازدياد التضخم السكانى الرهيب ، تضاعفت نسب الاستهلاك ومعدلاته على نمو الإنتاج واضطراب سرعاته . فماذا نعمل حين تتعدد الأفواه التى تطالب الطعام ، بينما الأيدى عاجزة ولا تعمل ؟ وهذا هو السبب الحقيقى فى تخلف نمط الحضارة ، وتقهقره ، ومن هنا صدرت الحاجة إلى « عملية تنمية للمجتمع » .

ومن أجل إشباع الحاجات الاقتصادية وتطوير الجهاز أو النسق الاقتصادى، لتحقيق « عمليه التنمية » ، اتجهت الأذهـان نحو رفع مستوى المعيشة عن طريق الصناعة . إلا أن التصنيع محنة لها وطأتها التى معها تتخلخل الأنساق الاجتماعية ، فتتحول وتتبـدل . ولهذه النتائج التغيرية ظهرت حاجة أخرى ماسة إلى عملية أخرى لاحقة ، لعملية التنميه السـابقة ، « فالأولى تنمية اقتصادية » ، والثانية « تنمية اجتماعية » .

ولحل مشكلات التنميه بشقيها الاقتصادى والاجتماعى ، ظهرت الحاجة إلى علم لتنمية المجتمع ، يهتم بكل مشكلات التنمية على العموم . ويحاول أن يضع البرامج والمشروعات الاقتصـادية والاجتماعيـة المخططة ، لاستثمار الموارد الطبيعية والبشرية من جهة ، ولتطوير حياة أفضل طبقاً لفلسفة إجتماعية هادفة ، ونظم تربوية مقصودة ، من جهة أخرى .

ولـكن ... هل الصناعة هى غاية وهدف لـكل تنمية ؟

فى الرد على هذا التساؤل ، نستطيع أن نسوق مثالا واضحاً من دول العالم الثالث ، فبالنسبة إلى هذه الدول التى حصلت حديثـاً على استقلالها السياسى ، أصحبت التنمية هى هدف مشترك بين سائر هذه الدول، ولقد بقيت المجتمعات الزراعية البحتة ، التى قدر لهـا أن تعتمد فقط على زراعة المحـاصيل الأولية ، لكى تقوم بعدها بعملية تبادل تجارى ، بالحصول على سلع إستهلاكية أو حتى صناعية ، هى مجتمعات متخلفة ، وتحتل دائما مركز التبعية الاقتصـادية ، بالنسبه لغيرها من الدول الغنية والمنتجة .

ولقد كان « التصنيع » هو الحل النهـائى والحاسم للمشكلة إلا أنه أصبح هدفاً معوقاً ، يتحقق على حساب القرى والمناطق الزراعية . مما أدى إلى إهمال واضح

فى خطط التنمية الزراعية ، على الرغم من أن الصناعة التى تقوم على أنقاض الزراعة ، هى صناعة خاملة وفاشلة .

فقد يحتاج « بناء مصنع » وسط منطقة قروية متأخرة إلى الكثير من المشروعات الخاصة بتنمية البيئة Ecodevelopment ، وإعداد هذه المنطقة القروية ، لكى تصبح مؤهلة أو معدة ، لاستحداث التصنيع ، وتقبل أى تغيير إقتصادى،أوتطويراجتماعى لاحق (١) . ولا يمكن أن تنجح مشروعات الصناعة الناشئة فى منطقةمن المناطق ، إلا بعد فترة طويلة من التنميه وتغيير الملامح الإيكولوجية للبيئة ، وذلك لتطوير هذه المنطقة وإعدادها . وإلا فشلت هذه المشروعات الصناعية ، وظلت هذه المناطق متخلفه عن الركب ، وبقيت على فقرها لأنها بدأت بعملية فوق طاقتها . فلا بد من أن تسبق المشروعات الصناعية والاقتصادية ، برامج سابقة لتنمية المنطقة ، حتى تتحمل نتائج هذه المشروعات من مخاطر ونفقات لتعبيد الطرق ، وتيسير وسائل النقل ، وتسهيل المواصلات السلكية واللاسلكية من أجل « بناء كيان صناعى ناجح » .

وعلى الرغم من ذلك فلقد أثبتت التجارب والدراسات أنه بدون أساس زراعى متين ، لن تتمكن الدول النامية من ضمان تغذية نفسها وإمداد صناعاتها بالمواد الأولية . فلقد ثبت أن التنمية الصناعية الهزيلة التى وقعت فى البرازيل ،

---

(١) هناك مسوح قبلية للتنمية Survey before development ، وهى ضرورية لاعداد المنطقة ، لمشروعات التنمية ، وهناك مسوح أخرى بعدية للتنمية ، ويقوم بها الباحث باستخدام عمليات الوصف والملاحظة وجمع المعلومات وتسجيلها . لمعرفة نوع ومقدار التطور الاقتصادى ، ودراسة حجم التغير الذى طرأ على البناء الأجتماعى . بالاضافه الى وجود مسوح دورية ، وتجرى على فترات معينة ، لمعرفة مدى تقدم أو تعثر المشروع وتقديم الحلول الدورية المقترحة للمشكلات التى قد تنشأ .

كانت مصحوبة بإهمال الزراعة ، التى يعمل فيها ما يعادل ٧٠ ٪ من السكان لتغطية معظم إقتصادياتها (١) .

ولذلك تتم عملية التنمية على نحو رتيب منظم ، وفقا لبرامج معينة ، وخطوات خاصة . ولعل أكبر المشكلات التى تواجه كل الدول المتخلفة والتقليدية والنامية هى مشكلة التضخم السكانى ، الذى لا يتوازن مع موارد الإنتاج ومصادر الدخل القومى ، الأمر الذى يفرض على هذه الدول تنشيط المدخرات، وتشجيع «بنك القرية» لابتلاع مدخرات الريف وإدخال نظام التأمين على الحياة ، ورفع مستوى الكفاية بين موظفى البريدوالبنوك ، وتشجيع الفلاح على ترشيد الإنفاق ، وإقلاعه عن عاداته الاقتصادية السيئه فى إخفاء ثروته ، واكتناز مدخراته (٢) . ثم تحويل هذه المدخرات إلى مشروعات للاستثمار والتصنيع ، فالإدخار هو أساس الاستثمار ، وهو أساس التنميه ،وتدبير رأس المال اللازم للتنميه الاقتصادية ، ولإيجاد عمل لكل من لا يعمل وتدريب الأيدى الخاملةوغير المدربة ، ورفع الكفاية الإنتاجية بالإهتمام بالعمالة الفنية المتخصصة.

وبهذه الطرق التنموية الضرورية يمكن خلق القدرة الذاتية وتطوير جوهرها من أجل خلق موارد وقوى ومصادر للاستثمار والتنمية داخل المجتمع، عن طريق

---

(١) هانسون ، آ . هـ : المشروع العام والتنمية الاقتصادية ، ترجمة محمد أمين ابراهيم مراجعة الدكتور فؤاد هاشم عوض الدار المصرية للتاليف والترجمة . يونيه ١٩٦٥ ص ٢٦ .

(٢) ان فكرة « بنوك القرى » التى انتشرت فى جمهورية مصر ، تحقق رواجا اقتصاديا حين أفرج الفلاح عن مدخراته ، بتحويل رؤوس أموال الفلاحين الى طاقة عاملة ومتحركة بدلا من سكونها وخمولها .

الاستخدام الرشيد لطرق الكفاية والتدريب والتعليم ، بقصد « تغيير جوانب تقليدية » ، وتطوير ما هو قائم ، باستغلال الإمكانيات والطاقات ، واستحداث القيم الجديدة ، وصدور الأبعاد والأنساق الاجتماعية ، الخالق المناخ الثقافى الذى يشجع على الجديد ويدعم التجديد ، بتنمية الشخصيات والكوادر ، والقدرات الابتكارية الخلاقة (١) . كل ذلك من أجل القضاء على أسباب التخلف الاقتصادى ، ولإزالة معوقات النمو الحضارى ، عن طريق سد « الفجوات الاجتماعية والثغرات الثقافية » ، مع خلق البرامج للمواجهة السليمة ، لما قد ينجم من مشكلات أو يظهر من معوقات جديدة . وعلى هذا الأساس ، صدرت برامج التخطيط من أجل إعادة بناء المجتمع وتجديده ، ومن أجل تقدم النسق التكنولوجى وتطوير أساليب الإنتاج ، مع توافر القدرة الذاتية على اكتساب الجديد ، والتكيف مع مايواكب الإنتاج ، مع ترشيد كل إنتاج ونفقة . فمن أجل حياة أفضل ، صدرت برامج التنمية فى المجتمعات المكتظة بفائض بشرى ضخم ، لإمدادها بإمكانيات إقتصادية لرفع المستوى المادى والاجتماعى والثقافى .

ولقد صدرت برامج التخطيط والتطوير والتوجيه والإرشاد ، من أجل تحقيق التكامل ، وتخفيف حدة التصنيع وآثاره السيكولوجية والاجتماعية ، حيث يظهر التعارض واضحاً بين قيم ومعايير مجتمع تقليدى متخلف ، ومجتمع صناعى متقدم أو مستحدث فلا يحدث التوافق عن طريق الاحتكاك الثقافى Cultural Contact وينشأ التفكك وعدم التكامل نتيجة لصراع القيم وتعارض أنماط السلوك ، وتباين أساليب التفكير . الأمر الذى تنهزم معه معايير قديمة ،

---

(١) د . نبيل السمالوطى . التنمية والتحديث الحضارى . مطبعة الجبلاوى ١٩٧٥ .

لكى تظهر إلى الوجود الاجتماعى ما يمكن أن يتكيف معه من الجديد من القيم والمعايير (١) .

ويؤدى التصنيع إلى زوال أو تحطيم أنساق تقليدية بأسرها ، حيث يبدأ الانحلال، ويتسلل التفكك فى مختلف « التنظيمات الاجتماعية Social organization » كما يطرأ عدم التكامل فى سائر « البناءات Structures » (٢) .

مشكلات التندية :

لاشك أن هناك الكثير من المشكلات التى نجمت عن تطوير مستويات

---

(1) Schneider, Eugone ., , Industrial Sociology , Mc Graw Hill New york , 1957 .

(٢) هناك ارتباط وثيق يربط بين « البناءات structures » و « التنظيمات organizations » الا أن البناءات تتميز بالنمطية والاستاتيكية . أما الثانية فقد يعتريها التغير ويدور فيها الصراع ، وقد يكون التغير من أجل التنظيم ولصالحه ، ومن ثم يصبح التغير تنظيميا . وقد يكون للصراع أهدافه التكاملية من أجل اعادة التوازن .

أما الفرق الحاسم بين « البناء » و « التنظيم » فيتضح لنا حين يكون « البناء » هو مجموعة من العلاقات والمعايير المنظمة لسلوك الأشخاص ، كعلاقة الزوج بزوجته ، أو صلة الملك أو الحاكم برعاياه ، أو القاضى بالمتهم . أما « التنظيم الاجتماعى » فهو ترتيب لنشاط الأشخاص وأدوارهم roles داخل التنظيم نفسه . فداخل بناء المصنع هناك تنظيم organization للادوار يقوم به المدير والمنفذ والملاحظ والعامل . وينقسم « الجيش » من حيث هو « بناء structure » إلى « فيالق » و « فرق » و « لواءات » و « كتائب » و « جماعات » . أما الجيش من حيث هو « تنظيم organization » فينقسم إلى عدد من الأدوار roles التى تقوم بها مختلف الرتب العسكرية . وترتيب أوجه النشاط التى يقوم بها « قائد الجيش » و « العميد » و « المقدم » و « الرائد » وهى رتب مميزة لأدوار كافة الضباط والجنود ، ولأداء مناشط معينة سواء فى الحرب أو السلم .

الاقتصاد والتنمية والتكنولوجيا ، فصدرت الحاجة التى أدت إلى ضرورة قيام علم لتنمية المجتمع ، نظرا لوجود الكثير من المعــوقات التى إعتاقت عمليات التنمية الإقتصادية ، وما يتبعها من مشكلات ، أو ماقد يصاحبها أحيانا من تغيرات تحتاج إلى عمليات أخرى تتعلق بالتنمية الاجتماعية .

والأساس هو التنمية الإقتصادية وبرامجها السابقة ، ثم تتبعها تنمية إجتماعية، وبرامج لاحقة ، نظرا للتغير الإجتماعى الناجم عن التطوير الاقتصادى ، حيث أن التغير الذى يطرأ على المجتمع ، هو بالتبعية ثمرة لنمو إقتصادى ، ونتيجة حتمية لإستراتيجية خطة التنمية الاقتصادية .

وإذا كانت التنمية الاقتصادية ، تهدف أساسا إلى زيادة الانتاج ، بترشيد الانفاق ، ورفع معدلات الدخول الفردية ، وإستغلال فائض الإستثمار بأفضل الطرق الممكنة لزيادة الدخل القومى . فإننا نلحظ أن التنمية الإجتماعية ، إنما تختلف تماما ، لأنها نتيجة لاحقة لمقدمات سابقة ، ترتبط بالتقدم الاقتصادى من جهة ، وبزيادة الدخل القومى ، الذى يؤدى بالطبع إلى إرتفاع معدلات الدخول الفردية، من جهه أخرى .

إلا أن العامل أو الفلاح سوف لايستفيد كثيرا من تطبيق هـذا النظام ، بالاقتصار على مجرد زيادة الدخل الفردى الخاص ، حيث ينبغى أن تعمل مختلف أجهزة الدولة ووسائل الإعلام على تطوير العامل والفلاح ، عن طريق التثقيف وزيادة الوعى ، حتى ترقى شخصيته ويتهذب سلوكه ، مما يسهل على الدولة توجيه الانتاج وترشيده إلى أفضل نفقه ممكنه . وحتى يستطيع أن ينفق العامل أوالفلاح دخله الخاص عن طريق « أفضل إنفاق ممكن » .

ومن المشكلات الأساسيه فى عمليات التنمية ، ردود الأفعال الإجتماعية الناجمة

عن « التصنيع » ، وأضرار التكنولوجيا حيث يحــــدث الخلل وعدم التوازن فى محيط الأسرة ، ويتسلل التفكك فى العائلة ، كما يبدأ الانحلال فى التسرب إلى كافة التنظيمات الاجتماعيه . بالاضافه إلى الاغتراب alienation ، حيث تقتل الآلة « قدرات الإنسان » وتدمّر طاقاته الابداعيه ، كما تؤدى نظم التصنيع والميكنة automation إلى تفضيل الأعمال الآلية ، مما يؤدى إلى القضـاء على المهـــارات اليدوية ، وإنتشار البطالة ، وتلوث البيئة Pollution ، كالأنهـار والبحـار ، حين تتخلص التكنولوجيا من بقاياها ، فتفرز إفرازاتها وغازاتها كى تسمم الجو وتفسد الهواء (١) .

الأمر الذى صدرت معه دراسات خاصة بتنمية البيئة Ecodevelopment من أجل حل مشكلات التكنولوجيا ، ووضع الخطط والبرامج ، من أجل التناسق والتكيف ، وإيجاد حالة صحية رشيدة من « التوافق بين الانسان والبيئة الصناعية » بإزالة كل العناصر الناجمة عن « التلوث » فى التجمعات الحضرية والمناطق الصناعية .

ولكل هذه الأسباب مجتمعة ، يخطط علمـاء البيئة ecologists من أجـل التنمية الرشيدة بتطوير البيئة ، وتحسين المرافق ، ونظم الصرف الصحى ، والأمن الصناعى ، حتى يتمكن المجتمع من مواجهة مشكلات التكنولوجيا بطريقه صحية وفعالة ورشيدة .

ويجذب التصنيع أعدادا هائلة من عمال القرية ، عن طريق « حراك العمل Labour mobility » الذى يتمثل فى تلك الحركة المستمرة والهجرة الدائمة من مناطق الدفع القروى ، إلى مناطق الجذب الحضرى والصناعى . نظرا لإرتفاع الأجور ، وتوافر الخدمات ، فيقوم هذا الحراك الـدائم ، لضمان العمـل وفقا لإحتياجات الأفراد والمصانع . والسبب الجوهرى فى عمليات الدفع والجذب ،

(١) د . اسماعيل صبرى عبد الله : نحو نظام إقتصادى عالمى جديد ، فى دراسة قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى ، والعلاقات الدولية . بيروت ١٩٧٧ .

هو سبب إقتصادى ، يتبلور فى « إرتفاع الأجور وتوافر الخدمات » ، مما يؤدى إلى « الإندماج amalgamation » بين تجمعات ثقافية متمايزة . وقد تنجم عن ذلك ، عمليات اجتماعية مضادة كالصراع والتعارض وعدم التكيف ، وقد تصاحبها عملية أخرى ، تسمى فى علم الاجتماع الثقافى بالتهميش Marginalization ، الذى قد يطرأ على سائر البناءات التقليدية المستحدثة ، والذى يحدث عن طريق الاحتكاك الثقافى المستمر ، ولما ينجم عنه بالضرورة ، من ظهور « البناءات الهامشية Marginal structures » .

ومن هنا صدرت الحاجة الماسة إلى عمليات التنمية المستمرة من أجل التكيف وسرعة الإندماج ، وتطوير الفلاح ، وتنمية المجتمع الريفى ورفع مستواه . ونظراً لتعدد مشروعات التنمية الصناعية فى جمهورية مصر العربية ، ظهرت الكثير من المناطق الهامشية ، التى تسمى بالحضريفية (١) Rurban ، تلك التى تنتشر على هامش المناطق القروية المتاخمة للقطاعات الصناعية ، كما هو الحال فى كفر الدوار ، والمحلة الكبرى .

ما هى أهم معوقات التنمية ؟

لقد كان « اميل دور كايم » يردد القول بأن علم الاجتماع لا يساوى أو

---

(١) الحضريفى Rurban . اصطلاح اصطنعته إصطناعا ، إذ لم أجد بين المصطلحات العربية ما يناسب أو يطابق الكلمة الانجليزية Rurban ، التى تعنى تلك المجتمعات التى تعيش على هامش القرى والحواضر . ولذلك أطلقت عليها اسم مجتمعات « الحضريفية » وإذا كانت الكلمة مشتقة أصلا فى اصطلاحها الانجليزى Rurban . من عملية دمج كلمتى «urban» بمعنى حضرى . وكلمة « Rural » بمعنى ريفى ، فعلى نفس هذا النحو ، اصطنعت « كلمة حضريفى » ككلمة مشتقة من عملية دمج كلمتى « حضر » و « ريف » .

أو يحتاج إلى ساعة واحدة من العناء ، إذا لم يساعد على حل المشكلات الاجتماعية . وفى كثير من المجتمعات هناك حاجة ملحة إلى « التنمية » لحل مشكلات اقتصادية واجتماعية. وذلك حين تتخلف تكنولوجيا الزراعة ، وتتلكأ نظم الادارة ، بينما تتوكأ نظم التربية ، وتتعثر عملية التعليم ، ومع بدائية نمط الحياة وثباته ، يعم الكساد مما يمنع أو يقلل من إنتاجية الصناعة . ومع تضخم التعداد البشرى ، يظهر الفقر ويطوى البؤس نفوس الأفراد ، وتنخفض الأجور ، وتنتشر البطالة ، بينما تقل الموارد وتهبط معدلات الدخول ، كل هذه مشكلات أساسية تواجه عملية التنمية .

ولا تقتصر مشكلات التنمية على الدول الصغرى والمجتمعات التقليدية والمتخلفة ، فهناك مشكلات للتنمية أيضـــا ، خاصة بالدول الغنية والكبرى . ففى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا نجد اختلافا واضحا فى معدلات التنمية ، تبعا لاختلاف الولايات الأمريكية نفسها . طبقا لطبيعة الموقع واقتصاديات البيئة ، ومن المعروف أن ولايات الجنوب ظلت متخلفة إقتصادياً لفترة طويلة ، عن ولايات الشمال ، وبخاصة بعد أهول الحرب الأهلية . فاختلفت أوضاع الجنوب وتخلفت عن اقتصاديات الشمال . إلى الدرجة التى معها أثبتت نتائج إختبارات « ألفا » التى أجراها الجيش الأمريكى ، كما سجلت الجداول الخاصة « بمذكرة يركس Yerke's Memoir » ، تفوّق بعض فئات من زنوج ولايات الشمال ، على بعض فئات البيض من ولايات الجنوب (١) .

---

(١) لنتون ، رالف : الأنثروبولوجيا وأزمة العالم الحديث ، ترجمة عبد الملك الناشف المكتبة العصرية - بيروت ١٩٦٧ ص ١٢٧

ولقد فسرت نتائج تفوّق السود الشماليين فى ولايتى أوهايو وانديانا ، على البيض الجنوبيين فى ولايتى كنتوكى ومسيسبى ، بالرجوع إلى الفارق الكبير فى الأوضاع الإقتصادية، ومستوى الأجور والمعيشة بين ولايات الشمال والجنوب .

ولقد أكدت الدراسات على وجود فوارق كبيرة فى التكلفة أو النفقة التعليمية ، الخاصة بالطفل الواحد ، بين مدارس السود والبيض فى ولايات الجنوب . فهناك عوائق ثقافية فرضتها ولايات الجنوب كى تقف كعقبة كأداء فى وجه الطفل الأسود . كما أن الطفل الأبيض الجنوبى أقل حظـــاً فى النفقة التعليمية ، من الطفل الأبيض الشمالى . على الرغم من أن البيض الجنوبيين أكثر حظا فى الرعاية من السود الجنوبيين .

ولقد قدر معدل أو متوسط النفقة التعليمية للطفل الأمريكى الواحد ، فى سائر الولايات المتحدة ، بنحو ٧٤ دولارا ، وذلك فى عام ١٩٣٦/٣٥ . وفى نفس السنة بلغ متوسط النفقة التعليمية ١١٥ دولارا للطفل الواحد فى ولايتى نيويورك وكاليفورنيا ، بينما بلغت أقل من ٣٠ دولارا فى ولايتى الباما واركنساس .

هذا بالنسبة للبيض، أما بالنسبة للسود، فبلغ متوسط النفقة التعليمية للطفل الأسود الجنوبى ١٧٫٠٤ دولار فى حين بلغت نفقة الطفل الأبيض التعليمية فى نفس الولايات الجنوبية ٤٩٫٣ دولارا . بينما قلت هذه النفقة إلى حد كبير فى ولايتى جورجيا ومسيسبى فبلغت ٩ دولارات فقط للطفل الأسود .

ومن هذا المثال البسيط ، يتضح لنا الفروق الهائلة بين مستوى ولايات الشمال والجنوب اقتصادياً ، بالإضافة إلى وجود تمييزات عنصرية ، وفروق فى النفقة التعليمية بين البيض والسود فى كل مدارس الأطفال كما أثبتت نتائج الدراسات أن تمايز الطبقة، و«حاجز اللون Colour Bar » ، وقيمة الدخل الاقتصادى ، كل هذا كان له

رد فعله فى تحديد حاصل ذكاء الطفل . بمعنى أن الوضع الاقتصادى المتخلف قد يساعد إلى حد ما إلى انخفاض فى القدرات الذكائية . وفى تقرير عن فتاة زنجية تقدمت لإختبار ستانفورد - بينيه، وهى فى سن ٩ سنوات وأربعة شهور، فأحرزت تفوقا خارقاً فى درجة الذكاء التى بلغت مداها فى القمة . وفسرت أسباب هذه النتائج بوجود مستوى وطبقى وثقافى مرتفع، تعيشه الفتاة الزنجية، فهى إبنة لأب أستاذ جامعى ، ولأم مدرسة فى إحدى المدن الكبرى. وهذه الحـــالة المتفوقة ذكائياً ، تؤكد لنا إلى أى حد تؤثر الطبقة الاقتصادية ، والرعاية التعليمية حين تتدخل كل منها وتتضافر كعوامل مساعدة فى رفع مستوى التحصيل الدراسى، وزيادة القدرات الذكائية ، ونمو السمات الفكرية. الأمر الذى أدى إلى ضرورة حل المشكلات الاقتصادية فى ولايات الجنوب ، مع محاولة إنعاش وتنمية هذه الولايات اقتصاديا ، برفع معدلات الأجور ، وبزيادة النفقة التعليمية فى سائر مدارس ولايات الجنوب .

وهذا مثل بسيط ، من أمثلة المشكلات الاقتصادية والتعليمية ، التى تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، حين تقوم بعمليات التنمية الضرورية فى مجالات تربوية ، حتى يحدث التوازن الاقتصادى وعدالة التوزيع ، فى اقتصاديات التنمية والتربية ، بين سائر الولايات الأمريكية . هذا فيما يتعلق بمشكلات التنمية فى دولة غنية وكبرى ، ويمكن إبراز أهم ما يواجه المجتمعات التقليدية المتخلفة ، والدول النـــامية الصغرى ، حين نتساءل عن أسباب بطء التنمية ، وما هى أهم مشكلات الدول النامية ؟ وكيف نعجل بالتنمية ، بتقديم الحلول والمقترحات المخططة ؟ ! وفيما يتعلق بأسباب بطء التنمية ، يمكن تحديد أهم مشكلات الدول النامية فى النقاط الثلاث الآتية :

١ - بطء التغير :

من الظواهر المألوفة فى كل عملية تغيرية لتطوير نمط إقتصادى متبع ، ظهور أو انبثاق « قوى أيديولوجية مضادة » لتعويق التغير ووقف التطور . والأمثلة على ذلك كثيرة من المجتمعات النامية والمتخلفة ، وحتى فى الدول المتقدمة نفسها . ففى الاتحاد السوفييتى مثلا ، قاومت نظم الملكية الخاصة ، وحوافز incentives الإنتاج ، ونظام التوريث ، وكل ما يسود البناءات الأسرية والعائلية من قيم وتصورات وأنماط ، قاومت كل هذه الأوضاع القديمة وتمردت ، ووقفت عقبة كأداء فى وجه « قوى التغيير الثورى » لكى تحاول تعويق عمليات التطوير الفورى ، تلك التى صدرت من قيادات ديكتاتورية ، وسلطات مستبدة ، فرضتها الدولة الشيوعية الناشئة،(١) حين تطلعت روسيا نحو فرض القوة، بطريقة اتسمت بالصرامة والقسوة، كما واشتهرت باستخدام أساليب عنيفه عرفت بالشدة والتعسف ، عن طريق فرض الضغط والقهر لدفع عمليات التنمية الإقتصادية بفضل تحريك قوى هائله وطاقات جبارة. وبالرغم من وجود هذه القوى الدكتاتوريه الضاغطة والمحركة ، كان التغير الاجتماعى والاقتصادى بطيئاً منذ البدايات الاولى ، لوجود مثل هذه « القوى المضادة للتغيير »، ولتكوين « عناصر المقاومة » التى تتمسك بأيديولوجيات التركيب الطبقى والطائفى والوطنى ، والتى تثير النعرات والعصبيات ، والتى تخلف فى نفس الوقت حساسيات طائفيه ووطنيه وطبقيه كامنه فى سيكولوجيات الوعى ، بين سائر الطبقات والطوائف الوطنيه ، بالإلتفات الكامل نحو ما يسود فى المجتمع من قيم واتجاهات ، قد تقف كعقبة تقليدية فى طريق التنمية الاقتصادية .

أ - فالعامل الأيديولوجى عامل أساسى من عوامل بطء التنمية ، وهناك

---

(1) InKeles , Alex . , Social change in Soviet Russia , New York . 1964 .

عوامل أخرى تؤدى إلى الإبطاء فى سرعة التطوير الاقتصادي، أو إلى الركود أو السكون، وسيادة عدم الرواج الاقتصادى، مما يؤدى إلى تقهقر فى حركة النسق الإقتصادى وتدهور فى درجة النمو، وانخفاض فى سرعة التنمية، وبطء معدلات التطوير، فى سائر المجتمعات المتخلفة Underdevelopment . ومن هذه العوامل التى ساعدت أيضا، على بطء التغيير الإجتماعى والتطوير الإقتصادى، شعور أو إحساس المجتمعات المتخلفة، بأنها مجتمعات مستغلة إقتصاديا من دول صناعية متقدمة، مما يؤدى بالطبع إلى وجود وظهور العناصر الوطنية، التى تطالب بالتحرير والإستقلال. فتعمل الرأسمالية العالمية على تأخر وتخلف مثل هذه المجتمعات الثائرة، وهو ما يسمى فى اقتصاديات التنمية، بتنمية التخلف development of Underdevelopment [1] .

فالصراعات والحروب الوطنية والأهلية، والثورات والإيديولوجيات المضادة، كلها عوامل مساعدة للإبطاء فى عمليات التنمية. بالإضافة إلى أثر ونتائج الحربين العالميتين الاولى والثانية، إلا أن كثيراً من الدول الكبرى مثل اليابان وألمانيا وحتى إيطاليا نفسها، قد ضربت جميعها أمثلة عالية ومضنية، فقد عانت هذه الدول وبذلت الكثير من الجهود من أجل تنمية تكنولوجية هائلة ومتقدمة، كما أنها سريعة وعميقة ومستعرضة. إلى الدرجة التى ترتفع معها قيمة الين اليابانى والمارك الالمانى، بصورة ملفتة وواضحة فى أسواق المال والتجارة. كما وتنافس فى نفس الوقت الاقتصاديات اليابانية والمنتجات الالمانية، أكبر معاقل التكنولوجيا المتقدمة التى تعرضها الاسواق الاقتصادية الخاصة بالولايات المتحدة

(١) د. اسماعيل صبرى عبدالله، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد، دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية. الهيئة المصرية العامة ص ١٨٦

الامريكية ، بما تنتجه مصانعها ومؤسساتهـــا الضخمة فى كافة ميادين الإنتاج الصناعى والزراعى ، بكل أشكاله كالإنتاج الثقيل والخفيف والمتوسط ، بالإضافة إلى تراكم السلع فى المجال الإستهلاكى ، مع التقدم الهـــائل والتطوير المستمر فى مجال الخدمات .

ب- ومن عوامل بطء التنمية فى المجتمعات المتخلفة ،إنتشار الأمية والجهالة ، وتخلف نظام الزراعه ، وضعف وسائل النقل ، ووعورة الطرق ، وانخفاض مستوى الخدمات فى ميـــادين الصحة والتعليم ، وفى مرافق الإضاءة والمياه والكبارى والتليفونات وكافة وسائل الإتصالات السلكيه واللاسلكيه .

وكثيرا ما لا تتلاءم التكنولوجيا المستوردة ، مع طبيعة الدول النامية وظروفها . فتقف الأيديولوجيا كعقبة إزاء « تكنولوجيا مضادة » لواقع المجتمع المتخلف ، فليس كل ما هو متقدم فنياً وتكنولوجياً ، يمكن استيراده ، بل يجب ترشيد عملية الاستيراد ، عن طريق انتقاء أفضل تكنولوجيا ممكنه ، تتناسب مع ظروف المجتمع ، وتتكيف مع ما يصلح له باختيار الأفضل، طبقاالظروف البيئة ومقومات الثقافة . فمن الاخطاء الشائعة فى « استراتيجية التنمية » عدم استيراد الافضل للمجتمع ، حين تتطلع دول العالم الثالث ، وتندفع نحو تكنولوجيات معينة ومتقدمة ، دون نظر إلى ظروف وإمكانيات « البناء الاجتماعى » أو فهم القيم والمقومات الاجتماعية الوطنية .

حـ - ونظرا لوجود كل هذه المعوقات والمشكلات، التى تؤدى إلى بطء التغير فى نسق الإقتصاد ، وقصور سياسة التنمية والإنتاج والتطوير، بدأت « الخبرات الفنيه الوطنية » فى الهجرة ، وهى ظاهرة عامة وواضحة فى سائر الدول النامية، حيث نجد عاملا جديدا يساعد أيضا على بطء التنمية ، ويتمثل هذا العامل

الجديد ، فى هجرة الخبراء والفنيين ، من العلماء والاطباء ، كما ويتأثر البناء الاقتصادى بالضرورة ، ويضعف مستوى الاداء والخـــدمات ، بهجرة الفنيين وأصحاب الحرف من الصناع والعمال المهرة . فلقد عمل السلطان سليم ، حين حاول تخريب الاقتصاد المصرى على نقل مهرة أصحاب الحرف والمهن اليدوية من الصناع والفنيين المصريين إلى القسطنطينية . ونحن فى مصر وفى كل الدول النامية ، ينبغى أن نضع حداً لهذا « النزيف الإقتصادى » بالتخفيف من هجرة العقول والخبرة والايدى الفنية ، تلك التى تسمى فى الدراسات التنموية ، بهجرة التكنولوجيا اللينة Soft-technology ، فينبغى أن نوقف هذا النوع من الهجرة باستغلال كل الطاقات الوطنية والخبرات المحلية ، بدلا من بذل الجهود والاموال المضاعفة ، لإستيراد مثل هذه الطاقات والخبرات . فالتكنولوجيا اللينة أو الناعمة لها ضرورتها وخطورتها فى عملية التنمية ، وتقوم بوظائفها ، تماما كما تعمل وتتوظف التكنولوجيا الصلبة Hard-technology ، فى الإسراع بعملية التطوير والتنمية .

ومن المشكلات الهامة التى يعالجها « خبراء النفوس » فى ميـادين الصناعة والتكنولوجيا ، مشكلة « الثغرة الثقافية cultural gap » حيث يحاول علماء الاجتماع الصناعى والثقافى سد هذه الفجوة أو الثغرة وملأها ، حتى لا يشعر الإنسان بالاغتراب alienation وعلاج ماينجم عن وطأة التصنيع ومحنة التكنولوجيا ، باقامة « قنطرة ثقافية » تربط بين الإنسان ونفسه ، فى عالم سريع التغير .

٢ - الطعام لكل فم :

لما كانت مشكلة « الحصول على الطعام لكل فم » مشكلة جوهرية ، تعـانى منها مجتمعات متخلفة وتقليدية ونامية ، فقد أصبحت عملية « التنمية فى ذاتها » عملية اقتصادية أصلا تستهدف تطوير « التقليدى » و « المتخلف » فى دنيـا الثقافات والمجتمعات ، وتغيير طرق الانتاج ووسائل المعيشة عن طـريق « التصنيع والتكنولوجيا » . حيث تكمن المشكلة الحقيقية فى تنظيم العلاقة التبادلية المتناقضة ؛ بين كثافة بشرية متزايدة تتميز بها سائر المجتمعات التقليدية والمتخلفة ، وبين ضمان وصول الطعـــام لكل فم ، بإشباع حاجات الانسان

الضرورية ، وباعلان الحرب ضـــد الجوع وبالكشف عن جيوب الفقر ، وازالة « عيوب المجتمع » الكامنة فى نفوس الناس . ولا يتحقق كل ذلك الا بتجـديد أنماط السلوك ، وتغيير القيم والاتجاهات الشائعة ، حتى تتعدل النظرة الى الحياة ؛ ويتبدل مستوى الطموح level of aspiration .

وهذه هى المكاسب السيكولوجية للتنمية بشقيها الاقتصادى والاجتماعى ، بالتخطيط المنظم والموجـــه لكل ما هو مدروس ، حتى لا تعالج مشاكلنا الاقتصادية بطرق ارتجالية ، أو نتركها سدى ، دون دراسة للظروف الطبيعية ، فنهملها بحجـة أن « التغيير سيحدث طبقا لقانون التطور الطبيعى » . وهـذا منطق يزيد مشكلة الحصول على الطعام تعقيداً . ولذلك تواجه هذه المشكلة فلاسفة التخطيط الاقتصادى ، لتقديم الحلول العلمية والفورية ، لذلك التعارض القائم بين زيادة الانتاج ، حين تتفوق عليها معدلات الاستهلاك ، الامر الذى يتطلب حـل هذه « المعادلة الصعبة » .

أ ـ فمن أسباب « الفقر » و « والجـوع » و « التخلف الاقتصادى » حدوث نمو غير متوازن فى الاستهلاك على حساب الإنتاج ، حين يشبع « الإنسان الإقتصادى » رغباته وحاجاته فى نهم ، وما زال « الانسان العربى » يقوم باستهلاك المستورد من السلع كالتبغ والعطور ، والمنتجات البسيطة كأدوات المطبخ والإبر والمسامير ، دون أن يبذل جهدا ، أو أن يقابل كل ذلك الاستهلاك بعمليات إنتاجية ، بالرغم من وفرة الأموال الناجمة عن البترول المستخرج . مما يعوق تطوير التنمية ويعطل التعجيل بها ، فيصاب البناء الاقتصادى بالخلل .

ومن هنا المثال السابق ليس الإنتاج الفعلى للتصنيع ، بأسرع فى مداه وقوته من استهلاكنا كما أن عائد الكفاية العملى لحركة النمو الاقتصادى ، لا يتوافق أصلا مع « حالة النهم فى إشباع الحاجات » دون تعفف أو تقشف ، حين يتابع الإنسان الاقتصادى تفضيلاته ويحقق رغباته الاقتصادية . ولاغرابة فى أن

تقوم « تنمية غير متوازنة » فى المجتمعات المتخلفة ، نظرا لشدة الطلب والاستهلاك رغم قلة المعروض .

وتدخل « دالة التفضيل » كى تحدد نمط الانفاق والاستهلاك ، حين يؤدى التفضيل الإجتماعى إلى الزيادة فى الطلب على سلع بعينها ، وللجماعات فى سائر الثقافات والطبقات ، مطالبها الاقتصادية وتفضيلاتها الخاصة . وليست التفضيلات الجمعية هى مجموع التفضيلات الخاصة بالأفراد . بل يتأثر التفضيل الشخصى أو الفردى إلى حد بعيد ، بتفضيل آخر « اجتماعى » أو « طبقى » ، ويتسلسل نسق التفضيل بين « الضرورى » و « الكمالى » طبقا لنوع الثقافة ، وتدرج الطبقات . ولسوف يصاب البناء الاقتصادى بالخلل ، إذا مااقتصرنا على تفضيلاتنا وإشباع رغباتنا ، باستهلاك المستورد والإستمتاع بالسلع الحديثة . حيث أن الناتج من التنظيمات الصناعية ، وما ينجم عن المشروعات الإقتصادية ، بالإضافة إلى عائد رؤوس الأموال والكفاية لفنية والعملية ، كل هذا لا يمكن تقديره بدرجة أكبر أو أسرع أو أقوى من تحقيق رغباتنا ومطالبنا وتفضيلاتنا .

ب ـ ويقول الاقتصاديون إن هناك علاقة توازى صارمة بين اقتصاديات الانتاج والاستهلاك ، نظراً للتضخم المستمر فى تعداد السكان ، وثبات رؤوس الأموال ، الأمر الذى يؤدى إلى ضعف أو هبوط معدلات الإنتاج . وتتجلى مهمة الفكر الاقتصادى ، فى تنظيم العلاقة وإيجاد التوازن بين كفتى الإقتصاد الإنتاجى ، والاقتصاد الاستهلاكى .

فالكثافة البشرية العالية التى تتميز بها المجتمعات المتخلفة والنامية ، تحتاج

---

(١) الدكتور حسن الساعاتى : التكنولوجيا والمجتمع ، وانظر دراسة التخطيط القومى الدكتورين ابراهيم حلمى عبد الرحمن وإمام سليم ، فى المؤتمر المنعقد فى القاهرة ١٨ — ٢٩ نوفمبر ١٩٥٩ حيث كان اجتماع الدول العربية واليونسكو . دار المعرفة ١٩٦٢ .

بالضرورة إلى زيادة التركيز على الخدمات ، فى مختلف ميادين الصحة والتعليم والإسكان ، بالإضافة إلى خلق فرص العمل ، وإتاحة المشروعات ، لضمان الحصول على الطعام ، وضرورة وصوله إلى كل الأفواه ، حيث يبتلع الانفجار السكانى كل زيادة إنتاجية ، فتضيع الجهود سدى .

ويضبط التخطيط المنظم معدلات الإنتاج والاستهلاك، ويوحد بين الجهود المشتركة ، حتى لاتضيع ثمرات التنمية دون جدوى. فالزيادة البشرية وقلة رؤوس الأموال وهبوط الإنتاج ، كل هذه مؤشرات تؤكد ضرورة الحاجة إلى القيام بعمليات للتنمية ، والتعجيل بالتطوير الاقتصادى ، حتى تحل مشكلات البطالة والكساد وهبوط الأجور ، فيتحقق بالرواج الاقتصادى الرخاء ، ويضمن الإنسان حياة كريمة فى ظل الرفاهية .

ح ـ ولاشك أن حل هذه المعادلة الصعبة التى تنظم العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك ، هو علاج لمشكلة عويصة ، من أهم مشكلات التنمية ، فى سائر المجتمعات والدول النامية التى تعمل على دفع عجلة التطور الاقتصادى لحل مشكلة الجوع، فكيف يمكن التوفيق بين أيدى خاملة عاطلة، ولا تعمل، وأفواه جائعة تطلب الطعام .

فما فائدة أن ينتج الإنسان الاقتصادى كل ما يستهلكه ، أو يلتهم ويستهلك كل إنتاجه ؛ هذة مشكلة تؤدى إلى العجز والبطالة ، وعدم تناسب الأجور مع الأسعار، ثم أن قلة المعروض من المواد الاستهلاكية ، يفرض بالضرورة ، استيراد السلع لمواجهة الضرورات الملحة. مما يحتم علينا، تغيير سياسة الاستهلاك، بضبط النفس بالتقشف والتعفف ، والإدخار بأشكاله ، والاستثمار بطرقه المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى زيادة الشعور بالتضامن والتماسك والانتماء،

د ـ ومن أجل التعجيل بالتنمية الاقتصادية ، ينبغى الإسراع بتنقية المناخ فى أسواق التجارة ، حتى تتخلص من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، فنكشف عن «المشروع» و «غير المشروع» من الكسب والدخل الاقتصادى ، بالقضاء على «الدخول الطفيلية» و «الكسب الحرام» فى أقــوات الشعب ، عن طريق الاستفادة غير المشروعة من «المخزون السلعى» من أجل الاستغلال والاحتكار ، أو للتضارب والتلاعب من أجل زيادة الأسعار ، ثم الانتفاع برفع قيمة السلع المخزونة .

ويمكن إنعاش الركود الاقتصادى ، بالتنمية والتصنيع ، وترشيد استخدام التكنولوجيــا واستيرادها ، من أجل دفع عجلة التطوير ، بقصد التوصل إلى أكبر معدلات ممكنة للإنتاج الصناعى والزراعى ، وبقدر يفوق بكثير ، بل ويتجاوز إلى أكبر حد ممكن ، حين يزيد على معدلات الاستهلاك ـ حيث يجب أن تتوافق اقتصاديات الإنتاج مع اقتصاديات الاستهلاك ، وذلك هو أقل تقدير فى التصور والتوازن الاقتصادى ، حين تتساند فى معية Togetherness متوازنة . إذ أن زيادة الدخل القومى ، وارتفاع مستوى الدخول ، بالإضافة إلى الرواج والإنعاش ، كل ذلك يضمن حياة كريمة للمجتمع بطبقاته وأفراده ، مع ضرورة الالتفات إلى ترشيد النفقة الفردية ، حتى تتكامل عمليات التنمية اقتصادياً واجتماعياً فى وقت واحد . .

٣ - تنمية دول العالم الثالث :

من اليسير علينا أن نشبه مختلف دول العالم ، سواء فى غناها الفاحش ، أو فى فقرها المدقع ، بأنها تمــاماً كالأفراد ، فهناك دولة «غنية» ومتخمة (١) أو

---

(١) إن ما يميز الدول المتقدمة اقتصاديا developed countries هو الزيادة المستمرة فى دخول الأفراد ، كنتيجة حتمية لنمو الانتاج القومى ، والنمو المطرد للدخرات ، بحيث يصبح معدل الاضافة فى الدخل القومى Per capita income ، هو معدل يفوق النمو البشرى التدريجى .

متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفييتى . بينما تعيش دول أخرى « متعددة » و « نامية » وتكافح جميعها من أجل الحياة (١) .

أ ـ وهناك علاقات تنظمها قواعد وقوانين دولية، ويفرضها نظام اقتصادى دولى بين « دول منتجة » و « دول نامية » ، حيث تقوم بالضرورة علاقات إقتصادية بين دول متقدمة advanced صناعياً وحضارياً ، وأخرى كادحة لم تستكمل بعد نموها الاقتصادى والاجتماعى . ولكل من هذين النمطين المتمايزين آماله ومشكلاته . ولقد صدر « علم اجتماع التنمية » من أجل حل المشكلات ، ومن أجل تحقيق الآمال .

فالغنى المتخم يزداد غناه ، ويتراكم كسبه ويفيض إنتاجه ، ويتزايد عائد رؤوس أمواله ، وقد يواجه المشكلات العويصة التى تتصل بتحديد قيمة الأجور وتثبيت الأسعار ، وتفشى البطالة وانتشار الكساد وتضارب البورصات . بينما يعانى الكادح المكافح كثيراً حين يتطلع نحو حيـــاة أفضل ، ونحو عمل دائب ومستمر من أجل التنمية بنوعيها الإقتصادى والاجتماعى .

ومن أجل حل المشكلات الناجمة عن الفقر المدقع والغنى الفاحش ، تحاول الدول المتقدمة الكبرى أن تقوم بمساعدة الدول المتخلفة ، عن طريق « برامج » أو « خدمات » أو « مساعدات » فنية أو تكنولوجية تتم فى شكل « معونات للتنمية » وهى معونات إقتصادية وخبرات فنية ، تقدمها الدول الكبرى إلى دول ومجتمعات

(١) تعانى الدول المتخلفة إقتصاديا من فائض بشرى هائل ، مع قلة الموارد وهبوط الانتاج ، وعدم توافر رأس المال ، ومن أجل تنمية هذه الدول إقتصاديا و إجتماعيا ، يجب أن تقدم إليها المعونات الاستهلاكية والفنية والتكنولوجية من الدول الغنية بفائض إنتاجها .

العالم الثالث (١) .

ب ـ وتعمل معظم دول العالم الثالث جاهدة ، لكى تحقق لنفسها تنمية اقتصادية، فتضع البرامج والمشروعات ، وتحاول استخدام التكنولوجيا المتطورة ، لتعديل أنماط الحياة ، وتبديل مستوى الطموح Level of aspiration ، وتجديد أساليب الرعاية الإجتماعية ، وتطوير التربية الأساسية بتغيير الأساليب القديمة ، واستخدام وسائل الإيضاح السمعية والبصرية ، وتعليم الكبار ، ومحو الأمية . بالإضافة إلى بذل الجهود نحو تجديد الأنماط الثقافية، وتغيير معايير السلوك ، بتبديل القيم أو تعديلها ، وإزالة ما أخنى عليه الدهر، من نماذج سلوكية جامدة وتصورات وأفكار عتيقة وبالية ، تعمل جميعها على إعاقة عمليات التربية والتنمية، وخطط التطوير الإقتصادى والإجتماعى .

ولقد أشرنا إلى أن الكثافة السكانية العالية ، إنما تشكل عاملا خطيراً فى إعاقة التنمية ، حيث يواجه المجتمع مشكلات الخدمة الطبية ، والنفقة التعليمية وتطوير المرافق وتحسين مستوى الخدمات ، مما يتطلب الإمكانيات التكنولوجية

---

(١) يضم العالم الثالث نحو ٧٠ ٪ من تعداد سكان الأرض ، ولا يتعدى إجمالى دخله عن ٣٠ ٪ من الدخل العالمى . ويعانى نصف سكان العالم الثالث من إنتشار الجهالة والأمية، ولا يجد ثلثى اطفاله مكانا فى المدارس . ويموت عشرات الألوف كل عام جوعا فى سائر بلدان العالم الثالث ، كما تحصل الدول النامية رغم كل ذلك على ما قيمته ٤ ٪ من قروض البنك الدولى ولم يبلغ معدل إنتاج العالم الثالث سوى ٧ ٪ من الانتاج العالمى .

انظر فى هذا الصدد :

د . اسماعيل صبرى عبد الله : نحو نظام إقتصادى عالمى جديد دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية – الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ صفحات ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ .

الضخمة ، والجهود البشرية المكثفة ، وذلك لتحديث أو حتى ترشيد التنمية ، من أجل تطوير اقتصادى سريع ومستعرض [١] .

وينبغى فى كل عملية من عمليات التطوير فى التنمية الصناعية ، أن يتحول الانتاج الاستهلاكى ، فيقترب شيئاً فشيئا إلى إنتاج ما يسمى بالتكنولوجيا الصلبة Hard Technology ، كالمعدات والآليات الجاهزة ، والصناعات الثقيلة وشبه الثقيلة ، بالإضافة إلى محاولة بذل الجهود المشتركة نحو تصنيع هذه التكنولوجيا الجديدة، وإدخال التحسينات عليها ، ثم نقوم بتصديرها إلى العالم الخارجى بعد استكفاء الحاجة، بتحقيق أغراض الأسواق المحلية .

تصنيع الدول النامية :

من المشروعات الصناعية والبرامج الاقتصادية التى إشتهرت بها الدول النامية ، صناعة الأدوية والأسمدة ، ومواد البناء ، الأمر الذى يؤدى بالقطع إلى إمتصاص الأعداد الكبرى من الأيدى العاملة ، وارتفاع الأجور ، حيث أكدت نتائج الدراسات التنموية ، وأثبتت أن انخفاض معدلات الإدخار ، قد نتج عن هبوط مستوى الأجور، وضعف أو قلة الدخول الفردية .

أ ـ ولاشك أن لكل دولة نامية ، طريقتها الخاصة بالتنمية الصناعية ، طبقاً لظروفها البيئية وسياساتها الاقتصادية التى تنظمها ، طبقاً لما تواجهه من مشكلات

---

(١) دكتور نبيل السمالوطى ، التنمية والتحديث الحضارى ، مطبعة الجبلاوى ، ١٩٧٥ .

تحتاج إلى حلول سريعة وناجعة ، عن طريق عمليات « التنمية » و التطوير فى سائر ميادين الإنتاج والخدمات .

ب - ولا يؤدى التصنيع فى المجتمعات التقليدية والنامية إلى نفس النتائج ، حيث لا ينجم عن التصنيع تغييرات بنائية متشابهة ، إذ أن المجتمعات لا تتطور صناعياً على نحو متجانس. فتختلف طبيعة لنتائج الثقافية والتغيرات الإقتصادية التى تطرأ على بنية مجتمع صناعى ، إذا ما قارناها بنتائج تغير مماثل يطرأ على بنية مجتمع آخر . حيث يتوقف كل « تغير اجتماعى » فى ميادين التكنولوجيا والاقتصاد والصناعة ، على عوامل بنائية وظروف بيئية وإيكولوجية خاصة بالمجتمع موضوع الدراسة ، حين نحاول أن نلقى ضوءاً على تاريخه وتراثه ، ونتفهم قيمه ونظمه وماضيه ، بالإضافة إلى تحليل وتقييم القواعد المحلية ، والمعايير الوطنية ، والكشف عن موارد المجتمع الاقتصادية لتحديد نوع التربة ومعرفة الثروة الطبيعية ، واستخراج المعادن والمواد الخام من المناجم وما فى جوف الأرض من طبقات جيولوجية .

وتتمثل المشكلة الحقيقية والكبرى فى كل الدول النامية والمتخلفة، فى وجود فائض بشرى هائل ، تعانى منه، نظراً لقلة الموارد وندرة رؤوس الأموال، والمشروعات الصناعية، الأمر الذى يؤدى إلى هبوط أو انخفاض فى معدلات الدخول الفردية ، أو أنها مجتمعات تستهلك الكثير ، بينما تنتج القليل .

وإذا كانت هذه المشكلات، هى أهم نقاط الضعف التى تعانى منها عمليات التنمية الصناعية والإقتصادية فى دول العالم الثالث ، فإن هناك مشكلات أخرى معاكسة تواجهها الدول الغنية الكبرى ، بالرغم من تخمتها وغناها الفاحش .

ومن أهم المشكلات الكبرى التى تواجه الدول المتقدمة والغنية بالموارد ،

مشكلات تتعلق بالإنتاج وكثافته ، حيث تتنافس الدول الصناعية الكبرى فيما بينها تنافساً رهيباً يسبق الزمن . وهنا نستطيع أن نتساءل : وعلام تتنافس هذه الدول ، في إنتاج السلع الاقتصادية (١) . ؟ !

حـ - إن تراكم هذه السلع وتحسين إنتاجها ، فى سوق المنافسة الاقتصادية ، سوف يخلق مشكلات عالمية صعبة، حين يختل الميزان التجارى الدولى ، كما وقد يساعد هذا الإنتاج الصناعى الهائل على إيجاد تكتلات بشعة وغير مشروعة ، فيظهر الجوع فى المدن الصناعية الكبرى ، وتنتشر جرائم العنف والجنوح وتتفشى المادية، ويظهر الالحاد والجماعات المتطرفة، حيث تخف درجة الضبط، وتضعف هيبة القانون، وتقل قداسة الدين فيظهر الشذوذ أو الإنحراف الناجم عن التمرد وجنون العزلة، حين وتتدهور القيم الروحية والمثاليات الجماعية، بانفصام عرى التنظيمات القديمة، وتقهقر الأنماط التقليدية ، مع شيوع الأمراض الاقتصادية المعروفة ، كالتضخم والقروض ، وصراع النقابات، والإضرابات، بالإضافة إلى زوال القيم الأصيلة، وإحلال القيم الغريبة والدخيلة، نظراً لذيوع مرض التقليد الثقافى وشيوع البدع والنزعات الفردية ، وانهيار أو تصدع الاتجاهات الجمعية ، التى تؤكد التضامن وتدعم التماسك والتكامل، وهذه هى أهم عيوب المجتمع الرأسمالى الصناعى ، بعلله وأمراضه . وكان الحل الوحيد لكل هذه المشكلات التى تعانى منها هذه الدول الغنية الكبرى ، هو أن تتجه بإنتاجها المكثف نحو أسواق الدول النامية، والمجتمعات المتخلفة ، من أجل تنميتها وتطويرها إقتصادياً واجتماعياً ، نظراً لكثرة مافيها من العلل والأمراض ، وماينتشر أو يسود من العيوب الاجتماعية .

---

(١) هانسون ، أ . هـ : المشروع العام والتنمية الاقتصادية ، ترجمة محمد أمين ابراهيم، مراجعة الدكتور فؤاد هاشم عوض ' الدار المصرية ' يونية ١٩٦٥ '

فاتجهت الدول الكبرى، بما تعانيه من مشكلات غناها المتخم، نحو دراسة الصعوبات الناجمة عن الجوع والفقر من جهة، حتى تحاول تلك الدول الكبرى، من جهة أخرى، التخلص من فائض إنتاجها، حين تتقدم بمعونات اقتصادية وفنية لتنمية الدول التقليدية والنامية. وليس الدافع هنا « دافعا إنسانيا بحتا » من أجل المساعدة والتنمية بتقديم المعونات الإقتصادية، وإنما هو « دافع اقتصادى » بحت، دفع مثل هذه الدول الغنية الكبرى إلى أن تحل مشكلاتها الإنتاجية الخاصة، بالتخلص من الفائض الإقتصادى كبرامج للتنمية، ومشروعات صناعية، ومعونات إقتصادية، تقدم ككل أو بالتدريج إلى دول العالم الثالث.

ذ - وإزاء مشكلة الزيادة الرهيبة فى إنتاج السلع، والتنافس القائم فى أسواق التجارة العالمية، تسعى الدول الكبرى بفائض إنتاجها نحو الدول الفقيرة والنامية، حتى لا تحدث الهزات الاقتصادية العنيفة التى تؤثر على انخفاض الأسعار العالمية، بالإضافة، إلى زيادة عرض العمال، والبطالة بأشكالها الظاهرة والمقنعة، وانخفاض الأجور، وانتشار الخمود أو الكساد، نظراً لانعدام الحركة، مع ثبات وتوافر الركود أو السكون الاقتصادى، إلا أنه من أجل الحركة وإحلال الرواج الإقتصادى، ومن أجل حل هذه المشكلات العويصة وطبقا لصرامة قانون العرض والطلب، وصونا للسعر العالمى للسلع المنتجة، تحاول الدول الكبرى أن تقدم «فائض إنتاجها» فى شكل معونات اقتصادية، كما حدث بالنسبة لمشروع مارشال الأمريكى، بعد الحرب العالمية الثانية، لتنمية المشروعات الإقتصادية لدول غرب أوربا، بل ولإنعاش أوربا بأسرها.

وكانت أسواق الدول النامية والمجتمعـــات التقليدية التى تحتاج إلى تطوير وتنمية نظراً لبساطتها وبدائيتها، هى محط أنظار الدول الغنية الكبرى، وذلك بحجة تطوير مشروعاتها الإقتصادية، بتقديم « معونات » كانت فى الأصل مشكلة

إنتاجية أدت إلى « فائض » فاتجه هذا الفائض الذى يهدد فى وجوده وكثافته الدول الغنية ، نحو تنمية الدول الفقيرة ، حيث أن الفقر والجوع والفاقة إنما هى ظواهر اقتصادية مفزعة ، تهدد رخاء العالم .

وقد تشترط الدول الكبرى من أجل الموافقة على تقديم هذه المعونات، بعض الشروط السياسية، التى تمليها على الدول الفقيرة والنامية . وقد ترفض هذه الدول النامية رغم فقرها قبول هذه المعونات الإقتصادية المشروطة سياسيا . إلا أن انتشار مبادىء الحرية وذيوع الأفكار الليبرالية، قد غيرت جميعها تلك النظرة الاستعمارية لهذه الدول التى نظروا إليها على أنها بدائية أو « متخلفة Underdeveloped » ، فأطلقوا عليها إسماً آخر هو « الدول النامية developing countries » .

ولقد أكد ميثاق الأمم المتحدة ، على ضرورة حل المشكلات الإقتصادية والإنسانية فى الدول النامية وقد تتعاون الدول الصغرى ، وتعمل على تبادل المعونات فيما بينها ، وتخلق الأسواق المشتركة ، وتعمل على تمويل برامج التنمية بجهودها الذاتية ، أو بالاعتماد الكلى أو الجزئى على الدول الكبرى .

وقد تظهر المشكلات الاقتصادية الجديدة ، كنتيجة للزيادة المستمرة فى إنتاج السلع ، وتصدير التكنولوجيا والمعدات، إلا أن هذا الفائض المتزايد لن يستمر على الإطلاق ، حين تقل أو تتوقف أو تكتفى الدول النامية ، فلا تحتاج إلى مثل هذا الفائض ، حين تبلغ حد الإشباع، فلا تطلب أسواقها شيئاً جديداً ؛ من إنتاج الدول الكبرى .

هـ ـ الأمر الذى تواجه معه الدول الكبرى « مشكلة فائض إنتاجها » المتزايد بدون أسواق لتصديره ويفرض تراكم هذا الفائض غير المصدر ، على الدول الكبرى

إعادة النظر فى سياساتها الإنتاجية ، وتعديل نظم التصدير والاستيراد منها ، عن طريق عملية « إعادة التواؤم [1] Readjustment » بحيث يحدث التقارب بين الانتاج والإستهلاك ، الأمر الذى يفرض التكيف مع الظروف الاقتصادية والانتاجية الجديدة .

* * *

إذا كنا قد استعرضنا أهم المشكلات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وناقشنا العوامل الرئيسية التى تؤدى إلى الإبطاء فى التنمية ، وأشرنا إلى أهم مقومات التطوير والتغيير ، الايديولوجية والتكنولوجية، فتكلمنا عن « عوامل بطء التغير » مثل العامل الديموجرافى والكثافة البشرية، وانتشار الفقر والفاقة ، وازدياد الطلب على السلع الإستهلاكية ، مما يتعذر معه « وصول الطعام لكل فم » ، بالاضافة إلى عامل ثالث وجوهرى ، وهو عامل سياسى يتعلق بموقف الدول الغنية والمتقدمة من دول العالم الثالث وتنمية مجتمعاتها ، وكيف تعيد الدول الكبرى النظر حين تتضخم مشكلاتها الانتاجية ، فتعمل على إعادة التواؤم ، بين سياساتها فى التصدير والاستيراد، من جهة ، واقتصادياتها الانتاجية والاستهلاكية ، من جهة أخرى .

ولكن ... كيف نعجل بالتنمية ؟!

لاينبغى أن نتوقف إطلاقا عند حد « إثارة المشكلات » ومناقشة الصعوبات، دون أن نضع فى اعتبارنا ضرورة القيام بعملية « تفكير إنشائى وبنـاء » ، بعد عمليات « الفحص والتشخيص » . فلقد أشرنا من قبل إلى معوقات التنمية ، وأسباب بطء التغير ، وعلينا الآن أن نتقدم بخطوات ثابتة ، نحو كيفية علاج

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ ص ٢٦٣ .

مشكلات التنمية وإزالة معوقاتها ، وتطوير الجهـــاز الإقتصادى كله من أمراضه وعيوبه ومن هنا يمكننا أن نتساءل فوراً ، كيف نعالج ما كنا قد شخصناه ؟ ، وما هى الطرق والأساليب التى فضلها لسرع بالتنمية ؟ ! ، وعلى أى أساس يمكننا أن نرسم سياسة للقضاء على التخلف ؟ ! .

للرد على كل هذه المسـائل ، ينبغى أن نلتفت إلى النقـاط الأساسية التالية ، وأن نضع برنامجاً أو منهـاجا لكل نقطة منها وأن ننشغل ببرمجة أو تخطيط كل برنامج على حدة .

١ - التخطيط واستراتيجيات التنمية .

٢ - الثورة الإدارية ومعوقات التنظيم .

٣ - ترشيد الانفاق .

٤ - التنمية الاقتصادية وبرامج التربية والتعليم .

هذه هى الخطوط العريضة ، والحلول العملية الناجحة ، والوسائل التطبيقية لعلاج كل مشكلات المجتمعات النـامية . وسنحـاول أولا وقبل كل شيء تفتيت هذه المشكلات حتى نعالج جزئياتها وتفصيلاتها، وسوف نشير ونركز على دراسة كل منها على حده ، حتى نعالج فى نهاية الأمر كل ما يتصل بمشكلات التنمية ككل .

التخطيط واستراتيجيات التنمية :

ا - حين نعالج مشـكلات التخطيط واستراتيجيات التنمية، ينبغى أن نضع فى اعتبارنا ، التأكيد على ضرورة سوسيولوجية وسيكولوجية ، حين ينبغى أن يقيم المخطط الإقتصادى وزنا للإنسان الذى يقوم بعملية التنمية ، فلا يمكن أن نتصور برنامجا صناعيا أو مشروعا اقتصاديا ناجحا ، دون النظر إلى الدور الإيجابى للانسان الذي قام به . فلا يصبح دور الإنسان مسلوبا داخل إطار التنمية ، وهى عملية

« إنسانية لحما ودما » . فلابد من إعادة النظر إلى دور الإنسان الحضارى وقيمته وفاعليته ومكوناته الثقافية ، وهل تساعد هذه الإمكانيات والطاقات ، على تطوير البناء الإقتصادى؟ أم أنها قد تعوق المشروعات ، وتفسد تنبؤات الخطة وتوقعات التخطيط؟! بمعنى أننا ينبغى أن ننظر قبل القيام بأى عملية من عمليات التخطيط فى سائر القطاعات والميادين ، إلى « المعطيات البشرية والذكائية والاقتصادية والحضارية، وكلها عناصر « لاتعطيها المادة وحدها » ، وإنما هى معطيات إنسان ديناميكى متطور . ولذلك يعمل خبير التخطيط الاقتصادى ويحاول أن يخطط ، ويستخدم التكنولوجيا بقصد الاسراع بالتنمية وتطوير الإنسان التقليدى وتغيير أسلوب حياته .

وتدور الصراعات فى مختلف الثقافات المتخلفة والمجتمعات النامية ، حول ، صور نظم الملكية والأجور والضرائب والأسعار ، كما قد تنجم المشكلات العويصة حول الانتاج والاستهلاك . الأمر الذى يفرض علينا ضرورة الإلتفات إلى الحلول العملية الناجعة لمشكلات التنمية ، عن طريق ربط الأجر بالانتاج ، ورفع معدلات الدخول الفردية ، وترشيد الإنفاق .

بالاضافة إلى ضرورة حل مشكلات التنظيم الادارى وما يعتريه من صراعات واضطرابات، فى نظم البيروقراطية، مثل بطء الروتين وتضارب اللوائح . الأمر الذى يكون له صداه فى محيط الأسرة والقانون ورد فعله فى تجديد النظرة إلى الادارة والتنظيم .

ويشمل التخطيط الاقتصادى بالضرورة ، دراسة كل ما يتصل بنظم الانتاج والإستهلاك ، حيث يتطلب التخطيط إلزام الدولة بالتدخل لحل المعادلة الصعبة القائمة بين الإنتاج والإستهلاك ، عن طريق تنمية الإدخار ، وزيادة الإستثمار investment ، ورفع الأجور ، ومقاومة التضخم البشرى الذي يستهلك كل

بما ندخره ، ويلنهلم كل ما ننتجه بل ويزيد . كما يجب أن يأخذ المخطط الإقتصادى فى إعتباره أن مجرد قيام مشروعات اقتصادية وصناعية جديدة ، ينبغى أن تكون له مقدماته ودراساته المسبقة ، مع تقدير النفقات والمخاطر ، وتقديم الحلول والمقترحات .

ب - ولا يفوت المخطط الاقتصـــادى أن يأخذ فى اعتباره أيضا ، أن استراتيجية التصنيع ، هى استراتيجية موجهة للتصدير export oriented ، كما تهدف فى نفس الوقت إلى تحقيق وإنتاج بدائل للواردات import substitution . ومن أجل حماية الصنـــاعة فى الدول النامية ، يقترح « جونار ميردال Gunner Myrdal » ، ضرورة التوازن بين العرض والطلب ، حتى لا يفيض إنتاج جديد ، ليتحول بدوره إلى إنتاج ساكن ولا يتحرك دون طلب ، فيزيد العرض ، وتنخفض الأسعار وتزداد بطالة العمال . كما اقترح « ميردال » تشجيع الاستثمارات وزيادة المدخرات مع زيادة الفوائد ، ورفع الأرباح بنسب مغرية ، وكذلك لخلق وتطوير الاقتصاديات الخارجية . بالإضافة إلى ضرورة وجود الزيادة المستمرة فى الأيدى المدربة والخبرة الفنية (١) .

د - ولا تتم الدراسات المخططة من أجل برامج التنمية ، فى فراغ ، وإنما تبدأ من أرضية الواقع الإجتماعى ، وتستند إلى نمط الثقافة والقيم والمعتقدات ، السائدة فى بنية المجتمع . فينبغى أن يواجه المخطط ظروف ومشكلات المجتمع ويتفهم جوانبها المادية وغير المادية . فالتنمية ليست عملية اقتصادية ومادية فحسب ، وإنما هى عملية تتصل أيضاً بسائر أنســـاق ونظم المجتمع ، حين تلتحم عملية التنمية مثلا

---

(١) هانسون ، ا . هـ : المشروع العام والتنمية الإقتصادية . ترجمة محمد أمين ابراهيم مراجعة الدكتور فؤاد هاشم عوض ، الدار المصرية يونية ١٩٦٥ ص ٣٢

بالنسق الإيكولوجي و وتنمية البيئة ecodevelopment » ، كما تتصل اتصالا وثيقاً بالنسق التكنولوجي ، وما تلحقه من الآثار الخاصة بقضايا العمال وأصحاب العمل ، وما ينظم هذه العلاقة من نظم الضبط والتشريع ، وهي أمور تتصل بالنسق القانوني . وقد تحدث ردود أفعال أخرى ، في أنساق الثقافة والأيديولوجيا ، إلى جانب ما يعترى النسق السياسي من تغيرات ، تهدف جميعها نحو هدف واحد ، هو تغيير اتجاهات الناس ، ونظراتهم ونفسياتهم .

وهناك جوانب متعددة لسيـــاسات التخطيط في ميادين الزراعة والصناعة والتربية ، وضبط موازين الإنتاج والإستهلاك ، وتنمية البيئة ، بالإضافة إلى تنمية الجوانب السيكولوجية والقيمية ، ولا يتحقق كل ذلك إلا بعلاج المشكلات الناجمة عن وطأة الصناعة ومحنة التصنيع .

وفيما يتعلق بسياسة التخطيط الزراعي ، واستراتيجية تنمية القرية المصرية مثلا ، يلتفت المخطط الزراعي إلى استيراد أفضل تكنولوجيا ممكنة ، واستخدام الآلات الحديثة لتطوير معدلات الإنتاج الزراعي كما وكيفا ، هذا ويقوم المخطط أيضاً بتنظيم عمليات الإرشاد الزراعي ، للإستخدام الرشيد للبذور المحسنة وتهجينها ، مع بناء الوحدات المجمعة والعمل على نشر الوعي وتطويره ، حتى يواكب استخدام الآلات الحديثة وتربية السلالات أو تسمينها ، لتحسين الإنتاج الحيواني وتصنيع الريف ، بإدخال مشروعات التنمية الزراعية ، كصناعة الجبن والزبد ، وتربية النحل ، وتعليب الفواكه والخضر ...

بالإضافة إلى بذل الجهود المشتركة لزيادة رقعة الأراضي المزروعة باستزراع الصحراء ، واستصلاح الأراضي البور وزيادة غلة الفـــدان ، وتوفير الآلات وتسويق المنتجات ، واستخدام الأدوات . ولا يتم ذلك إلا بتوعية جمـــاهير

الفلاحين ، وزيادة قدراتهم ، على التكيف الناجح ، مع توجيه وإرشاد القروى وزيادة قدرته على مواجهة المشكلات وحلها بالجهود الذاتية لأبناء القرية ويحتم التخطيط فى قطاع الزراعة ، تحرير الفلاح من القروض والديون ، برفع مستواه الإقتصادى ، وترشيد إنتاجيته لمختلف المحاصيل .

ويتطلب التخطيط الصناعى ، استغلال فائض الزراعة وتصنيعه ، بتنمية الصناعات الريفية ، أو تنمية الريف صناعياً ، بالإضافة إلى تحسين ظروف الحياة ، ورفع مستوى أجور العمال ودخولهم ، لتشجيع وتنمية القدرة على الادخار ، ورفع الكفاية الإنتاجية ، وتوطين الصناعة ، وبناء الوحدات الصناعيه وتشجيع المشروعات الإقتصادية ، ورفع مستوى الأداء بالنسبة للأيدى العاملة المدربة الفنيه ، مع الاهتمام بالعاملين الإداريين داخل التنظيمات الصناعيه والاقتصادية .

د ـ وإذا كنا نخطط إقتصادياً واجتماعياً من أجل الاسراع فى التنمية ، ورفع مستوى الخدمات ، حتى تزول معوقات النمو . الأمر الذى يفرض علينا كمخططين أن نعمل دائما وباستمرار ، على تنمية الاستثمارات ، بزيادة حجم المدخرات ، ورفع معدلات الانتاج ، لكى تقابل الزيادة المستمرة فى معدلات الاستهلاك . حيث أن الدول المتقدمة صناعياً واقتصادياً developed countries إنما تميزها الزيادة المستمرة فى دخول الأفراد ، كنتيجة حتمية لنمو الانتاج القومى . نظراً لوجود زيادة دائمة فى المدخرات ، بحيث يزداد الدخل القومى Per Capita income حين يتفوق معدل الاضافة فى المدخرات والاستثمارات على معدلات النمو البشرى وزيادته التدريجية . بمعنى أن الزيادة المستمرة فى الاستهلاك إنما يجب أن تقابل بزيادة أخرى فى معدل الادخار والاستثمار .

وهناك فجوة مشهورة ، تقف بين الاستثمار والادخار ، وتعبر هذه الفجوة ، عن اتساع أو ضيق المدى بين إمكانيات الاستثمارات، وجهد المدخرات، وتسمى «بفجوة الإستثمار investment gap »فهنـــاك تعارض سيكولوجي بين رغبة إستهلاكية ، وأمل إدخاري ، حين يقف هذا التعارض السيكولوجي حائلا بين حاجات راهنة ، وتطلعـات مستقبلة . حيث تتناقض طـاقة الإستهلاك الفردى والعـائلى مع الرغبـة فى الإدخار ، على الرغم من ضرورة توافر الإلتزام الفردى والجماعى لتحقيق التوازن المطلوب بين الانتاج والاستهلاك ، بزيادة الاستثمارات والمـدخرات ، بحيث لا ننتج كل ما نستهلكه ، ونلتهم كل ما ننتجه ، فيجب ألا تمتص زيادة الأخذ «كل العطاء» ، بل ينبغى أن نحتفظ «دائماً بجزء معين ودائم من الدخل» ، من أجل طوارىء المستقبل المجهول وأخطاره و تنبؤاته ، فهناك «قيم استهلاكية تعوق التخطيط والتنمية». وهى قيم ثقافية أصلا ، تتصل بالـفضيل الاجتماعى ، ومن «أجل تحقيق انضباط السلوك الاقتصـــادى»، ومن أجل التعجيـــل بالتنمية والرخاء،ينبغى أن يقلع الانسان عن النهم الأستهلاكى الواضح ، والتبذير على حساب ميزانية الأسرة ، كما قد يفقد الانسان الاحساس بقيمة الزمن الإقتصادى ودوره فى عمليـات التنمية وزيادة الإنتاج ، كما ينبغى ألا نشـبع حاجات سيـكولوجية ضارة ، كالمبـاهاة وإدعاء الـكرم ، فهى عناصر تعتاق أى تقدم فى نمو النسق الإقتصادى .

هـ ـ ولا يغيب عن المخطط الإجتماعى ، أن يعمل على تنمية المنـــاخ الإقتصــــادى ، حين يتهيأ الجو التجارى ويعد إعداداً قانونياً لمنع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، وإعلان الحرب على الـكسب الحرام ،وزيادة الرقابة على المشروعات والدخول والإستثمارات غير المشروعة ، تلك التى تخلق «مرضاً

أو ورماً إقتصادياً خبيثاً ، (١) فى المجتمع وتنمى طفيليات غريبة بتنمية رؤوس أموال غير مشروعة ، مع ظهور طبقة بورجوازية طفيلية Lumpen bourgeoisie ، تلك التى ظهرت كنتيجة حتمية لإستغلال المستهلك، والتجارة فى قوت الشعب، أو إحتكاره وتخزينه للاستفادة من هذه السلع الضرورية، فى كافة عمليات التضارب والتلاعب والتهريب، من أجل الربح وزيادة الأسعار .

وقد تظهر هذه الطفيليات غير المشروعة عن طريق التسيب والتحايل والسمسرة ، وتهريب السلع ، أو التهرب من الضرائب ، وتلك هى المصادر غير الشرعية لما يسمى « بالتنمية الطفيلية Lumpen Développment » ، وهى دخول وردت بطرق جانبية من مشروعات غير اقتصادية ، بل وقد تكون « مشروعات وهمية » غير قائمة أصلا فى الواقع الإقتصادى .

فالدخول الطفيلية ، دخول « لا أخلاقية » لأنها ليست بالدخول الإقتصادية المشروعة إجتماعياً ، وليس لها أى عائد مشروع عن طريق استغلال رؤوس الأموال ، أو القيام بعمليات منتجة أو حتى خدمات . وإنما هى دخول غير اجتماعية ، وليست مشروعة اقتصاديا « لأنها صدرت من عمليات تخلق « الثروة بطريقة غير قانونية » وليس المهم ، هو « خلق الثروة » بل إن المهم هو إيجاد المشروع الإقتصادى الناجح فى ميدان التنمية أو الإنتاج أو الخدمات ،

---

(١) هناك عيوب أو أمراض إقتصادية ، تسبب أوراما رأسمالية ، وهناك أيضا جيوب طفيلية تنمو بالتسيب ، فتنشأ طفيليات بورجوازية ، بفضل صفقات جانبية ؟ أو مشروعات وهمية أنظر فى هذا الصدد : دكتور اسماعيل صبرى عبد الله : نحو نظام إقتصادى عالمى جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ، ص ١٦٤

بغرض الحصول على عائد اقتصادى مشروع ، ومقبول اجتماعيا ، ولا يقع تحت طائلة القانون .

ولقد صدرت فى هذه الأيام ، مجموعة من القرارات أصدرها مجلس الوزراء فى جمهورية مصر العربية، وهى قرارات منظمة للعمليات الإقتصادية . إذ أنها مجموعة متكاملة من القوانين التى تحارب وتمنع من وجود مثل هذه الدخول الطفيلية الهاربة من القانون والضرائب ، بتوقيع الجزاء على صاحب كل « مشروع وهمى » الغرض منه خلق ثروة غير مشروعة ، كما يقع تحت طائلة مثل هذه القوانين كل من يتهرب من مواجهة القانون أو دفع الضرائب المستحقة .

التخطيط الصناعى ؟

ا ـ حين نخطط من أجل الصناعة والتصنيع علينا أن نتساءل أولا وقبل كل شيء : ماذا ننتظر من ثقافة بدائية أو متخلفة ، فى المساهمة فى مشروعات التنمية الصناعية ؟ وكيف يقف من هذه المشروعات إنسان لا يعيها أو يستوعبها ؟ وماذا نعمل كخبراء للتخطيط الصناعى مع الإنسان البدوى ، أو القروى أو حتى البدائى **Primitive** ؟!

فى الواقع ينبغى أن تتمشى مطالب الخطة وأهداف التخطيط مع إمكانيات وطاقات الإنسان ، فتتفق مع ثقافته وتقاليده ومفاهيمه الدينية وقيمه الخلقية بحيث تتلاءم سمات الثقافة وعناصرها مع برامج التخطيط الصناعى ، دون أى عائق . وإن كانت هناك « سلبيات » فعلى خبراء التنمية وقادة الفكر ومخططى الثقافة ، وأجهزة الأعلام ، تقديم المقترحات والحلول لعلاج مختلف المعوقات الناجمة عن «سلبيات» وردت من بنية الثقافة السائدة . فتحاول أجهزة الأعلام، أن تنمى فى الأفراد الوعى والفهم والإدراك ، فتعمل على إحداث « حركة

نفسية ، تتمشى وتتكيف مع « حركة تكنولوجية » وتملأ الفجوة الثقافية القائمة بين « الايديولوجيا » و « التكنولوجيا » بين إنسان « متخلف » وآلة « متقدمة » وبالتـــالى يعمل الأعلام (١) على تغيير آفاق وتطلعات الأفراد ، وتطوير طموحاتهم وبالتالى تتغير أنماط قديمة ، ويتطور المجتمع التقليدى Traditional وتبدأ « عملية التنمية » دورها الاقتصادى والاجتماعى .

ب ـ وعملية التنمية فى ذاتهـــا هى استراتيجية مضادة للتخلف ، مؤيدة للتخطيط الصناعى والانتـاج الاقتصادى وتطويره ، مع ترشيد الانفـاق وتغيير نمط الادارة ، وينبغى أن يأخذ المخطط الصناعى فى اعتباره أن استراتيجة التصنيع إنما تتميز باستيراد أفضل تكنولوجيا ممكنة ، فلا ينبغى مثلا أن نستورد ما لا يتفق وأوضاعنا الاقتصادية والثقافية (٢)، وأن ندفع الكثير لأدوات ومعدات متقدمة ولا نستخدمها ، كما لا ينبغى ان نستورد تحت ضغط ظروف أيديولوجية أو سياسية معينة ، حين نستورد كرها ما يعوق عمليات التنمية الصناعية ، فتقع المجتمعات النامية فى حيرة بين أسواق شيوعية وأخرى رأسمالية ، وتتردد بين أسواق معادية وأخرى صديقة، مما يفرض عليها نوعا معينا من التكنولوجيا ، قد لا يتمشى مع طبيعة تطوراتها الاجتماعية الثقافية وعملياتها التنموية ، حين يفرض عليها السوق الاقتصادى الصديق ، تكنولوجيا بعينها ، قد لا تواكب التخطيط الصناعى .

---

(١) دكتورة جيهان أحمد رشتى : نظم الاتصال الاعلام فى الدول النامية . دار الفكر العربى الطبعة الاولى ١٩٧٢ ص ٤٠

(٢) دكتور نبيل السمالوطى : علم اجتماع التنمية دراسة فى اجتماعيات العالم الثالث الطبعة الثانية ١٩٧٨ . صفحات ٣-٢١٥

فينبغى ترشيد الاستيراد ، فلا يطلب المخطط الصناعى سوى ما يتفق والأوضاع الاجتماعية والظروف الاقتصادية ، طبقا لإحتياجات نابعة من عملية التنمية والتخطيط الصناعى، وصادرة عن مطالب وضرورات اجتماعية وإنسانية لجماهيرها.

ج - وقد تكون عملية التنمية الصناعية ، عملية عسيرة أو مستحيلة ، إذا ما اقتصر المخطط الصناعى على تصنيع صناعات منفردة . ولكن النمو الصناعى يصبح ممكنا ورشيدا إذا ما تناول المخطط الصناعى ، عددا متساندا ومتعامدا من الصناعات المتكاملة . ومن أجل التوصل إلى تخطيط علمى للتنمية الصناعية الرشيدة، وتحقيق النمو الاقتصادى المتكامل والمتوازن، ينبغى على المخطط الصناعى أن يتخطى صعاب السوق المحلية وضيقها مع مواصلة العمل على ارتياد أسواق جديدة للتصدير ، مع تركيز الجهود المخططة صناعيا واقتصاديا لنمو اقتصاديات متكاملة ، تلتحم بفروع صناعية ووحدات إنتاجية تصب فى النهاية فى إطارات اقتصادية وصناعية متساندة ومتعامدة ، لصالح البناء الاقتصادى برمته، الأمر الذى يفرض ضرورة توافر الأيدى العاملة والمواد الخام ورؤوس الأموال ، والذى يلتزم بارتياد الاسواق، وبالسياسة الاقتصادية والانتاجية التى تسهر على عملية التوفيق بين اقتصاديات الانتاج واقتصاديات الاستهلاك ، وتحقيق مطالب الدولة ورغبات الأفراد ، والتقريب بين سياسة الصالح العام، ومطالب الناس وتفضيلاتهم، مما يدفع إلى تحقيق تخطيط صناعى استهلاكى ، يعتمد على قيام صناعات استهلاكية ، كصناعة الجبن ، وتعليب اللحوم والخضر والفواكه، الأمر الذى يخلق أيضا الحاجة إلى « صناعات وسيطة » أو تحويلية قد تحتاجها صناعات أخرى متكاملة ونهائية .

د - ولقد أهملت دول العالم الثالث ، وكافة المجتمعات النامية ذلك الدور

الحضاري والثقافي ، حين ظنت هذه الدول والمجتمعات وتوهمت أن عملية التنمية تقتصر فقط على الجوانب المادية والاقتصادية فحسب . فمن الخطأ الجسيم أن نتصور مع الماركسيين أن الانسان لا تحكمه سوى المادة وحدها ، وأن الفلسفة والقانون والفن والأدب ، هي بنية فوقية Supra- structure ، لا تقوم لها قائمة ، إلا على أساس ولبنات مادية خرساء ، فكيف يكون الأصم الأجوف مبعثا لنمونا الحضاري والفكري؟!

ولقد فشلت معظم مشروعات التنمية الاقتصادية في مجتمعات الشرق الأوسط ، طبقا لهذه النظرة المادية والكمية في التنمية الاقتصادية ، دون الالتفات إلى ما هو أهم وأعظم ، وهو تنمية وتخطيط الجوانب الثقافية والحضارية وتنمية الخبرات السيكولوجية ، والذوقية والفنية - وكلها عناصر ضرورية في عمليات التنمية الاقتصادية ومشروعات التخطيط الصناعي .

٨- وينبغي أن يأخذ المخطط الصناعي في إعتباره أيضا ، تلك الأبعاد النفسية والاجتماعية ، حيث أن عمليات التنمية الاجتماعية ، هي الأخرى في مسيس الحاجة إلى تخطيط من نوع آخر ، يتفق مع التخطيط الصناعي للوضوع ، وذلك لمواجهة المشكلات والأفكار والظروف والمذاهب الاقتصادية والتيارات الايديولوجية . الأمر الذي يفرض ضرورة التوفيق بين نمطي التخطيط الاجتماعي والتخطيط الصناعي في تكامل وتوازن ، مما يتطلب توافر الجهاز الفني والتنظيم الإداري الدقيق لدراسة ظواهر « التكنولوجيا والتغير الاجتماعي Technology and Social change » (١) عن طريق رصد مؤشرات التغير.

---

(1) Williams, Michael. Human relations. Longmans. London. 1967.

وأحواله واتجـــاهاته وتوقعاته ، كما يحدد نماذجه وأشكاله وسرعاته سواء فى تقدمه أو نكوصه .

وهناك فجوات ثقافية وتاريخية ، تعانى منها كل الدول النامية والمجتمعات التقليدية ، ينبغى ألا تغيب عن أذهان فلاسفة وخبراء التخطيط الصناعى . وإذا ما حاولنا أن نحدد طبيعة هذه الفجوات ودورها ، لوجدنا أن الفجوة الأولى تاريخية واقتصادية ، حيث كانت معظم المجتمعات التقليدية مغلوبة على أمرها، ومقهورة سياسياً، وخاضعة لكل ألوان الإستعمار ومذاهبه . كما كانت وظيفة العالم النامى قبل أوائل الستينات ، هى تصدير المواد الخام ، كالمعادن وكافة مصادر الثروة الطبيعية وإمداد الدول الغنية الكبرى ، بما يستخرج من باطن المناجم من ذخائر وثروات طبقات الأرض ، على أن تستورد المجتمعات المقهورة ، سلعاً مصنعة من الدول الغنية . وبينما تبيع المواد الخام والموارد الطبيعية بأسعار زهيدة تحددها الدول الكبرى المشترية، فإنها تشترى فى نفس الوقت سلعــاً عالية الثمن ، كما وتفرض سائر الدول الصناعية الكبرى قيوداً على تجارة الدول النامية .

هذا وتمثل حاجة الدول النامية إلى القروض ورؤوس الأموال الضرورية لتمويل خطط التنمية ، فجوة أخرى تعمل على تعويق التنمية والتخطيط الصناعى . بالإضافة إلى وجود هوة متزايدة بين إمكانيات الدول الصناعية الكبرى ، ودول صغرى فقيرة ، وتزدادهذه الهوة وتتسع كلما أزداد تقدم التكنولوجيا الحديثة بتحسين الصناعة ، وتطوير التصنيع وتعديله بإدخال الجديد ، مما يزيد من حدة التعقيد التكنولوجى ، الأمر الذى يشكل فجوة ثالثة من الفجوات الثقـــافية التى ينبغى أن يعالجها ويخطط لها خبراء الصناعة ، وعلماء الإجتماع الثقافى .

التخطيط التربوى :

١ ـ التربية Education ، هى نظام اجتماعى له تنظيماته وميكانيزماته فى سائر المجتمعات والدول ، له أيضا وظائفه حين ننظر إلى التربية « كعملية نمو » ، ويواكب هذا النمو ما يدور أو يطرأ من « تغيرات » فى بنية المجتمعات ، وما تعقد من « تطوير سريع » فى سائر الثقافات والدول التى نالت شوطا من الحضارة والغنى والتقدم .

فالتربية عند فلاسفة التخطيط التربوى ، هى « تنمية للنفوس والعقول » ، حين تهدف إلى القيام بعملية التطبيع الإجتماعى Socialization ، وحين يكون لها دورها فى « نقل التراث الثقافى » بقيمه الأجتماعية وأبعاده التاريخية وأنساقه السياسية التى صدرت فى بنية المجتمع ، بمعنى أن القيم قد ولدت فى جوف المجتمع ثم انطلقت فى مسار حركة لزمان الإجتماعى .

ومن عملية التربية والتعليم ، يتلقى الإنســـان الفرد دروسه الأولى فى آداب السلوك ، ويتلقى فى طفولته المبكرة والمتأخرة ، سائر القواعد والأنماط السلوكية فى خطوطها العامة ، كما يكتسب الطفل السمات الأولى للثقافة ، حين يتشرب مع « لبن أمه » الأساليب الكلامية والصور اللفظية الأولية ، حيث يحاكى مع نموه اللغوى المبكر ، نماذج معينة من الكلمات والعبارات والمدركات التى تعينه على معرفة العالم من حوله .

والمدرسة التى يرتادها الطفل ، هى « قطعة من الحياة » ، ففى مجتمع المدرسة يتكيف الطفل ويتطبع ، ويتفهم معنى القيم السلوكية الأولى ، حين يلقن « قواعد الضبط الإجتماعى » مع مبادىء الأخلاق والدين .

فالتربية هي عملية سوسيولوجية ، تهدف في النهاية إلى « التطبع الاجتماعي »

والتكيف الثقافى، حين يتلق الدارس ويلقن تربويا « المفهومات الأولى لقيم المجتمع، ومبادىء الدين، وأنماط السلوك الخلقى. » وبفضل التربية الفنية، واستخدام الوسائل السمعية والبصرية، يتعلم الطفل القواعد التى تحدد الخطوط الأولى لرسم القيم الفنية والجمالية، وبفضل تربية « الدواجن » ومبادىء التربية الزراعية، يتوصل الطفل شيئا فشيئا، إلى معرفة وتربية ماله قيمة اقتصادية . وبالتالى يتابع الدارس التربوى بنفسه مفهومات مختلفة تدور فى ثقافته، حول القيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

فإذا كانت القيمة الاقتصادية تدور حول « النادر » و « غير المتوافر » ، فإن القيمة الاجتماعية ، تتسم بالقبول الاجتماعى ، وتزداد وتنقص هذه القيمة الإجتماعية ، مع ازدياد أو نقصان درجة القبول الاجتماعى ، وبخاصة لما هو مرغوب فيه إجتماعيـــا . بينما تدور القيم الدينية حول « موضوعات » ذات قداسة، تقام حولها طقوس وشعائر أو عبادات وصلوات . أما القيمة الفنية فمدارها حول ما هو « جميل » وما هو « قبيح » ، مستحسن أو مستهجن ، فترقى القدرات الذوقية بالتنمية الفنية والجمالية .

وتقاس القيمة السياسية ، بمدى الإتصال الجماهيرى ، وبدرجة استقطاب الناس ، وتجمعهم حول شخص « زعيم » ، أو تآلفهم حول « قادة » لهم أدوارهم الكبرى فى ميدان من ميادين الخدمة العامة .

ب - ويمكننا أن نتساءل بصدد التخطيط التربوى ، هل تتوافق برامج التعليم وظروفه وإمكانياته ، مع مطالب التنمية الاقتصادية ؟ !

فى الرد على هذا التساؤل ، نقول إن برامج التعليم فى جمهورية مصر العربية، ما زالت معوقة لبرامج التنمية الاقتصادية والصناعية، فهى برامج تعليمية قاصرة ، ولا تتلاءم مع حاجات النسق الاقتصادي . فلقد اتسعت الهوة بين ما يدرسه الطالب

فى المدرسة ، وبين « ما يتحقق بالفعل » ، لحدث التعارض ، بين ما يدور فى العقل ، وبين ما يزاه فى الواقع المشخص ، الذى نشاهده فى تيار حياتنا . فينبغى أن نملأ ذلك الفراغ القائم بين « النظرية » و « التطبيق » ، حتى نمارس بالفعل ما نفكر فيه ، ونترجم ثقافتنا إلى سلوك . ومن هنا يقترب « ما هو فى العقل » إلى « ما هو فى الواقع » ، وتلك هى العملية التربوية النـــاجحة . فلقد لاحظت ولاحظ الناس جميعا ، تلك الحركات الطلابية المتذمرة التى اجتاحت معظم جامعات أوربا ، فلقد تعالت الصيحات التى ترددصداها مدويا رغبة فى تغيير المناهج . فبرامج المدرسة لا تكفى ، ومقررات الجامعة ، لا تنهض بملكات الطالب ، وإنما تعتمد فقط على إجهاد الذاكرة ، واستهلاك عقل الطالب فى عمليات الحفظ والتلقين ونقل المعلومات . فينبغى أن نتعلم كيف نفكر How to think؟ ، دون أن نتشبث بما كنا نفكر فيه What to think ، فنخضع لعادات فكرية صارمة .

ويأخذ فلاسفة التخطيط التربوى فى اعتبارهم أثناء وضع برامج ومشروعات لتنمية التربية ، أن مجتمعات العالم الثالث تتميز ببطء التنمية وسوء التغذية ، وأن خطة التعليم لا تنفصل فى أهميتها عن مواكبة حاجات أخرى ضرورية للمجتمع فى ميادين الإقتصاد والسياسة . فنحن بالتخطيط التربوى الناجح السليم ، نستطيع أن نعالج المشكلات والأخطاء . حين يحقق أصحاب التخطيط « الطموح الإجتماعى » بخلق الأجيال على أسس رشيدة وسليمة ، وفى إطار عقلى متفتح . حيث أن التربية من أجل التغيير ، « وهى فى ذاتها عملية تنمية للمجتمع » .

وتستند التربية كعملية ديموقراطية ومتحررة ، إلى الفهم والفاعلية واحترام الذاتية ، القائم على الفكر الحر الخلاق ، والمناقشة الواعية ، والأخذ بمناهج تربوية عصرية ، بحين نرفض تماما تلك الأنماط التقليدية الجـــامدة فى التربية

القائمة على الحفظ أو التلقين الببغاوى ، والتحصيل الآلى غير الواعى ، مما يخلق صوراً استاتيكية واحدة لأشكال عقلية متشابهة ، وأنماط فكرية متجانسة ، وشخصيات متكررة بنفسها ، أو نماذج بشرية خاوية ، و « زائغة العيون » تتدافع وتتواتر ، وقد فقدت الفاعلية والخلق والابتكار .

حـ ـ فالتربية بالتلقين هى سـرقة للذكاء ، وتعمية للبصيرة ، ومصادرة على الفكر والحرية . وهناك تخطيط لعمليات التربية والتعليم ، بتغيير البـرامج التقليدية . حيث تتعالى الصيحات فى هـذه الأيام من أجل التربية المجـددة Recurrent Education وهى دعـوة إلى التعليم المستمر والتربية المتجددة والتخطيط التربوى الدورى المنظم ، وكلها عناصر أساسية وضرورية فى عمليات التنمية والتربية والتطوير . كما وتهدف كلها إلى محو الأمية ، وزيادة نسبة تعليم الكبار ، ورفع المستوى الثقافى والاجتماعى للفلاح والإنسان البدائى والعامل الكادح ، فى سائر المجتمعات التقليدية والمتخلفة . وبذلك تعمل التربية على تحقيق أغراض تعليمية وإقتصادية ، باستخدام شعارات الحرية وتكافؤ الفرص ، التى صدرت مع عصر التنوير .

الحرية وشعارات عصر التنوير :

ا ـ لقد قيل إن البورجوازية الفرنسية ، قد عجلت بظهور عصر التنوير Enlightenment ، الذى هو « عصر العقل » والاستنارة ، حيث أثيرت فى هذا المناخ الفكرى الخصب ، أفكار الحرية ، كما نادوا بالديمقراطية ، وشجعوا طبقة العمال على الوقوف ضد تحالف الرجعية المتمثل فى سلطان الملوك والاقطاع الدينى .

ومع شيوع فكرة « التقدم Progress » وإنتشار مكتشفات العلم الوضعى ،

وذيوع أفكار البورجوازيين وآمالهم فى النجاح والسيطرة على « المادة والصناعة والاقتصاد » . فقد ساعدت فلسفة التنوير على ظهور وبلورة الأفكار التقدمية التى تتناقض مع الأرستقراطية والنبالة ، والتى تهـــدم فى نفس الوقت قلاع الإقطاع . على ما فعل إثنان من كبار فلاسفة وكتاب فرنسا المشاهير من أمثال « فولتير Voltaire » وجان جاك روسو Rous‹aeu — حين أعلن الأول بداية عصر الإيمان بالعقل والحرية ، والتأكيد على احترام حقوق الانسان ، الأمر الذى جعله ينتقد الكنيسة ، انتقادا لاذعا ، كما سخر من الإقطاع ، وأعد الفكر الفرنسى إعـــداداً أيديولوجياً ، للالتفات إلى ما يتفشى فى فرنسا من أمراض اجتماعية ، كما نبه الأذهان نحو التعجيل بقيام الثورة الفرنسية .

أما « جان جاك روسو » فقد نظروا إلى كتابه الاشهر عن « العقد الاجتماعى » على أنه « إنجيل الثورة » ، حيث هاجم طغيان ملكية الفرد ، واستبداد الاقطاع واعتبر « الملكية هى أصل الشـــرور » ، ونادت فلسفة التنوير بالأخاء والعدالة والمساواة .

ب — ولقد صدرت « الحرية Freedom » مع مبادىء القرن الثامن عشر ، وهى الحرية التى صدرت أصلا عن « عصر الاستنارة » الذى تبلور مع ظهور حركة الفيزيوقراط Physiocrate ، وتعاليمها التى تبارك التنافس الحر ، والتى تؤكد النظرة الطبيعية إلى الأشياء ، والتى تقلل من سيطرة المجتمع ، تطبيقاً للمبـــدأ الاقتصادى القائل « دعه يعمل ، دعه يمر Lai‹sez faire , laissez Passer »[1]

ومن هـذه النزعة الإقتصادية ، قلت حـدة الصراع بين الفرد والمجتمع .

---

(1) Wolf, Kurt., The Sociology of Georg Simmel, 1964 p. 64

وهناك صيحة أخرى «مضادة للمجتمع anti - Social »، أعلنها «جان جاك روسو Rousseau» ، حين أثار هذا الفيلسوف الكثير من القضايا التى تؤكد «العودة إلى الطبيعة Back to nature »، على إعتبار أن المجتمع ، هو مصدر الشرور والآثام ، والرذائل والافساد ، ومبعث الإنحلال : إذ أن كل شيء جميل ما دام من صنع الخالق ، وكل شيء يلحقه الدمار إذا ما مسته يد الإنسان

Everything is good as it comes from the hands of the Author of nature , everything degenerates in the hands of Man ·

تلك هى الكلمات المشهورة التى افتتح بها «روسو» كتابه الخالد «إميل Emile» ، حيث هتك روسو فى هذا الكتاب حجاب المجتمع ، وسخر من تقاليده التى هى مبعث القلق وأصل الضجر . فهاجم روسو النظم الاجتماعية العتيقة ، إذ أن روسو لا يؤمن أصلا بالمجتمع أو بمعاييره ، فكانت فلسفته التربوية «مضادة للمجتمع» . فلقد خلق الإنسان طاهراً وبريئاً ، ثم تدنس بخطايا المجتمع ، وهذا هو السبب الذى من أجله نادى روسو «بالعودة إلى الطبيعة» ... حيث الحب والحرية والطهر والنقاء .. وحيث يستطيع «إميل» أن يحقق إنسانيته ، وأن يؤكد ذاتيته ، حين يتربى فى أحضان الطبيعة .

وفى ميدان «التربية Pédagogie» يصيح روسو ، معلنا سخريته اللاذعة وتهكمه على المربين «فيقـــول : سيروا ضد ما أنتم عليه تصلوا إلى النجاح ، و«ابعدوا الكتب عن الأطفال ففيها لعنة الطفولة» كما يقول روسو فى هذا الصدد : «نحن إلا نعلم شيئا عن الطفولة ، وكلما سرنا فى تربية الاطفال ، ونحن على جهل بطبيعة الأمر ، كلما إزددنا تورطاً فى الأمر ، وبعداً عن الصواب» .

جـ - ومن هنا كان روسو هو فيلسوف التربية الذي يؤكد العودة إلى الطبيعة،

ويعلن صيحة الحرب على المجتمع ، كما يكشف عن تذمره وسخطه ، ويسجل لنا منهجا تربويا ، يدخل فى صلب فلسفة أو دراسة « البيداجوجيا » ، على اعتبار أنه يعبر عن لون كلاسيكى ، من ألوان التربية ، وفن خاص من فنون التعليم .

ولذلك كان روسو هو رسول الحرية وفيلسوف التربية فى العصر الحديث ، وكان كتابه « انجيلا للثورة » كما ولقد حققت ثورة فرنسا كل تعاليم روسو فى التربية ، حيث يقول : « خلق الانسان حرا ، وهو مستعبد فى كل مكان » . وكانت هذه الكلمات هى مطلع النور ، حيث انسحبت فلول الظلمة التى ترنحت مع تراجع العصور الوسطى ، ثم تنفس الصباح ، وسطعت شمس الحرية ، وتقهقرت حلكة الليل البهيم.

الحرية والادارة المدرسية :

ا ـ يمكننا أن نتساءل : كيف نربى؟ وإلى أى حد يمكننا التوفيق بين التربية كنظام Order إجتماعى مفروض ، وبين التربية كنهج Method يعتمد على الحرية ؟ حرية الفكر والخلق والإبداع . وهل يمكن أن تقتصر التربية على خلق وتكوين الإنسان «الناجح إجتماعيا» ؟ ! أم قد تتدخل التربية كنسق System من أنساق الثقافة ، حتى تملأ تلك الثغرة القائمة بين الإنسان ونفسه، حيث أنه على الرغم من نجاح الإنسان فإنه بابتعاده عن نفسه، قد يشعر بالاغتراب والاضطراب، نظرا لما «قد يؤرقه شعوريا» من مشكلات قد تعوقه ؟!

وفى الواقع قد يكون النجاح هدفا إجتماعيا وإقتصاديا، يسعى إليه الإنسان ويكابد. ولكن هذا «النجاح الصفوى» الذى قد يبلغه الإنسان « حين يلمع إجتماعياً واقتصادياً» ، قد يحدث فجوة بين « الناجح » و « نفسه » ، فهو أثناء كفاحه واستغراقه فى نجاحه الإجتماعى والمادى ، قد يبتعد عن « نفسه ومشكلاته الذاتية» التى قد تعوق حياته الخاصة ، حين تبقى بلا حل .

والنجاح متصل بقيم وأهداف إجتماعيـــة ، ولكننا نطالب أيضا بالرضا وتحقيق الأمن الذاتى والسكينه ، لضـرورات سيكولوجية تؤكـد « التوازن» . حيث يتحقق بالرضى Satisfaction والأمن والطمأنينة ، ذلك التوازن الديناميكى القـائم على التـوفيق بين قوى نفسية متصارعة ، بين الواقع والوهم ، بين الشهوة والجموح، والاثم والطموح .

فاذا كان النجاح أمر مادى، فالرضى أمر معنوى، وإذا حقق النجاح هدفا اجتماعيا، فإن «الرضى» السكينة والشعور بالأمن والأمن، والسعادة» هى أمور تحقق مطالب نفسية، كما وتشبع « السكينة» غايات أو أهداف ذاتية. وعلينا أن نعرف كيف نقرب بين «الماديات» و « المعنويات » بـين « المجتمـع » و « الصحة النفسية » . فقد يبلغ الإنسان ما يريده ، ويحقق ما يسعى ويكابد نحو تحقيقه ، إلا أن هذا الانسان المكافح هو فى نجاحه وسعيه وكفاحه ، وأثناء طموحـــه وتحقيق آماله ورغائبه ، إنما يواجه عوالم تعوقه، وعناصر سيكولوجية أخرى تبعده عن نفسه، فيشعر بالاغتراب ، وهو المقيم بين أهله وعشيرته . حيث أن إحلال النجاح كحالة خارجية، إنما يتطلب إحلال حالة من التوازن ، حين تنزل علينا السكينة، فنحقق لنا فورا « حالة الرضاء عن النفس» . وهنا تكمن سعادة الانسان الحقة، التى ينبغى أن تهدف اليها كل عملية تربوية ناجحة، حين تعمل « التربية بالرضى » ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، على تحقيق سعادة الإنسان ، حين يحدث التوازن بين « الواقع » و « والمثال » وحين يتم ملأ الثغرة بين « الإنسان ونفسه» فيتحقق «النجاح والرضا» حيث أن هدف التربية النهـائى هو تحقيق الذاتيـة Self - Realization الراضية ، حـين نـكتسح المخاوف الكامنة فى أغوار نفوسنا ، فتصبح «راضية مرضية ، آمنة من الخوف ومن المجهول» .

ب ـ ويقول برتراندرسل Bertrand Russell « إن الخوف هو الداء

Fear is the enemy ، فلا يمكن أن نعد الأطفال لمواجهة عالم مجهول وكل، ماهو «مجهول هو مخوف ومحفوف بالمخاطر ، وتحدث الطمأنينة «بالتكيف» ، كما وتنزل السكينة ، ويتحقق الرضى ، كلما إزدادت ساحة أو مجال المعلوم، وضاق نطاق المجهول. الأمر الذى معه يتفتح الذهن ، وتنقشع القدرات العقلية ، وتنكشف الطاقات الكامنة . وتقوم التربية الحقة ، على الحرية الايجابية ، والفاعلية والديناميكية . فنى التربية ، إنبساط لا إنقباض ، سيادة لا استعباد ، قوة لا ذلة ، تطور لا جمود فيه ولا تزمت . وهـذه هى الأسس الحقيقية للتربية المتحررة والادارة التربوية المعاصرة .

ولكن الحرية ليست هى الدعامة الوحيدة للتربية؛ فهناك « النظام Order » و « السلطة » و « الضبط » وتمارسها جميعا «إدارة المدرسة» . وهنا ينبغى أن نؤكد أن «التربية الضاغطة الكابتة» ، فيها لعنة الإنسانية ، فبالحرية تتطور الجماعات، وبالتربية الديناميكية الحقة تتقدم الثقافات، «فالتربية هى أمل العالم الوحيد» على حد تعبير الرئيس الأمريكى « إيزنهاور » .

وفيما يتعلق بنظام الإدارة فى التربية ، تقول « مارى فوليت Follet » «يجب ألا نتعلم أين تضع السلطة ، بل كيف نمارس تلك السلطة ؟ !» وفى هـذا المعنى نفسه ، يقول المشرع الإنجليزى آكتون Acton إن السلطة مفسده ، والسلطة المطلقة تفسد إطلاقا Power corrupts , absolute Power corrupts absolutely.

ويتضح لنا من تلك الكلمات التى تحمل الكثير من المعانى ، التى تؤكد على «ديموقراطية الإدارة» ، فلا شك أن التربية اللامركزية الحرة ، إنما تخلق شخصية نامية متطورة ، متحررة رافعة الرأس . والإنسانية زاخرة بنماذج لقيادات

ناهضة وناجحة لأنها صنعت التاريخ . فينبغي أن ينظر الشباب إلى هؤلاء القادة والزعماء والعلماء ، وكبار الأدباء والكتاب ، الذين خلقوا لنا تراثا ثقافياً ، ونشروا المبادىء والتعاليم التي تجعل « حق الحرية مساويا تماما لحق الحياة » .

حـ ـ فلقد نهض جاليليو ورفع رأسه أمام طغيان الكنيسة ، وأثبت أن الأرض تدور رغم أنف الكهنة . ومارتن لوثر Luther ، إنفصل بكنيسته عـــن البابا ، وصرخ في وجه استاتيكية الكاثوليك ، وحمل على صكوك الغفران ، وأنكر قشرة الطقوس . فالدين موقف صوفي خالص ، بين العبد وربه ، دون هيابه من شعائر جماعية ، وطقوس مرسومة . حيث ينظر إلى الله سبحانه وتعالى وحده ، كموضوع محبة objet d' amour نناجيه سبحانه دون غفلة أو حجاب ؛ وبدافع التجرد الخالص والحب العميم (١)..

ولقد تحرر « إبسن Ibsin » فأخرج الناس من الجمود ، برواياته ومسرحياته ، وقصد قصــــدا تحريرياً هائلا بروايته « بيت الدمية Doll's House » . ومن هنا حرر المسرح والأدب النرويجي المرأة بانتزاعها من الأنوثة إلى الإنسانية . ولقد صاح « برناردشو » صيحة حــــرة قوية ، وهتك عرض الاستعمار ساخراً . وهناك الكثير من حملة المشاعل الذين « أيقظوا أممهم من رقدة العدم » وهم نماذج بشرية و « قادة كاريزمية Charismatic leaders » بالمعنى الذي قصده « ماكس فبر » ، وتعمل كلها على تحقيق الخيرات وتربية الأمم وتوجيه العالم (٢) . وهم حصيلة تربية حرة وخلاقة . وعلينا أن نؤمن بالحرية

(1) Le Senne, René., Traité de Morale Générale, Press-univers Paris. 1949. p. 312

(2) Weber, Max., The Theory of social and Economic organization, Glencoe-1967 p.358

وأن نخلق الأحرار ، وأن نحرر العقول المستغلقة .

فالحرية ضرورة حتمتها نتائج علم النفس ، وفقه التاريخ ، وفلسفة البحث العلمى ، ففيها تأكيد للذاتية ، وفيها ما يدعم نمـــو الناس ذكائيا واجتماعيا وإقتصاديا . فلنرفض كل «تربية أوتوقراطية مريضة»، ولنرفض كل دكتاتورية مستبدة ومستغلة ، تؤدى إلى الشعور بالهوان، عن طريق «الإدارة المدرسية» اللا إنسانية، وأساليبها الضاغطة الكابتة، التى تؤدى إلى «مرض التوهين» .

فليس أضل ضلالا ، ولا أسفه سفاهة من أوتوقراطية معوقة للنمو ، ومن كفاية خانقة قابضة، مهما كان حظها من القدرة والادارة والسلطة. لأنها إدارة تعتاق نمو الجماعة ، بل وتحيل الجماعة الإنسانيه العضوية Organic ، إلى جماعـــة « لا إنسانيـة » عددية aggregate ، كما يقول آكتون Acton المشرع التربوى الشهير .

د- وعلى كل إدارة مدرسية ، أن تتفهم الحرية الضابطة، أو الضبط الحـر ، والتعاون المشاع ، وفى هذا التعاون « ضبط ذاتى مثالى خالص» ، لأن الجماعة هى التى تخلق الضبط التعاونى، كما أن الجماعة هى مصدر القانون والحكم الذاتى ، والحرية هى التى تخلق النظام، فلسنا عبيدا لنظام، ولكن الحرية تجعل منا دائماً «سادة لنظام». «وعلينا ألا نفكر فى أينية وضع السلطة ، بل ينبغى فقط أن نفكر فى كيفية ممارسة السلطة » . لأننا إذا ما وضعنا السلطة فى مكان ما ، فلا بد وأن يكون هناك « ضاغط » و « مضغوط » فيتولد عن ذلك « الخوف » ويستشرى « النفاق » . والنفاق سرقة للذكاء، لأنه يعطل النمو ويعتاق القيادة، ويقضى على « كوادر الادارة» ، ويهبط بالانتاج ، كما ويقتل « النفاق الإجتماعى » سائر الملكات والقدرات .

ففى الحرية ينفسح المجال للتربية ، بالادارة الرشيدة والحقة ، وفى مناخ

ديموقراطى صحى يتحدد دستور الشخصية فى الطفولة المبكرة ، وخاصة قبل أن يتحجر أسلوب الحياة وتتجمد أنماط السلوك . فالطفولة هى الأرض الطيبة والخصبة التى تنبت فيها وتثمر «بذور الصحة النفسية» وينبغى أن نبعد عنها تماما «جرثومة المرض» ، تلك التى تخلق لنا الشخصية «غير السوية».

التربية والمدرسة والطفل :

ا - يقول «جون ديوى John Dewey» شيخ المربين الأمريكان :

We must teach the child how to think, not what to think,.

«ينبغى أن نعلم الأطفـــال ، كيف يفكرون ، وليس ما يفكرون فيه» .

وهذا قول حق ، فلا شك أن كيفية التفكير ومداه ، وطرقه وأدواته ومناهجه ، هى أمور ضرورية ، بل وأكثر عمقاً ورحابة من «مادة الفكر وفحواه» .

وفى نفس هذا المعنى يقول «الفرد نورث هوايتد Whitehead» يجب أن نعلم الطفل الكيف لاالشىء ، الطريقة لاالنتاج، السبيل والمنهج لاالمعتقدات والنتائج

We must teach the child, the how not the what, the process not the Product, the method of attack and enquiry not belief and Conclusions.

ويتضح لنا من هذا الإتجاه ، أن هناك ضرورة تربوية تفرض على المربين تنمية وترشيد مناهج الفكر فى المدرسة ، حتى ترقى المدارك وتنمو قدرات الاطفال ، كلما اتسع نطاق المنهج ومداه . فلا ينبغى أن نقتصر على مجرد حفظ المادة وتلقينها ، فعلينا أن نحترم «المنهج والكيف والطريقة». وهذا ماتؤكده سائر الإتجاهات المعاصرة فى التربية وطرق التعليم . «وليكن الطفل هو نقطة البداية وهو المحور وهو الغاية من عملية التربية وهذا مايقوله «جون ديوى» في كتابه:

" Let the child be : حين يعبر بكلماته : Education to day the starting point, the centre, the end of any education ".

فالمدرسة إعداد للحياة ، والتربية هى الحياة نفسها ، وعلى المدرسة أن تقدم للطفل كل ما يتصل بشرائح الحيـــاة ، كحقائق مبسطة وحية وخصبة . فتخلق التربية فى الطفل ذاتيته وفرديته الأصيلة . فعلينا معشر المربين أن نحقق ذاتية الاطفال، بتربية رشيدة وهادفة ، وبطريقة ديناميكية وخلاقة .

ب ـ والتربية أمر نسبي بحت ، يختلف باختلاف الباحثين والعلماء ، فهناك تربية دينية ، وأخرى فنية ، وثالثة علمية، ورابعة ثقافية . ولذلك تعددت مداخل التربية مع تعدد المربين ، من معلمين ورجال دين ، وبيولوجيين وسيكولوجيين، وفلاسفة واجتماعيين . فيعرفها البيولوجى بأنها « تكيف وملاءمة » ، بينما يراها السيكولوجى على « أنها وطرق التعلم صنوان ». كما يعتقد الفيلسوف أن المدرسة هيئة اجتماعية تتجه وجهة فلسفية خاصة وفى هذا الصدد يقول فختة Fichte للشعب الألمانى Adresse to the German people « أن فن التربية لن يصل إلى درجة الوضوح المطلق دون مساعدة من الفلسفة » . فالفلسفة موجّهة أساسى وجوهرى من موجهات التخطيط فى ميدان التربية والتعليم .

وقديرى طالب « علم الإجتماع التربوى Educational Sociology » أن كل هذه الوظائف البيولوجية والسيكولوجية والفلسفية ، قد تدخل فى صلب عملية التربية . وهذه هى نسبية التربية من خـلال منظورات مختلفة ، كل يعرفها وفقاً للون الثقـــافة والفهم وطبيعة الإدراك والتخصص . ولكن التربية عندى هى « عدسة لامّة » لكل ما يدور فى بنية المجتمع والتراث والثقافة، ولاقطة لكل القيم السائدة والإتجـــاهات الشائعة . كما حملت التربية ووسعت وعمقت الكثير من

المفاهيم والمعانى ، بل وغيرت وطورت الكثير من القيم والتقاليد البالية .

فالتربية عملية «هادفة وتطورية وخلاقة» ، فهى تهدف إلى خلق ونمو الفرد المتحرر فى عالم سريع التغير ، كما أنها تخلق فى الإنسان فرديته ، وتنمى ذاتيته الأصيلة ، بالحفاظ على كل سمات شخصيته الفريدة Unique . دون أن نفسدها بالتدخل ، أو أن نشكلها حسبما نريد ، حين تصبها الدولة فى القالب الذى تشتهيه . ولكن يجب أن تعمل «هندسة التخطيط الإنسانى» فى التربية والتعليم ، على خلق الشخصية المنسجمة مع نفسها ، بحيث يصبح الإنسان كائنا منتجاً متحرراً ، ديناميكيا يسعى نحو الجديد والتجديد ، سعيداً قانعاً وراضياً Satisfied . وذلك حين نرفض التقاليد الآبقة ، والنظم الآسنة العتيقة ، وبذلك يتحرر المجتمع بالتربية السليمة ، من قيود الماضى وقوالب الثقافة ، وغبار التقاليد العتيقة ، التى لا تتفق وروح العصر الجديد .

- وفيما يتعلق بتربية الطفل بالذات ، ينبغى أن تكون قائمة على التفكير وتشجيع التأمل ، والإبتكار ، والقدرة على التكيف مع المواقف الجديدة ، حين يقع الطفل فى مشكلات بسيطة ، وحين يطالب بحلها باستخدام الذكاء والتفكير والتدبير . فيجب أن تقوم التربية ، على تنمية قدرات التفكير ، وتطوير الذكاء ، وتهذيب التصورات ، عن طريق الرعاية الفكرية والثقافية . فالتفكير هو أعظم عملية ، ويقوم بأهم الوظائف ، حيث أن الفكر هو الشعاع الخلاق ، الذى يكون معنا على الدوام ، فى كل موقف ووراء كل سلوك . وعلى المربين أن يخططوا لفكر الطفل وثقافته ، حتى ينضج عقله ، وتزداد معارفه ، حيث يقول « بوانكاريه Poincaré » . إن وقائع الطبيعة لا تجدى شيئاً ، كما وتبقى غير مثمرة ، إذا لم تجد العقل الذى يفضها والفهم الذى يفسرها ويسبر غورها (1) .

(1) Poincaré, Henri , Science et Méthode, Flammarion, Paris 1927 pp. 22 23

ويتغير معدل الذكاء مع إتساع حجم الخبرة ، فيحدث التعلم والتكيف ، حتى يصبح العالم من حولنا طبيعيا ومألوفاً ، مقبولا لعقولنا وأفهامنا ، بازدياد مجال المعلوم، واضمحلال ساحة المجهول وضيقها، كلما اتيحت للذكاء فرصته للتكيف وللتعلم وازدياد الخبرة .

والتعليم وظيفته السيكولوجية لتحقيق التلاؤم بين الإنسان وبيئته، ولازالة عدم التوازن Imbalance الناجم عن القلق والتوتر ، وكلها ظواهر سيكولوجية صدرت عن عدم التكيف Maladjustment حيث يحقق التكيف الناجم عن الخبرة والعلم والصواب حالة من التوازن Equilibrium (١) .

ولاشك أن الفرصة المتاحة للصغير ، هى أهم بكثير مما يجب أن نفسحه ونتيحه للكبير، حيث تقل الحاجة إلى الرعاية النفسية والتعليمية ، بازدياد سنوات العمر، وهذا هو سر الاهتمام البالغ «بمدارس رياض الأطفال». حيث يتسع المجال الاجتماعى وينبسط ، وينكشف الذكاء ، وتنبثق الميول ، وتنقشع القدرات الكامنة ، وبخاصة فى تلك السنوات المبكرة بالذات، حيث «يزداد بعدها الذكاء إتساعاً»، مع إتساع وعمق الخبرة التى تزداد على مر الأيام .

وهذه كلمة موجهة إلى السادة المخططين فى ميدان التربية والتعليم ، فللطفل «حقوقه ومطالبه»، التى ينبغى أن تكفلها له أسرته ومدرسته ، عن طريق الرعاية والحنان ، والتوجيه والضبط ، مع الحرص والحذر ، خوفاً على « ثقافة الطفل » المبكرة ، التى ينبغى أن تنمو باستخدام الأجهزة والوسائل التكنولوجية السمعية

---

(1) Lundberg. George, Foundations of Sociology, New York, Macmillan 1956 pp 207-234

والبصرية، حتى تصبح «ثقافة رشيدة وصحية وخصبة». وعلى كل المربين أن يحققوا هذا الرجاء، فنراه «كحقيقة واقعة بعد تخطيط تربوى، منظم وهادف.

* * *

د ـ وجملة القول . فإن «خبراء التربية وقادة الفكر والثقافة، حين يخططون من أجل الاجيال القادمة، إنما يحققون أهدافاً حضارية، تغير من طرق التعليم القديمة، ولاتستورد طرقاً فرنسية أو ايطالية، لاتتوافق مع مصريتنا وظروفنا، كما لايقتنع بها أيضا «المعلم» و «الموجه» وناظر المدرسة، وكل من يقوم «بتطبيق المناهج» من أجل تحقيق أهداف الخطة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، لقد واجهت طريقة «الرياضيات الحديثة» الكثير من الصعوبات، وصادفتها المتاعب، فلم يقتنع بها المدرس المصرى، بل ولقد تراجعت عنها الكثير من الدول المتقدمة حضاريا كالسويد والولايات المتحدة. ولذلك يجب أن يضع المخطط التربوى المصرى خطة تعليمية نابعة من واقع مجتمعه وقيمه الأصيلة. وهذا ما أعلنه وزير التعليم فى جمهورية مصر العربية، فى مؤتمر عقدته لجنة التعليم المنبثقة من «الحزب الوطنى الديمقراطى» وحضره رجال الجامعة والمؤسسات العلمية والتربوية، وذلك لمناقشة خطة تطوير التعليم (١).

هذا عن التخطيط فى ميدان التربية، وهناك ميادين أخرى للتخطيط الاقتصادى والسياسى، بالاضافة إلى ميدان تخطيط آخر لتنمية البيئة، حيث يجب أن يلتفت «المخطط الاقتصادى»، وينتبه إلى تعدد الحاجات والمشكلات، حتى يحدث التكامل المطلوب فى تنمية سائر نواحى الحياة بتنسيق الجهود المشتركة «من أجل المتابعة والمساهمة والإشراف الفعلى» على كافة المرافق والخدمات.

---

(١) جريدة الأهرام العدد رقم ٣٢٨٠٧، الصادر فى يوم ١٣-٧-١٩٧٩

وفى ميدان «التخطيط السياسى»، يمكن تنمية التنظيمات السياسية، بتطوير مفهوم «السلطة»، وتغيير نظم الإشراف، وخلق الأدوار والمراكز الجديدة فى التنظيمات والأنساق السياسية، مع إدخال صور متطورة للرقابة، وتجديد الاشكال البدائية والقبلية فى نظم «الضبط الاجتماعى» بتطوير الأنساق التقليدية للقواعد المنظمة للعرف والمعايير، مع تغيير «بناء القوة» فى المجتمع، والاتجاه نحو قيم وتنظيمات سياسية جديدة، تضيء لنا جوانب أخرى لمفهومات جديدة فى «العدل السياسى»، والعدل الاجتماعى» و «الحكم المحلى»، بتعديل الأنماط السياسية القديمة، التى كانت تدور حول مفهومات «السلطة»، و «الحكم» و «الصالح العام»، وذلك بتدعيم «الرقابة الشعبية»، لأن الشعوب والأمم والمجتمعات، هى صاحبة المصلحة الحقيقية، ومصدر السلطة. ولذلك نشأت فى جمهوريتنا المصرية، «أشكالا جديدة من التنظيمات الشعبية» لفرض الرقابة وممارسة السلطة، مثل «مجالس القرى» والمدن والأقاليم والمحافظات، بحيث تتوظف فى كل هذه المجالس «لجان خاصة» بقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات

أما فيما يتعلق بتخطيط تنمية البيئة Ecodevelopment، فيكون ذلك بالتركيز على تطوير أنماط الحياة، وتيسير الطرق ورصفها، وشق الترع وإقامة الجسور، وحفر المصارف فى المناطق الزراعية وذلك من أجل «تنمية البيئة القروية»، أما بالنسبة لتنمية المدن والبيئات الحضرية، فينبغى إعداد وتهيئة البيئة حضاريا من أجل إدخال مشروعات إقتصادية أو صناعية، وذلك بتطوير وسائل النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية، وبناء الأنفاق والكبارى والمطارات ومد الخطوط الحديدية.

وختاما، فمن أجل التعجيل بالتنمية، والإسراع بتنفيذ خطط التطوير الاقتصادي

يجب «أن يكون التخطيط مرنا، ومعتمدا على أرضية تجريبية صلبة من البحوث العلمية والدراسات الحقلية ، والمسوح الدورية للواقع الاجتماعى والاقتصادى ، حتى تتوافق عملية التخطيط مع طبيعة مشكلات المجتمع «محل التخطيط» .

هـ - وإذا ما تساءلنا عن مختلف الأسباب والدوافع التى تساعد خبراء التخطيط وتعجل بالتنمية ، وكيف تتضافر هذه الدوافع فى استراتيجيات التخطيط الاقتصادى والاجتماعى ؟!

نقول فى الرد على هذا التساؤل ، إن القبائل والقرى والمناطق البدائية ، هى مجتمعات تقليدية، ومن خصائصها، وجود ظواهر الاستاتيكية والثبات، والولاء والعصبية فى مجتمع يقوم فى علاقاته على المركز Status ، كما تتشابه فيه أنماط السلوك الاقتصادى ، كما تقل بل وتنعدم فيه حوافز زيادة الانتاج والإدخار والاستثمار.

إلا أن تطوير هذه المجتمعات التقليدية الثابتة ، وتحويلها إلى مجتمعات ديناميكية dynamic متمدينة Civilized ومتعلمة ، تقوم العلاقات فيها على العقد Contract ، كما يظهر الطموح ambition والولاء للمجتمع ككل (١) .

وتنحصر معظم «دوافع التطوير الحضارى» فى وجود أسباب خارجية ، مثل الإعلام وأثره فى تسهيل إتصال المجتمع التقليدى بمجتمعات أخرى متقدمة . وقيام «حكومات مركزية قوية» تدفع عجلة التطوير الاقتصادى، وتساعد على هدم القديم ، وانهيار القيم التقليدية . كما يؤدى انتشار مبادىء العدالة والمساواة ونظم الاصلاح الزراعى فى معظم الدول النامية إلى تغيير علاقة الفلاح بالأرض .

---

(١) دكتوره جيهان احمد رشتى : نظم الاتصال ، الاعلام فى الدول النامية دار الفكر العربى - الطبعة الاولى ١٩٧٢

أما عن الأسباب الداخلية التي تعمل على نجاح التخطيط فهي «سيكولوجية وسوسيولوجية» من جهة، كما أنها «بيئية وايكولوجية» من جهة أخرى. فلا شك أن الصراعات الداخلية والتغييرات الثورية، إنما تؤدى بالضرورة إلى إحلال القانون محل العرف، والتقليل من هيبة ماله قيمة، أوماقد تحاط به هالة من قداسة، حتى لا تتسلط على عقـــول الناس عادات فكرية جامدة. أما عن السبب الايكولوجى فيتصل بتنمية البيئة ecodevelopment مثل تعبيد الطرق وبناء الكبارى، وتوسيع الموانى، وتشييد المدن، وربط المدن بالقرى، مع الاكثار من الاسواق حتى يزداد حجم ومعدلات التبادل التجارى والرواج الاقتصادى، وهذا هو الهدف الحقيقى من «كل استراتيجيات التنمية والتخطيط».

٢ - الثورة الادارية ومعوقات التنظيم:

أ - تحتاج كل الدول والمجتمعات النامية إلى ثورة ديناميكية فى كل الأجهزة والتنظيمات الادارية. حيث تعتمد عمليـة «تنظيم الانتاج» وزيادته ورواج السلع والمنتجات أو تسويقها إلى «عمليات وخدمات إدارية». بمعنى أن الفكر الإدارى، إنما يكون له وظيفته ورد فعله فى خدمة وتنشيط وترشيد «العمليات الإنتاجية»، حيث يعتبر «الجهاز الإدارى» نفسه بمثابة جزء لا يتجزأ من البناء الإنتاجى كله.

فالعملية الإدارية بدورها هى «عملية إنتاجية»، إلا أنها لا تؤدى إلى «نتاج» مادى أو خدمات عينيـة منظورة، فالإدارة الرشيدة لا تنتج سوى «نتاج تنظيمى لا مادى» حين تقوم على أساس علمى من العلاقات الإنسانية التى تخلق «الجو الإنسانى المنتج»، وتنظم «العلاقات المريحة»، كما وتعمل على تكوين «الكوادر الفنية» والمراكز والادوار، وتعمل أيضا على إحداث التطوير والتغيير

فى بنية كل تنظيم وفى إطار كل مشروع من المشروعات الإقتصادية والصناعية وعلى العكس من ذلك ، فإن «سوء الإدارة dismanagement » إنما يؤدى بدوره إلى هبوط الانتاج وضعف مستواه .

وقد تؤثر الفلسفة السياسية السائدة ، على نوع التنظيم الإدارى ، إن كان إستبداديا ديكتاتوريا ، أم ديموقراطياً وحراً . حيث يشارك العمال فى كل تنظيم إدارى ، ويساهمون على نحو ديموقراطى فى إدارة المشروعات ويدخلون بالانتخاب الحر مجالس الإدارة .

ويذهب « ريمون آرون Aron » إلى أن هناك استحالة فى إدخال الديموقراطية الإدارية ، والحرية الانتخابية ، فى قلب الإدارة ، بحيث يشعر العمال بأنهم يدبرون هم بأنفسهم كل ما يحتاجه « التنظيم الصناعى » و « المشروع الاقتصادى من كفاءات ومطالب. فلم تثبت حتى الآن صلاحية هذه « الكفاءة الإدارية العمالية » وذلك لأسباب خاصة بسيكولوجية الوعى الطبقى العمالى ، واتجاهاتهم السوسيولوجية ، وعدم رغبتهم الأصيلة فى المساهمة فى إدارة العمل ، لأنهم سيكولوجيا وسوسيولوجيا ، لا يشعرون كأفراد أو كجماعات بأنهم يعملون « من أجل أنفسهم » فى سائر المصانع والمؤسسات .

ولا شك أن التنظيم الادارى الديموقراطى الناجح ، فى كل مشروع ، ومن أجل كل عمل ، وعلى رأس كل تخطيط أو برنامج ، هو أكثر كفاءة وفعالية من « التنظيم الاستبدادى القهرى » . ومن هنا يسهم فى كل تنظيم إدارى عدد محدد من المشرفين والمديرين الفنيين بكل ما عندهم من روح ديموقراطية خلاقة فى الادارة والتنظيم ، وفى كل الدول على إختلاف فلسفاتها السياسية وتنظيماتها الإدارية .

فالشكلة الأساسيـــة في كل تنظيم إدارى managériale هى مشكلة سيكولوجية وأخلاقية وسوسيولوجية ، تؤكد العدالة ، وتدعم الشرعية والتضامن ومن هنا تنبهت الأذهان نحو ضرورة الاهتمام بتحقيق « الانسجام والتكامل » ، بين العمال والإدارة(١) . الأمر الذى معه ، تنهمك علوم « العلاقات الإنسانية والصناعية Human relations، في أمريكا في محاولة تحقيق أكبر انسجام ممكن داخل « التنظيم الإدارى ، حتى يحقق اكبر كم ممكن من الإنتاج » (٢) .

ب - إذا كانت الإدارة المتخلفة ، هى عائق من معوقات التنمية ، فلا شك أن تحديث النظم الادارية ، قد أصبح يشكل حاجـــة ملحة وضرورية ، فى المجتمعات النامية ، وفى كل مجتمع صناعى مستحدث . وذلك للقضاء على مشكلات أساسية ، تخلفت عن بقايا « صعوبات روتينية ، صدرت عن أنماط « بيروقراطية قديمة » ، معوقة وقابضة للنمو ، ولذلك أصبح من الضرورى أن نعمل إدارنا على إزالة كل المعوقات التى تقدس الشكل دون المضمون ، وتطبق الظاهر دون الفحوى .

والإدارة جهاز أو نظام ، يتأثـــر بكل ما يدور فى بنية المجتمع من أجهزة ونظم . وتتحقق وظيفة الإدارة كجهاز حيوى ، يعمل كنسق له بناؤه وتنظيمه حين يحقق الترابط والإنسجام بين سائر التنظيمات والأجهزة . حيث يتوظف النسق الإدارى بالقيام بعملية ضبط وتنسيق الأعمال الإدارية ، وربط سلطات التخطيط والرقابة ، بسلطات أخرى تشريعية وتنفيذية .

---

(١) آرون ، ريمون « المجتمع الصناعى ترجمة فكتور باسيل ، منشورات عويدات ١٩٦٥ ، ص ٢٤٧

(2) Williams, Michael., Human relations Longmans, London. 1967.

وتحقق الإدارة الناجحة ، فى أى تنظيم اقتصادى أو مشروع صناعى ، غايات إنتاجية كمية وكيفية ، عن طريق التوفيق بين « فئات الإشراف » و « فئات العمل » حين يعمل الجميع بروح الفريق المتعاون ، لتحقيق الأهداف البعيدة لمختلف التنظيمات والمشروعات .

الادارة كنسق إجتماعى :

أ ـ النسق الإدارى ، كالنسق السياسى ، يعتبر من الأنساق الإجتماعية الضرورية ، حيث يقوم بعملية ترتيب لاوضاع معينة ، كما يضع تنسيقا لمختلف العلاقات التى تربط « التنظيمات الفوقيـة » و « الفئات التحتية » . كما ويصنع النسق الإدارى سائر القواعد والنظم التشريعية التى يفرضها القانون الإدارى فرضاً وعلى نحو تنفيذى ، بينما يدعمه أيضاً النظام السياسى للمجتمع . كما يضع « الفكر الإدارى » القواعد الإدارية المشروعة سياسياً ، ويحدد اللوائح والقوانين المنظمة للعلاقات بين سائر أجزاء التنظيم فى كل عمل أو مؤسسة أو مشروع . بمعنى أن التنظيم الإدارى إنما يتساند مع القانون والتشريع ، ويتعاضد مع نظم السياسة والحكم . فالقانون والسياسة والاقتصاد هى دعائم كل تنظيم إدارى ، بمعنى أن « الإدارة » كنسق إجتماعى ، هى إستطالة راقية ، لنظم بدائية ، وضغوط عتيقة ، كانت تفيض بالقـوة والظلم . فالإدارة قديمة قدم الحضارة ، تحكى مأساة الإنسان الإجتماعى وتحوى تاريخه وصراعه ضد الطبيعة وضد أخيه الإنسان . ثم تطورت الإدارة وتجسمت فى أشكال أرقى ، حين تحققت والتحمت بأنساق القانون والسياسة والاقتصاد . ومع تطور قضايا الحرية والعدالة والمساواة ، صدرت أشكالا جديدة من التنظيمات الإدارية ، طبقا لمبادىء تحرير الإنسان من الظلم والطغيان .

ب ـ ولما كان للإدارة تاريخها وماضيها والتحامها بأنساق القانون والاقتصاد

والسياسة ، فإن التنظيم الإدارى نفسه ، إنما يشتمل فى طياته على معانى النظام Order بمعناه القانونى ، والنسق system بمفهومه البنائى ، وتحوى مفهومات سياسية تتضمنها كلمة Regime ، وما فيها من « قهر » أو تسلط. أو « إجبار » .

والإدارة بمعناها الوسيع ، هى ترتيب الاعمـــال « Order » ، وتنسيق العلاقات System ، وفرض الاحكام Regime والقواعد التى يخضع لهــا التنظيم الإدارى برمته . بمعنى أن الإدارة كظاهرة اقتصادية أو صناعية ، إنما تتضمن عناصر « التعميم » و « التنسيق » كما تتضمن أيضا كـكل ظاهرة إجتماعية عناصر « الضغط » أو « القهر » والجزاء Sanction (1) .

وللادارة مهمة خاصة وضرورية فى استراتيجيات الدول والمجتمعات النامية ، تتمثل فى إزالة كل ما يعوق النظام والتنظيم ، بتحطيم « الروتين » ، وبالتنمية المستمرة للفـكر الإدارى ، وترشيد الخبرات الإدارية ، كهـدف مطلوب فى كل عملية تنموية إقتصادية وإجتماعية .

حـ ـ وتقوم الادارة الناجحة، بحـل التناقض القائم بين « متطلبات التنظيم » وأهدافه ، وبين « إمـكانيات أفـــراد التنظيم » وتحقيق فعاليتهم واستغـلال طاقاتهم على نحو يحد من الاسراف فى الطاقة البشرية، ويعمل فى نفس الوقت ، عـلى إنهاء الأسلوب الإدارى البيروقراطى التقليدى ، بالقضاء على تلك النمطية القائمة فى سائر القطاعات ، فلـكل تنظيم ظروفه وأهدافه ، فلا ينبغى مثلا أن نخطط تخطيطا إداريا واحـــداً لسائر التنظيمات الإدارية ، فلا نلجأ إلى تنظيم إدارى

---

(1) Durkheim,. Emile, Division du travail social, Alcan Paris. 1926

واحد بعينه ، كى يطبق فى قطاعات متمايزة إقتصادياً ، كقطاع الإنتاج ، أو قطاع الخدمات .

ولما كان ذلك كذلك ، تعمـــل الثورة الديناميكية الإدارية ، التى تحتاجها المجتمعات النامية ، على إزالة التخلف الواضح فى الفكر الإدارى ، وعلى إلغاء كل ما هو ثابت وقبلى Apriori فى سائر التنظيمات القديمة . كما تعمل الثورة الادارية على نجاح المشروعات الانمائيـة ، واقتصاديات التنمية الصناعية ، حين تساعد على فتح نوافذ الانفتاح ، وتزيل كل ما يعوق النظام ، وهـذا هو إتجـاه «الفكر الإدارى» فى جمهورية مصر العربية فى هذه الأيام (١) .

وهناك عمليات موجهة نحو كفاية وتحديث الادارة كحركة مضادة للتخلف ، عن طريق بذل الجهود المشتركة من أجل «تطوير الفكر الإدارى» ، وتنمية الخبرة الادارية وترشيد النظم وأساليب الأداء ، باتبـاع الأشكال الناجحة والملائمة ، واعداد «المهارات الإدارية Managerial skills» واستخدم «تكنولوجيا الادارة» وتطوير أساليبها التقليدية بتغيير أدواتها العتيقة .

د ـ ولا شك أن أعباء الادارة من اشراف وتخطيط ، ورقابة ومتابعة ، هى أكثر بكثير من أعباء «فئات الانتاج» ، حيث تتطلب الاشراف الدقيق المنتج جهدا مضاعفاً ، قد يفوق الجهد المبذول من الكادحين ممن يشاركون فى عمليـة الانتاج . ويحتاج الادارى الناجح ، إلى طاقة خارقة ، وإلى همة فائقة ، وإلى جهود غير عادية ، بالاضافة إلى خصائص الحزم والمرونة والذكاء والخبرة والثقافة ، وكلها أبعاد ضرورية ينبغى أن تتوافر كسمات عامة لشخصية الادارى الناجح .

---

(١) دكتور على السلمى ، الادارة المصرية رؤية جديدة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩

ولقد بذل الانسان الياباني ، الكثير من الجهود الانتاجية ، وضحى بالأجر المرتفع ، واحترم الزمن الاقتصادى ، واتجه نحـــو ترشيد الانفاق بالادخار والاستثمار ، الأمر الذى معه نجحت التجربة الاقتصادية اليابانية إلى حد بعيد فى استراتيجيات التنمية والتخطيط والادارة ، نظـــراً لإرتكانها إلى أرضية أيديولوجية صلبة من الأسس السيكولوجية ، واكتساب القيم الاقتصادية ، مع سيادة الانضباط الاستهلاكى ، والتزام قواعد التنمية باكتساب الخـــبرات ، وإجراء التجارب لتحسين الانتاج كما وكيفاً .

فالجوانب الايديولوجية والسيكولوجية والخلقية ، هى عناصر إنتاجيـة من الدرجة الأولى ، ولها دورها الخطير فى التخطيط والتنظيم والادارة ، فلا تتعطل طاقات الانتاج بالاستخدام الرشيد للآلة دون إهمالهـا فتستهلك قبيل انتهـاء الزمن المفروض أو العمر الطبيعى لتشغيلها . فالانسان وليس الآلة هو « المنتج الأول The First Producer » ، وعلينا أن نتجه نحو تأهيله وتكريسه ، واستيعاب التكنولوجيا ، فلا بد من إعادة النظر نحو « بناء الإنسان » بالالتفات إلى مكوناته الحضارية والثقافية ، وتغيير أنماطه السلوكيـة ، بتهذيبهـا وتنميتها حتى نعيد لعملية التنمية الاقتصادية فعاليتها ودورها فى تغيير الانسان ، وتطوير طموحاته وآماله وأحلامه مما يغير من أسلوب ونمط الحياة .

هـ - والتجربة اليابانية التى أشرنا إليها منذ قليل ، هى تجربة رائدة فى علوم الاجتماع الصناعى والاقتصادى والثقافى ، كما أفادت فى علوم التنظيم والإدارة والتنمية والعلاقات الإنسانية . وذلك بسبب احتفاظها « بنظم إدارية » وأساليب تنظيمية ، تنبع من « القيم اليابانية نفسها » .

وبالرغم من استيراد اليابانى للمـواد الخام نظراً لاعتماد الاقتصاد والصناعة

فى اليابان على استيراد التكنولوجيا الصلبة Hard Technology ، فلقد أصبحت الإدارة فنا يابانياً أصيلا ، أساليبه وقواعده التى يتشربها اليابانى وتسرى فى دمه ، حيث تنبع من القيم اليابانية نفسها ، كالأحساس بالزمن الاقتصادى ، وإستغلال الخبرات والطاقات . فأصبحت الادارة فى اليابان هى أسلوب للحياة اشتهر بها اليابانى كطريقة للمعاملة فى حياته وعلاقاته ، وفى تطـــوير أعماله ومشروعاته (١) . كما وتعلمنا التجربة اليابانية أيضاً عـــدم التزامنا ضرورة باستيراد النظم الأدارية ، لأن تنظيمات الادارة ، ينبغى أن تتمشى مع أنساق المجتمع وقيمه ، حين تتكيف وتنسجم مع سائر النظم التشريعية والاقتصادية والسياسية ، بحيث يصدر كل تنظيم إدارى عن واقع البناء الأجتماعى والتراث التاريخى والحضارى ، للمجتمع موضوع الدراسة .

٣ - ترشيد الانفاق :

أ - هناك بين سائر الدول والمجتمعات ، نماذج غنية فى مواردها ، بينما هى فقيرة متخلفة فى مرافقها وعاداتها الفكرية والثقافية ، فهى فى مسيس الحاجة إلى إلى ماينميها حضارياً ، بينما نجد دولا فقيرة الموارد ، تواكب أرقى مافى الحضارة من أنماط . ولقد تشرع الحكومات فى المجتمعات المتخلفة فى القيام بمشروع صناعى أو إنجاز برامج اقتصادية ، دون الالتفات إلى عناصر الثقافة وأنساق الفكر وفحوى القيم المحلية . ومن هنا يبدأ التعارض ، ومن هنا أيضاً يبدأ الترشيد والتنسيق . فقد لاينجح أى جهد مع التعارض بين « إمكانيات الثقافة ، وتخاطيط اقتصاديات التصنيع » ، مما يخفق معه كل أمل من أجل التنمية المادية ، دون أن

---

(١) دكتور اسماعيل صبرى عبدالله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد « دراسة فى قضايا التنمية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ .

نزيل أو أن نعمل على رفع وأيديولوجيات عتيقة جامدة، ونحرك « ثقافات بدائية، بسيطة غافية فى غيبياتها، لأنها مستويات حضارية متخلفة ، يجب تنميتها برفعها من الحضيض شيئا فشيئا حتى تتخلص من تخلفها وهبوطها. وتتوام فى عملية التخطيط والترشيد كل وجهات النظر الاقتصادية والسوسيولوجية والسيكولوجية والقيمية ، حيث يحتاج التعجيل فى عملية التنمية أصلا إلى تلك الجهود المشتركة من علماء النفس والإجتماع والسياسة . بالإضافة إلى تضافر فى جهود رجال الدين وخبراء الاقتصاد ، لدراسة ترشيد الانفاق ، بالتركيز على «السلوك الاستثمارى والاستهلاكى والإدخارى » فى ضوء دراسة التفضيلات الاجتماعية ، و« فهم القيم وموجهات وضوابط السلوك ». فماذا نعنى بترشيد الانفاق ؟ وكيف نحقق أفضل نفقة ممكنة ؟ ! .

فى الواقع ، لقد فاض الخاطر ، بفيض من الخواطر التى تتدافع فى قوة كى تدفعنى إلى أن أسوق بصدد ترشيد الانفاق ـ مثالا بل أمثلة من الاقتصاد القرآنى العظيم ، تهدف جميعها فى روعة ، إلى ضرورة تحقيق أفضل نفقة ممكنة ، حين يقول المولى سبحانه وتعالى : « ولاتجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولاتبسطها كل البسط » (١) ، وفى قوله : « إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين» (٢)، ويقول فى سورة التوبة : « والذين يكنزون الذهب والفضة ولاينفقونها فى سبيل فبشرهم بعذاب أليم » (٣) .

ففى الآية الأولى يستنكر الإقتصاد القرآنى « الإسراف » ، وينهانا المولى

---

(١) سوره الاسراء ، الآية ٢٩

(٢) سورة الاسراء ، الآية ٢٧

(٣) سورة التوبة، الآية ٣٤ .

تبارك وتعالى عن « التقتير ». وفي الآية الثانية تحذير من التبذير ، حتى لايبذر الانسان تبذيرا ، وإلا سقط في الشرور والآثام وصار من إخوان الشياطين ، وأصبح ملوما محسورا . ففي التبذير « سفه » ، ويجيز القانون الحجر على أموال السفهاء من الناس بتعيين « ولى أو حارس » لاينفق إلا بقدر معلوم .

فالإسراف « مرض » تنكره الأديان ، « وسلوك » يرفضه العقل ، « وسفه » يستنكره القانون : أما الشح أو البخل ، فهو سلوك إقتصادى متطرف ، ومضاد للسرف والترف والتبذير ، بل هو أشد فتكا ، وأكثر وبالا .

ولا ترفض الآية الثالثة ، موقف من « يكنزون الذهب والفضة » لاستنكار البخل في ذاته ، بل تعبر الاية الكريمة عن مفهوم إقتصادى عميق . فالإنسان الناجح ، ليست مهمته جمع وتكديس الثروة ، ولكن مانعجب به ونقدره حقا ، ليس المال المخزون ، أو الثروة المكدسة ، وإنما ما وراء الثروة ، من أعمال ومشروعات ناجحة صدرت عن قدرات شخصية ذكية وشجاعة . كما وتؤدى في نفس الوقت إلى تنمية الثروة ، كما ويتراكم معها رأس المال ويتضاعف . وبذلك توجه الاية الكريمة أنظار الناس نحو ضرورة عدم تخزين المال ، بالإفراج عن المكدس والثروات المخزونة ، حتى يتحول « رأس المال » المخزون الخامل ، إلى « رأس مال » متحرك عامل وديناميكى ، يخلق الثروة ، وينمى حجم التبادل التجارى ، ويزيد من معدلات الإنتاج الصناعى . ومما يؤكد تشجيع الاقتصاد الاسلامى لحركة رأس المال وعدم تكديسه « زيادة قيمة الزكاة المفروضة على الودائــــع » والمصوغات والجوهرات والأحجار الكريمة ، كالماس واللؤلؤ ، بينما تقـــل معدلات الزكاة على رؤوس الأموال العاملة ، وتزداد على رؤوس الأموال الخاملة ، أو المكدسة .

وعلى هذا الأساس ، يرفض الاقتصاد الإسلامى ، مبدأ كنز المال وتكديسه

كرأس مال راكد ، ويستنكر موقف كل «من يكنز الذهب والفضة» ، ولو كان كريماً سخياً ، ومن ثم تبشر الآية الكريمة كل من يكنز المال بالعذاب الأليم ، بمعنى الاقتصاد القرآنى إنما يزدرى مبدأ تكديس المال ، ويرفض هذا الثراء الكريه الذى لا يعمل .

ولاشك أن « بناء مصنع » أو « تشييد فندق » أو إقامة « مدرسة » أو « مستشفى » ، كلها مشروعات ومواقف تعبر فى الاقتصاد الإسلامى ، عن معنى « النفقة فى سبيل الله » . حتى لاتتكدس الثروات دون أن تتحرك بالعمل كنفقة فى سبيل الله . فينبغى توجيه رؤوس الأموال من أجل العمل ، ومن أجل ما ينفع الناس حتى يمكث الخير فى الأرض . ويطالبنا الاقتصاد الإسلامى بتعبئة كل الموارد والطاقات الإقتصادية للانفاق وترشيده . فلماذا لايعمل « رأس المال العربى » المخزون فى بنوك «أمريكا» ، و « سويسرا » ، و « انجلترا » ، من أجل تنمية وتطوير دول البترول نفسها وهى فى مسيس الحاجة إلى مشروعات إنمائية باستثمار رؤوس الأموال ، بفضل برامج مخططة إقتصادياً وصناعياً ، تستوعب كل الأيدى العاملة ، والخبرات العربية الفنية والعلمية .

والآمال معقودة نحو إنعاش السوق العربية المشتركة ، وتحقيق الإندماج Amalgamation أو التكامل Integration الإقتصادى ، وإنشاء بنوك التنمية العربية والإسلامية (١) ولسوف تتكامل إقتصاديات الدول العربية ، إذا ما تضافرت الجهود المشتركة ، وتدفقت رؤوس الأموال ، من أجل مشروعات للانتاج الثقيل والخفيف والإستهلاكى .

---

(١) دكتور عبد الكريم صادق بركات ، اقتصاديات الدول العربية ، الاسكندرية ١٩٦٩ .

وإذا ما تضافرت رؤوس الأموال وتدفقت ، وتوافرت الأيدى العاملة الرخيصة ، والمشروعات الإنتاجية ، فلسوف يفيض الانتاج ويتراكم ، وقد يعود فائض الانتاج وكمعونات إقتصادية وفنية ، من دول عربية منتجه إلى أقطار عربية شقيقة فى حاجة إلى ما ينميها وينعشها اقتصادياً . كما هو حادث الان بين الدول الغنية الكبرى فى أوربا وأمريكا ، وبين دول أفريقيا وآسيا وبجتمعاتها المتخلفة إقتصادياً . وهنا يصبح الاقتصاد العربى فى خدمـــة الأنسان العربى على العموم من المحيط إلى الخليج . فالذين يكنزون الذهب والفضة من أثرياء العرب إنما يقومون باجراء إقتصادى مضاد للتنمية ، بينما يحتاج العالم العربى كله ، إلى معونات إقتصادية ، وإلى مشروعات صناعية ، وإلى رؤوس أموال عربية مخلصة تتدفق من أجل تطوير « الوطن العربى » برمته .

ولقد فوجئت حين نطالع فى الصحف عن الاسراف الواضح الذى يعيشه أثرياء العرب ، وبخاصة فى مناطق البترول الغنية بانتاجها ، إلى الدرجة التى معها دفع أحدهم ما يقرب من ١٥ ألف دولار ثمنا لمكالمة تليفونية ، حتى ينقل لولده الذى يتعلم فى أمريكا ، وصفاً إذاعيا كاملا ، لمباراة رياضية ، لأحدى النوادى التى ينتمى اليها ولده . وسواء أكان الخبر الصحفى صادقاً أم كاذبا ، فإن حرية الانسان فى إنفاق أمواله أمر طبيعى ، وحق أساسى من حقوق الملكية . إلا أن هناك ما يسمى « بترشيد الإنفاق » الأمر الذى تباركه الأديان السماوية ، وتؤكده المذاهب الاقتصادية حيث تنتظم ضوابط السلوك الاستهلاكى ، فتتجه الأذهان نحو التعفف وعدم الاسراف . وفى الواقع إن تبذير المال وانفاقه المحموم ، دون عمل أو عائد يجعل من المال نقمة لانعمة ، حيث أن الإنفاق فى سفه دون ناتج أو جهد ، ودون ترشيد ، هو الجحيم بعينه وفى هذا المعنى سئل « برنارد شو » عن تعريف الجحيم What is the definition of the hell ؟ فقال على الفور كلمات ذكية ورائعة

« إنها أجازة أبدية لانهائية ، مع المال الوفير ، وبلا عمل » Everlasting holiday ., with plenty of money and nothing to do .

د — وهذا هو السبب الذى من أجله ، كان للعقيدة البروتستانتية ، التى حلت بالتدريج مع شعارات « مارتن لوثر Martin Luther محل التراث التقليدى للعقيدة الكاثوليكية ، صداها فى ظهور المذاهب والاتجاهات الرأسمالية . فلقد أزاح الروح البروتستانتى تلك العوائق الاستاتيكية التى طالما وقفت فى العصر الكاثوليكى حائلا دون الرغبة فى الملكية ، فشجعت البروتستانتية على التملك ، مع تأكيد روح الإدخار والإستثمار ومشروعية دافع الربح ، ونظرت إلى السعى والعمل وترشيد الانفاق ، من أجل زيادة الدخل ، على أنها جميعا من الأمور الدينية المقدسة التى تباركها الإرادة الإلهية .

فالإفراط فى الترف والسرف والتبذير ، كلها أمور تنهى عنها سائر الديانات ، أما الإستخدام الرشيد للثروة ، فهو من الأمور المستحبة التى تدعو إليها سائر العقائد والشرائع الدينية ، الأمر الذى معه نجحت البروتستانتية لترشيد الإنتاج وتكوين رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات . وترشيد الانفاق من أجل التنمية الاجتماعية أو من أجل توجيه الأذهان نحو تحقيق مستويات إقتصادية أفضل ، مع تشجيع الربح وزيادة الثروة ، عن طريق نمو الانتاج وتطويره .

وهذا هو السبب الذى من أجله حملت الفلسفة البروتستانتية ، على فلسفات أفلاطون وأرسطو ، وكل النزعات والمذاهب التى تحتقر الأعمال اليدوية ، وتزدرى الحرف والمهن . كما وتمردت القيم البروتستانتية الجديدة على « السلبية » ، وانتبذت ورفضت قيم « التواكل » ، والتكاسل ، والاسترخاء وكلها قيم أرستقراطية ، لا يقدرها سوى الكسالى والخاملين ، وهى قيم « غير عملية » ، ولا تتفق مع مبادىء وقواعد المذهب البروتستانتى .

ومن خصائص « النظام الرأسمالى » إحترام الملكية الخاصة ، مع الاعتراف بحرية الانسان فى العمل حين تتوافق وتتوازن المصلحة الفردية ، مع المصلحة العامة ، ولا يتحقق ذلك إلا باتاحة « سوق إقتصادى مفتوح » ومنافسة إقتصادية حرة ، كل ذلك من أجل الربح المتزايد ، وحوافز العمل القائمة على قانون العرض والطلب .

وإذا ما عقدنا المقارنات بين الانساق الرأسمالية والاشتراكية ، لوجدناها تتركز حول تقريب الفوارق الشاسعة بين سائر طبقات المجتمع ، وتحقيق السعادة والرفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع ، مع عدم إغفال التوافق ، بين الحاجه الماسة إلى زيادة الانتاج ، والرغبة الملحة فى الأشباع والاستهلاك ، طبقاً لقيم التفضيل الاجتماعى ، مع ضرورة تغيير القيم الاستهلاكية ، بالالتفات إلى قطاع الخدمات ، والعمل على الإنتفاع المتزايد من إنتاج قطاعات التصنيع والزراعة ، من أجل مجتمع ترفرف عليه الرفاهية ويسوده الرخاء ، على أرضية صلبة وثابتة من الإنفتاح الاقتصادى .

د ـ وإن كانت هـذه هى حسنات النظام الرأسمالى ، فلا شك أن من عيوبه عدم التوجيه الرشيد لموارد الإنتاج ، وإساءة توزيع الثروة نظراً لتضخم رأس المال وازدياد الفروق بـــين طبقات المجتمع ، ولانتشار البطالة ، واضطراب الأحوال الأجتماعية ، وتفكك الأسرة ، بالأضافة إلى حدة التقلبات الاقتصادية ، كما وتؤدى الرأسمالية حتما إلى التوسع والحروب والبحث عن الأسواق والاستعمار والأمبريالية العسكرية .

ونظراً لتعدد هـــذه العيوب ، فلقد تنبأ ماركس « باندحار الرأسمالية » وبشيوع الأشتراكية التى هى بمثابة تحرير الإنسان من الأستغلال ، وتقديس

والملكية الجماعية المشاعة ، داخل نظام ديموقراطى ، مع إنتاج موجه لإشباع حاجات المجتمع ، وتوزيع الثروة والأرباح طبقا لمبادىء المساواة والعدل الإجتماعى ، مع ضرورة توافر الإدارة الناجحة ، باستخدام أساليب معاصرة فى ميدان العلاقات الإنسانية Human Relations وفقاً لنتائج علوم التنظيم والإدارة فى تخطيط السياسة الإنتاجية وتحقيق أكبر إنتاج ممكن ، مع الارتفاع المستمر لمعدلات الدخول ، والمدخرات والاستثمارات، مما يؤدى حتما إلى تغيير جذرى فى مجال التنمية الإجتماعية .

ويذهب « جونار ميردال Gunner Myrdal » إلى أن عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، إنما تتساند بترشيد الأنفاق ، وتحقيق عائد دائم يحتاج إلى عملية ترشيد آخر للانتاج والا تهلاك . ومن أجل الأسراع بالتنمية ، ينبغى الالتفات إلى العوامل الايديولوجية والثقافية التى تساعد على التطوير الاقتصادى . وبهذا الصدد يذهب « الكس إنكلز Alex Inkeles » إلى أن الملكية الخاصة ونظام التوريث ، ونظم الاقطاع وأنساق الثقافة وطرق الإنتاج قد قاومت جميعها ، قوى التغيير الجبارة التى صدرت عن سلطة الدولة القاهرة فى روسيا الشيوعية . مما أدى بالطبع إلى بطء التغيير الإجتماعى فى جمهوريات روسيا السوفيتية (١) .

ولا شك أن صيحات الترشيد المكتومة التى يرددها خبراء التنمية لا يكاد

---

(1) Myrdal, Gunner., An International Economy. New York. Harper and Brothers, 1958

(2) Inkeles, Alex , Social change in soviet Russia, New York 1964

يحفل بها أحد . فيجب أن يسيطر الإنسان على سلوكه ، وضبط استهلاكه ، وتغيير دالة التفضيل عنـــده ، وإستبعاد الضار وإحياء النافع ، بحيث تتلاحم عناصر التكنولوجيا والأساليب التقنية ونظم الانتاج والادارة ، مع الجوانب الحضارية للانسان الاقتصادى ومكوناته الثقافيه . فالمسألة ليست بسيطة أو هينة وإنما تحتاج إلى تضافر جهود خبراء التربية والتنمية ، وعلماء النفس والثقافة والاقتصاد والصناعة ، بالاضافة إلى مجهودات رجال الدين والاعلام والسياسة وقادة الفكر والفن والأدب .

فمشكلة التنمية هى فى أصلهـــا مشكلة ترشيد وتحضير وتحديث ، ترشيد الانفاق ، وتحديث للتربية والتعليم ، وتحضير للثقافة وتطوير للاقتصاد .

التنمية الاقتصادية وبرامج التربية والتعليم:

تتجه الأذهان فى هذه الأيام ، نحو تغيير النظرة إلى التربية والتعليم بمنظور جديد يعالجها كعملية إنتاجية، لأن العملية التعليمية هى عملية إقتصادية ، لاتنتج الا كرأسمال مستثمر يظهر عائده فى المستقبل القريب أو حتى البعيد. ولعلماء التنمية إهتمامات ، بارزة بعمليات التربية والتثقيف والتعليم، لأن مشكلة التنمية فى جوهرها هى مشكلة « إنسانية » قبل أن تكون « مشكلة إقتصادية، لها أصول انتاجية وجذور مادية. ومن أجل هذا يقول السير

بيرسى نن Percy Nunn وهو من كبار المربين : Nothing good can enter the human world except in through the free activities of every man or woman ».

لاخير يمكن أن يصيب هذا العالم ، إلا عن طريق النشاط المطلق للافراد ، نساءأ كانوا أو رجالا » .

أ — وهناك ضرورة تربوية ملحة فى هـذه الأيام ، تقتضى توظيف التربية

والثقافة والفكر الجامعى الخلاق من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية . وعلينا أن نفكر فى عمق، وفى ضوء ما تمليه تلك الضرورة فى ظرف اقتصادى عصيب ، فنعمل دوما وبلا انقطاع، فى ميدان التنمية مع ما يواكبها من تربية وتثقيف . فمن المقطوع به علمياً أن للتعليم دوره فى حل مشكلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما يقوله خبراء التنمية والتعليم .

وترتبط التنمية بالتعليم ، حين تترابط الجهود العلمية ، وتتعاون كل الامكانيات التربوية والطاقات الجامعية ، وبتخطيط علمى منظم ، من أجل تطبيق كل ما جادت به قرائح وخبرات علماء الاجتماع الثقافى والاقتصادى والتربوى والتنموى من شتى الدراسات النظرية والتطبيقية ، وممارسة تلك الدراسات ممارسة عملية فى الحقل الميدانى .

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نملأ ذلك الفراغ القائم بين « النظرية » و « التطبيق » ، وبالتالى تمكن الاستفادة من العلم والتجارب فى ميادين التنمية ، عن طريق تطوير العملية التعليمية وربطها باحتياجات اجتماعية ، وتخطيط برامج التربية طبقا لاحتياجات المجتمع ومطالب الهيكل الاقتصادى وحاجاته .

ودعماً لمبادىء المشاركة العملية ، وبعثاً لروح المساهمة ، مع تعميق مفهوم « العلم للمجتمع » وتوسيع نطاق المناشط الممتدة فى حقل التطبيق والتجريب . كان لزاما على الجامعات ، كمعقل أصيل من معاقل الفكر ، أن تعمل وأن تنطلق وأن تفسح طريقاً للآلاف من الشباب لبذل الجهود فى ميادين التنمية والرعاية والارشاد والخدمات العامة .

ب – ومن هنا ينبغى أن يتحول قادة التربية والفكر ومخططو التعليم الجامعى فيتجهوا بكل طاقاتهم نحو دراسة مواقع حياتنا العملية بأسلوب علمى ومتكامل،

حين ينتشر طلاب جامعاتنا فى « قراهم » و « كفورهم »، وينتقل علماؤنا إلى مختلف مراكز البحث العلمى، وينطلق الباحثون والدارسون بين سائر « المعامل » و « المصانع » و « المزارع » حتى تؤدى الجامعة والمعاهد والمدارس، دورها الاجتماعى الصحيح، وتصبح مراكز أساسية للاشعاع الثقافى والفنى والاقتصادي والصحى .

فالمناهج الحالية التى تعتمد على الدراسة النظرية وحدها ، دون تجريب أو تطبيق ، تصبح مناهج سلبية وعرجاء ، إذ أن « النظرية» لا تستطيع الوقوف على أقدامها ، حين لا تستند إلى « الممارسة العملية » . وفى هذا المعنى يقول مفيستوفيل فى مأساة « جوته Goethe » المشهورة « فاوست » إن النظريه رمادية اللون ياصديقى ، ولكن شجرة الحياة خضراء إلى الأبد» ، فالدراسة النظرية الجافه لا نجنى منها ثمارا إلا إذا ارتبط العلم بالعمل ، والنظر بالتطبيق ، ومن هنا تتصل التربيه بالحياة، وترتبط المدرسة والجامعة بالمجتمع ، وتستند الثقافه إلى أصول اقتصادية وجذور واقعية .

ولما كان ذلك كذلك ، فإن الدراسة النظرية المجردة إنما تعجز عن القيام بدورها الإجتماعى ، حين لا تحاول فى حماس علمى وفى غيرة وطنية وروح قومية جادة ، أن تعمل دوما على فهم ودراسة تلك الدراسات النظرية الزاخرة ، وتطبيقها فى واقعنا الاجتماعى الحى .

د ـ وانطلاقاً من هذه المزاوجة بين الفكر والعمل ، والتكامل بين قطاعات الثقافة والتربية ، والتنمية والإنتاج ، نستطيع أن نقترح مشروعا ، أو أن نخطط برنامجاً تكاملياً ، تقوم به الجامعة بأساتذتها وطلابها وبكل كلياتها ومعاهدها ، فتشارك كليات الطب والعلوم والصيدلة والزراعة ، فى مشروعات تنمية المجتمع ،

كما تتوظف معاهد التمريض ومراكز الصحة العامة ، فى نشر الوعى الصحى ، وتساهم كليات الآداب والتربية ومعاهد المعلمين ، بكل أقسام الإجتماع والخدمة الإجتماعية ،فى رفع المستوى التعليمى والثقـــافى، بمحو الأمية وتعليم الكبار فى المناطق التى تحتاج إلى مثل هذه الخدمات .

وكم نحن فى جمهوريتنا ، وفى سائر مدننا وقرانا ، فى حاجة إلى تنمية عاجلة وسريعة ، وكم نحن فى بلدنا نتطلع لفلسفة تربوية جديدة ، تعيد النظر فى هياكل وبرامج التربية والتعليم ،وإلى تغيير جذرى وتطوير جوهرى فى طرق ومناهج التدريس،حين نخلف وراء ظهورنا، تربية عتيقة ولا جدوى منها، فهى بتلقينها ضاغطة خانقة ، وتفرض مادة جامدة ،وتخلق شخصية فارغة ومقصوعة ، تتميز بأنها ناقصة الذكاء، فاقدة الفحوى،فينبغى ألا نأخذ بتعليم ملقن، يقضى على ملكات الإنسان ، ولا يخلف لنا سوى نماذج متجانسة من بنى البشر ، حين تتواتر وتتدافع نحو التخرج كل عام ،وفى أنماط استاتيكية دفعات فجة وزائغة البصر، وهى نماذج تحققت فى صـــور عقلية متشابهة،وصيغت فى قوالب جامدة ،فتوحدت، جميعها فى نفس الشكل والمضمون .

ونظراً لخطورة كل هذه الأسباب والنتائج ،فعلى رجال التعليم ومخططى التربية أن يعملوا على خلق المناهج وتطوير البرامج ، وتحرير الفكر ، وتشجيع القدرات الذاتية ، وإنعاش ذكاء الإنسان ، وتنمية شخصيته، بالكشف عن مواهب الفرد وإمكانياته ، ودفع طاقاته الخلاقة ، نحو العمل المنتج،ونحو الإحساس بأهمية أو « قيمة الزمن كعنصر اقتصادى».

اقتراح مخطط :

ا ـ ولكى يحقق التعليم الجـامعى أهدافه ، علينا أن نصمم برامج العمل ، وأن نحدد مجالات التطوير ، فنرسم إطاراً مخططاً يتجه العمل فى مساره ، مع

معرفة وفهم الأجراءات العمليـة والتطبيقية ، لتحقيق « الوظيفة الإجتماعية والاقتصادية للجامعات» .

ففي جمهورية مصر العربية،هناك قطاعات قروية وحضرية وبدوية ، وكلها مناطق ومواقع تحتاج إلى الكثير من الجهود في ميادين الرعاية والثقافة والتنمية ، بفضل وسـائل الإعلام السمعية والبصرية ، مع تنظيم الخدمات ، وتوجيه الطـاقات ، وشحذ الهمم ، بخلق وتنمية « القيادات » النشطة والمنتجة ، وبناء « الكوادر » الوطنية والمخلصة .

ولاشك أن القطاع القروى في جمهوريتنـــا ، إنما يشكل القاعدة العريضة والأساسية في الإقتصاد المصرى.بالإضافة إلى أن « القرية المصرية » هي أكثر القطاعات على العموم حاجة إلى الرعاية والخدمات ، حيث تعانى القرى في مصر الكثير من صنوف النقص والتخلف على المستوى الزراعي والصحى وفى الميدان التعليمى والحضارى ، ومن ثم كان لزاماً على جامعاتنـا أن تقوم بسد الكثير من جوانب النقص في القرية المصرية .

وبالنسبة لطلبة جامعة الإسـكندرية بالذات ، تتعدد القرى المتـاخمة ، التى تعيش كمجتمعات هامشية Marginal ، حيث تحاط الإسكندرية من كل جانب بمناطق زراعية وبيئات قروية ، على شـكل « عزب صغيرة » مثل « عزبة سعد » أو « عزبة عبد اللاه » أو عزبة « أبو سليمان » . ونظراً لقرب هذه العزب ، فيسهل على طلاب جامعة الإسكندرية ، التردد عليهـا أو القيام بالمسوح الزراعية والطبية ، والصناعية ؛ مع تقديم مختلف الحلول لتنمية هذه المنـــاطق ، وعلاج ما تعانيه من مشكلات اقتصادية واجتماعية وثقافية .

ب ـ واستناداً إلى هذا الإقتراح المخطط ، تتعاون كليات الزراعة والطب

والهندسة ، ومعاهد الصحة والتمريض ، وأقسام الإجتماع فى كليات الآداب والتربية والخدمة الإجتماعية، بالإضافة إلى جهود طلاب كليات التجارة والحقوق فى نشر الوعى الإقتصادى والثقافى ، وقد يشارك طلاب مدارس المعلمين العامة ، فى بذل كل جهد فى جمع المادة العلمية المطلوبة ، وفى محو الأمية وتعليم الكبار .

ومايعنينا من كل ذلك،هو التأكيد على وظيفة الجامعة بإلتحامها بالمجتمع، واقتحامها لحل المشكلات، فتخطط وهيئات التدريس، البرامج العلمية والتطبيقية، لكيفية إستغلال هذه الإمكانيات، والطاقات. بالاضافة إلى الإفادة من ترابط الجهود وتكثيفها، ومن أجل رفع مستوى الحياة فى هذه المناطق ، وتنميتها زراعياً واقتصادياً وتربوياً وثقافياً ، فتتغير بالضرورة وبفضل هذا التخطيط ،وخريطة القرية ، إيكولوجيـاً وبيئياً واقتصادياً وسيكولوجياً ، فتتجه « ظواهر الحياة القروية»نحو ما هو « أفضل » وماهو « أمثل » .

جـ — وهناك إمكانيات بشرية وعلمية ، وطاقات وخبرات يمكن أن توجهها الجامعة ، باستغلال المعامل وأماكن البحث العلمى المزودة بأحدث نتاج تكنولوجى ، وبالإستعانة بالآلاف من الشباب الجامعى الطموح. وتتاح أيضاً، جهود مكثفة بين كليات الجامعة ، يمكن أن تتعاون لكى تنظم لنا صفوف المشتركين من الطلاب ، وتحدد لجان النشاط ونوعيته، كلجنة التربية ، ولجنة تنمية المجتمع ، ولجان الرعاية الإجتماعية والخدمة العامة ، بالإضافة إلى لجان طبية وزراعية وعلمية وإقتصادية .

ومن الإمكانيات الفنية القائمة الآن ، وجـود إدارة الرعاية الإجتماعية فى الجامعة ، التي قد تشارك في أنشطة رياضية وفنية وعلمية ، باستخدام فرق الجوالة

وتحويل طاقات الطلاب إلى أعمال «اقتصادية منتجة ومنظمة» تحت إشراف هيئات التدريس بالجامعة ، كل فى نطاق عمله ومجـــال تخصصه . وهكذا تكون وظيفة الجامعة فى التنمية ، ودور الأستاذ فى التوجيه والإشراف ، ومن هنا يستطيع «الطالب الجامعى» أن يقوم بوظائفه العملية والإقتصادية ، فطالب الطب مثلا ، ينشغل بالجوانب المرضية والعلاجية ، عن طريق التوجيهات أو الإرشادات الصحية . وطالب الآداب والـــتربية والخدمة الإجتماعية ، لا يفكر أو يدبر إلا فى علاج مشكلة شائعة ، هى «تعليم الكبار» عن طريق «محو الأمية» ونشر الوعى بين أهل القرى .

أما طالب الزراعة ، فيقوم بالتوجيه والإرشاد الزراعى ، كما يعلم ويتعلم من «الفلاح» ، حين يصطدم بخبراته العملية ، فتهتز نظراته العلمية ، ويضعف إيمانه بالنظريات الجافة التى فقدت الحياة . وهكذا يعمل ويفكر الطالب ، ويمارس بالفعل «ما يفكر فيه» ، كما يطبق عمليا ما كان قد تلقاه من دروس نظرية . وهذا هو اقتراح مخطط ، للتعليم كعملية إنتاجية ، و «نموذج تصورى» للتربية بالممارسة والخبرة والتجربة ، و «برنامج عمـــل» أرجو أن يحظى باهتمامات رجال التخطيط والإقتصاد والتربية فى مصر .

خاتمة :

١ — يمكننا أن نحدد فى كلمات سهلة ويسيرة ، خلاصة موقف «علم الإجتماع الإقتصادى من مشكلات التنمية» ، فنقول فى بساطة ، إذا كان «التخلف» يعنى الركود الإقتصادى ، وانخفاض متوسط الدخل الفردى ، وهبوط معدل المدخرات ، فالتنمية الإقتصادية ، هى عملية تهدف بالضرورة إلى زيادة الدخل الحقيقى للمجتمع بالعمل المستمر الدائب على رفع الكفاية الإنتاجية ، مما يؤدى بالقطع إلى مضاعفة حجم الإنتاج ، والقضاء على «التخلف» بزيادة معدلات الدخول الفردية ، ورفع

حجم الإستثمارات والمدخرات (١) .

وإذا كان « خبراء النفوس » يبحثون عما هو « عام وشائع » فى طبائع البشر ، حتى يمكن علاج ما هو « شاذ » أو « غير مألوف » ، فعلى خبراء الإقتصاد والتنمية دراسة ما هو « عام وشائع » فى إقتصاديات المجتمعات النامية والدول المتقدمة ، حتى يمكن التوصل إلى عدد محدد من الأحكام والتعميمات الإقتصادية ، حين تتشابه الظروف والأوضاع الإجتماعية ، وبالتالى يمكن علاج ما هو « تقليدى » أو « متخلف » فى ميادين الثقافة والإقتصاد .

وعلى هذا الأساس ، تصبح التنمية الإقتصادية على العموم ، هى عملية النهوض بالموارد المتاحة ، واستغلالها إلى أبعد حد ممكن ، لمواجهة الحاجات الجديدة . فالتنمية إذاً هى تنمية للموارد الإقتصادية ، وهى «محصلة الجهود العلمية» المستخدمة لتنظيم الأنشطة الحكومية ، وتشجيع « الجهود الذاتية والرقابة الشعبية» ، مع تنظيم «النشاط الأهلى» وتنمية المجتمع بتكثيف برامج المساهمة أو المشاركة الأهلية ، من أجل تعبئة الموارد وفقاً لتخطيط مدروس . فالجهد الجماعى وتنمية القيادات ، مع الإيمان بالتخطيط العلمى المرن والمنظم ، بالإضافة إلى التركيز على ضرورة التطوير ، بتنمية الإحساس بالزمن الإقتصادى ، والشعور بالحاجة إلى التغيير ، وكلها عناصر سوسيولوجية وسيكولوجية ، أساسية وضرورية ، فى عملية التنمية الإقتصادية .

ب – وهناك فوارق بالطبع بين « التنمية الإقتصادية » و « الإنتعاش الإقتصادى » حيث تحتاج التنمية الإقتصادية إلى عمليات وبرامج ومشرعات فى

---

(١) دكتور عبد الكريم صادق بركات ، إقتصاديات الدول العربية ، الاسكندرية ٩٦٩ صفحات ١٤ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٣

التنمية الثقافية والحضارية والسيكولوجية . أما عملية « الانعاش » فهى عملية مادية بحتة ، لأعادة البناء الاقتصادى ، إلى مسيرته الأولى ، والعودة إلى حالة أفضل، مضت وانقضت، حتى نستعيد كل موقف أو وضع إقتصادى، قد إفتقدناه، لكى يحدث التوازن المطلوب، والتكيف المأمول، مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة . ولا تستند « إقتصاديات التنمية » على مجرد « القروض » واستعارة التكنولوجيا ، والمعونات الفنية والاقتصادية ، بالنظر اليها على أنها وسائل « دفع » للتنمية والتعجيل بها .

وهذه نظرة خاطئة فى علوم تنمية المجتمع ، فالقروض والنقد والديون ، واستعارة التكنولوجيا ، والمعونات الفنية ، ينبغى أن ننظر اليها جميعها على أنها « نتائج للتنمية » ، وليست بالتنمية فى ذاتها . فالقروض والتكنولوجيا ليست بمثابة مقدمات للتنمية ، بل إن التكنولوجيا هى مخلوق تراكمى ثقافى واجتماعى ، وليست التكنولوجيا كالعلم ظاهرة عالمية ، بل هى محلية واجتماعية، لأن التكنولوجيا هى إفراز إجتماعى ، وليست بالمخلوق المادى، كأشياء أو سلع نقتنيها .

وهذه المساعدات المادية والقروض ، قد تبنى أشياء ، وقد تشيد لنا « بناء » وتقيم المشروعات والصناعات ، ولكنها للأسف الشديد، لا تبنى أو تقيم «إنسان» فمن السهل بناء « كوبرى » أو « نفق » ، ومن الصعب « بناء إنسان » . حيث أن الإعتماد على مجرد القروض والمعونات الفنيه ، إنما يضر بعملية التنمية الاقتصادية حيث تصبح الديون هى « أعباء » تنوء تحتها الدولة . ومن أجل التنمية تعتمد الدول الناميـــة على عرق أبنائها وسواعدهم وعلمهم ومدخراتهم ، وحرمانهم وتقشفهم . فعلينا أن نعبىء القدرات ونطلق الطاقات ، ونشحذ الهمم من أجل «زيادة الإنتاج» والتقليل من الاستهلاك والنهم وإشباع الحاجات، والتهافت على شراء الكماليات . فما أحوجنا إلى العمل الشاق ، والتقشف بالتعفف ، وبالتقليل من

أستهلاكنا ، وتفضيلاتنا ، .

وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية ، وتنمية النظم الادارية ، فيمكن النظر إلى الإدارة من وجهة نظر « علم الإجتماع الادارى » على أنها نسق إجتماعى ، يتغير مع تغير النظم الاجتماعية . كما ويطرأ عليه سائر ما يطرأ على النظم الاجتماعية الأخرى من « ظواهر » . فهناك إدارة « رجعية » أو « متخلفة » ، وإدارة أخرى « تقدمية » و « متحررة » ، طبقاً لما يسود البناء الاجتماعى ، من نظم سياسية واقتصادية .

ومن هنا تتأثر الإدارة « بروح العصر » ، كما تتطور مع تطور العصور ، فللنظم الالتزام إدارة ، وللسخرة والجباية إدارة . بمعنى أن نظام الادارة يتأثر ويؤثر فى طبيعة الحياة الاجتماعية وما يسودها من أنماط ثقافية عامة .

وقد تتأثر الإدارة أيضاً ، بنظم اقتصادية فهناك إدارة إقطاعية وإدارة صناعية ، وإدارة اشتراكية ، مما يؤكد لنا بوضوح مدى التماسك بين شكل الادارة ونمط الاقتصاد السائد . فينبغى تنمية أنماطنا الاقتصادية حتى يكون لها صداها فى فن إدارة المجتمع والتنمية الادارية .

حـ . وتتطور المجتمعات بالتنمية ، من مجتمعات تقليدية **Traditional** إلى مجتمعات إنتقالية **Transitional** ، يعيش فيها الانسان على هامش ثقافتين متمايزتين ، أحداهما ثقافته التقليدية الأولى أو القديمة ، والاخرى ثقافة عصرية جديدة يتطلع إليها . وهنا يصبح « إنساناً هامشياً **Marginal Man** » يتمنى أن يصير له شأن يميزه عن زميله التقليدى القديم ، ولذلك يعيش على هامش عالم خاص « يسكنه أغراب عنه يتخيلهم » ، ويحلم ويرى ويتخيل أشياء غير حقيقية . فيقترب من دنيا أخرى ، لا يراها أقرانه ، لأن واقعه هو « واقع تصورى

متخيل ، كما يعيش ويتصرف فى عالم خاص به وحده لأنه عالم « غير واقعى » يبتعد كثيرا عن «وجوده الاجتماعى المحسوس» .

وهناك طبقات انتقالية وهامشية ، تمزج الأدنى بالأعلى ، حيث تتداخل الثقافات والطبقات ، فيعيش فيها من كان ينتمى إلى طبقة أقل أو أدنى ، ثم شاءت الظروف الاقتصادية ، أن تتغير أحواله وترتقى طبقته ، فيدخل فى دائرة ثقافة أخرى أو طبقة أعلى. فيصبح هامشياً مغتربا ومضطرباً، لا ينتمى إلى طبقة بعينها ، ولا يعيش ثقافة بالذات ، وإنما على هامش طبقتين ، فلا يستطيع أن يتكيف مع الطبقة الارقى ، لوجود أصول طبقية تؤسس طبقته الادنى ، وتتوحد مع « ذاته الاصيلة » فيقع فى الحيرة والتردد والقلق ، بصدد طبقة أعلى « دخيلة » .

هذا عن الإنسان الهامشى ، وتصوراته ومدركاته ، أما الإنسان المتحضر ، فى مجتمع حديث متحرك mobile ، فلا يشعر بمثل هذا القلق أو التناقض الوجدانى ambivalence حيث يمتاز الانسان العصرى ، بالتقمص الوجدانى ، حين يتصور الاشياء على نحو موضوعى ، فيتفهم الناس ويتوقع سلوكهم ، بل ويبرر هذا السلوك حين يضع نفسه دائماً فى مقام الاخرين ويتوحد بهم ، ويفسر كل سلوك من خلال ظروف الآخرين . وبذلك يختلف اسلوب الحياة عند الإنسان المتحضر ، ويمتاز بالقدرة على التقمص ، وسرعة التكيف مع مجتمع صناعى متطور (١) .

د — أما عن المنهج العلمى التجريبى ، الذى يمكن بفضله أن ندرس حقل الثقافة والمجتمع ، وأن نعالج سلوك الناس إنما ينصب على معرفة وفهم أسلوب الحياة Style of life ، ودراسة أنماط الفعل الاجتماعى Social action ،

(١) دكتورة جيهان رشتى ، نظم الاتصال ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ١٩٧٢ ص ٣٩

وصلة هذه الأنماط بالثقافة أو الطبقة موضوع الدراسة ، بالقاء الضوء على « السلوك الفعلى » ، وبالتأكيد على دور الفاعل الإجتماعى .

ولقد أكد « بارسونز » و « فيبر » على أهمية دور الفاعل وبنية الفعل الاجتماعى كما أثار فيبر فكرة « الفعل العقلى Rational Action » حيث ركز على أهمية « دور الأفكار » فى فهم وهضم الثقافة . وبفضل عملية النموذج المثالى ideal type Procedure » يمكن فهم توقعات السلوك . وردود الأفعال الإجتماعية ، فى مواقف الحياة اليومية . فالأبعاد الفكرية والعقلية فى السلوك الإنسانى ، هى التى تتفهم فحوى ما يدور من وقائع وظواهر وأحداث .

وبصدد ما يقع أو يظهر أو يحدث ، يعتبر « القصد » أو « الأفعال القصدية Intentional acts » عند « فيبر Weber » من أهم عناصر الفهم ، وتفسير الظواهر والوقائع والأحداث . وبذلك نظر « فيبر » إلى « منهج الفهم » على أنه الطريقة المثلى لدراسة التاريخ بأحداثه ووقائعه . وعلم الإجتماع هو الذى يحاول فى زعم « فيبر » تحديد « الفهم التفسيرى explanatory understanding » للكشف عن طبيعة مواقف السلوك وأنماط الفعل الإجتماعى . ويصبح « الفعل » إجتماعياً ، إذا كان « معناه الذاتى Subjective meaning » مرتبطاً بالفاعل الإجتماعى ، حين يأخذ فى إعتباره الأشكال المختلفة لأنماط السلوك السائده والعامة . ويفهم « المعنى الذاتى » فى علم النفس المعاصر ، ويعرف بأنه يتضمن إتجاهات ومقاصد لا شعورية unconscious intentions . كما وقد يتضمن « الفعل الإجتماعى » بالضرورة ، بعض الجوانب والاتجاهات النمطية الشعورية (١) .

---

(1) Weber , Max ., Basic concepts in Sociology , trans . by H . P . Secher , Peter Owen , London . 1962 .

إلا أننا مع ذلك ، نستطيع أن ننتقد « ماكس فبر » حين حاول أن يفسر الحقيقة الإجتماعية فى حدود الدوافع الفردية individual factors وحدها، الأمر الذى يؤدى بالضرورة إلى اضطراب الحدود الفاصلة بين علم الإجتماع وعلم النفس .

ومع ذلك ـ فلا شك أن « ماكس فبر » ، قد ساهم بسهم وافر ، فى ميدان علم الإجتماع الاقتصادى ، حيث كتب عن مشكلات التنظيم ، والبيروقراطية ، كما أشار إلى الصراعات ودور القيادة الرشيدة ، الأمر الذى يكشف بوضوح عن موقف « ماكس فبر » من المشروعات الاقتصادية، والمشكلات التى تعتاق الانتاج، مع بداية ظهور الاهتمامات بتقسيم العمل الإجتماعى ، حتى تتحقق أفضل إنتاجية ممكنة ، وحيث تسرع عجلة التنمية الاقتصادية ، من أجل تطوير الصناعة .

هـ ـ وإذا كنا فى ميدان « التنمية الثقافية » تتخلف عن الركب حين تتغير أو تنمو فى بطء ، بينما نلهث وننطلق فى ميادين الصناعة والتكنولوجيا ، حين تتغير فى سرعة هائلة ، فقد تزداد الفجوة الثقافية cultural gap ، ويحدث ما يسميه « أوجبرن Ogbern » فى علوم الإجتماع الثقافى والصناعى ، باصطلاح « التخلف الثقافى cultural lag » ، حين يحدث تحت ضغط الصناعة ووطأة التصنيع، ومع إزدياد حدة التغير التكنولوجى . وعلى علماء الإجتماع والنفس ورجال الدين والثقافة ، أن يعملوا بلا إنقطاع على زيادة وتكثيف الحركة بدفع عجلة «الثقافة» وتنمية الانسان والقضاء على تخلفه ، بدينامية علوم الاجتماع وتقدم علوم النفس، وتطوير علوم الانثروبولوجيا الحضارية . حتى نواكب على الأقل هذا التقدم التكنولوجى السريع ، فتقل وطأة التكنولوجيا وتخف محنة التصنيع .

وقد تنجح خطانا ونسرع ، حين ينزع مسعانا نحو المزيد ، فى تقدم علوم

الإجتماع الثقافى ، والنفس الصناعى ، والأنثروبولوجيا الحضارية ، حتى تتحضر الفنون ، وتتطور الآداب ، وتتأكد أصول الثقافة ، وتتركز مصادر الفلسفة، حين تتعامد مع فقه الدين وضوابط القانون والأخلاق ، وغيرهامن سائر القيم التى تفرض أنماط السلوك التى تتكيف مع الوجود الاجتماعى الراهن .

فعلينا أن نتثبت من الزمن ومن التاريخ ،ونتشبث بالأرض ، حتى تنبت القيم ، وتنبث فى المحيط الاجتماعى،وينبثق الأساس الموضوعى للفكر والتصورات حين تمتد الجذور ، وتنتشر الأصول ، بعيدة فى أرضية الثقافة . ومن هنا يظهر لنا « تأصيل القيم » ،وتتحقق مصادر القواعد الدينية،والأصول الخلقية المرعية التى ينبغى أن يلتزم بها « الانسان الصناعى المعاصر » ، الذى يجمع بين « الفكر والعمل » ، ويمزج بين«النظر والتطبيق» . وهذا هو نمط الفكر العملى البراجماتيكى، الذى يساير عصرنا التكنولوجى فى تقدمه السريع وتغيره الهائل .

ولاشك أن هذا التغير الاجتماعى المزعج ، ينبغى أن نخطط له تخطيطا دقيقاً، وإلا أنحرف المجتمع الصناعى، نحو الهاوية فقد أسس بنيانه على شفا جرف هارٍ فلقد إنجذب الإنسان ككائن طحنته التكنولوجيا المعاصرة نحو ظلمات فى بحر لجى يغشاه مـــوج من فوق موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور »(١) .

فعلينا أن نخفف الوطىء بعد أن كنا نلهث منذ قليل، وراء المادة والتكنولوجيا، فلنلتقط أنفاسنا، ولتهدأ نفوسنا وعقولنا، حتى تزداد حضارتنا عمقا وأصالة وعلينا أن نعمل على تخفيف

---

(١) من سورة النور الآية ٤٠

الآلام وتهدئه الخطى والخواطر ، وضبط النفوس ، وتنبيه العقول ، وتحذير الإنسان بتنميته وتطويره، حتى تتثبت أقدامنا ، وتمتد جذورنا، فى صلب التاريخ، و«تنبث أصولنا فى بنية الثقافة»، وتتأكد قواعدنا ، «على أرضية صلبة من القيم» .

ويبدو أن « دفعة العمل » هى عجلة الحياة ، ولا أقـــول مع برجسون Bergson « دفعتها الحيوية élan Vital » . فكلما إزدادت كثافة العمل ، كلما تحركت وأسرعت عجلة الحياة ، حين تجرى وتنطلق ، بكل حيويتهـا وقوتهـا ، متدفقة ومنتجة وخيرّة . ولما كانت « آلة العمل » هى غاية متحركة لكى تحقق أهدافا حيوية وإقتصادية ، فهى غاية نشطة ومرغوبة ، وهى كحركة ديناميكية دائبة ، نجدها عاملة ومستمرة بل وخطرة، وقد تقضى يوما ما على أعظم ما فى الإنسان، وهو « عبقريته » بعد أن تكون قد سيطرت تماما على «أنماط سلوكه »، كما وتعمل فى آلية مدمرة ، على ضياع كل سمات الإنسان، فتقضى على «طاقات روحه»، و«مبادىء أخلاقياته»، وتزول أو تضعف قيمه وتنحل أو تتلاشى مثله العليا. وفى هذا المعنى يقول «ت. إليوت T. S Eliot» فى قصيدته المشهورة « الرجال الخاوون Hollow men »: «نحن الرجال الخاوون، المكتظون بحشو فارغ ، نرتمـــى كما ترتمى حشية ممتلئة بالقش » وبذلك يصف « إليوت » الخواء حين يتهاوى « بناء القيم » ، وينهار « نسق المثل العليا » ، حين تتكثف الحجب المادية على الروح الإنسانى ، فتصبح عارية عن المثل والجوانب الروحية العليا .

وهذا هو نموذج « إنسان التكنولوجيا» فى مجتمع العصر الملهوف وراء سراب، حتى أصبحت نفسه خرابا، وروحه فارغة، فهو شكل بلا مضمون أو حتى نظام، وظل بلا لون. أما كلماته فراكدة بلا طعم، تراها قد فقدت المعنى، لأنها قبض الريح حين تهب على هشيم، وهذا هو «الخواء»(١) كحقيقة عينية مزعجة. فينبغى أن يعلن علماء التخطيط والإجتماع

(١) دكتور محمد زكى العشماوى ، الأدب وقيم الحياة المعاصرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ صفحات ١٧ ، ١٨

ورجال الدين والثقافة عن أخطار « عصر الآلة » التى ستقتل كل شيء ، وتقضى على الإنسان ، وتدمر قدراته وملكاته .

وختاماً ـ لقد ساهمت فى قيام علم الاجتماع الاقتصادى الكثير من الدراسات المنوعة ، مثل علم الاقتصاد نفسه ، بالاضافة الى جهود وخبراء علاقات العمل Labour Relations ، والأنثروبولوجيا الثقافية ، والمورفولوجيا الإجتماعية ، وعلماء الاجتماع الصناعى ، وعلماء النفس الصناعى Industrial psychologists وعلماء الأنثروبولوجيا الإقتصادية Economic Anthropology » . وهناك دراسات أخرى فرعية ساهمت فى تطور علم الأجتماع الإقتصادى ، مثل علم « الديموجرافيا Demography » ودراسات شغل أوقات الفراغ Leisure ، التى تنهض بدراستها علوم متخصصة ، مثل « سوسيولوجيا العمل Sociology of Work » ، وسوسيولوجيا أوقات الفراغ Sociology of Leisure ، وسوسيولوجيا المهن Sociology of occupations ، وسوسيولوجيا التنظيمات الرسمية Sociology of formal organizations وسوسيولوجيا التنمية الإقتصادية Sociology of Economic development .

وتدور كل هذه الدراسات والعلوم الجزئية ، حول تلك العلاقات العلية Causal Relations التى تربط بين ما هو اقتصادى Economic بما هو غير اقتصادى non-economic ، فى سياق أو تيار الحياة الاجتماعية .

والأسئلة المطروحة فى هذا الصدد ، تبدا بالسؤال عما نحتاجه ، والبحث عما نحاول أن نعرفه فى ميدان « علم الإجتماع الإقتصادى » وما هى النتائج الرئيسية

(1) Smelser , Neil ., The Sociology of Economic life ., Printice- Hall.1963

فى هذا الصدد ؟! وماذا نحاول الآن أن نعرف ؟ !. وما هى تلك المكتشفات النهائية التى جادت بها قرائح علماء الاجتماع الإقتصادى ؟ ! . وهل نتقبل تلك النتائج والمكتشفات على أنها قضايا يقينية، لا تقبل المناقشة والجدل ؟ ! .

هذه هى المسائل الرئيسية التى ينشغل بها علماء الاجتماع الاقتصادى ، فى محاولاتهم للتوصل إلى تلك «القوانين السوسيولوجية العامة» ، التى تتحكم فى مسار الظواهر الإقتصادية ، والتى تكشف عن بعض القضايا المجهولة فى إقتصاديات علم الاجتماع ، والتى تحيط اللثام فى نفس الوقت، عن بعض المواضع والمجالات التى قد تكون مبهمة ، فما زال فى علم الاجتماع الاقتصادى الكثير من «المجالات غير المطروقة» ، ونقاط البحث التى يحيط بها الغموض والإبهام . فهناك العديد من المشكلات الاقتصادية والمسائل التى تكتنف «غير المعروف unknown فى نظرية البحث الاقتصادى» ، وعلينا أن نتطرق إليها ، باقتحام معاقلها ، وغزو ميادينها المجهولة ، حين نتسلح باستخدام منهج العلم ، وباثارة قضايا «النظرية الاجتماعية» ، وبانتهاج طرائق الفرض والملاحظة والتجريب .

ملاحق الكتاب

* ملحق الأعلام
* ملحق المراجع
* ملحق المحتويات

ملحق الأعلام

ملحق المراجع

المراجع الفرنسية

1. Bergson, Henri., Essai Sur Les Donnés Immédiates De la Conscience, Félix Alcan, Neuvième Edition, Paris. 1911.

2. Blondel, Ch., Introduction á la Psychologie Collective, Paris 1952. Collection Armand Colin

3. Comte, Auguste, Cours de Philosophie Positive., Tome Prémier 5e Edition. Paris. 1907.

4. ———, Systéme de Philosophie Positive, Edition Commémorative Paris. 1942.

5. ——— , Cours de Philosophie Positive, Tom Quatrième. Paris. 1908.

6. Davy, Georges., Emile Durkheim, Paris. 1927 Collection Louis-Michaud.

7. Durkheim, Emile; Les Formes Elémentaires de la Vie Riligieuse, Félix Alcan, Paris 1912.

8. ———; Les Régles de la Methode Sociologique, Huitiéme Edition. Paris. 1927,

9. ———: De La Division du Travail, Félix Alceau, paris 1926

10. Gurvitch Georges, Essai de Sociologie, Annales Sociologique Fasc. 4.

11. ———., Le vocation actuelle de la Sociologie. pre's. univers. de France. paris. 1963.

12. Halbwachs, Maurice., Les Cadres Sociaux De la Mémoire, Nouvelle., Edition, Paris. 1935.

13. Halbwachs, Maurice. Marphologec Sociale, Callec. A. Colir. paris 1946.

14. Kant, Immanuel., Critique de la Raison Pure, Presses Univer, sitaires de France. Paris. 1950.

15. Le Senne René., Traité de Morale Générale, Presses Universitaires De France, Paris. 1949.

16. Lévy-Bruhl, Lucien, Les Fonctions Mentales Dans Les Sociétés Inférieures, neuviéme Edition, Paris. 1928.

17. ——., L'ame Primitive, Paris. 1927. Deuxiéme Edition.

18. ——., La Philosophie D'Auguste Comte., Quatrième Edition, Paris. 1921.

19. Poincaré, Henri., La Science Et Méthode, Flammarion, Paris, 1927.

المراجع الانجليزية :

20. Bottomore, T. B., Sociology, A. Guide broblems and literature, London. 1963.

21. Childe, Gordon., Man Makes Himself, Fontana 1966

22. Cohen, Percy., Modern, Social Theory, Heinemann - London. 1968.

23. Durkheim, Emile., Sociology and Philosophy, Trans. By P.F. Pocock, London. 1953.

24. Emmet, Dorothey., Alasdair Macintyre, Sociological Theory and philosophical analysis, Macmillan. 1970.

25. Evans-Pritchard, E.E., Social Anthropology, Cohen & West, London. 1951.

26. —— The Nuer, Clarendon press, Oxford 1950.

27. Firth, Raymond., Hunan Types, Thomas Nelsocn, New York 1943.

28. Gouldner Alvin., Modern Sociology, An introduction to the study of Human interaction U.S.A. 1963

29. Gurvitch, Georges., The Twenteith Century Sociology, The Philosophical Library, New York, 1945.

30. Hardy, Rollo., Philosophy's neglect of Social sceince, article from philosophy of Science, April, 1958.

31. Hayek, F.A., Von., Scientism and the study of society, Economica Vol X 1943.

32. Hegel, G W.F., The Phenomenology of Mind Trns, By J B. Baillie, Revised Edition, London New York 1931.

33. Hume. David, A Treatise of Human Nature. Vol : Everyman's Library. 1939.

Inkeles, Alex., Social Change in Soviet Russia New York. 1954

34 Issa, Ali A., Social Anthropology, Theory and practice Cairo-1964.

35. Linton, Ralph and Harry Hoijer., An Introduction to Anthropolgy, Macmillan, Second editi n New york. 1959.

36. Lowie, Robert., The History of Ethnological Theory, London 1938.

37. Lundberg, George., Foundatcins of Sociology, New York, Macmillan, 1956,

38. Keesing, Felix., Cultural Anthropology, New York. 1960

39. Mannheim Karl., Ess^ys On The Sociology of Knowledge, Trans. By Paul Kecskemeti, Rontledge & Kegan Paul. London 1952.

40 Mannheim. Karl., Essays On Sociology and Social Psychology, Trans. by Paul Kecskemeti, London.1953.

41. ______, Ideology and Utopia, Kegan Paul, Trans. by Louis Wirth and Edward Shils Second Impression, London. 1940.

42 Mannheim, Karl., Man and Scciety In An Age of Reconstruction, Trans. From The German By Edward Shils, Kegan paul, London. 1942.

43. Marx, Engels, Selected warks., Vol: 1 Moscow. 1962

44. Merton. Robert., Social Theory and Social Structure, Revised and enlarged Edition, The Free press of Glencoe, The Fifth printing. New York. 1962.

45. ______., The Sociology of Knowledge, The Twenteith century Sociology, New York 1945.

46. Myrdal, Gunner.. An International Economy, New York. Harper 1958

47. Myrdal, Gunner., Volume in Eocieal Theory, Routledge and Kegen paul, Lendon. 1968

48. Nadel, S.F. Foundations of Social Anthropology, London 1953.

49. Parsons, Talcott., Structure of Social Action, Free press. 1949.

50. Popper, K R. The Open Society and its Enemies, Routledge London. 1945 Vol I, II.

51. Popper, K R., The Poverty of Historicism., Routledge, Kegan Paul, London. 1957.

52 Radcliffe-Brown, A R ,— Andaman Islanders, Free Press1948

53. ——; Methods in Social Anthropology, Selected by Srinivas The University of Chicago, Chicago. 1958.

54. Radcliffe-Brown, A. R ,; Structure and Function in Primitive Society, Cohen & West, Second Impression London. 1956.

55. Riley, Matilda, White, Sociological Research A case Approach, New York. 1961

56. Schneider, Eugone., Industrial Sociology, Mc.Graw Hill New York 1967

57. Service, Elman, R., The hunters, Printice-Hall 1966

58. Smelser, Neil., The Sociology of Economic Life ;Printice-Hall 1963

59. Sorokin pitrim., Contemporary Sociological Theories, New York, London, 1928.

60. ——; Society, Culture and Personality. Their Structure and dynamics, Harper & Brothers publishers New York & Lonbon. 1947.

61. Spencer, Herbert., The Principles of psychology, Third Edition. Vol. I London. 1881.

62. ———; First principles, London. 1890 First Edition, Willim and Norgate.

63. Spencer, Herbert ,; The Study of Sociolgoy. London. 1872.

64. Stark, Werner, The Sociology of Knowledge. Scond Impression, Kegan paul, London 1960.

65. Tima·heff, Nicholas, Sociological Theory, Its Nature and Growth, New york. 1955 Fordham University.

66. Tonnies, Ferdinand , Community and society, trans-by Loomis Harper, New York. 1963

67. Wein, Hermann, Trends in Philosophical Anthropology and Cultural Anthropology in postwar Germany, philosophy of Science, Vol. 24 No. 1, January, 1957.

68. Weber, Max., The Theory of Social and Economic organization, trans by Henderson, Glencoe, 1947.

69. —— ; Basic Concepts in Sociology , trans by H p. Secher. [peter owen, London-1962.

70. William, Michael , Human Relations, Longmans. London 1967

71. Wolf, Kurt, The Sociology of Georg Simmel, Free Press Paperkack 1964.

72. ———., Essays on Sociology and Philosophy, Harper, 1664,

المراجع العربية :

• اسماعيل صبرى عبدالله ، نحو نظام إقتصـــادى عالمى جديد ، دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصـــادى والعلاقات الدولية . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ .

• آرون ، ريمون : المجتمع الصناعى ، منشورات عويدات ، بيروت ١٩٦٦

• بوبر ، كارل : عقم المذهب التاريخى ، ترجمة الدكتور عبد الحميد صبرة منشأة المعارف ١٩٥٩

• د . عبد الكريم صادق بركات، اقتصاديات الدول العربية اسكندرية ١٩٦٩

• د. محمد ثابت الفندى، الطبقات الاجتماعية ، دار الفكر العربى ١٩٤٨ .

• د. محمد زكى العشماوى : الأدب وقيم الحياة المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثانية .

• د محمد عاطف غيث : الموقف النظرى فى علم الاجتماع المعاصر ، دار الكتب الجامعية ١٩٧٧

• كوبلر ، جورج : نشـأة الفنـون الانسانية ، ترجمة عبد الملك الناشف ، بيروت ١٩٦٥

• لنتون ، رالف : الانثروبولوجيا والعالم الحديث، ترجمة عبد الملك الناشف المكتبة العصرية - بيروت ١٩٦٧

• لينين ، فلاديمير : المختارات ، الجزء الأول ، المجلد الثانى ، دار التقدم . موسكو ١٩٦٠

• د. نبيل السمالوطي،التنمية والتحديث الحضاري، مطبعةالجبلاوي، ١٩٧٥

• هامبسون ، نورمان : التاريخ الاجتماعي للثورة الفرنسية ، ترجمة فؤاد أندراوس ، ومراجعة الدكتور محمد أنيس ، وزارة الثقافة . القاهرة .

• هانسون أ . ه : المشروع العام للتنمية الاقتصادية، ترجمة محمدأمين إبراهيم، مراجعة الدكتور فؤاد هاشم عوض . الدار القومية للتأليف والترجمة . ١٩٦٥

• هوروبتز : أصول فلسفة الطبقـــة الوسطى في عصر التنوير ، تعريب الدكتور عبد الجليل الطاهر مطبعة الرابطة ـ بغداد ; ١٩٦٠

ملحق المحتويات

ص

ص

الفصل الثالث

ص

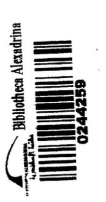
الفصل الرابع

ص

والحمد لله



رقم الايداع ٣٥٦١ / ١٩٧٩
رقم الدولى ٥-٧٢٤-٢٠١-٩٧٧


Bibliotheca Alexadrina
0244259